

# التصليح العربي ضد الشجع الفلسطيني

فعل استعماري استيطاني ضهيوني محوري ومُستمر



2023  
إسلام شحدة العالول ◀





# النظام العربي ضد الشعب الفلسطيني

فعل استعماري استيطاني صهيوني محوري ومستمر

تأليف: م. إسلام شحدة العالول

تقديم: د. نهاد الشيخ خليل

تدقيق لغوي: د. سمية شحدة العالول

التصميم  
والإخراج الفني



سعيد ستوديو  
Said Studio

The Ethnic Cleansing of the Palestinian People  
An Ongoing Pivotal Colonial Settlement Zionist Act

By: Islam Shehda Elaloul

جميع الحقوق محفوظة ©

الطبعة الأولى

2023م-1444هـ

بيروت-لبنان

ISBN 978-614-494-033-4

يُمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي، والتسجيل على أشرطة أو أقراص مدمجة أو أي وسيلة نشر أخرى أو حفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن خطي من الناشر (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات) والمؤسسات الشريكة في إصدار الكتاب: أكاديمية المسيري للبحوث والدراسات ومركز المبادرة فلسطين-ماليزيا. (الآراء الواردة في الكتاب لا تُعبّر بالضرورة عن وجهة نظر الناشر: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)

الناشر:

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات  
ص.ب.: 14-5034، بيروت-لبنان  
تلفون: + 961 1 80 36 44  
بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net  
تلفاكس: + 961 1 80 36 43  
الموقع: www.alzaytouna.net

أكاديمية المسيري للبحوث والدراسات

بريد الكتروني: messiriacademy@gmail.com

جوال وواتس: +972 56-782-2232



messiriacademy



# النظام العربي ضد التبعية الفلسطينية

فعل استعماري استيطاني صهيوني محوري ومستمر

إسلام شحدة العالول



## شكر وتقدير

لمركز المبادرة الاستراتيجية فلسطين- ماليزيا على تقديم منحة مالية  
أتاحت إصدار هذا الكتاب



## المحتويات

4.....	شكر وتقدير.....
19.....	تقديم.....
23.....	مقدمة المؤلف.....
27.....	لماذا هذا الكتاب.....

### 31 الفصل الأول: تمهيد مفاهيمي للاستعمار والتطهير العرقي في السياق الفلسطيني

33.....	القسم الأول: مفهوم الاستعمار بشكل عام.....
34.....	أولاً: الاستعمار الاستيطاني (settler colonialism).....
37.....	ثانياً: الاستعمار الاستغلالي (exploitation colonialism).....
38.....	القسم الثاني: توصيف الحالة الاستعمارية في فلسطين.....
38.....	أولاً: جذور الفكر الاستعماري الصهيوني.....
39.....	ثانياً: الاستعمار الصهيوني لفلسطين بُنية وعملية مستمرة.....
43.....	ثالثاً: موقف القانون الدولي من الاستعمار الاستيطاني في فلسطين التاريخية.....
44.....	رابعاً: شرعنة دولة الاستعمار الصهيوني "إسرائيل".....
44.....	1. شرعنة الدولة الاستعمارية في خطاب اليسار الصهيوني وعند المؤرخين الجدد.....
45.....	2. شرعنة الدولة الاستعمارية في الخطاب الرسمي الفلسطيني.....

3. الرد على ادعاء أنّ فرض "الجنسية الإسرائيلية" مبرر لنفي الصفة الاستعمارية عن "إسرائيل" ..... 47
- القسم الثالث: مفهوم التطهير العرقي في السياق الفلسطيني..... 48
- أولاً: نكبة أم تطهير عرقي؟ ..... 48
- ثانياً: نشأة مصطلح التطهير العرقي ..... 49
- ثالثاً: تعريف التطهير العرقي وفق القانون الدولي ..... 49

## الفصل الثاني: التطهير العرقي ضد الفلسطينيين في مرحلة تأسيس دولة الاحتلال 1947-1949

53

- القسم الأول: قرار التقسيم وما رافقه من انطلاق حملات التطهير العرقي (1947/11 - 1948/4) ..... 55
- أولاً: تمهيد تاريخي أصل فكرة التطهير العرقي ومراحل تبلورها ..... 55
- ثانياً: صدور قرار التقسيم والموقف الصهيوني منه ..... 71
- «الدولة اليهودية» وفق قرار التقسيم لم تُرض طموح الصهاينة ..... 72
- الخلاصة ..... 75
- ثالثاً: دحض الادعاءات الصهيونية حول مظلومية اليهود ..... 76
1. دحض الادعاء الصهيوني بأنّ العرب هم من بدأوا حرب عام 1948 ..... 76
2. دحض الادعاء الصهيوني بأنّ اليهود «ضحايا هولوكوست ثانية» ..... 78
- رابعاً: استراتيجية التطهير العرقي في الفترة ما بين قرار التقسيم وشهر نيسان (الخطّة ج) ..... 80
- القسم الثاني: الخطّة دال العملية الضخمة المنظمة لتطهير فلسطين عرقيًا (1948/4/1 - 1949/5/14) ..... 85

85.....	أولاً: تبلور الخطة دال وإطلاق تنفيذها.....
88.....	ثانياً: ماهية الخطة (د).....
88.....	1. الأساس السياسي الاستراتيجي للخطة.....
88.....	2. الأهداف واسعة النطاق للخطة دال.....
89.....	3. الخطة دال مخطط لإستراتيجية حرب شاملة.....
91.....	ثالثاً: تنفيذ الخطة دال.....
91.....	1. توزيع المهام والأوامر على القوات الصهيونية.....
92.....	2. عمليات خطة دال مفصلة.....
96.....	3. السيناريو الإرهابي الصهيوني المتبع بعد احتلال القرى والمدن.....
101.....	رابعاً: نتيجة الخطة دال في الفترة (1948/4/1 - 1948/5/14).....
103.....	القسم الثالث: احتلال فلسطين وتوزيع الغنائم (15 مايو/ أيار 1948 - تموز 1949).....
103.....	أولاً: استمرار عمليات التطهير العرقي.....
104.....	ثانياً: الحرب المزيفة عام 48.....
108.....	ثالثاً: نهاية حرب 48 وكشف الستار عن فلسطين المحتلة.....
111.....	رابعاً: نتائج آليات التطهير العرقي حتى تموز 1949.....
115.....	خامساً: عمليات النهب والسرقة الصهيونية.....
115.....	1. النهب على المستوى طبقات المستوطنين اليهود في فلسطين.....

2. النهب على مستوى ضباط وجنود الجيش الصهيوني ..... 117
3. النهب على مستوى كبار الشخصيات السياسية وكبار الضباط في الجيش الصهيوني ..... 119
4. النهب على مستوى الحكومة الصهيونية ..... 120
- سادسًا: نماذج من مجازر ووحشية التطهير العرقي في مرحلة تأسيس دولة الاحتلال ..... 123
1. مجزرة الدوايمة 29 تشرين الأول / أكتوبر 1948 ..... 123
2. مجزرة دير ياسين 1948/4/10 ..... 127
- أ. روى الناجون من المذبحة شهاداتهم للسلطات البريطانية قائلين إنّ ..... 132
- ب. كتب ميرون بنغيستي في كتابه المكان المقدس ..... 133
- ت. فخر الصهاينة بالمجزرة ..... 133

## الفصل الثالث: التطهير العرقي في مرحلة الإرهاب الصهيوني الرسمي

135

«إرهاب الدولة» 1949-1967

- تمهيد ..... 137
- القسم الأول: إنكار جريمة التطهير العرقي وطمس الأدلة ..... 139
- تمهيد ..... 139
- أولًا: الادعاء الصهيوني «بطهارة السلاح الإسرائيلي» من التطهير العرقي ضد الفلسطينيين ودحضه .. 140
1. الادعاءات الصهيونية لإثبات «طهارة السلاح الإسرائيلي» ودحضها ..... 140
- أ. الادعاء الصهيوني أنّ ما حصل عام 48 جريمة مزعومة ..... 140

- ب. الادعاء الصهيوني أنّ المنظمات التي قامت بالجرائم لا علاقة لدولة الاحتلال بها .....143
- ت. الادعاءات الصهيونية بشأن تهجير اللاجئين .....143
2. كيف أثبت الصهاينة «طهارة السلاح الإسرائيلي» من التطهير العرقي ضد الفلسطينيين؟ .....146
3. ظاهرة المؤرخون الجدد مدرسة «التأريخ الإسرائيلي الجديد» ودورها في كشف زيف الرواية الصهيونية .....147
- أ. الكشف عن جزء من الأرشيف الصهيوني لنكبة 48 .....147
- ب. بروز تيار المؤرخين الجدد وكتاباتهم في دحض الرواية الصهيونية الرسمية .....149
- ت. توظيف تيار «المؤرخين الجدد» في تسويق دولة الاحتلال في المنطقة .....153
- ثانيًا: تهويد الخريطة الحضارية والجغرافية لفلسطين .....157**
1. تهويد ممتلكات الفلسطينيين المسروقة .....157
2. مسح القرى الفلسطينية .....160
3. استغلال الآثار العربية في القرى والمدن الفلسطينية لكتابة تاريخ «إسرائيلي» مزيف .....162
4. تهويد الطابع الفلسطيني للمدن .....164
5. تهويد أسماء المعالم والمواقع الجغرافية الفلسطينية .....166
- القسم الثاني: الحكم العسكري الصهيوني لفلسطيني 48 وممارسات التطهير العرقي من خلاله (1948-1966) 168**
- تمهيد .....168**
- أولًا: مفهوم الحكم العسكري وأهدافه ومبرراته .....169**
- ثانيًا: المبررات الصهيونية لقيام الحكم العسكري على فلسطيني 48 .....170**
- ثالثًا: المرجعية القانونية للحكم العسكري .....171**

- 173.....48 رابعًا: الحكم العسكري جهاز صهيوني شامل للسيطرة والتضييق على فلسطيني
- 173.....1. الفصل والتجزئة والتركيز.....
- 174.....أ. التركيز والفصل في المدن الفلسطينية التاريخية.....
- 176.....ب. الفصل والتجزئة في القرى والبلدات الفلسطينية.....
- 177.....2. التبعية والسيطرة.....
- 177.....أ. المصادرة الواسعة للأراضي الفلسطينية المحتلة.....
- 178.....ب. التبعية الاقتصادية.....
- 180.....ت. عزل الفلسطينيين عن محيطهم وفرض الرؤية الصهيونية عليهم.....
- 181.....ث. التبعية اليومية وربط الظروف المعيشية بالحكم العسكري.....
- 182.....3. تجنيد العملاء وزرع الانقسام والفرقة في صفوف فلسطيني 48.....
- 182.....أ. دعم الزعامة الفلسطينية غير الوطنية وتقويتها وزيادة تبعيتها لدولة الاحتلال.....
- 182.....ب. تطوير شبكة واسعة من العملاء.....
- 183.....ت. سياسة فرق تَسد.....
- 184.....4. فرض «المواطنة الإسرائيلية» على فلسطيني 48.....
- 186.....5. الأساليب العسكرية القمعية.....
- 186.....أ. لاجئو الداخل المحتل حاضرون على أرضهم غائبون عن ممتلكاتهم.....
- 187.....ب. نظام التصاريح العسكرية.....
- 189.....ت. معسكرات الاعتقال الصهيونية.....

191.....	ث. التصيق على الفلسطينيين لتهجيرهم قسرًا.....
197.....	ج. دراسة حالة مجزرة كفر قاسم وخطة الترانسفير السريّة.....
200.....	خامسًا: إنهاء الحكم العسكري.....
201.....	القسم الثالث: السياسات الصهيونية لمنع عودة اللاجئين وتكريس سيادة دولة الاحتلال.....
201.....	تمهيد.....
203.....	أولًا: الحرب الدعائية المضللة.....
204.....	ثانيًا: سياسة تعزيز الحدود.....
206.....	ثالثًا: الهجمات الوحشية والمجازر ضد بعض القرى الحدوديّة الفلسطينيّة في الضفّة الغربيّة.....
207.....	1. مجزرة قبية في 15 أكتوبر/ تشرين الأوّل 1953.....
210.....	2. مجزرة مدينة قلقيلية 10 تشرين الأوّل/ أكتوبر عام 1956.....
210.....	3. مجزرة قرية السموع قضاء الخليل 13 تشرين الثاني/ديسمبر عام 1966.....
213.....	رابعًا: الهجمات الوحشية والمجازر ضد اللاجئين في المخيمات.....
213.....	1. مجزرة مخيم البريج 1953.....
213.....	2. جرائم الحرب التي ارتكبتها في قطاع غزة، أثناء احتلاله له في الفترة (2-11-1956 إلى 3-6-1957).....
216.....	خامسًا: مشاريع توطين اللاجئين.....
219.....	<b>الفصل الرابع: التطهير العرقي في مرحلة التوسع الصهيوني الإحلالي 1967 - ... 219</b>
221.....	تمهيد.....

القسم الأول: ممارسات التطهير العرقي في حرب حزيران وبداية الاحتلال الصهيوني للضفة وقطاع غزة .....222

أولاً: آليات التطهير العرقي في حرب حزيران وبداية الاحتلال الصهيوني.....222

1. المجازر .....222

2. فرض حظر التجول .....223

3. الإبعاد القسري إلى خارج فلسطين .....225

4. عمليات السرقة والنهب .....227

5. الاستهداف الوحشي لمخيمات اللاجئين .....228

6. منع عودة اللاجئين .....230

ثانياً: نتيجة آليات التطهير العرقي.....231

ثالثاً: مشاهد من التطهير العرقي الصهيوني في حرب حزيران وبداية الاحتلال الصهيوني .....233

1. ترويع أهالي قرية صوريف .....233

2. تدمير قرى بيت نوبا ويالو وعمواس .....235

3. هدم حي المغاربة .....238

4. تدمير قليلية .....240

5. تهجير سكان مخيمات اللاجئين بالقرب من أريحا .....243

القسم الثاني: ممارسات التطهير العرقي ضد الفلسطينيين خلال 1968-1993.....245

أولاً: ممارسات التطهير العرقي ضد فلسطينيي 48 .....245

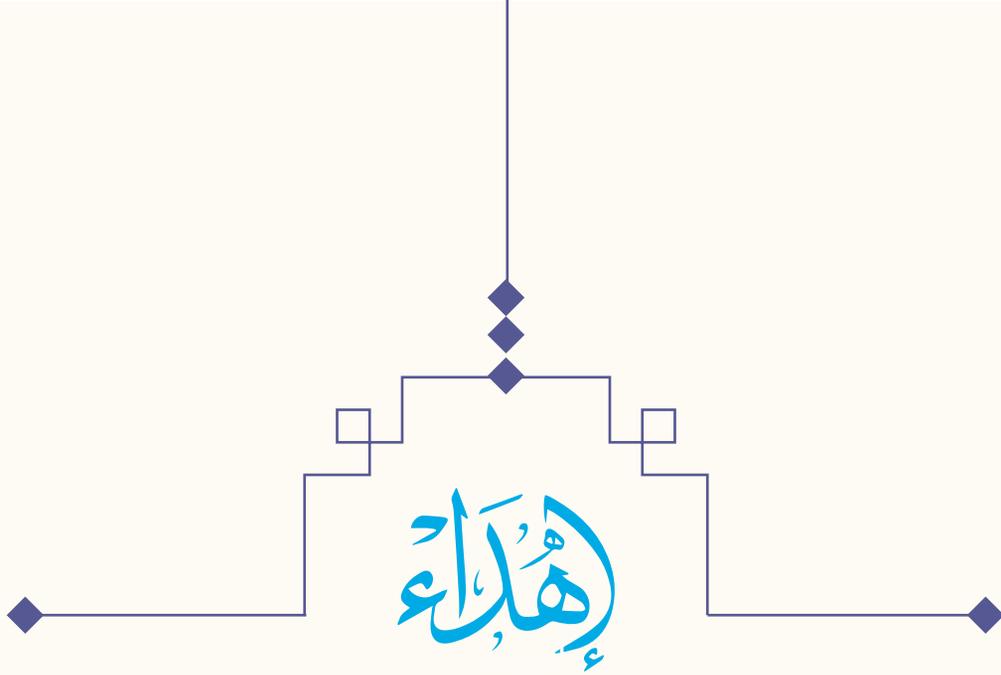
1. التبعية الاقتصادية للأكثرية اليهودية.....245

245.....	2. الترانسفير الناعم
247.....	3. القمع الوحشي على الاحتجاجات السلمية
247.....	4. مشاريع تهويد المناطق الفلسطينية
248.....	ثانيًا: ممارسات التطهير العرقي في الأراضي المحتلة عام 1967
248.....	تمهيد معلوماتي حول النزاع الصهيوني على مصير المناطق المحتلة عام 67
250.....	1. الضفة وغزة بين فكي الحكم العسكري السياسات الصهيونية لتهجير الفلسطينيين
252.....	أ. سياسة الطرد الزاحف
252.....	ب. سياسة الضم الزاحف
253.....	ت. سياسة القبضة الحديدية
253.....	ث. سياسة فرض حدود دولة الاحتلال الصهيوني
253.....	ج. سياسة الجسور المفتوحة
254.....	ح. سياسة نزع حق المواطنة للفلسطينيين في أرضهم
254.....	خ. سياسة تتبع الفرد واستنزاف الضفة وغزة
256.....	د. سياسة تزويد الاحتلال
258.....	2. التطهير العرقي عبر التوسع الإقليمي في المناطق المحتلة عام 1967
259.....	الأساليب التي اتبعتها الحكومات الصهيونية لاستمرار وترسيخ مشروعها الاستيطاني الإقليمي
259.....	أ. بناء كتل استيطانية على قاعدة الوصل والفصل
260.....	ب. فرض الأمر الواقع

- ت. «دولة المستوطنين» الإرهابية..... 263.....
- نموذج مفصل لإجرام المستوطنين مذبحه الحرم الإبراهيمي 1994/2/25..... 266.....
3. دراسة حالة السياسات الصهيونية لتفكيك الثقل الديموغرافي للاجئين قطاع غزة (مشروع سياسي تصفوي). 271.....
- المخيمات الفلسطينية تقض مضاجع الصهاينة..... 271.....
- سياسات وإجراءات الاحتلال لتنفيذ مشروع تفكيك الثقل الديموغرافي لسكان مخيمات قطاع غزة هي..... 274.....
- أ. خلق بيئة تضغط على الفلسطينيين وتعقد حياتهم وتدفعهم إلى الرحيل..... 274.....
- ب. الترحيل الناعم..... 275.....
- ت. تصفية المخيمات..... 277.....
- القسم الثالث: ممارسات التطهير العرقي بعد اتفاقيات السلام- تطهير عرقي مستمر..... 285.....**
- تمهيد..... 285.....**
- أولاً: ممارسات التطهير العرقي ضد فلسطيني 48..... 289.....**
1. الملاحقة السياسية لفلسطيني 48..... 290.....
2. القمع الوحشي على احتجاجات سلمية..... 290.....
3. سياسة هدم البيوت..... 292.....
4. مشاريع تبادل الأراضي والسكان..... 293.....
5. سياسات التهويد في المدن التاريخية الفلسطينية..... 294.....
6. دراسة حالة التطهير العرقي ضد بدو النقب..... 295.....
- ثانياً: ممارسات التطهير العرقي ضد قطاع غزة..... 308.....**

308.....	تمهيد معلوماتي عن حصار قطاع غزة.....
311.....	ممارسات التطهير العرقي بعد فرض الحصار الشامل عام 2007.....
311.....	أ. الحصار الصهيوني [انظر مخطط رقم 5].....
312.....	ب. التحكم بجهاز الضرائب.....
312.....	ت. التحكم بالبنية التحتية للطاقة والاتصالات.....
315.....	ث. التحكم بالبنى التحتية للمياه.....
316.....	ج. العدوان والمجازر المستمرة ضد أهالي قطاع غزة.....
320.....	ح. المساهمة في الانهيار الاقتصادي المتسارع لقطاع غزة.....
323.....	<b>ثالثاً: ممارسات التطهير العرقي في الضفة الغربية.....</b>
323.....	تمهيد معلوماتي عن واقع الضفة الغربية بعد اتفاقيات السلام.....
325.....	الواقع الديموغرافي والجغرافي للتقسيمات في الضفة الغربية حسب اتفاقية أوسلو2.....
327.....	1. أساليب وسياسات التطهير العرقي المتبعة في الضفة الغربية.....
327.....	أ. الاستيطان الزاحف على قاعدة الوصل والفصل.....
331.....	ب. التحكم بحياة الفلسطينيين وتعقيدها.....
334.....	ت. التهديد بالتهجير القسري لعدة تجمعات بدوية فلسطينية في الضفة الغربية.....
337.....	ث. اعتبار المقدسيين أجانب في وطنهم.....
338.....	ج. بناء جدار الفصل العنصري ليكون منظومة متكاملة من القهر والسجن والتضييق على الفلسطينيين.....
341.....	ح. حرب المستوطنين ضد الفلسطينيين.....

- البؤر الاستيطانية وسيلة للاستيطان الزاحف.....344
- بيوت معرضة للإخلاء بسبب القضايا القانونية التي رفعتها منظمات المستوطنين.....344
- 2. دراسة حالة: التطهير العرقي ضد المقدسيين في التجمعات الفلسطينية الواقعة خلف الجدار.....346**
- جدار الفصل العنصري في القدس.....346
- واقع المقدسيين المرير في المناطق الواقعة خلف الجدار.....350
- دفع المقدسيين إلى الهجرة للأحياء المكتظة خارج الجدار.....351
- 3. دراسة حالة: تحت غطاء الأمن تنفيذ تطهير عرقي متواصل ضد الفلسطينيين مواطنو وسط مدينة الخليل 355**
- تمهيد معلوماتي عن واقع مدينة الخليل.....355
- ممارسات الاحتلال ضد مواطني وسط الخليل لخلق بيئة طاردة لهم.....358
- أ. فرض قيود على حركة الفلسطينيين في المنطقة (H2).....358
- ب. تنفيذ إجراءات لخفض الوجود الفلسطيني في منطقة (H2).....360
- ت. عُنف روتيني يمارسه عناصر قوات الأمن الصهيونية والمستوطنون ضد مواطنو المنطقة (H2).....361
- ث. تحديد حي تل الرميدة وشارع الشهداء كمناطق عسكرية مغلقة.....362
- ج. عزل حيي السلايمة وغيث عن باقي المدينة بسياج.....364
- المراجع.....367



لِمَن يَنحني الحرف حَبًّا وشوقًا لها... إلى روح أمي الزكية  
الطاهرة.

للذي قدّم لي كلّ شيء، ولا أملك له إلا دعاءً يُزين السماء ألاً  
يُحرمني الله منه... إلى أبي الغالي.

للذي ساندني وآمن بي... إلى زوجي الحبيب.

للذين هم قطعة من قلبي ... إلى أطفالتي عُمر ومُعاذ ويُمّني.

للذين أكتب لهم بقلم المحبة ومداد الوفاء... إلى أخواتي  
وإخوتي وعائلتي وجميع الأصدقاء.

لكل روحٍ عشقت فلسطين.

إلى هؤلاء جميعًا أُهدي هذا العمل المتواضع.



## تقديم

إنَّ أكثر ما يُمكن أنْ يبعث الأمل في النفوس هو مساهمة الشباب في بناء السرديات الكبرى المتعلقة بالقضية الوطنية للشعب الفلسطيني، وتحديدًا في هذا الوقت الذي يشهد تفاعلات متعاكسة على الصعيد الفلسطيني، يمكن إجمالها في النقطتين التاليتين: تتمثل النقطة الأولى في حالة الإحباط التي تعيشها شرائح واسعة من الناس، حيث تتكاثر الضغوط والتحديات والمعارك التي يفرضها الاحتلال ومستوطنيه على أبناء الشعب الفلسطيني، إضافة إلى المآزق الذي تعيشه الساحة الوطنية، خاصة على صعيد عجز النظام السياسي عن مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وهذا يجعل شرائح من أبناء الشعب الفلسطيني ينكفؤون، ويقصرون اهتماماتهم على متابعة سردياتهم الصُغرى، ويبحثون عن الخلاص الفردي. أما النقطة الثانية فتتجلى في بروز تيارات من الشباب الذين ينطلقون، كلما يأس الناس، لقتال الاحتلال باليد المفرغة، وبالأدوات البسيطة، فيعيدون بعث الأمل من جديد في نفوس الناس، ويستقطبون قطاعات أوسع للعمل معهم، ويستعيدون تفعيل القيم الجماعية التكافلية والتضامنية التي تلائم حالة الثورة، ويزرعون قناعات جديدة في أوساط الشعب، تركز على جدوى المقاومة، وتحذر من خطورة الاستسلام.

وتحتاج حالة التناقض بين تيار اليأس والإحباط من جهة، وتيار التفاؤل والأمل إلى مزيد من الجهد المعرفي الذي يكشف للناس المخاطر، ويحذرهم منها، وفي ذات الوقت يستبصر الفرص ويُعبّد الطُرق المؤدية إليها، ويقترح الوسائل والأدوات واستراتيجيات العمل التي تساعد على استثمار الفرص، والتغلب على التحديات، والاقتراب من الأهداف التكتيكية على طريق تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشعب الفلسطيني.

ويأتي هذا الكتاب (التطهير العرقي ضد الفلسطينيين فَعَل استعماري استيطاني صهيوني محوري

ومُستمر) مساهمة في جهود تشخيص المخاطر، واستكشاف طبيعة هذا الاحتلال الجاثم على صدر الشعب الفلسطيني، في محاولة لمساعدة الأجيال الجديدة في الإجابة على الأسئلة المزمّنة: هل تسمح طبيعة هذا الكيان بالعيش معه؟ أم أن طبيعته العدوانية غالبة، وتدفعه باستمرار نحو التطرف والتوحش؟ وهل تساهم هذه الطبيعة المتوحشة للاحتلال في ترسيخ وجوده أم تدق المسامير في نعشه؟ إن تجارب التاريخ تعرض ثلاثة نماذج رئيسية لهذا النوع من الاستعمار الاستيطاني الإحلالي التوسعي، يمكن إجمالها في النقاط التالية:

يتمثل النموذج الأول في حالة الاستعمار التي قام بها الأوروبيون لأمريكا الشمالية، وتمكنوا من إبادة سكان تلك المنطقة (الهنود الحمر)، وسيطر المستوطنون على المكان، وأقاموا لهم فيه حكمًا متواصلًا، أي أنه نموذج تمكن فيه المستوطن من إبادة صاحب الوطن.

أما النموذج الثاني فيتجلى في الاحتلالين الفرنسي والبريطاني لبلاد الشام خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين، إضافة إلى الاحتلال الفرنسي للجزائر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، لقد كانا عبارة عن احتلال استيطاني، لكنهما لم يتمكنوا من إبادة أصحاب البلاد، بل إن أصحاب البلاد كانوا هم من استطاع اقتلاع تلك المستوطنات التي لم تكن أقل دموية من الاستعمار الاستيطاني الصهيوني لفلسطين.

يُعتبر ما حصل في جنوب إفريقيا نموذج ثالث من نماذج الاستعمار الاستيطاني، وهو مختلف عن النموذجين السابقين، حيث لم يتمكن المستوطنون من إبادة أصحاب البلاد، ولم يستطع أصحاب البلاد اقتلاع المستوطنين، بل إن المستوطنين البيض استطاعوا السيطرة على المكان، وتمكنوا من استعباد السكان، وشكّلوا نظامًا يميز عنصري بشع استمر لوقت طويل، لكن هذا النظام العنصري لم يستطع الاستمرار، وتمكن أصحاب البلاد من خوض نضال لا هوادة فيه، وأثمر عن تفويض وتفكيك النظام العنصري، واستطاع أصحاب البلاد أن يستعيدوا حقهم في حكم البلاد، خاصة في المجال السياسي، واتفق أصحاب البلاد والمستوطنين على

صيغة مشتركة للتعایش وتحقیق العدالة الراهنة، وكذلك بأثر رجعي. إن النماذج الثلاثة سابقة الذكر فيما يتعلق بمصائر الاحتلالات الاستيطانية يجب أن تدفع المناضلين والباحثين في الاتجاهات الآتية:

أولاً: تشخيص واقع هذا الاحتلال الاستيطاني الصهيوني، وتحديد نقاط ضعفه، واستكشاف مخاطره، ونشرها بشكل دائم.

ثانياً: توضيح الطبيعة العدوانية لهذا الاحتلال، وعدم قدرته على التعايش السلمي مهما تكاثرت مكاسبه من ورائها، وميله المستمر لمزيد من التطرف والتوحش.

ثالثاً: التنبيه المستمر من بعض استراتيجيات العمل التي تدفع باتجاه أن يكون مصير الفلسطينيين مشابهاً لمصير الهنود الحمر، والتبصير المستمر بمناهج العمل التي يمكن أن تساعد الشعب الفلسطيني على جعل إسرائيل مستوطنة صليبية أخرى، تنتهي بالقتلاع.

د. نهاد محمد الشيخ خليل

أكاديمي ومحاضر - قسم التاريخ

الجامعة الإسلامية بغزة.



## مقدمة المؤلف

ربما لسنا بحاجة لإثبات أنّ ما يقوم به الصهاينة هو تطهير عرقي، ولكننا بحاجةٍ إلى تفاحة نيوتن لنعلم كيف احتلت فلسطين وما هي الخطط التي صيغت على مدار كلّ هذه السنين، وفي المقابل كيف استطاع هذا الشعب الجبار الحفاظ على وجوده، رغم كلّ تلك الخطط.

فالتطهير العرقي لا يعني إبادة شعب بالكامل، وإنما يعني استخدام العنف العسكري والبيروقراطي من أجل تقليص نسبة الفلسطينيين قدر المستطاع داخل الحدود السيادية لأرض فلسطين، والتطهير العرقي كجريمة يحمل بين طياته عدد من الجرائم بحيث من الخطأ حصرها، لأنّ منها ما هو معروف الآن ومنها ما قد يستجد مستقبلاً وليس في مخيلتنا الآن.

ففي عام 1948 ارتكبت القوات الصهيونية أعنف أشكال التطهير العرقي ضد الشعب الفلسطيني، والتي نتج عنها طرد قرابة المليون فلسطيني من قراهم ومدنهم وممتلكاتهم، هؤلاء اللاجئون وأبنائهم وأحفادهم يعيشون اليوم مشتتين في مخيمات اللجوء، ودولة الاحتلال التي تدّعي الإنسانية والديمقراطية تُنكر جريمتها الكبرى ضد الشعب الفلسطيني، وترفض عودة اللاجئين إلى مدنهم وقراهم وأراضيهم التي شردوا منها، ولكن كما هي عادة الصهاينة -بعد انتهاء موجة التطهير العرقي عام 1948- قدموا تعهداً ضائباً بدفع تعويضات عما أسموه «الأملك المتروكة»، والواقع هي الأملك المنهوبة، ووافقت أيضاً فيما بعد بضغط أميركي على استيعاب 100 ألف لاجئ في نطاق تسوية سلمية! حتى هذه الموافقة الهزيلة طواها النسيان بمرور الأيام؛ وفي المقابل شنت دولة الاحتلال حرباً حدودية بين سنوات 1949-1956 هدفها منع عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم وبيوتهم وعائلاتهم وممتلكاتهم.

وفيما بعد ساهمت موجة التطهير العرقي أثناء وبعد حرب 1967 إلى التهجير القسري للمزيد من الفلسطينيين عن أرضهم، وبالتالي نتج عن موجات التطهير العرقي لاجئين فلسطينيين موزعين على الأراضي المحتلة عام 48 والأراضي المحتلة عام 1967 ودول العالم، ويُطلق على الفئة الأخيرة «فلسطينيو الشتات»، والذين يُثلون قرابة نصف مجموع الشعب الفلسطيني.

أما بعد حرب 67 وإلى اليوم استخدمت دولة الاحتلال سياسات متعددة، ومتطورة وفق الأحداث؛ بهدف تحويل الفلسطينيين من حضورٍ قوي مُكثف على أرضهم إلى مُركّزين داخل مَعازل متفرقة لا ارتباط بينها، في مقدمة لاجتثاثهم من أرضهم ونفيهم مفرقين أشتاتاً في العالم؛ لذلك فقد تبنت الحكومات الصهيونية المُتلاحقة مصطلحاً مراوِغاً للتهجير القسري وأسمته «الهجرة الطوعية»، والذي يعني نهب الأرض والموارد، وسد سُبُل العيش أمام الفلسطينيين بحيث يُدفعون إلى الهجرة بالتدرّج من دون حاجةٍ إلى القيام بعملٍ عنيفٍ مباشرٍ ضدهم.

وكما يبدو فإنّ التطهير العرقي ليست حالةً استثنائية في سياسة الجيش والعصابات الصهيونية، فَمَع كثرة الإجرام الصهيوني الذي إما رافق الحروب أو حصل بدونها، لم يَعد السؤال: هل سيرتكبون جريمة جديدة؟ بل أضحى السؤال البديهي: ما نوع الجريمة القادمة؟ وكيف سيتم إخفاء آثارها؟ وماذا ستكون نتيجة هذه الجريمة؟

فقد باتت آثار نعال الصهيونية على مناهج الإرهاب في العالم جَلِيَّةً للعيان، وكذلك بصماتها الإرهابية في فلسطين لن تُمحي أبداً، ولن تسقط جرائمها الإرهابية بفعل تقادم الزمن؛ لأنّ مآسي الإجرام والإرهاب التي تحفل بها السجلات الصهيونية ضد الشعب العربي الفلسطيني، هي من الكثرة والاستمرارية بحيث لا يمكن حصرها في كتاب أو حتى في سلسلة كتب، ويكاد يكون ضرباً من المستحيل رصد كل ممارسات التطهير العرقي التي ارتكبتها الغزاة الصهاينة ضد الشعب الفلسطيني، فممارسات التطهير العرقي المعروفة هي أكثر

من أن تحصى، أما سجلات التطهير العرقي غير المعروفة، فلا تزال صفحاتها مطوية وسجلاتها مغلقة. وعليه إذا كان الإجرام يرتبط سابقاً باسم الفاشية والنازية والبربرية والتترية ففي عصرنا أصبح يرتبط بالصهيونية، بل وأصبحت الصهيونية التعريف الأشمل لمعاني الإجرام والإرهاب والهمجية واللاأخلاقية واللاإنسانية والقمعية والديكتاتورية والفوقية وغيرها من الصفات البذيئة التي تتصف بها الدول وأنظمة الحكم والجماعات المتطرفة والمنحطة.

وفي مقابل هذا الإجرام الصهيوني؛ نجد صموداً فلسطينياً وعربياً منقطع النظير أفضل أهداف العدو الصهيوني، وكشف وجهه القبيح أمام العالم، ويحق لنا القول بكل فخر: بالرغم من هول المجازر والجرائم البشعة التي نفذها الصهاينة بحق أبناء الشعب الفلسطيني في جنين ونابلس وبيت لحم ورام الله والخليل وغزة وغيرها، إلا أن هذا العدو لم ولن يستطع أن يقمع المقاومة الفلسطينية في أي مرحلة من مراحل النضال الفلسطيني.

فصاحب الأرض سيستमित دفاعاً عن وطنه، وخاصة مع ترسخ قناعة لديه أن الصراع مع الصهيونية هو صراع صفري على الوجود، إما نحن وإما هم، ويُدار هذا الصراع في جولات متلاحقة، ولكن رصيد نقاط انتصارات الشعب الفلسطيني في جولات الصراع هو الأعلى.

فلسطين لم تنتهي مع كل المحاولات لإنهائها، بل ومازال هناك شعب فلسطيني أصيل تجمعه ضوابط مشتركة؛ ففاعلية هذا الشعب وقدرته الهائلة على الصمود، ستدرّس يوماً في العالم كنموذج لإرادة الشعوب التوّاقة للحرية والتخلص من ظلم الاحتلال، رغم ضعف الإمكانيات، وشراسة ودموية العدو. وهكذا بين فعل القتل والإجرام الصهيوني، وبين الصمود والتضحية الفلسطيني، نجد أن ملاحم العز والفخار لشعبنا، والخزي والعار للصهاينة؛ فلن يضيع حق وراءه شعب مقاوم متمسك بأرضه ومستमित من أجل ترابها.

يتزامن إصدار هذا الكتاب مع إطفاء الشمعة الثانية لأكاديمية المسيري للبحوث والدراسات، والتي وضعت على كاهلها منذ اليوم الأول لانطلاقها التوعية بالقضية الفلسطينية، وقد اكتسبت الأكاديمية رغم حداثة نشأتها صفة النوعية عبر نشرها العلم والمعرفة من خلال منصات التعليم الإلكتروني، فتزور الأكاديمية آلاف البيوت في العالم وتترك فيها بصمتها المميزة.

ترتقي الأكاديمية وتكبر بمنتسبيها وخريجياتها الذين يتنامون يوماً بعد يوم، حيث غَدوا اليوم بالآلاف وتطمح أن يُصبحوا بالملايين؛ ومع هذا التنامي وسعة الانتشار ارتأت الأكاديمية أنه لا بد من وجود كُتب توعوية -مكتوبة مهنية وحرفية وبأسلوب بسيط- يعتمد عليها كل المهتمين والناشطين بقضية فلسطين؛ فجاء هذا الكتاب ضمن برامج أكاديمية المسيري الهادفة لنشر المعلومة الصحيحة من مصدرها الحقيقي. وبصدور هذا الكتاب الذي سيثري المكتبة العربية والفلسطينية بحول الله، تفتخر الأكاديمية بإنجازها الكتاب مع شركائها في مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، وبدعم كريم من مركز المبادرة الاستراتيجية فلسطين-ماليزيا، وتأمل أكاديمية المسيري أن يكون هذا الكتاب كما تمنينا جميعاً أيقونةً مضيئةً تُضاف إلى جهود التوعية بالقضية الفلسطينية.

إسلام شحدة العالول

كاتبة وباحثة في الشأن الفلسطيني

مديرة أكاديمية المسيري للبحوث والدراسات

## لماذا هذا الكتاب

قد يتساءل القارئ العربي: ما الفائدة من العودة إلى الوراء ونشر ما حصل عام 1948 وما حصل بعدها؟ أو لم يُكتب ما فيه الكفاية عن تلك الأيام السود؟ أو لم تغطي النكبات التي توالى ومازالت تتوالى على هذا التاريخ وتنسخ أية عبرة كامنة فيه؟ أو ليس أجدر بنا أن نركز اهتمامنا على مجريات اليوم واحتمالات الغد؟

الجواب الذي يقوله هذا الكتاب نعم هناك فائدة جمة للكتابة والقراءة في سرديات الماضي، فعلى الرغم من هذه التساؤلات وغيرها ثمة فائدة، كل الفائدة، من نشر هذا الكتاب، نذكر منها:

- يركز الكتاب على قضية الشعب الفلسطيني بطريقة بسيطة وسهلة يمكن للجميع الاستفادة منها ومحاكاة الاحتلال والتشهير بجرائمه وفق دلائل وقرائن واضحة.
- يساعد الكتاب القارئ في فهم نهج الفكر الصهيوني اليوم واستشراف ما يمكن أن يقوم به الصهاينة في المستقبل، فما حصل قبل فترة في حي الشيخ جراح وقبله في سلوان وبرقة والنقب والجليل هو نهج وطريقة تسير عليها الدولة الصهيونية لتعقيد حياة الفلسطيني ودفعه بعد اغتصاب أرضه للهرب خارج فلسطين.
- لا يوجد كتاب آخر يعرض نفس المعلومات بهذه الطريقة، فهو كتاب فريد وجديد في طريقة طرحه للموضوع.
- يركز الكتاب على توضيح الأفكار باستخدام المخططات التوضيحية والصور الأرشيفية والخرائط، لأن الإيقاع البصري أثناء القراءة يساهم بشكل أفضل في إيصال المعلومة.
- كثير من المطبعين العرب الجدد يتبنون الرواية الصهيونية ويُنظرون لها ويتهمون الفلسطيني بأنه تنازل وباع أرضه وهرب وانهزم، ويصفون الفلسطيني بأنه لا يستحق إلا ما هو عليه من التشردم؛ لأنه غير متطور

التفكير كما الصهيوني، فجاء الكتاب ليكشف زيف هذه الادعاءات ويشرح لهؤلاء المتصهينين أنّ الفلسطيني لم يبع أرضه، بل قاوم وناضل واستطاع رغم عظم الخطط الموضوعة ضده إبقاء قضيته حية لليوم، ويوضح أيضاً أنّ نضالات الشعب الفلسطيني بدأت منذ بداية المشروع الصهيوني ولم تتوقف حتى اليوم، ويؤكد كذلك أنّ الشعب الفلسطيني هو شعب استثنائي يجب أن تُرفع له القبة ويدرس نضاله في كل دول العالم.

• كثير من الدراسات والمقالات تتحدث عما حصل عام 1948 على أنه نكبة انتهت، وأدت إلى اللجوء الفلسطيني ولكن هذا غير دقيق، فجاء الكتاب ليضع التعريف الدقيق لما حصل عام 1948 وهو التطهير العرقي ويبين أنّ هذا التطهير بدأ من عام 1947 ولم يتوقف حتى اليوم، ويوضح أيضاً أنّ هذا التطهير العرقي تطورت أدواته مع مرور السنين، ولكن الهدف بقي نفسه ولم يتغير؛ فجرائم الماضي ما زالت مستمرة، وليست زلة يمكن أن يغفرها التاريخ بالتقادم الزمني.

• جاء الكتاب ليوضح أنّ التطهير العرقي هو الوصف الدقيق لما حصل عام 1948 وخاصة مع وجود تعريف محدد له وفق القانون الدولي، وأنّ مصطلح النكبة وبعدها النكسة هو مصطلح مضلل وفيه إخفاء للجريمة. • كثير أصيب بالهزيمة النفسية جراء ما يقوم به الاحتلال الصهيوني حالياً من إجرام ممنهج ضد الشعب الفلسطيني، فجاء هذا الكتاب ليبث الأمل ويوضح في كثير من الأمثلة انتصار إرادة الفلسطيني على مخططات الصهاينة منها: الخطط والأموال التي ضُخت لإفراغ قطاع غزة من أهله منذ عام 1967 حتى عام 1987، ولكنها فشلت جميعاً بسبب إصرار الفلسطيني الغزي، وكله مثبت بأقوال ومحاضر اجتماع مجلس الوزراء الصهيوني في تلك الفترة.

• جاء الكتاب ليوضح لماذا الاستيطان المسعور في الأراضي المحتلة عام 1967 بالرغم من وجود أراضي كبيرة واسعة وفارغة في الأراضي المحتلة عام 1948، ويوضح الخطط الصهيونية الهادفة لإفراغ كل فلسطين من أهلها بقضم أجزاء متتالية من أرضهم، ودفعهم مع الوقت للهروب من أرض فلسطين بسبب ضيق العيش

- والمكان، وكله من خلال مصادر موثوقة كثير منها يهودية.
- جاء الكتاب ليوضح ويشرح ظاهرة «المؤرخين الإسرائيليين الجدد»، وسبب ظهورها وما قصة الأرشيف الصهيوني المخفي من عام 1948 وكيفية ظهوره.
- كثير من المقالات والدراسات تُعطي انبهار شديد بما كتبه وقدمه «المؤرخون الإسرائيليون الجدد» وينادوا بالقراءة لهم، فجاء هذا الكتاب ليضع النقاط على الحروف، ويحدد حجمهم الحقيقي وأنّ القراءة لهم لا تكون إلا على يد مختص، لأنهم يدسون السم بالعسل.
- جاء الكتاب ليكشف زيف ادعاءات الاحتلال بكثير من المصطلحات التي يستخدمها إعلامه المخادع مثل: «طهارة السلاح الصهيوني»، «نقاء دولته الديمقراطية»، «حرب الأقلية ضد الأكثرية»، «كل ما قاموا به هو لدوافع أمنية»، «لا وجود للفلسطينيين فهم جزء من القبائل العربية»، «الفلسطينيون فروا لوحدهم لأنهم جبناء»، «الفلسطينيون خرجوا من فلسطين بدعوة من قادتهم العرب وليس بسبب المجازر المرتكبة ضدهم... الخ، واستخدم الكتاب في كشف زيف هذه المصطلحات شهادات وتقارير منشورة من الأرشيف الصهيوني في تلك الفترة.
- جاء الكتاب ليشرح كيف قام الصهاينة بهدم القرى الفلسطينية بعد تهجير سكانها وسرقة ما بها من تراث وآثار وتغيير الأسماء ومنع الفلسطينيين من العودة لها بكل الطرق الإجرامية الممكنة.
- جاء الكتاب ليشرح نضال الشعب الفلسطيني بالعودة إلى وطنه بعد عام 1948 وما قامت به دولة الاحتلال لردعهم ومنعهم من العودة من خلال ما سُمي بـ «حرب الحدود الإسرائيلية».
- جاء الكتاب ليوضح الخطط التي رسمتها دولة الاحتلال وترسمها لتفكيك مخيمات اللاجئين من أجل طمس الجريمة التي قامت بها.



1

## الفصل الأول

تمهيد مفاهيمي للاستعمار والتطهير  
العنقي في السياق الفلسطيني



## الفصل الأول: تمهيد مفاهيمي للاستعمار والتطهير العرقي في السياق الفلسطيني

### القسم الأول: مفهوم الاستعمار بشكل عام

تُعرّف الموسوعة السياسية الاستعمار على أنه نزوع الدول الكبرى إلى نهب وسلب مُنظم لثروات البلدان الأخرى، وتدمير تراثها الحضاري والثقافي، مصحوبة بمبررات تنطلق من مبدأ تحسين وتأهيل المكان غير الآهل، وتطويره حضاريًا، عبر فرض الثقافة الغربية الاستعمارية على أنها الثقافة الوحيدة القادرة على نقل البلاد المتخلفة إلى حضارة العصر<sup>(1)</sup>.

ومبررات الاستعمار الكاذبة تتجلى في المعنى اللغوي الإيجابي لكلمة استعمار فمصطلح الاستعمار في اللسان العربي، وفي الاستعمال القرآني، يدور مفهومه على معنى النفع والانتفاع في الأرض ومن الأرض؛ بإصلاحها وإعمارها وبنائها وعرسها، أما المفهوم الذي ألصق بالمصطلح لاحقًا؛ فهو مفهوم يدور على الخراب والإفساد في الأرض المُستعمرة. ويمكننا القول أكبر عملية تزوير مفاهيمي، هي تلك العملية التي تمت مع مصطلح الاستعمار، ولكنه أصبح دارجًا وأضحى يحمل المعنى السلبي عند جميع القراء والكتاب والمنظرين.

لكن هل كان الاستعمار موجود قديمًا في التاريخ الإنساني؟ أم هو عبارة عن ممارسة مستحدثة ترتبط بأوروبا فقط؟

من مراجعة التاريخ الإنساني يتضح أنّ الفعل الاستعماري سمة منتشرة ومتكررة، فنلاحظ الفعل

(1) الكيالي، عبد الوهاب، 1985، صفحة 172

الاستعماري في الإمبراطورية الرومانية وكذلك مع الغول وأيضاً في الإمبراطورية الصينية وغيرها، ومع ذلك فإن الممارسات الاستعمارية التي قادتها أوروبا، كانت أكثر اجراماً وتأثيراً فقد عملت على تغيير سطح الكرة الأرضية، حيث عمل هذا الاستعمار على إعادة بناء اقتصاد تلك البلدان بما يتوافق مع مصالحه، وأدخلها في علاقة معقدة مع اقتصاده<sup>(2)</sup>، بل وتنامى هذا الفكر الاستعماري ولم يقتصر على التدخل العسكري المباشر، وخاصة بعد فشل العديد من التجارب الاستعمارية بشكلها التقليدي ومقاومة الشعوب لها، فجاء هذا الاستعمار بشكله الجديد ليعتمد على السيطرة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الدولة، دون اللجوء إلى القوة، مع الاعتراف باستقلال وسيادة الدولة؛ وهذا الاستعمار الجديد يستخدم في تحقيق مآربه وسائل خاصة لتحاكي معارضة الرأي العالمي والشعبي لدى الدول المستعمرة منها: عقد الاتفاقيات الثنائية غير المتكافئة، وتكبير الدول النامية بشروط تحد من حريتها، واستغلال المشاكل الاقتصادية والإدارية للتدخل في شؤونها والضغط عليها من خلال المعونات والقروض، وإقامة القواعد العسكرية، وإثارة الإضرابات الداخلية وتعزيز الانقسامات الطائفية وغيرها الكثير<sup>(3)</sup>.

لقد ظهر سجال نظري بين الباحثين حول التمييز بين أنواع الاستعمار، ولكن يبدو أن الأغلب اجتمع على التمييز بين نوعين من الاستعمار من حيث الهدف المحرك له وهما:

### أولاً: الاستعمار الاستيطاني (settler colonialism):

هو أقدم وأهم أشكال الاستعمار الأوروبي الحديث وأشدّها على شعوب البلاد المستعمرة، حيث شجعت الدول المستعمرة شعوبها على الهجرة بلا رجعة إلى المناطق التي استعمروها ليحلوا مكان السكان

(2) ابو شهاب، رامي، 2013، صفحة 47

(3) الكيال، عبد الوهاب، 1985، صفحة 176

## تمهيد مفاهيمي للاستعمار والتطهير العرقي في السياق الفلسطيني

الأصليين؛ ويتمثل هدف هذا الاستعمار الأساسي في الحصول على الأرض، حيث يقوم على منطوق إزالة السكان الأصليين، عبر العمل على إنهاء وجودهم (الفيزيائي، القومي، الثقافي)، وينفي فيما بعد صفة المُستعمر عن أفرادهم ويقطع صلاتهم ببلادهم الأصلية، بل ويعتبرهم مع الوقت مواطنين طبيعيين في المُستعمرة، أي أن الاستعمار يُجرى تطبيع للمستعمر الذي كان يُنظر إليه باعتباره أجنبيًا وغريبًا؛ ولتحقيق هذا النجاح يعمل مشروع المستوطنين على إنشاء أشكال سياسية وثقافية ذات سيادة محلية، وبالتوازي مع ذلك يُنهي الاستقلالية الذاتية للشعوب الأصلية ويروضهم<sup>(4)</sup>.

تنوعت الطرق التي تُرجم بها المستعمرون الاستيطانيون الإحلاليون فعلهم ضد أصحاب البلاد الأصليين فشملت واحدة أو أكثر من الأفعال الإجرامية التالية: الإبادة الجماعية، التطهير العرقي، العزل في محميات، الفصل العنصري (الأبارتايد)، الاستيعاب، إزالة ثقافية أو اجتماعية أو قومية للأصليين. مثلاً: كانت أولى حوادث التطهير العرقي في التاريخ للهنود الحمر بعد اكتشاف الأمريكتين، الأمر الذي أدى إلى مقتل الملايين، وإزاحة ملايين أخرى من الأصليين إلى ما وراء الحدود، وآخرين إلى المناطق الفقيرة في القارة الأمريكية، ليتم إحلالهم بالأمريكيين الأوروبيين في أقبح عملية تطهير عرقي دموية قامت على أساسها دولة الولايات المتحدة الأمريكية.

كذلك استطاع الاستعمار الاستيطاني في البرازيل وأستراليا استيعاب السكان الأصليين عبر تفعيل سياسات معينة من التزاوج المختلط مع المستوطنين البيض للتخفيف من فصيلة دم الأصليين<sup>(5)</sup>.

(4) حباس، وليد، 2017؛ بدر و خليل، شتاء 2021

(5) حباس، وليد، 2017



صورة 1: مدخل محمية برايتون للهنود الأمريكيين من قبيلة سيمينول في فلوريدا: يعيش فيها السكان الأصليون حياة صعبة، وحسب إحصائية عام 2010 يشكل الهنود الأمريكيون 1,7 في المئة من سكان الولايات المتحدة الأمريكية (ملكاوي، لينة، 2014)

## ثانيًا: الاستعمار الاستغلالي (exploitation colonialism):

هو احتلال يُنفذ عسكريًا (احتلال عسكري) لجني مكاسب استراتيجية واقتصادية من دون استيطان الأراضي، وفيه يعمل المُستعمر على إدارة المُستعمرة إداريًا بهدف نهب ثرواتها الطبيعية وتسخير طاقتها البشرية في خدمة مصالحه، بل ويرغب الاستعمار الاستغلالي ببقاء السكان الأصليين على حالهم، ويعمل على احتجاز تطورهم، عبر دمج قوة عمل السكان الأصليين الرخيصة بالموارد التي تتوفر عليها المستعمرة، ويعمل المستعمر على ربط اقتصاد الدولة المُستعمرة بعجلته، ويحتكر لنفسه حرف الصناعة والتجارة ويفرض على المستعمرة الحرف الأولية كالزراعة والتعدين.

مثال عليه: الاستعمار في الهند: فهدف المستعمر في الهند كان السكان الهنود ذوي الأيدي العاملة الرخيصة، كذلك الاحتلال الأمريكي للعراق حيث كان هدف الاحتلال هو السيطرة على منابع النفط. وأيضًا يعتبر الانتداب نوعٌ من أنواع الاستعمار الاستغلالي كالانتداب البريطاني على العراق وفلسطين، والفرنسي على سوريا ولبنان.

ولا بد من لفت النظر أنه في بعض الحالات، يمثل الاستعمار هجينًا من الاستعمار الاستغلالي والاستيطاني، كالاستعمار الفرنسي في الجزائر، والذي انتهى بإخراج الفرنسيين بالقوة من الجزائر بعد حرب دموية سقط فيها مليون شهيد جزائري<sup>(6)</sup>.

## القسم الثاني: توصيف الحالة الاستعمارية في فلسطين:

### أولاً: جذور الفكر الاستعماري الصهيوني:

تعود جذور الفكر الاستعماري الصهيوني بشكل أساسي إلى التراث العنصري الغربي، الذي حول العالم إلى مادة استعمارية وظفها لصالح الإنسان الغربي صاحب القوة، كما فعل المستوطنون البيض في الولايات المتحدة بإبادة السكان الأصليين والتوسع على حسابهم؛ فأضحى تقديس الصهاينة للاستعمار إفراراً طبيعياً للحضارة الإمبريالية التي كانوا يتحركون في إطارها<sup>(7)</sup>.

لذلك حاول زعماء الحركة الصهيونية محاولة تبرير استعمارهم بنزع الشرعية عن الوجود العربي في فلسطين، حيث اعتبروا العرب غزاة ومحتلين "لأرض الميعاد"، إضافةً إلى سياسة التغييب والتضليل متعددة الأشكال التي اتبعتها الحركة الصهيونية تجاه العرب في فلسطين، فهي لم تُقم لهم وزناً بل اعتبرتهم جماعات هامشية لا كيان لها، وتم ترسيخ هذا المفهوم في تصريح بلفور عام 1917 الذي تمت صياغته وفق التوجهات الصهيونية، حيث جاء في التصريح إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، ولم يأت على ذكر المواطنين الفلسطينيين باسمهم، بل نص على أنهم "طوائف غير يهودية"، كأنهم أقلية هامشية لا هوية لها ولا كيان إلا من خلال تعريفها بغير اليهود.

حظيت مثل هذه الأفكار الشنيعة بالشرعية في عيون الأوروبيين الليبراليين كل الدعم في ذلك الوقت، لأن ذلك العصر كان عصر الاستعمار، عندما كانت إبادة جنس بأكمله جزءاً من الوسائل المشروعة لتوسُّع القوى الأوروبية في آسيا وإفريقيا<sup>(8)</sup>.

(7) المسيري، عبد الوهاب، 2003، الصفحات 63-55؛ الميسري، عبد الوهاب، 2002، صفحة 257

(8) مصالحة، نور الدين، صيف 1992

## ثانيًا: الاستعمار الصهيوني لفلسطين بُنية وعملية مستمرة:

يمكننا القول إنَّ الاستعمار الصهيوني لفلسطين بنية وعملية مستمرة وليس حدثًا منفصلاً، فمنذ أكثر من سبعة عقود قام الاستعمار الاستيطاني في فلسطين بعمليات ممنهجة من التطهير والعرقي وما رافقها من مجازر وتدمير وتهجير للفلسطينيين قسراً من بيوتهم والاستيلاء على ممتلكاتهم، وكذلك القيام بمحاولات مركزة لمحو الوجود الفلسطيني في البلاد.

لا يزال النهج الاستعماري الاستيطاني الصهيوني مستمر دون توقف، فعمليات الاقتلاع ومصادرة الأراضي وترحيل الفلسطينيين، وسياسات الفصل العنصري مكونات راسخة للمشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني في فلسطين؛ أي أنَّ فكرة المشروع الصهيوني تركز على محو الفلسطينيين من فلسطين واستبدالهم بالمهاجرين اليهود، ولا يستقيم هذا المشروع المجرم من غير الاستحواذ على الأرض التي تُشكل أهم رأس مال مادي يمتلكه الفلسطيني.

رغم توافر بعض السمات الخصوصية للاستعمار الاستيطاني الصهيوني لفلسطين، ولعله يُمثل شكلاً هجيناً من أشكال الاستعمار الحديث، لكنه لا يخرج عن مكونات وبُنية الاستعمار الأوروبي الذي يقوم على الاحتلال والإبادة والهيمنة؛ بل إنَّ الاستعمار الصهيوني جاء كديمومة واستمرارية للبنية الاستعمارية الأوروبية ومكمل لها ومتكامل معها، ويُعبر عن طموح المنظورات الاستعمارية الغربية التي زرعت ورعت الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين.

وفي ذات المعنى يعقد المفكر والفيلسوف الفرنسي جيل دولوز في كتابة الصادر بالفرنسية عام 1983 مقارنة تُشبه الفلسطينيين بهنود أميركا الشمالية، بقوله: «لم تُخف "إسرائيل" يوماً منذ بدايتها هدفها الأساسي لتفريغ الأرض الفلسطينية، ومحاولة إظهارها أرضاً فارغة مخصصة للصهاينة. إنها ممارسة استعمارية ليس بالمعنى الاستعماري الأوروبي في القرن العشرين، أي ليس عبر استغلال السكان، ولكن عبر

عملية إفراغ، وتحويل مَنْ تبقى منهم إلى أيدي عاملة رخيصة ... ومنذ البدايات مثلت عملية شراء الأراضي، المترافقة مع عملية إفراغ لشاغليها أو طردهم، تطهيراً عرقياً، إنه تطهير... مرتبط بالإفراغ الجغرافي وتحت شعار أنهم ليسوا سوى عرب فليعيشوا مع العرب الآخرين». ثم يردف ويقول «إنّ الفلسطينيين هم «هنود إسرائيل»»<sup>(9)</sup>.

في حين يُشخّص عزمي بشارة الاستعمار الصهيوني عبر مقارنته بحالتي الاستعمار الاستيطاني في جنوب إفريقيا والجزائر، ويتوصل إلى أنّ النظام الاستعماري الاستيطاني الصهيوني هو حالة استثنائية تشغل حيزاً بين النموذجين المقارنين، وهو يمزج بعض السمات الرئيسة إلى الحد الذي يُمكن اعتباره نظام أبارتايد متولداً من استعمار استيطاني، ويختلف عن حالات الاستعمار الاستيطاني في أميركا وأستراليا في أنه لم يُتطَبَّع أو يُصبح كياناً محلياً، كما أنّ الفلسطينيين لم يصبحوا سكاناً أصليين بعد عمليات الإبادة، بالمعنى الشائع في تلك الدول (أميركا وأستراليا...)، لأنّ تشكيلهم الوطني بوصفهم سكاناً أصليين، وتشكلهم القومي المرتبط بحيطهم، سبقا عملية الاستعمار<sup>(10)</sup>.

## إضاءة:

الشعب الفلسطيني هو شعبٌ متبلور الثقافة والفكر وله امتدادٌ عربيٌّ وإسلاميٌّ واضحٌ ومحددٌ، وله غرس حضاري متجذر، لم يكن يتوقعه المستعمر الصهيوني، الذي ظن أنّ تجارب أوروبا في أميركا وأستراليا ستكرر معه في فلسطين.



(9) السقا، أباهر ، شتاء 2022

(10) بشارة، عزمي، خريف 2021

وعن ديناميكية الاستعمار الصهيوني يجادل أشرف بدر بقوله:

«يمكننا الادعاء بأن الاستعمار الاستيطاني الصهيوني هو عملية وصيرورة ومسار متطور غير خطي يستند إلى التجربة والخطأ، ويتحول في أشكال السلطة التي يتقمصها وأدواتها التي يستخدمها، فقد تحول في علاقته الاقتصادية مع السكان الفلسطينيين من الاندماج إلى الفصل إلى الاستيعاب فالدمج والتبعية والاستغلال الاقتصادي، بما يحقق مصالحه ويخدم مشروعه».

كما يربط بدر سبب ديناميكية المشروع الصهيوني بعوامل: الزمان (المرحلة التاريخية)، والمكان (الحيز الجغرافي)، علاوة على الظروف المحيطة (الفاعلون الداخليون والخارجيون)، ويوضح أن: «العوامل الموضوعية المحيطة بنشأة المشروع الصهيوني سمحت له بممارسة التطهير العرقي، أما العوامل الذاتية المتعلقة بفاعلية الفلسطينيين ومقاومتهم وثباتهم، حالت كلها دون استمرار الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في ممارسة منطق المحو، ودفعته إلى تغيير أدواته وسياساته وحتى المنطق الذي يحتكم إليه»<sup>(11)</sup>.

للأسباب السابقة ولأسباب أخرى كثيرة يبدو أن الاستعمار الاستيطاني الإحلالي في فلسطين مرّ بتحولات مهمة، فقد كان الاستعمار الصهيوني بين عامي 1948 و1967 أشبه بالدول الاستعمارية التي أخضعت الأصلانيين عبر استخدام التطهير العرقي ضد معظم الفلسطينيين، وفيما بعد استغلال فلسطيني 48 كعمالة رخيصة وحصرتهم في أفقر الأحياء، والاستيلاء على كل الموارد التي تساعدهم على العيش دون الاعتماد على الاستعمار الصهيوني المسيطر على الأرض.

إلا أنّ الصهيونية فيما بعد أعادت تشكيل مشروعها الاستعماري، وحوّلته لمنظومة مبتكرة تخطّت مركبها الاستعماري الاستيطاني الإحلالي المؤسس، وأدخلت إلى جانبه أدوات الاحتلال العسكري والأبارتايد<sup>(12)</sup>.

وإذا كان المشروع الصهيوني قبل حرب 1948 مشروع حركة استعمارية، وبعد حرب 1948 أضحي مشروعاً لتأسيس وترسيخ الدولة الصهيونية؛ فإنه تحول بعد حرب 1967 إلى مشروع دولة يتم تنفيذه تحت غطاء الاحتلال العسكري في الضفة وغزة، ويستخدم كل أدوات الإجرام للحفاظ عليها، بل ويضبط هذه الدولة الإرهابية نظام سياسي يُقونن الإجرام ضد الفلسطينيين ضمن منظومته التشريعية والتنفيذية والقضائية (الأبارتايد).

وعليه فإن الطبيعة التراكمية المستمرة للمشروع الاستعماري هي ما يصف المشروع الصهيوني منذ بدايته أفضل توصيف، وهي عملية مستمرة بلا هوادة حتى يومنا هذا، وعلى الرغم من جميع الممارسات التي تُوحي باختلافه عن نماذج الاستعمار الاستيطاني التي تهدف إلى محو السكان الأصليين، فهو لا يُخفي تطلّعه إلى الوصول إلى هذه المرحلة، لكنه، ولعدم توافر الظروف الملائمة لتحقيق ذلك، يعمل على إدارة السكان واستغلال الموارد، متحينا الفرصة المناسبة التي تضمن له تحقيق هدفه النهائي الذي لم ينجح في تنفيذه حتى اللحظة، المتمثل بالمحو والإزالة للفلسطينيين عن أرض فلسطين، وشرعنة وجوده على الأرض المسلوبة وتطبيعها.

(12) نظام الفصل العنصري الأبارتايد باستطاعتنا تعريفه على أنه: «شكل من أشكال العنصرية يتميز بطبيعته المؤسسية والرسمية، تقوم به الدولة بفصل أو إزاحة مجموعة سكانية مظهره في تجمعات منفصلة عن الباقي، بسبب هويتها الجماعية [لون البشرة أو العرق أو الأصل الإثني... الخ]، وتعاملها معاملة سيئة، أي بنفس أنماط التمييز العنصري، ويتم تضمين هذه التفرقة العنصرية في القوانين والنظم المعمول بها في الدولة، بل وتجعله الدولة أساساً للسياسات العمومية في مختلف مناحي الحياة علناً وبلاداً، حتى إنها لا تتحرج من الحديث عن شعبين مختلفين ومساري تنمية متباينين». العالول، اسلام، 2021، صفحة 29

## ثالثاً: موقف القانون الدولي من الاستعمار الاستيطاني في فلسطين التاريخية:

على الرغم من قانونية وشرعية المطالب والحقوق الفلسطينية الأساسية، فإنّ القانون الدولي عاجز عن تغيير الظروف السياسية التي يعيشها الفلسطينيون؛ ولتفسير هذه المفارقة، نستعرض الأصول الاستعمارية التاريخية للقانون الدولي، الذي تعود نشأته إلى القرن السادس عشر، حيث برزت الحاجة إلى وضع سياسات استعمارية أوروبية وتطبيقها، وكان هدف القانون الدولي فرض أيديولوجيات الغرب وأخلاقياته على المجتمعات غير الغربية ذات الطبيعة الأدنى، من أجل ترقيتها إلى شعوب متحضرة، وعقب الحرب العالمية الثانية، تطور القانون الدولي ليعكس الأعراف الغربية للحرية التي بدت أنها تستثني، وقتذاك الحقوق الفردية في التحرر من الاستعمار.

وفي الجولة الثالثة من مراجعة القانون الدولي، في مطلع الستينيات من القرن الماضي، حاول فقهاء القانون لأول مرة تضمين تجربة المستعمر في القانون الدولي، وقد شهدنا في عام 1960 كيف أدانت العديد من المؤسسات ذات العلاقة بالقانون الدولي «الاستعمار بأشكاله ومظاهره كافة»، لكن القانون الدولي وضع شرط ليتحقق الاستعمار وهو أن تكون المستعمرة منفصلة جغرافياً (بالبحر أو المحيط) عن الدولة التي تُديرها؛ وعليه دولة الاستعمار الصهيوني لا ينطبق عليها هذا الشرط.

بناءً على ذلك نشأ القانون الدولي بالأساس لمنع المس بسيادة الدولة الاستعمارية الغربية، حتى لو أنشأت هذه الدول حكومات استيطانية وعنصرية، فهو غالباً ما يميل تاريخياً إلى المحافظة عليها. والقانون الدولي بطبيعته لا يشكك في سيادة أي دولة، ما دامت قد حصلت على الاعتراف الدولي بها، وهو غير معني بأي نقاش يؤرخ نشأة دولة استعمار استيطاني معيّنة، بل إنه القانون نفسه الذي منح الشرعية، بل الصفة القانونية لاستعمار 78 في المئة من فلسطين في عام 1948.

لهذه الأسباب، فإنّ القانون الدولي لا يمتلك اليوم أدوات لوقف الاستعمار الصهيوني (الصهيينة) الواقع على فلسطين التاريخية، ولا بديل من ذلك إلا تعويل الفلسطينيين على الشرعية بدلاً من القانونية، والاستمرار في تطويع نضال ينزع الشرعية عن دولة الاستعمار الصهيوني؛ ويمكن أن يكون ذلك عبر إبراز جرائم هذا المستعمر المجرم كالتطهير العرقي الذي يُعتبر جريمة ضد الإنسانية وفق القانون الدولي، وكذلك عبر تضمين إطار الأبارتايد في توصيف المشروع الصهيوني الذي يفتح إمكانات جديدة لمناصرة القضية الفلسطينية باسم القانون الدولي، وخاصة أنّ الأبارتايد حتى الآن هو الإطار الوحيد الذي ترتبط من خلاله الهيئات الدولية بالواقع في فلسطين التاريخية ككل؛ وفي حين تقتصر ولاية محاكم القانون الدولي الرئيسية، مثل محكمة العدل الدولية ومجلس حقوق الإنسان على أراضي الأراضي المحتلة عام 1967<sup>(13)</sup>.

## رابعًا: شرعنة دولة الاستعمار الصهيوني "إسرائيل":

دولة الاستعمار الصهيوني "إسرائيل" أُقيمت ضمن خطاب دولاني يُشرعن وجودها بوصفها "دولة بذات قانونية" في مرحلة تاريخية قامت على «انقراض الاستعمار القديم»، وحلت محله الخطابات القانونية والحقوقية للدول المستقلة ذات السيادة.

### 1. شرعنة الدولة الاستعمارية في خطاب اليسار الصهيوني وعند المؤرخين الجدد:

يغيب توصيف الاستعمار الاستيطاني في أوساط ما يُعرف بـ «اليسار الصهيوني»، وحتى عند بعض ممن يُعرفون «بالمؤرخين الجدد»<sup>(14)</sup>، وتحصر أغلبية هؤلاء نطاق بحثها وكتاباتهما وخطابها في السياسات الصهيونية، وتُقر بطبيعتها الاستعمارية، لكن في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 فحسب.

(13) بابيه، إيلدن ، خريف 2021

(14) هم مجموعة من المؤرخين النقديين الذين أعادوا دراسة السردية الصهيونية المهيمنة حول حرب عام 1948

بالتوصيف السابق، فإنّ نقطة البداية للمشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني في فلسطين هي في عام 1967، عندما احتلّت «إسرائيل» الضفة الغربية وقطاع غزة، ثم باشرت ببناء المستوطنات في عام 1968، حيث يُنظر إلى «إسرائيل» باعتبارها المتروبول، أي الدولة الأم، وإلى المستوطنين الصهاينة في الضفة الغربية بمنزلة مبعوثيها.

وبالنسبة إليهم، «إسرائيل» دولة عادية، وليست نتاج مشروع استعمار استيطاني، لكنها أنشأت مشروعاً للاستعمار الاستيطاني في الضفة الغربية؛ ويُرکز هذا الخطاب على السياسات «الاستعمارية الاستيطانية الإسرائيلية»، وليس على المشروع الصهيوني برمته، بوصفه مشروعاً استعماريّاً استيطانيّاً، ويتجاهل ماضي «إسرائيل» والصهيونية قبل عام 1967.

## 2. شرعنة الدولة الاستعمارية في الخطاب الرسمي الفلسطيني:

منذ منتصف السبعينيات وحتى وقت قريب تراجع الخطاب السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية حول وصف الصهيونية بالاستعمار الاستيطاني، وصعد إطار جديد نَظّر إلى الصراع بوصفه صراعاً بين حركتين قوميتين: الحركة الصهيونية والحركة الوطنية الفلسطينية.

أما بعد اتفاق أوسلو -وفي إطار عمليات السلام- وعبر إنفاذ مشروع حل الدولتين جرى تهميش الأطر التحليلية الخاصة بالاستعمار الاستيطاني؛ ليصبح مفهوم الاحتلال هو الناظم، حيث تم حصر الواقع في أحد تعبيراته المرتبطة بالاحتلال الذي هو أحد جوانب الحالة الاستعمارية ومظهراتها وأحد تجلياتها، وليس جوهر بنيتها.

بل وبدأ يظهر في الخطاب الفلسطيني تشوّه مفاهيمي ولبس في فهم الشروط الاستعمارية وكيفية مقاومتها، وسرعان ما حلت الاصطلاحات الجديدة لتؤسس لخطابات جديدة ومغايرة تعمل على

استخدامات اصطلاحية جديدة مثل «الاحتلال الإسرائيلي» والممارسات الاحتلالية» و«النزعة الاحتلالية»، و«جيش الاحتلال» بدلاً من الاستعمار الصهيوني، وأصبح المقيمون داخل فلسطين في الأراضي المحتلة عام 1967 يوصفون بأنهم سكان «المناطق المحتلة»، والمقيمون في الأراضي المحتلة عام 1948 يسمون «بعراب إسرائيل»، وكذلك تستخدم تعبيرات مثل «احتلالي استيطاني» لتوصيف المستوطنات في الضفة الغربية والقدس، أما المستعمرات الصهيونية في الأراضي المحتلة عام 1948 فقد عُيبت من الخطاب وكأن أمرها حسم أنها «دولة إسرائيل»<sup>(15)</sup>!

ورغم كل الضغوطات الدولية بقيت أحزاب وأطراف فلسطينية فاعلة معارضة لعملية السلام ووهم الدولة تحت الاحتلال (خيار حل الدولتين)، ويقوم اعتراضها على اعتبار أن الصراع قائم على أساس استعماري، وتحديداً استعمار استيطاني، وعليه يرون أنه من الصعب التوصل مع الاستعمار إلى تفاهم، فالحل يكمن في تفكيك المنظومة الاستعمارية برمتها، والذي لا يتأتى إلا بالمقاومة والنضال ضد الاستعمار الصهيوني بكل السبل الممكنة.

ومن سخرية الأقدار أنه في الوقت الذي مازالت فيه منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية تتبنى فرضية الصراع القومي مع الحركة الصهيونية، فقد ترسّخ اليمين الصهيوني في مقاليد حكم دولة الاستعمار الصهيوني، بل وأضحى المجتمع الصهيوني يميل نحو اليمين وتقريباً انتهى أو لم يعد مؤثراً الفكر اليساري في المنظومة الصهيونية؛ أي أن الأحزاب المهيمنة في «إسرائيل» ما زالت تتعامل مع الصراع كأنه صراع استعماري، وكان من الطبيعي أن يكون الواقع معكوساً.

وبكل أسف معظم الطروحات السياسية الفلسطينية لمنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية كانت

تساعد على ترسيخ المشروع الصهيوني الاستعماري، ولعل أكبر دليل على ذلك الازدياد الهائل لعملية الاستيطان بعد أوسلو، إضافة إلى إقرار قانون يهودية الدولة وما يتبعه من متعلقات؛ والذي يعني الضغط للاعتراف بشرعية المشروع الاستعماري الصهيوني كرد على الصحوة الوطنية الفلسطينية.

### 3. الرد على ادعاء أنّ فرض "الجنسية الإسرائيلية" مبرر لنفي الصفة الاستعمارية عن "إسرائيل":

يُشرعن بعض المثقفين الغربيين دولة الاحتلال عبر اعتبار فرض "الجنسية الإسرائيلية" على فلسطيني 48 على أنها ممارسات دولانية «إسرائيلية» منصفة، وتنفي عن "إسرائيل" صفة دولة استعمارية، وتنفي أيضاً وقوع الفلسطينيين تحت الشرط الاستعماري، علمًا أن "إسرائيل" فرضت "الجنسية الإسرائيلية" على الفلسطينيين الذين بقوا في فلسطين بعد تهجير أغلبية السكان وطردهم في عام 1948. وفي دحض هذا الادعاء يقول روحانا وصباغ خوري عن سبب فرض "الجنسية الإسرائيلية":

«إنها جاءت استجابة للمطالب الدولية لقبول خطة الجمعية العامة للأمم المتحدة في تقسيم فلسطين، ولم تعترض المجموعات الصهيونية المختلفة على منح المواطنة للفلسطينيين، لأن هؤلاء كانوا جماعة صغيرة غير منظمة ولا يمثلون في رأي الإسرائيليين تهديدًا ديموغرافيًا لهيمنة الأغلبية»<sup>(16)</sup>.

## القسم الثالث: مفهوم التطهير العرقي في السياق الفلسطيني:

### أولاً: نكبة أم تطهير عرقي؟

النكبة مصطلح يعني لغويًا المصيبة أو الكارثة، أما في الوضع الفلسطيني فقد عبرت النكبة عن هول الصدمة من الهزيمة العربية أمام القوات الصهيونية عام 1948 وما تبعها من مصائب حلت على الشعب الفلسطيني، وأدت إلى انهيار واضح وتفكك في تركيبته الاجتماعية وفقدانه الهوية الخاصة؛ وقد برز تعبير النكبة لأول مرة، باصطلاح أطلقه المؤرخ والمفكر السوري قسطنطين زريق في كتاب [أصدره في بيروت يوم 18 آب 1948] بعنوان: «معنى النكبة»، تحدث في مضمونه عن هزيمة عام 1948 وآثارها المدمرة على المجتمع الفلسطيني والشعوب العربية.

وأضحت بعد ذلك النكبة هي رديف لضخامة تداعيات هزيمة حرب 48، وانتشرت كرمز ودلالة في الأدبيات والإعلام والتاريخ، وتحولت إلى مصطلح شائع لوصف زمن صدمة العام 1948، والذي يسميه سلمان ناطور أيضًا زمن الفوضى<sup>(17)</sup>.

ولكن بكل أسف رغم رمزية مصطلح النكبة فهو تعبير محايد لا يفضح الجاني أو المجرم ولا يكشف عن هوية الضحية. ففي كتابه التطهير العرقي في فلسطين، ينتقد المؤرخ اليهودي إيلان بابيه، استخدام مصطلح النكبة لتوصيف ما جرى في فلسطين عام 1948، ويرى أنه تعبير مراوغ، لأنه يتحدث عن الكارثة التي حلت بالفلسطينيين، دون توجيه أصابع الاتهام للجهة المسؤولة عن وقوعها، وإلى السبب الذي يقف

(17) شنهاف، يهودا، 2011، الصفحات 139-140

من وراء ذلك، ويعتقد بآبائه أن استخدام هذا المصطلح قد يكون ساهم إلى حد ما في استمرار العالم بإنكار حقيقة أن ما جرى في فلسطين عام 1948 وبعدها، هو تطهير عرقي.

### ثانيًا: نشأة مصطلح التطهير العرقي:

مصطلح التطهير العرقي لم يظهر إلا في العقد الأخير من القرن المنصرم إبان النزاع فيما كان يسمى وقتها يوغسلافيا، ودخل المصطلح الدوائر الأكاديمية مرتبًا بالإبادة الجماعية؛ رغم وجود فرق جوهري بين جريمة الإبادة الجماعية والتطهير العرقي، فالأولى تعتمد على القتل الجماعي، في حين لا يعتمد التطهير العرقي بالضرورة قتلًا جماعيًا، بل يتضمن نية إبادة السكان من خلال نقلهم أو طردهم إلى خارج الحدود؛ بعبارة أخرى، في الإبادة الجماعية، تتبنى تلك المجموعة القتل الوحشي كأداة رئيسة في العملية، بينما قد يكون القتل واحدًا من أساليب التطهير العرقي، إلى جانب الأساليب الأخرى<sup>(18)</sup>.  
حاليًا أصبح التطهير العرقي مفهومًا معرّفًا جيدًا، وانتقل من فكرة تجريدية (مرتبطة فيما كان يسمى سابقًا يوغسلافيا) إلى جريمة يعاقب عليها القانون الدولي.

### ثالثًا: تعريف التطهير العرقي وفق القانون الدولي:

نورد فيما يلي بعض التعريفات العلمية للتطهير العرقي:  
عرّف درازين بتروفيتش Drazen Petrovic التطهير العرقي [في الورقة العلمية: التطهير العرقي- محاولة منهجية، والمنشورة في المجلة الأوروبية للقانون الدولي في عام 1994] على أنه:  
«سياسة محددة جيدًا عند مجموعة معينة من الأشخاص تهدف إلى إزالة ممنهجة لمجموعة أخرى

من البشر عن أرض معينة، على أساس ديني، أو عرقي، أو قومي. وتتضمن هذه السياسة العنف، وغالبًا ما تكون مرتبطة بعمليات عسكرية، ويتم تنفيذها بكل الوسائل الممكنة، من التمييز إلى الإبادة، وتنطوي على انتهاك لحقوق الإنسان والقانون الدولي»<sup>(19)</sup>.

في حين ربط مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بين رغبة دولة أو نظام في فرض حكم إثني على منطقة مختلطة وبين أعمال الطرد ووسائل عنف أخرى، ويعرّف التقرير الذي نشره مجلس حقوق الإنسان أعمال التطهير العرقي ويذكر من ضمنها: «فصل النساء عن الرجال، احتجاز الرجال، نسف البيوت، ومن ثم إسكان مجموعة إثنية أخرى في البيوت المتبقية... وحيث كانت المقاومة عنيفة اقترنت عملية الطرد بمجازر»<sup>(20)</sup>.

أما محكمة العدل الدولية فقد أشارت [في قرارها الصادر في ٢٦ شباط/فبراير 2007، بشأن تطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها (قضية البوسنة والهرسك ضد صربيا والجيل الأسود)] إلى مفهوم التطهير العرقي الذي عرفته بأنه «جعل منطقة متجانسةً عرقيًا باستعمال القوة أو التهيب؛ لإبعاد أشخاص من طوائف معينة من المنطقة»، وأشارت المحكمة إلى العلاقة والتبعية الوثيقتين بين مصطلح التطهير العرقي والإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب<sup>(21)</sup>.

وقد عرفت اللجنة الدولية للصليب الأحمر [في دراستها التي نشرتها عام 2005 عن القانون الدولي الإنساني العرقي] التطهير العرقي على أنه من ضمن جرائم الحرب المرتكبة، وحددت أنّ التطهير العرقي يتألف من عدة جرائم حرب: «كالقتل، والاعتصاب، والترحيل غير الشرعي أو الأمر بترحيل السكان المدنيين لأسباب

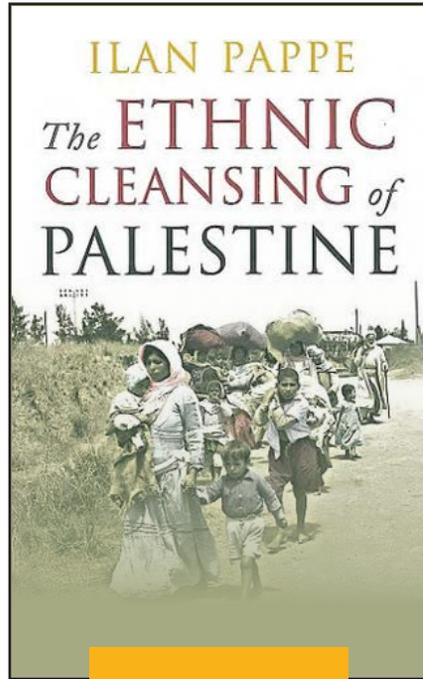
(19) Petrovic, 1994, p. 351

(20) باييه، ايلان ، 2007، صفحة 10

(21) مجلس حقوق الإنسان، 2008، صفحة 11

تتعلق بالنزاع، دون أن يقتضي ذلك الترحيل أمن المدنيين أو ضرورة عسكرية قهرية، والاعتداء على الكرامة الشخصية بناء على التمييز العنصري والمعاملة اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة»<sup>(22)</sup>، ووضحت أن: «التطهير العرقي» يهدف إلى تغيير التركيبة السكانية لإقليم ما، إضافة إلى ترحيل السكان المدنيين لإقليم ما»<sup>(23)</sup>.

في حين اعتبر الباحث محمد سعيد في بحثه التطهير العرقي المنشور عام 2008 أن جريمة التطهير



العرقي هي أم الجرائم، لأن ممارسة التطهير العرقي جريمة تتضمن حشدًا من الجرائم الداخلية والدولية. وقال إن: «التطهير العرقي كجريمة يحمل بين طياته عدد من الجرائم بحيث من الخطأ حصرها، لأن منها ما هو معروف الآن ومنها ما قد يستجد مستقبلاً وليس في مخيلتنا الآن»<sup>(24)</sup>.

ولعل أكثر التعريفات شمولية وموضوعية للتطهير العرقي ما كتبه المؤرخ اليهودي إيلان بابيه في كتابه التطهير العرقي في فلسطين، حيث عرف التطهير العرقي على أنه: «جهد يرمي إلى تحويل بلد مختلط عرقيًا إلى بلد متجانس من خلال طرد جماعة من الناس وتحويلهم إلى لاجئين، مع هدم البيوت التي تم إجلاؤهم عنها. وقد يكون هناك خطة رئيسية، لكن القوات المشاركة في تنفيذ التطهير العرقي لا تحتاج، في معظمها، إلى أوامر مباشرة؛ فهي تعرف مسبقًا

(22) اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2005

(23) اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2005ب

(24) محمد، سعيد ، 2008

ما المتوقع منها، وترافق العمليات مجازر، لكن حيث تقع لا تكون جزءاً من خطة إبادة عرقية، وإنما هي تكتيك أساسي لتسريع هروب السكان المطلوب طردهم. وفي وقت لاحق، يُحى السكان المطرودون من تاريخ البلد الرسمي والشعبي، ويتم استئصالهم من الذاكرة الجماعية»<sup>(25)</sup>.

وخلص بابيه في كتابه إلى: «يشكل ما جرى في فلسطين سنة 1948 ابتداءً من مرحلة التخطيط حتى انجاز التنفيذ، حالة تطهير عرقي في منتهى الوضوح، وفقاً للتعريفات العلمية»<sup>(26)</sup>.

وبعد ذكر تعريف التطهير العرقي، فقد بات واضحاً للعيان أنّ الذي حدث ويحدث في فلسطين، هو تطهير عرقي وجريمة فظيعة يحاكم عليها القانون الدولي، وسنورد في الصفحات القادمة ممارسات التطهير العرقي، التي اتبعتها الصهاينة ضد الفلسطينيين من قرار التقسيم وحتى يومنا الحالي، ولعل الفارق الجوهرى بين مصطلحي النكبة والتطهير العرقي أنّ كل ما يمارسه الاحتلال من إجرام بحق الشعب الفلسطيني يدخل في نطاق التطهير العرقي، في حين أنّ النكبة كانت عام 1948 وانتهت وبقيت نتائجها المأساوية يصارعها الشعب الفلسطيني حتى الآن.

(25) بابيه، ايلان ، 2007، صفحة 11

(26) بابيه، ايلان ، 2007، صفحة 11

2

## الفصل الثاني

التطهير العرقي ضد الفلسطينيين  
في مرحلة تأسيس دولة الاحتلال  
1947-1949





## القسم الأول: التقسيم والتدمير: قرار التقسيم وما رافقه من انطلاق حملات التطهير العرقي (1947/11 - 1948/4):

### أولاً: تمهيد تاريخي: أصل فكرة التطهير العرقي ومراحل تبلورها:

كان التهجير القسري للاجئين الفلسطينيين في عام 1948 ذروة أكثر من نصف قرن من الجهود الصهيونية والخطط السرية والقوة الوحشية.

يُقدّم التاريخ الصهيوني الكثير من الأدلة على أنه منذ بداية الاستيطان الصهيوني في فلسطين كان موقف غالبية المجموعات الصهيونية نحو المواطنين الفلسطينيين يتراوح بين مزيج من اللامبالاة والاستعلاء وبين الإنكار التام لحقوقهم الوطنية والحرص على تفكيكهم وتفتيتهم تمهيداً لاجتثاثهم وترحيلهم إلى الدول المجاورة.

لكنّ واجه الصهاينة منذ انبعاث مشروعهم ما أسموه «المشكلة الديمغرافية العربية»، أي حقيقة أنّ فلسطين فيها شعب أصيل يقطنها، وقد كان أحد الحلول الصهيونية المقترحة لذلك هو «الترانسفير»، أي النقل المنظم للمواطنين الفلسطينيين إلى الأراضي العربية المجاورة.

ويُعتبر مصطلح «الترانسفير» هو وصف مضلل لما ترنو له الصهيونية من تهجير قسري للفلسطينيين والاستيلاء على أراضيهم ومسح اسم فلسطين من الوجود، ففي كلّ خطابات الصهاينة أخفوا حقيقة ما سيقومون به من عملية تطهير عرقي لأرض فلسطين، وصدّروا للإعلام وللعالم أنّ العملية هي فقط «ترانسفير» أي نقل للفلسطينيين من أرضٍ إلى أرضٍ أخرى ضمن حدود وطنهم الأكبر (الوطن العربي) <sup>(27)</sup>. وكذلك حرص مؤسسو الحركة الصهيونية على الترويج ونشر فكرة أنّ «أرض فلسطين خالية»، والذين

(27) مصالحة، نور الدين، 1992، الصفحات 9-8؛ مصالحة، نور الدين، صيف 1991

يسكنونها هم ليسوا شعبًا ذو أصول حضارية، وإنما مجرد مجموعات من البدو الرحل لا ارتباط لهم بأرض فلسطين، فمثلاً روج الكاتب الصهيوني يسرائيل زانغويل للشعار الشهير والمكذوب:

«فلسطين هي أرض بلا شعب لشعب بلا أرض»!



### بطاقة مجرم: يسرائيل زانغويل (١٨٦٤-١٩٢٦)

كاتب إنجليزي ويهودي مرموق وصديق مقرب لثيودور هرتسل (مؤسس الصهيونية السياسية) وأحد المروجين لفكرة الترحيل، روجت له الصحافة البريطانية كناطق باسم الصهيونية. زانغويل يُقال أنه مخترع عبارة: «فلسطين هي أرض بلا شعب لشعب بلا أرض»، وعمل زانغويل طوال حياته بلا هوادة لنشر وتثبيت هذا الشعار. (مصالحة، نور الدين، 1992، صفحة 8)

وقد أشار حاييم وايزمن الذي أصبح فيما بعد رئيسًا للمؤتمر الصهيوني العالمي، إلى فكرة «أرض خالية» بقوله في خطاب ألقاه سنة 1914:

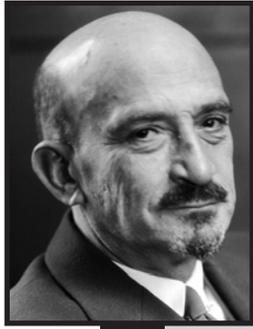
«في مراحلها المبكرة كانت الصهيونية، كما تصورها روادها، حركة تعتمد كليًا على عوامل ميكانيكية: ثمة بلد صدف أن اسمه فلسطين، وهو بلد بلا شعب، وثمة من ناحية أخرى «شعب يهودي»، وهو لا يملك بلدًا، إذًا لا يبقى سوى وضع الفص في الخاتم وجمع الشعب والأرض. من هنا، يجب إقناع أصحاب

## التطهير العرقي في مرحلة تأسيس دولة الاحتلال 1947-1949

الأرض «الأتراك» وحملهم على الإقرار بأنّ هذا الزواج ليس ملاءماً «للسّعب اليهودي» وللبلد فحسب، بل ملائم لهم أيضًا»<sup>(28)</sup>.

وأيضًا عندما سُئل حاييم وايزمن، بعد الحصول على وعد بلفور سنة 1917، عما لديه من أفكار بالنسبة إلى العرب الفلسطينيين، أجابهم وايزمن: «قال لنا البريطانيون أنّ هناك بضع مئات الألوف من الزوج (كوشيم)، وأنّ لا قيمة لهم»<sup>(29)</sup>.

### بطاقة مجرم: حاييم وايزمان (١٨٧٤-١٩٥٢)



يُعد أشهر شخصية صهيونية في التراث الصهيوني بعد تيودور هرتزل، لعب حاييم الدور الأهم في استصدار وعد بلفور، ويعتبر أول من حول مسار الحركة الصهيونية إلى مجال الاستيطان بدلًا من سياسة المفاوضات التي كان هرتزل يحصر تفكير الحركة فيها؛ وايزمان كان رئيس منظمة الصهيونية العالمية وأول رئيس لدولة الاحتلال، كان متخصصًا في الكيمياء، ووهب حياته وعلمه لخدمة اليهود، فعمل على رأب الصدع بين مختلف الفئات اليهودية، وجعل همّه الأول إقامة دولة تلم شتات اليهود وتحمي هويتهم، ولو على أنقاض الآخرين. (شبكة الجزيرة الإعلامية، 2015)

(28) مصالحة، نور الدين، 1992، الصفحات 8-9

(29) مصالحة، نور الدين، 1992، صفحة 9



صورة 2: صورة من الحياة في فلسطين التي سلبها الصهاينة: يظهر في الصورة على اليسار سينما الحمراء المصورة عام 1937 في شارع جمال باشا في يافا، وهي واحدة من عدة دور سينما فلسطينية، والتي يتم استخدامها الآن من قبل كنيسة السيانتولوجيا (كما يظهر على يمين الصورة). (Sneineh, 2018)



صورة 3: صورة من الحياة في فلسطين التي سلبها الصهاينة: الصورة على اليسار تظهر خط السكة الحديد المتجه من يافا إلى القدس، وقد بُنيت في عهد الإمبراطورية العثمانية عام 1892، الصورة على اليمين تُظهر ذات المكان الآن وما زال مكتوب عليه كما السابق قدس شريف بالعربي والإنجليزي. (Sneineh, 2018).

## التطهير العرقي في مرحلة تأسيس دولة الاحتلال 1947-1949

وفي الفترة الممتدة بين عامي 1882 و1930 كان لدى الحركة الصهيونية آمال بالتوصل إلى حل سياسي لا يركز إلى طرد الفلسطينيين من أرضهم بالقوة، فقد توقعوا أنه من السهل أن يتخلى الفلسطينيون عن أرضهم، أو أن يعيشوا في الهامش تحت ولاية مهاجرين يهود مختصين لأرضهم<sup>(30)</sup>.

حيث كتب إسرائيل زانغويل في كتابه (The Voice of Jerusalem) الصادر عام 1920، ما يلي:



«لا يمكننا أن نسمح للعرب بأن يحولوا دون إتمام قطعة نفيسة وتاريخية كهذه من إعادة البناء... من هنا، علينا أن نقتنعهم بلطف بأن يرحلوا نحو البادية. أليست جزيرة العرب ومساحتها مليون ميل مربع كلها لهم؟ ليس ثمة ما يدعو العرب إلى التمسك بهذه الحفنة من الكيلومترات. فمن عاداتهم وأمثالهم المأثورة طي الخيم والتسلل. دعهم الآن يعطون المثل لذلك»<sup>(31)</sup>.

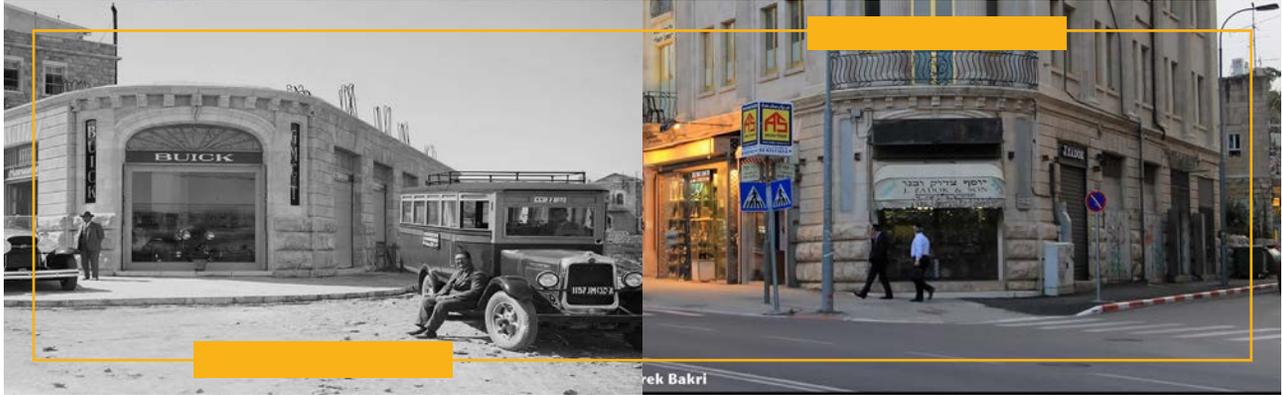
إنّ هذا التصريح وأمثاله من تصريحات زانغويل المجسدة للعنصرية والتفوق الأوروبي، قد غرست في العقل الصهيوني فكرة «الأرض الخالية»، لا بمعنى غياب سكانها الفعلي بالضرورة، بل بمعنى انعدام حضارتهم وبدواتهم، وبهذا المفهوم وضعوا للاستيطان الصهيوني ما يبرره؛ أو بتعبير آخر فقد اعتبر زانغويل كما أغلب القيادات الصهيونية ومنهم بن غريون أنّ الفلسطينيين ليسوا شعباً ذا حقوق وطنية في فلسطين، بل مجرد «عرب» أو «سكان عرب» أو «جماعة»، أتفق أنهم يقطنون هذه الأرض، أي أنّ الفلسطينيين لا يشكلون أمة متميزة قائمة بذاتها<sup>(32)</sup>.

(30) بابيه، ايلان ، 2002

(31) مصالحة، نور الدين، 1992، صفحة 13؛ مصالحة، نور الدين ، صيف 1991

(32) مصالحة، نور الدين ، صيف 1991

ولكنّ الصهيوني زئيف جابوتنسكي وقلة آخرون كان لهم رأي آخر، فقد أقر جابوتنسكي بأنّ الفلسطينيين هم شعب، وأنه لا يتوقع منهم التنازل عن حقهم في بلادهم وتحويلها إلى شعب آخر؛ أسوة ببقية الشعوب الأصلية، لهذا كان يرى أنه من غير المجدي في تلك المرحلة المبكرة من المشروع الصهيوني فتح حوار معهم، ولا مفر من تنفيذ المشروع الصهيوني من طرف واحد وبالقوة.



صورة 5: صورة من الحياة الحضرية والاقتصادية في فلسطين قبل النكبة: كانت عائلة غرغور من يافا تستبدل سيارات المرسيديس من ألمانيا بصناديق البرتقال، ففي ذلك الوقت لم يكن بالإمكان صرف المارك الألماني وتحويله إلى الجنيه الفلسطيني، فكانوا يُقدرون ثمن السيارة بعدد صناديق البرتقال، وكان ثمن المرسيديس من طراز 170 يقدر بـ 500 صندوق برتقال. وكذلك افتتحت عدة وكالات سيارات عالمية فروعاً لها في فلسطين قبل النكبة، كان أشهرها (مرسيديس بنز) عام 1933، الصورة أعلاه لوكالة سيارات (بويك) الأمريكية في شارع الملك داوود بالقدس عام 1929، التي امتلكتها عائلة سبافورد التي جاءت من شيكاغو لتستقر في القدس عام 1881 كما أصبح أيضاً الفلسطيني شكري ديب أحد وكلائها لاحقاً. (طارق البكري، 2019)

وانطلقت رؤية جابوتنسكي بضرورة تنفيذ المشروع الصهيوني خلف جدار حديدي يعجز الفلسطينيون عن هدمه، غير أنّ نموذج جابوتنسكي لم يعارض فتح حوار مع الفلسطينيين في مراحل لاحقة، بل على العكس كان يؤمن أنه وبعد أن يشج الفلسطينيون رؤوسهم بلا جدوى في الجدار الحديدي، ويفقدون أي

## التطهير العرقي في مرحلة تأسيس دولة الاحتلال 1947-1949

بصيص للأمل في التغلب على الاحتلال الصهيوني، عندها يحين أوان تدشين مفاوضات معهم حول وضعهم وحقوقهم القومية في فلسطين.

وفي مقالة كتبها جابوتنسكي عام 1923 تحت عنوان النظرية الأخلاقية للجدار الحديدي -يفسر جابوتنسكي ضرورة استخدام القوة في طرد سكان فلسطين بالتالي:

«لنتوقف لحظة عند منظور أولئك الذين يتوهمون أنّ كل هذا يُعتبر غير أخلاقي. تعالوا نوضح الأمر... إنّ تخصيص أي أرض أخرى، وليكن اسمها ما يكون، يُعتبر هو الآخر خطوة غير أخلاقية، ليس هنالك بعد جزر غير مسكونة في العالم. فإلى أيّ واحةٍ تتجه ستجد فيها الساكن الأصلي، المقيم هناك منذ الأزل، ولا يرغب بعدد كبير من الناس يأتون إلى الجزيرة من الخارج، أو بمجرد مجيء أفواج كبيرة من الغرباء إليها... ينتج من هنا، أنه في حال وجود شعب في الدنيا لا أرض له، فإنّ مجرد حلمه ببيت قومي يُعتبر حلمًا غير أخلاقي، يجب على الذين لا أرض لهم أن يبقوا إلى الأبد بلا أرض، فقد قُسمت جميع أراضي العالم وانتهت. هذا ما تفضي إليه نظرية الأخلاق!».

ويتابع أيضًا: «إنّ مصادرة قطعة أرض من أيدي شعب يملك مساحات شاسعة من أراضي المشاع بغية تحويلها إلى بيت لشعب دائم الترحال، إنّما يُعتبر عملاً عادلاً. وإذا لم يرغب الشعب صاحب المساحات الشاسعة من أراضي المشاع بذلك - وهو أمر طبيعي جدًا - يجب إرغامه عليه. إنّ الحقيقة التي تتحقق في الحياة بفعل فرضها بالقوة لا تتوقف عن كونها حقيقة مقدسة»<sup>(33)</sup>.



## بطاقة مجرم: زئيف جابوتينسكي (١٨٨٠-١٩٤٠)

أسس الحركة التصحيحية الصهيونية سنة 1925 ، وكانت أهم أحزاب اليمين الصهيوني المطالبة بإنشاء دولة يهودية تمتد ما بين النهرين، يُعتبر جابوتنسكي الأب الروحي والسياسي لمنظمة الأرغون الارهابية التي تزعمها مناحيم بيغين، وكذلك مصدر الفكر اليميني المتطرف، وأحد أكبر رموز التطرف في تاريخ الحركة الصهيونية، وصاحب نظرية الجدار الحديدي التي تدعو لضرورة طرد الفلسطينيين بالقوة. (معجم الكنيست)

ومع زيادة الغزو الاستيطاني الصهيوني في فترة الثلاثينات والأربعينات من القرن المنصرم، أضحت رؤية جابوتنسكي ومؤيديه في طرد المواطنين الفلسطينيين بالقوة هي الخطة التي تطفو على السطح، فأتسع رقعة الاستيطان اليهودي وازدياد عدد اليهود في مدن فلسطين [انظر خريطة رقم 1 وخريطة رقم 2]، والدعم الغربي، وما قام به البريطانيون من اضعاف قوة الفلسطينيين من كل النواحي، والأهم من هذا وذاك بناء قاعدة عسكرية قوية [انظر صورة رقم 7]، كل هذا ساهم في تعزيز الشعور بالتفوق والقدرة على طرد الفلسطينيين بالقوة والاستيلاء على أرضهم، وعليه فقد تحولت أيديولوجيا التطهير العرقي إلى خطط عملية أعدت من جانب لجان صهيونية مختلفة، هذه اللجان أعملت الفكر في محاولة لمعرفة كيف يمكن تنفيذ التطهير العرقي بصورة عملية أو فعلية إذا سنحت الفرصة التاريخية للحركة الصهيونية للقيام بذلك. وصلت هذه الخطط إلى اللحظة الحاسمة ولامست الواقعية في شباط/فبراير من عام 1947، عندما

قررت بريطانيا الجلاء عن فلسطين، وأضحت تنفيذ هذه الخطط قاب قوسين أو أدنى مع صدور قرار الأمم المتحدة الخاص بتقسيم فلسطين في 29 نوفمبر/تشرين الثاني 1947<sup>(34)</sup>.

ليست هذه إلا أمثلة تُبين كيف نبتت بذور فكرة التطهير العرقي منذ أوائل أيام الصهيونية، ومن البين أن الفكرة القائلة إنَّ على الفلسطينيين أن يجدوا، بطريقة ما، محلاً لهم في مكان آخر قد شغلت حيزاً مهماً في التفكير السياسي الصهيوني.

ولعل التناقض بين واقع فلسطين المتأجج والمكتظ بالسكان وذو الحضارة الراسخة، وبين ترويج الصهاينة أن «الأرض خالية»، ولّد لدى الصهاينة انشغالاً دائماً بالسؤال كيف يمكن أن تتم عملية الطرد «والترانسفير» من دون أن تُفضح الخطط الحقيقية؟

وتُظهر الوثائق والاقتراسات الواردة في كتابي الترانسفير لنور المصالحة والتطهير العرقي لايلان بابيه أن طرد الفلسطينيين كان الهدف الذي التقت عنده الحركة الصهيونية، بفصائلها كافة، وإن اختلفت بشأن التكتيكات وترتيب الأولويات.

وعليه فإن أفكار «الترانسفير» لازمت المشروع الصهيوني منذ انبعاثه، وكانت في الصلب من العقيدة الصهيونية ذاتها. صحيح أن هذه الأفكار لم تتخذ، عبر هذا المسار، شكل برنامج معلن بل كانت حُطّاً ومشاريع تطفو وتختفي وفق ما يسمح المناخ السياسي به، إلا إنه جرى تبنيها عملياً وبثبات من قبل التيار السائد في الحركة الصهيونية.

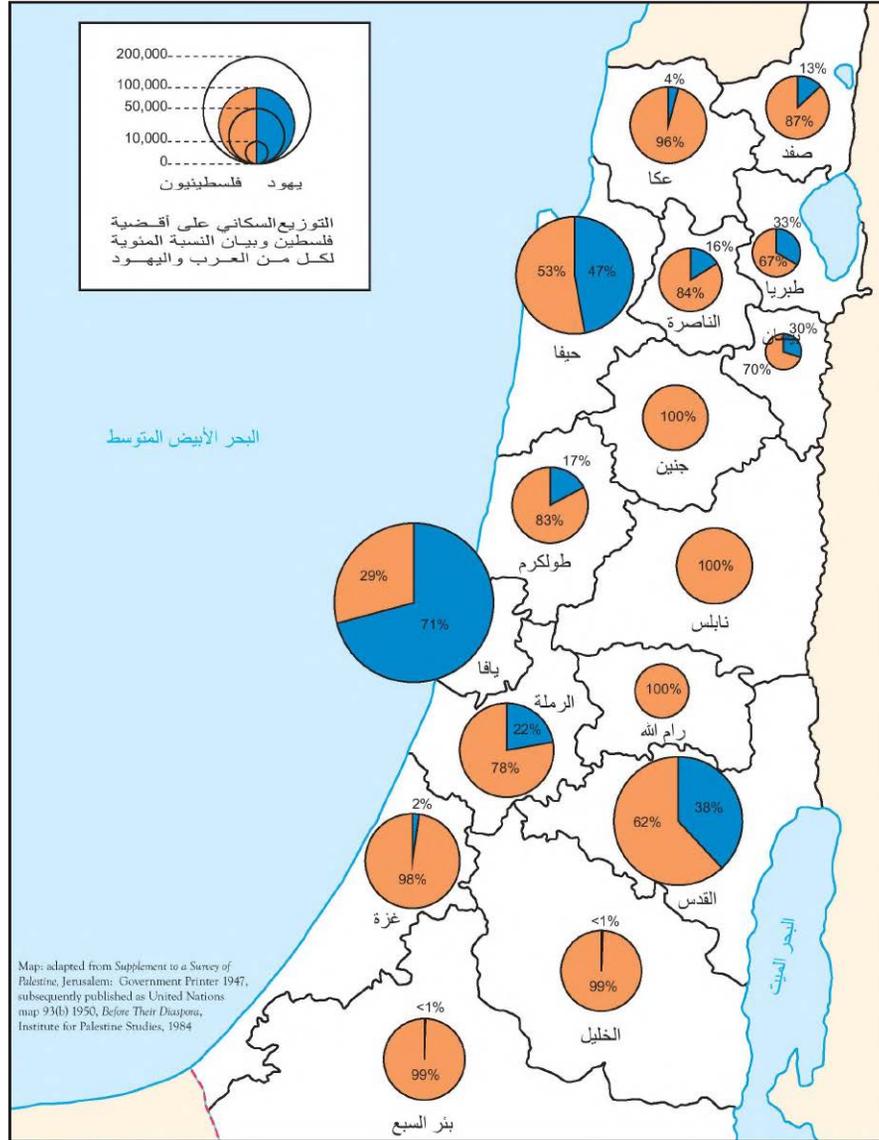


مثلما بنى آباؤنا وفعّلوا  
نبنى ونفعل

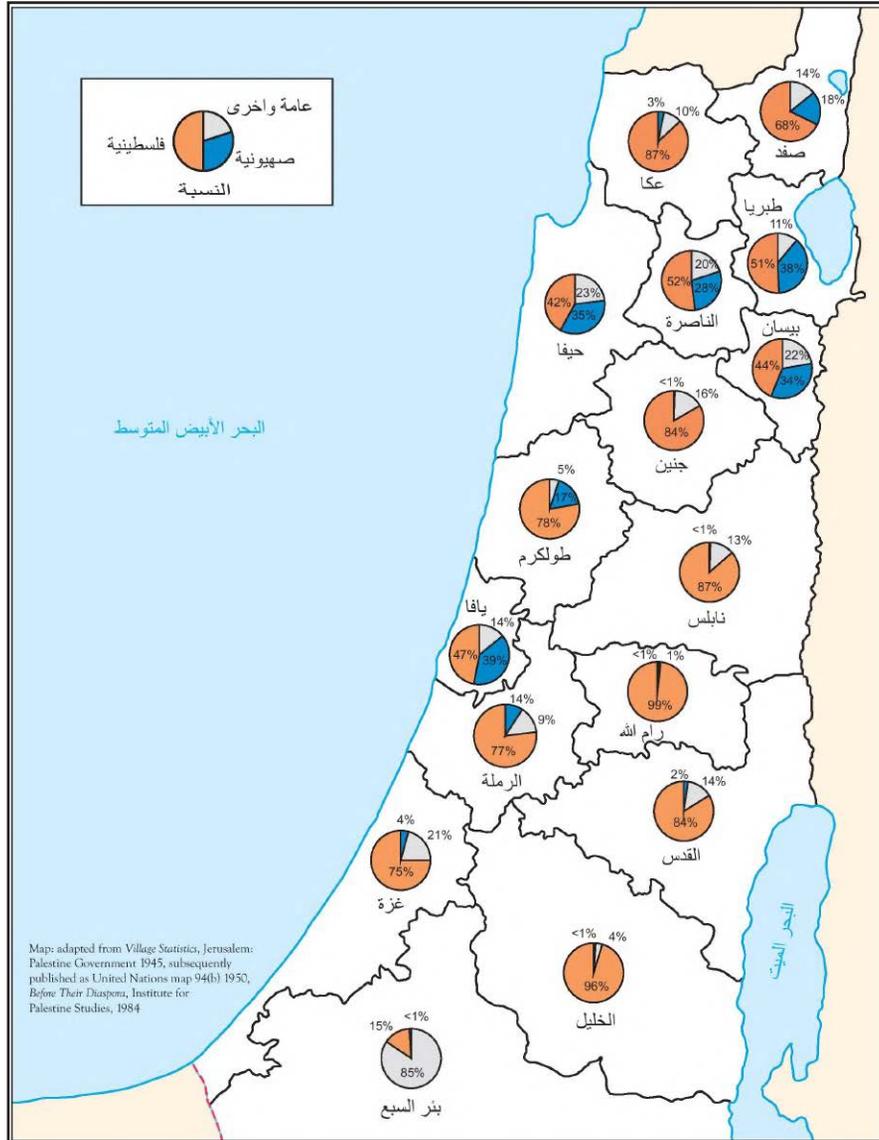
بنى هذا النزل المجلي  
الإسلامي الأعلى  
بفلسطين سنة 1٩٢٩

صورة 6: صورة من الابداع العمراني في فلسطين قبل عام 1948: فندق البالاس شيده المجلس الاسلامي الأعلى غرب مدينة القدس عام 1929، تميز الفندق بفخامته، والذي شابهه البعض بقصر الحمراء في غرناطة، ضم فندق البالاس 200 غرفة، 45 منها تشبه الأجنحة مع حمامات، وخصصت ثلاثة مصاعد لاستخدام النزلاء، تمتعوا بتدفئة الفندق المركزية في أيام الشتاء، وبالمطعم الفخم، وكل هذه المزايا اعتبرت في حينها نوعا من الرفاهية الفائقة التي ميزت هذا الفندق الفلسطيني الذي لفت الانتباه؛ وفي عام 1936، استولى الانتداب البريطاني على المبنى وحوله الى مقر حكومي، وبعد حرب 48 استولت دولة الاحتلال عليه واستعمله كمقر لوزارة التجارة والصناعة «الإسرائيلية» حتى عام 2003، أما الان فقد تم تجديد الفندق من قبل شركة الفنادق العالمية «Waldorf-Astoria»، وما ازل منقوشا على واجهته الامامية بحروف بارزة: « مثلما بنى آباؤنا وفعّلوا نبنى ونفعل، بنى هذا النزل المجلس الاسلامي الأعلى بفلسطين سنة 1992. (طارق البكري، 2019)

## التطهير العرقي في مرحلة تأسيس دولة الاحتلال 1947-1949



خريطة 1: التوزيع السكاني حسب الأقسية عام 1946: بيان نسبة المئوية للفلسطينيين واليهود في كل قضاء. (PASSIA)



خريطة 2: ملكية الأراضي: الفلسطينية والصهيونية حسب القضاء عام 1945 (PASSIA)



صورة 7: مخازن الأسلحة في المستعمرات الصهيونية: كانت معظم المستعمرات الصهيونية تحتوي مخازن سرية للأسلحة مخبأة في المناطق السكنية وتحت منشآت مدنية في ظاهرها. تُظهر هذه الصورة إحدى المحاولات النادرة، والقصيرة الأمد، التي قامت بها القوات البريطانية للكشف عن بعض تلك المخازن في صيف عام 1946؛ تاريخ الصورة: 2 أيلول 1946. (Imperial War Museum Collection, 2018)



صورة 8: الإجرام الصهيوني قبل قرار التقسيم: بدأت القوات الصهيونية بالضغط على البريطانيين لمغادرة البلاد عبر أعمال وحشية ضدهم، في الصورة تفجير محطة السكك الحديدية في حيفا على يد منظمة الإرغون<sup>(1)</sup> الإجرامية، وكان هذا من أوائل الـ 67 هجومًا على شبكة السكك الحديدية بين أيلول/ سبتمبر 1946 وتموز/ يوليو 1947، الصورة بتاريخ 20 أيلول 1946.

(Imperial War Museum Collection, 2018)

(1) الإرغون: (بالعبرية: إرغون تسفائي ليئوم [المنظمة العسكرية القومية]): وهي مجموعة إرهابية أنشأتها الحركة التصحيحية الصهيونية الإرهابية في سنة 1931، وقد اختصت بإلقاء القنابل على المدنيين الفلسطينيين في أواخر الثلاثينات وفي سنة 1948. كما شنت غارات على البريطانيين في الفترة الممتدة من سنة 1944 إلى سنة 1948. وكان قائدها، بعد سنة 1943، مناحم بيغن الذي صار فيما بعد رئيسًا للحكومة الصهيونية. وكان شعارها يتكون من خريطة فلسطين والأردن وعليها صورة بندقية كتب حولها رايك كاح (هكذا فحسب).



صورة 9: الإجرام الصهيوني قبل صدور قرار التقسيم: بدأت القوات الصهيونية بالضغط على البريطانيين لمغادرة البلاد عبر أعمال وحشية ضدهم، في الصورة منظمة الإرعون الاجرامية احتجزت رقبين في الجيش البريطاني ثم قتلتهم، ويظهر في الصورة جثتهم وهم كليفورد مارتن على يسار ومارفن بيس، الصورة ملتقطة في تموز 1947. (Institute For Palestine Studies, 2018).



صورة 10: قبل صدور قرار التقسيم: منظمة الهاغاناه الإجرامية هاجمت مزرعة البرتقال المزدهرة التي تمتلكها عائلة أبو لبن، وقامت بنسف المنزل مما أسفر عن استشهاد 12 من قاطنيه من بينهم امرأة و6 أطفال، الصورة بتاريخ: 15 آب 1947

(Institute For Palestine Studies, 2018)

## ثانيًا: صدور قرار التقسيم والموقف الصهيوني منه:

احتلت بريطانيا فلسطين بعد أيام من إصدار وعد بلفور، وبدأت مباشرةً بتحويله إلى واقع ملموس على الأرض، بتشجيع الهجرة اليهودية، عبر سن تشريعات تمكّن اليهود من السيطرة على الأرض الفلسطينية، وكذلك تدريب قواتهم على القتال ومساعدتهم بالتسلّح، وفي ذات الوقت عملت على إضعاف الفلسطينيين ومنعهم من التطور العسكري، ونفّيت قياداتهم إلى خارج فلسطين، ومحاولة منعهم من التفكير بالنضال من أجل الكيان الفلسطيني الذي يجمعهم.

واستمرت بريطانيا في العمل على توفير كل ما من شأنه تحويل وعد بلفور إلى دولة حقيقية لليهود على الأرض، وتُوجّ الأمر بإصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارًا في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1947 يقضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين، واحدة لليهود وأخرى للفلسطينيين، واشتهر هذا القرار برقم 181 [انظر خريطة رقم 3]، بحيث:

• تُشكل الدولة الفلسطينية: 43% من أرض فلسطين.

• تُشكل الدولة اليهودية: 56% من أرض فلسطين.

• تُشكل المنطقة الدولية: 1% وتشمل مدينتي القدس وبيت لحم.

وفي الوقت الذي أيدت الصهيونية العالمية قرار التقسيم، والذي كان مشابه لمذكرة الوكالة اليهودية المقدمة إلى مؤتمر لندن 1946م، ندد الفلسطينيون والعرب بالقرار، واعتبروه غير شرعي ومخالفة صريحة لميثاق هيئة الأمم المتحدة ولللقانون الدولي<sup>(35)</sup>.

## «الدولة اليهودية» وفق قرار التقسيم لم تُرضِ طموح الصهاينة:

رغم سعي الصهاينة الحثيث إلى إعلان قرار التقسيم، وابتهاجهم بهذه «الدولة الممنوحة» لهم إلا أنّ قرار التقسيم لم يكن يُرضي طموحهم، حيث عانت «الدولة اليهودية وفق قرار التقسيم» من وجهة نظرهم من مشاكل جوهرية وهي: اكتظاظ «الدولة اليهودية» بـ 40% من الفلسطينيين:

ففي خطاب ألقاه بن غوريون أمام اللجنة المركزية للهستدروت<sup>(36)</sup> في 30 كانون الأول/ديسمبر 1947 قال بن غوريون: «ليس في المنطقة المخصصة للدولة اليهودية أكثر من 520 ألف يهودي ونحو 350 ألف غير يهودي، معظمهم من العرب، وإذا أضفنا يهود القدس، فإنّ مجموع سكان الدولة اليهودية لدى إقامتها سيصبح مليون نسمة تقريباً، منهم نحو 40% من غير اليهود، إنّ تركيبة سكانية كهذه لا توفر أساساً مستقرّاً لدولة

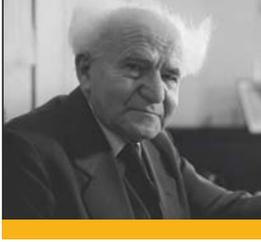
(36) الهستدروت: منظمة عمالية عبرية تأسست رسمياً العام 1920، هدف المنظمة هو تشكيل اتحاد للعمال والفلاحين دون التدخل في شؤون الآخرين، وتعمل المنظمة على دعم الاستيطان وبناء مجتمع عمال يهود، ومن الأهداف الأخرى دعم الهجرة اليهودية وتوطين المهاجرين والسيطرة على فلسطين وإقامة اقتصاد مزدهر فيها، وتعمقت قوة الهستدروت في الأوساط العمالية اليهودية وغدت من أقوى الهيئات الداعمة للمشروع الصهيوني. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»



خريطة 3: خريطة فلسطين وفق قرار التقسيم 181

(العالول إ.، 2019)

## التطهير العرقي في مرحلة تأسيس دولة الاحتلال 1947-1949



صورة 11: ديفيد بن غوريون

يهودية، وهذه الحقيقة الديمغرافية يجب أن تُرى بوضوح ودقة تامين. ومع تركيبة سكانية كهذه، ليس ثمة ما يؤكد بصورة مطلقة أنّ الحكم سيبقى في أيدي الأغلبية اليهودية... لا يمكن قيام دولة يهودية مستقرة قوية ما دامت الأغلبية اليهودية فيها تمثل 60% فقط»<sup>(37)</sup>.

«الدولة اليهودية» الممنوحة صغيرة:



صورة 12: مناحيم بيغن

أوضح قائد الأرغون مناحيم بيغن، فيما بعد موقفه خلال تلك الحقبة قائلاً: «إنّ جل ما أقلقني خلال تلك الشهور هو أنّ يقبل العرب مشروع الأمم المتحدة. عندها تكون قد حلت بنا الكارثة الكبرى، دولة يهودية صغيرة جدًّا، لا تستوعب جميع يهود العالم»<sup>(38)</sup>.

لذلك وضعت الحركة الصهيونية الحل لتلك المشاكل بالتالي:

اعتبار قرار التقسيم هو مباركة دولية «لإقامة دولة يهودية» في فلسطين بالكيفية التي تناسبهم: فقد استغل الصهاينة الرفض العربي والفلسطيني لقرار التقسيم للدعاء أنّ قرار التقسيم أضحى باطلاً في اليوم ذاته الذي قُبِل فيه، مع استثناء البنود التي تعترف بشرعية «الدولة اليهودية» في فلسطين. حدود «الدولة اليهودية» سوف تتعين بالقوة، لا بقرار التقسيم: وهذه كانت رؤية بن غوريون قبل صدور قرار التقسيم حيث أوضح لزملائه في القيادة في تشرين الأول/ أكتوبر 1947 أي قبل صدور قرار التقسيم- أنه إذا كانت خريطة خطة التقسيم غير مرضية فإنّ «الدولة اليهودية» لن تكون مُلزَمة بقبولها<sup>(39)</sup>.

(37) مصالحة، نور الدين، 1992، صفحة 140

(38) باللومبو، مخائيل، 1990، صفحة 43

(39) بابيه، ايلان، 2007، صفحة 46



### بطاقة مجرم: دافيد بن غوريون (١٨٨٦-١٩٧٣)

ولد في بولندا واستقر في فلسطين عام 1906، تولى منصب السكرتير العام للهستدروت (1920-1935)، وتولى رئاسة الوكالة اليهودية من 1935 إلى منتصف مايو 1948، وكان زعيم حزب ماباي، كما شغل منصب رئيس وزراء دولة الاحتلال في الفترات [1948-1954 و 1955-1963]، وكان أول رئيس وزراء لدولة الاحتلال، وقاد التخطيط والتنفيذ للتطهير العرقي عام 1948. (موريس، بيني، 2013، الصفحات 335-336)



### بطاقة مجرم: مناحيم بيغن (١٩١٣-١٩٩٢)

بدأ كزعيم عصابة الآرغون التي نفذت العديد من المجازر المروعة، وأصبح فيما بعد سادس رئيس وزراء دولة الاحتلال الصهيوني، وأخيرًا استلم جائزة نوبل للسلام عن اتفاقية كامب ديفيد مع مصر، وهو الذي اتخذ قرار قصف المفاعل النووي العراقي عام 1981 ومن ثم اجتياح لبنان عام 1982 بحجة ضرب قواعد المقاومة الفلسطينية. (شبكة الجزيرة الإعلامية، 2004)

## الخلاصة:

لم يكن لدى الصهاينة نية بقبول الحدود كما نص عليها قرار التقسيم ولا بالاندماج السكاني مع الفلسطينيين في «دولتهم اليهودية وفق قرار التقسيم»؛ وهذا يتضح مما قامت به القوات الصهيونية، فالمنطق يقول أن يعمل الصهاينة بكل قوتهم لطرد الفلسطينيين من أراضي «الدولة اليهودية الممنوحة» لهم حسب قرار التقسيم، ولكنهم قاموا بشيء آخر أيضًا وهو طرد الفلسطينيين أيضًا من أجزاء من الدولة العربية حسب قرار التقسيم، مما يعني أن قبول الصهاينة لقرار التقسيم كان منصّة للقفز نحو دولة أوسع فيما بعد خالية من الفلسطينيين<sup>(40)</sup>.



صورة 13: الشارع المصري يرفض قرار تقسيم فلسطين: الصورة تُوثق تجمّع حاشد في القاهرة احتجاجًا على قرار الأمم المتحدة، الصادر بتاريخ 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1947، الذي يوصي بتقسيم فلسطين إلى دولة يهودية ودولة فلسطيني، الصورة في كانون الأول 1947 في القاهرة. (Institute For Palestine Studies, 2018)



صورة 14: الإجرام الصهيوني بعد قرار التقسيم: تُظهر الصورة حرق سينما ركس المملوكة للفلسطينيين على الحدود بين الجزئين اليهودي والفلسطيني في القدس، تاريخ الصورة: 2 كانون الأول 1947.

(Institute For Palestine Studies, 2018)

## ثالثاً: دحض الادعاءات الصهيونية حول مظلومية اليهود:

### 1. دحض الادعاء الصهيوني بأنّ العرب هم من بدأوا حرب عام 1948:

غالبًا ما يُطلق الصهاينة الادعاء بأنّ العرب هم الذين استهلوا حرب العام 1948 وذلك عندما رفضوا قرار التقسيم، بل إنّ أكثر الروايات الصهيونية تضليلاً هي تشبيهم للجالية اليهودية في فلسطين بـداوود الذي اعتدت عليه زمرة من الفلسطينيين على غرار جولات الجبار؛ ولكنّ الحقيقة أنه في كل مراحل حرب 48، كانت القوات الصهيونية هي المتفوقة في العدة والعتاد على القوات العربية (41).

فبعد إعلان قرار التقسيم قام الفلسطينيون بالاحتجاج عليه وعقدوا إضراباً عامّاً استمر ثلاثة أيام، ولكنّ أعمال الاحتجاج فيما بعد كانت في الغالب ردات فعل غير منظمة ولا منتظمة؛ ولعل الذي ثبط الفلسطينيين عن القيام بثورات منظمة بعد إعلان قرار التقسيم هو جو الإرهاب والقمع الذي قامت به القوات الصهيونية عقب صدور الكتاب

(41) بالومبو، مخايل، 1990، الصفحات 51-45

## التطهير العرقي في مرحلة تأسيس دولة الاحتلال 1947-1949

الأبيض سنة 1939 من ناحية، والقمع البريطاني لهم ونفي القيادة الفلسطينية إلى خارج فلسطين من ناحية أخرى<sup>(42)</sup>.

ومع ذلك تذرعت القوات الصهيونية بتلك الاحتجاجات الفلسطينية المتفرقة في أوائل كانون الأول/ديسمبر من العام 1947، لشن حملات إرهابية إجرامية منظمة تسببت باستشهاد وطرده العديد من المدنيين من المدن والقرى الفلسطينية.

ولكنّ عودة الفلسطينيين سريعاً إلى الحياة الطبيعية ورغبتهم على ما يبدو في عدم التورط في حرب داخلية، أربكتا القادة الصهاينة، الذين كانوا مصممين على خفض عدد الفلسطينيين داخل فلسطين بصورة جذرية؛ فاتبعت القوات الصهيونية استراتيجية المبادرة والتي تعني تنفيذ أعمال إجرامية ضد الفلسطينيين كمبادرة صهيونية، وليس كرد فعل على اعتداء فلسطيني<sup>(43)</sup>.

وما يلخص ذلك تقرير المندوب السامي البريطاني السير آلان غوردون كانغهام الذي أرسله إلى لندن في 13 كانون الأول 1947، وكتب فيه ما يلي:

«كان التمرد العربي عفويًا وغير منظمًا، ومثابة تعبير عن الاستياء على قرار الأمم المتحدة أكثر منه هجومًا على اليهود. والأسلحة التي استعملت في البدء هي عبارة عن عصي وحجارة، ولولا لجوء اليهود للأسلحة النارية، لكان من الممكن إخماد الاحتجاج ووقوع خسائر قليلة في الأرواح، يرجع هذا الاحتمال وجود دليل موثوق بأنه بالرغم من رضى اللجنة العربية العليا بشكل عام والمفتي بشكل خاص، على التجاوب القوي لنداء الإضراب، إلا أنهما لم يحبذا نشوب ثورة جدّية»

ومما يدحض ادعاء الصهاينة أنّ إرهابهم هو فقط ردة فعل على ما يقوم به الفلسطينيون، ما كتبه

(42) بالومبو، مخائيل، 1990، صفحة 43

(43) بابيه، ايلان ، 2007، صفحة 61

المنذوب السامي البريطاني في تقريره:

«من الصعب اعتبار أعمال اليهود التحريضية، واعترافهم  
بسلطة الهاغانا لاتخاذ ما أسموه أعمالاً معاكسة، وهي في  
الواقع أعمال دون تمييز ضد العرب، وليس من شأنها أن تؤدي  
إلى التهدة»<sup>(44)</sup>.

## 2. دحض الادعاء الصهيوني بأن اليهود «ضحايا هولوكوست ثانية»:

عملت الحركة الصهيونية على تصوير الفلسطينيين والعرب عامة بأنهم نازيون، وأن القتلى اليهود «ضحايا هولوكوست ثانية»، وأن «الدولة اليهودية المرتقبة» كانت عرضة لخطر التدمير أو «هولوكوست أخرى»، وهذه الدعاية الكاذبة كان لها بالغ الأثر في الرأي العام الأمريكي والعالمي؛ وعبر استغلال هذه الأسطورة، حصلت الحركة الصهيونية على دعم هائل من الجاليات اليهودية في مختلف أنحاء العالم، ومن ناحية أخرى ساهمت هذه الأسطورة في عدم بروز بصيص من إنسانية الجنود الصهاينة عند تلقيهم أوامر القتل والطرده والتدمير.

أما على أرض الواقع فكان على النقيض تمامًا فالفلسطينيون كانوا يتعرضون لحملة تطهير عرقي، ولم يُشكل المتطوعون العرب القادمون من الخارج، ولا القوات شبه العسكرية في الداخل، خطرًا جدًّا على المجتمع الصهيوني، من شأنه أن يؤدي إلى خسارة المعركة أو الاضطرار إلى الاستسلام، فكل ما حاولته القوات

(44) بالومبو، مخائيل، 1990، صفحة 44

## التطهير العرقي في مرحلة تأسيس دولة الاحتلال 1947-1949

العربية والمحلية، وعجزت عن تنفيذه، كان حماية السكان الفلسطينيين من العدوان الصهيوني<sup>(45)</sup>. وتستخدم أيضًا كتب التاريخ الصهيونية تلك الأسطورة، والتي تتمثل بوجود مجتمع يهودي معزول ومهدد في فلسطين وعلى وشك أن يُهزم؛ لتبرر الانتقال إلى الخطة دال (أي الانتقال من الدفاع إلى الهجوم) في شهر نيسان/أبريل 1948.

وفي دحض ذلك يذكر المؤرخ اليهودي إيلان بابيه في كتابه التطهير العرقي:



صورة 15: المؤرخ اليهودي إيلان بابيه

«إنّ واقع الميزان العسكري والسياسي والاقتصادي بين المجتمعين يعني أنّ الجيش اليهودي كان قادرًا بين بداية كانون الأول/ديسمبر ونهاية آذار/مارس على إنجاز المرحلة الأولى من تطهير فلسطين عرقيًا... وأنّ شهر نيسان/أبريل يُعتبر انعطاف هام حيث انتقل الصهاينة من الهجمات المتفرقة والهجمات المضادة على السكان المدنيين الفلسطينيين إلى عملية ضخمة منظمة هدفها تطهير فلسطين عرقيًا»<sup>(46)</sup>.

(45) بابيه، إيلان ، 2007، صفحة 82.83.134

(46) بابيه، إيلان ، 2007، صفحة 95

## رابعًا: استراتيجية التطهير العرقي في الفترة ما بين قرار التقسيم وشهر نيسان (الخطة ج):

صيغت الخطّة ج (C) في أيار/مايو عام 1946، وصُممت ليتم تنفيذها خلال وجود قوات الانتداب البريطاني في فلسطين، وتُعتبر ثالث خطة طورتها هيئة الأركان العامة للهاجاناه فقد سبقتها الخطّة (أ) و(ب)، ووُضعت الخطّة (ج) موضع التنفيذ مباشرة بعد إعلان قرار التقسيم. تهدف الخطّة ج (C): إلى انهيار معنويات الفلسطينيين وإحداث صدمة لهم، وحصار قرى الشعب الفلسطيني، والتسبب في تفتيت وفوضى المراكز المدنية، إضافة لوضع حد للعمليات الدفاعية العربية، وتدمير التوازن الاجتماعي الفلسطيني، ناهيك عن التسبب بهجرة مذعورة. تقضي الخطّة ج (C): بتدمير المواصلات العربية في فلسطين وتفجير البيوت التي يستخدمها المقاومون العرب وطرد سكانها، وتقضي أيضًا باحتلال الأراضي العربية الواقعة بين المستعمرات اليهودية المعزولة عن بعضها.



صورة 16: الإجمام الصهيوني وفق خطة (ج): قامت أعضاء في منظمة الإرعون الإرهابية بإلقاء قنبلة يدوية على حافلة في الحي السكني الفلسطيني خارج باب الساهرة في القدس، مما أدى إلى استشهاد 17 مدنيًا فلسطينيًا، الصورة بتاريخ: 29 كانون الأول 1947 في القدس.

(Institute For Palestine Studies, 2018)

## التطهير العرقي في مرحلة تأسيس دولة الاحتلال 1947-1949

تعتمد الخطة ج (C): عدة استراتيجيات قام الصهاينة باستخدام المناسب منها حسب تطورات الميدان وهي:

- استراتيجية «دفاع هجومي».
- استراتيجية «الرد الانتقامي».
- استراتيجية «يوزما» [وهي كلمة عبرية تعني مبادرة] وتعني العمل ضد الفلسطينيين من دون انتظار ذريعة لرد انتقامي على اعتداء من جانبهم.
- استراتيجية الهجمات العشوائية على السكان المدنيين الفلسطينيين<sup>(47)</sup>.

### تنفيذ الخطة (ج):

- منذ بداية كانون الأول/ ديسمبر 1947، استخدام الصهاينة ضد الفلسطينيين القانطين في أراضي «الدولة اليهودية» وفق قرار التقسيم استراتيجية «يوزما»، ومع مرور الوقت اختفت بصورة متزايدة وبشكل واضح الذرائع للقيام بالردود الانتقامية<sup>(48)</sup>.
- في كانون الأول/ديسمبر عام 1947، هاجمت قوات الهاجاناه<sup>(49)</sup> الأحياء الفلسطينية في القدس ويافا وحيفا وقتلت 35 فلسطينياً.
- في 18 كانون الأول/ديسمبر عام 1947 ارتكبت قوات البالماخ التابعة للهاجاناه أول مجزرة تم الإبلاغ عنها في حرب 48 في قرية الخصاص في الجليل الأعلى.

(47) مصالحة، نور الدين، 1992، الصفحات 140-142؛ أبو ستة، سلمان، 2013، صفحة 85

(48) بابيه، ايلان، 2007، صفحة 61

(49) الهاجاناه: هي القوة القتالية الأكثر رسوخاً وانضباطاً في الحركة الصهيونية والمرخصة من الاحتلال البريطاني، في عام 1931، تخلى الصهاينة المتشددون عن الهاغانا وأنشأوا منظمة إرغون تسفاي لومي المنظمة العسكرية الوطنية، والمعروفة أيضاً باسمها المختصر "إتسل". وبعد تسع سنوات، انشق يائير شتيرن ومسلحون آخرون عن منظمة الإرغون. أطلق المنتقدون على هؤلاء المتمردين "ليحي" - وهو اختصار عبري لمقاتلي "الحرية في إسرائيل" - وتم تسميتهم كذلك عصبة شتيرن. TROY، 2022.

- خلال الشهور الثلاثة الأولى من عام 1948 نفذ الارهابيون اليهود عدة عمليات، فנסفوا الحافلات العامة ومنازل الفلسطينيين.
- تنفيذ حملة تخويف ممنهجة هدفت إلى إضعاف معنويات المواطنين الفلسطينيين ودفعهم للفرار من خلال:

✓ ارتكاب القوات الصهيونية الفظائع والمذابح في قرى قيسارية ووادي عارة (قضاء حيفا) ومنصورة الخيط (قضاء صفد) <sup>(50)</sup>.

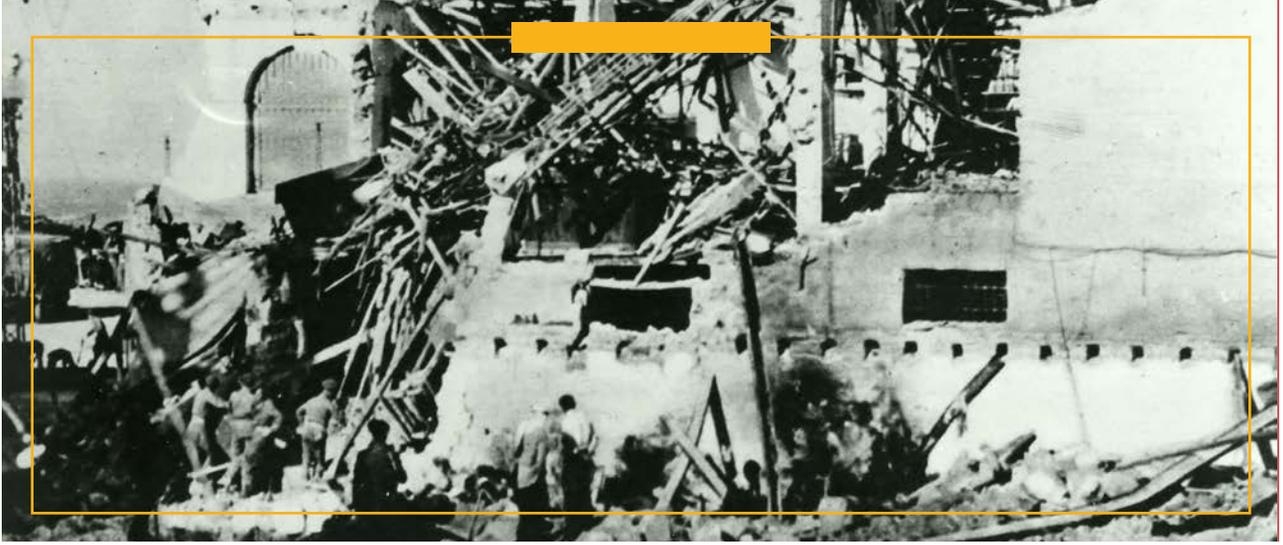
✓ القيام بـ «غارات الاستطلاع العنيف» (كما تسميها الهاجاناه)، حيث كانت وحدات خاصة للهاجاناه تدخل القرى بحثًا عن المقاومين وتوزع منشورات تحذر المواطنين الفلسطينيين من التعاون مع جيش الإنقاذ، وكانت أية مقاومة لهذه الغارات الصهيونية تنتهي في العادة بإطلاق القوات الصهيونية النار عشوائيًا واستشهاد عدد من القرويين الفلسطينيين.

✓ وقد تم كذلك توزيع منشورات تهديد في قرى سورية ولبنانية على حدود فلسطين تُحذر السكان وتنص على:

«إذا امتدت الحرب إلى أمكنتكم، فستؤدي إلى طرد جماعي للقرويين، مع زوجاتهم وأطفالهم. ومن كان منكم لا يريد ملاقة هذا المصير، أقول لهم: في هذه الحرب سيكون هناك قتل بلا شفقة، ولن تكون هناك رحمة. إذا لم تكونوا مشاركين في هذه الحرب فلن تضطروا إلى ترك بيوتكم وقراكم» <sup>(51)</sup>.

(50) أبو ستة، سلمان، 2013، صفحة 85

(51) بابيه، ايلان، 2007، الصفحات 66-65



صورة 17: قام أعضاء في منظمة ليحي- شتيرن الإجرامية بتفجير شاحنة محملة بمتفجرات مغطاة بالبرتقال عند مدخل السراي الكبير في يافا، مما أدى إلى تدمير المبنى واستشهاد 26 مدنيًا فلسطينيًا، الصورة تُظهر أنقاض السراي الكبير، التقطت بتاريخ 4 كانون الثاني 1948. (Institute For Palestine Studies, 2018)

### نتيجة الخطة ج (C):

• نفذت القوات الصهيونية ضربات هجومية منسقة ضد الفلسطينيين في منطقة السهل الساحلي في المدن الرئيسية الثلاث حيفا والقدس ويافا وكذلك في الريف، فقد استهدفتها بسلسلة من الغارات الليلية، وكذلك عمليات التفجير العشوائية، بالتزامن مع تدمير البيوت والمجازر الهادفة إلى ترويع الفلسطينيين وحملهم على الرحيل؛ وقد أحصى نور المصالحة الضربات الهجومية في كتابه الترانسفير وعددها قرابة 90 ضربة هجومية<sup>(52)</sup>.

(52) مصالحة، نور الدين، 1992، صفحة 143

- مع حلول منتصف شهر نيسان/إبريل عام 1947، أتمت الهاجاناه إخلاء منطقة السهل الساحلي من جنوبي مستوطنة زخروف يعكوف إلى تل أبيب.
- مسح 30 قرية فلسطينية عن الوجود، والتي لم تكن في منطقة السهل الساحلي فحسب بل كانت موزعة في أماكن مختلفة من فلسطين، وفيما بعد ساعدت الهاجانا المستوطنين اليهود المحليين في التدمير المنظم لمنازل هذه القرى، بهدف منع سكانها من العودة<sup>(53)</sup>.
- وسّعت القوات الصهيونية في هذه الفترة من سيطرتها على المناطق العربية الواقعة بين المستعمرات، مما ساهم في زيادة تحصين المستعمرات الصهيونية القائمة وزيادة ترابطها<sup>(54)</sup>.
- تهجير حوالي 30 ألف فلسطيني من أرض فلسطين:

يسجل المؤرخ اليهودي روني غاباي أنه: «حسب المصادر اليهودية غادر حوالي 30 ألف شخص إلى البلدان العربية المجاورة بين كانون الثاني وآذار من العام 1948، وهؤلاء هم من الأسر الميسورة في القدس وحيفا، وسكان بعض القرى في سهل سارونة الساحلي الذين تأثروا كثيراً نتيجة المضايقات وأعمال الشغب». شكل هؤلاء الـ 30 ألف حوالي 4% من حجم اللاجئين ككل عام 1948، وهم أقل من عدد فلسطينيي الطبقة الوسطى الذين غادروا البلاد مؤقتاً خلال الصراع الذي وقع في الثلاثينات من القرن الماضي؛ وعليه لم يحصل في هذه المرحلة هجرة كبيرة، فخرج البعض بهدف العودة في أقرب وقت عندما تستقر الأحوال كما فعلوا سابقاً<sup>(55)</sup>.

(53) مصالحة، نور الدين، 1992، الصفحات 161-162؛ بابيه، ايلان، 2007، صفحة 93

(54) أبو ستة، سلمان، 2013، صفحة 86

(55) بالومبو، مخائيل، 1990، الصفحات 49-50

## القسم الثاني: الخطة دال: العملية الضخمة المنظمة لتطهير فلسطين عرقيًا (1948/4/1 - 1949/5/14)

### أولاً: تبلور الخطة دال وإطلاق تنفيذها:

من المؤسف القول أنّ التفوق الأكبر في مجال التخطيط العسكري كان في العام 1948 للقوات الصهيونية، فلم يضع الفلسطينيون ولا الدول العربية أي مخطط استراتيجي لهذه المواجهة، في حين وضع الصهاينة مخطط تفصيلي، فالخطة دال والتي نُفذت في نيسان 1948، حُطّ لها أول مرة سنة 1942، واعتمدها قيادة الهاغاناه<sup>(56)</sup> العليا في 10 آذار/مارس 1948.

### إضاءة:

الاستعمار البريطاني كان له المساهمة الأساسية في إضعاف الفلسطينيين، والقضاء على كل مدخراتهم، ليس للهجوم على الصهاينة فحسب بل لمجرد الدفاع عن أنفسهم.



صورة 18: يغانيل يادين

في مراحل تبلور الخطة دال: يقول يغانيل يادين [الضابط المسؤول عن العمليات في الهاجانا]: «أعددت جوهر خطة دالت سنة 1944، عندما كنت رئيس التخطيط في

(56) الهاغاناه هي القوة القتالية الأكثر رسوخًا وانضباطًا في الحركة الصهيونية والمرخصة من الاحتلال البريطاني. في عام 1931، تخلى الصهاينة المتشددون عن الهاغانا وأنشأوا منظمة إرغون تسفاي لومي المنظمة العسكرية الوطنية، والمعروفة أيضًا باسمها المختصر "إتسل". وبعد تسع سنوات، انشق يائير شتيرن ومسلحون آخرون عن منظمة الإرغون. أطلق المنتقدون على هؤلاء المتمردين "ليحي" - وهو اختصار عبري لمقاتلي "الحرية في إسرائيل" - وتم تسميتهم كذلك عصاة شتيرن. TROY، 2022.

المقاومة السرية، وبذلت المزيد من الجهد من أجلها في صيف سنة 1947، عندما كان رئيس أركان الهاجانا يعكوف دوري مريضاً، وكانت الخطة تقضي بالاستيلاء على النقاط الرئيسية في البلد وعلى الطرق قبل رحيل البريطانيين»<sup>(57)</sup>.

### بطاقة مجرم: يغانيل يادين (١٩١٧-١٩٨٤):



ولد يغانيل يادين عام 1917 في القدس، وانضم إلى الهاجاناه وترقى في الدرجات إلى أن أصبح رئيساً لقسم العمليات الحربية بين 1943 و1945، وعين في نهاية 1947 قائداً للعمليات القطرية في الهاجاناه؛ كان الرئيس الثاني لهيئة الأركان العامة للجيش الصهيوني (نوفمبر 1949 – 1952)، وتولى منصب نائب رئيس الوزراء (20 يونيو 1977 – 5 أغسطس 1981).

#### سبب تأخر قيادة الهاجاناه في تنفيذ الخطة (د):

يعود لعدم استكمال الاستعدادات والحشد لها، حيث قدرت قيادة الهاجاناه بأنها سوف تحتاج إلى 30 ألف رجل من أجل تنفيذ الخطة (د)، وكان القرار عند استكمال الحشد سوف تُعلن ساعة الصفر للبدء بالتنفيذ<sup>(58)</sup>.

(57) مصالحة، نور الدين، 1992، صفحة 166؛ بالومبو، مخائيل، 1990، الصفحات 47-48

(58) بالومبو، مخائيل، 1990، صفحة 49

### سبب الإسراع في تنفيذ الخطة دال:

بحلول نهاية شباط/فبراير من عام 1948 هبت رياح في العالم جعلت القوات الصهيونية تُسرع في تنفيذ الخطة دال، فالولايات المتحدة الأمريكية التي كانت الأمر النهائي في الأمم المتحدة، بدأت تعيد النظر في الحكمة الكامنة في قرار التقسيم، حيث تعالت أصوات في وزارة الخارجية الأمريكية، تُعبر عن عدم القناعة بجدوى مشروع التقسيم؛ لأنه أفضى إلى سفك الدماء ونشوب حرب، وبناء على تلك المطالبات قامت محافل الخارجية الأمريكية بإعداد مشروع بديل للحل، والذي قضى بتأجيل قرار التقسيم، وإنشاء وصاية دولية تستمر خمس سنوات.

ومع وجود مؤشرات على أنّ الدعم الأمريكي لقرار التقسيم أخذ يضعف، قررت القيادة الصهيونية التسريع في تنفيذ الخطة دال، وتحديد المنطقة الإضافية المنوي ضمها إلى «الدولة اليهودية الممنوحة» لهم وفق قرار التقسيم، وبالتالي وضع العالم أمام حقائق منتهية قبل أن يتم اتخاذ أي قرار جديد من شأنه أن يُلغي «الشرعية الدولية عن الدولة اليهودية»<sup>(59)</sup>.



صورة 19: الهاجاناه في القدس استعدادًا لتنفيذ الخطة دال: الصورة تُظهر طابور عسكري من الهاجاناه يصل إلى القدس قادمًا من تل أبيب، في نيسان/أبريل 1948، بناء على الخطة دال. (Institute For Palestine Studies, 2018)

(59) بابيه، ايلان ، 2002؛ بالومبو، مختايل، 1990، صفحة 52

## ثانيًا: ماهية الخطة (د):

### 1. الأساس السياسي الاستراتيجي للخطة:

يقضي بتوسيع «الدولة اليهودية» إلى أبعد من حدود التقسيم، من خلال نسف وحرق وتدمير القرى العربية وطرد المواطنين الفلسطينيين إلى خارج الحدود، أي الحصول على «دولة يهودية» على أكبر مساحة من الأرض وبأقل عدد من الفلسطينيين ويُفضل طردهم جميعًا؛ وفي ذات الوقت يتم نشر قوات صهيونية في الأماكن التي يتم السيطرة عليها لصد هجوم محتمل للجيش العربي بعد 15 أيار / مايو 1948<sup>(60)</sup>.

### 2. الأهداف واسعة النطاق للخطة دال:

- الاستيلاء على جميع مرافق الخدمات الحكومية البريطانية والسيطرة عليها، بما فيها البريد، والهاتف، والطرق وسكك الحديد، والمطارات والمرافئ، ومنع الفلسطينيين من الوصول إلى تلك الخدمات؛ إضافة للاستيلاء على مراكز الشرطة البريطانية، والقلاع العسكرية التي يُخليها البريطانيون.
- شن هجمات مضادة مخططة سلفًا على قواعد الفلسطينيين والعرب في قلب منطقتهم حيثما وجدت، بما في ذلك المناطق خارج فلسطين.
- احتلال المواقع الفلسطينية المهمة على المرتفعات الواقعة ضمن «الدولة اليهودية الممنوحة حسب قرار التقسيم» أو خارجها.
- ممارسة ضغط اقتصادي على الفلسطينيين عن طريق حصار بعض مدنها لإجبارهم على الرحيل.
- احتلال قواعد الفلسطينيين في المناطق الريفية والحضرية<sup>(61)</sup>.

(60) مصالحة، نور الدين، 1992، الصفحات 166-167

(61) أبو ستة، سلمان، 2013، صفحة 86: الكيلاني، هيثم، 1997، صفحة 172

• السيطرة على مناطق الدولة اليهودية، وحماية حدودها وكنل الاستيطان، وحماية المستوطنين اليهود من الهجمات العربية<sup>(62)</sup>.

### 3. الخطة دال مخطط لإستراتيجية حرب شاملة:

✓ في القرى الفلسطينية: حددت الخطة بالتفصيل القرى التي ستُحتل في كل منطقة، وكانت الأولوية السيطرة على القرى الفلسطينية المجاورة للمستعمرات اليهودية أو لطرق المواصلات من خلال طرد سكانها وتدميرها<sup>(63)</sup>؛ حيث دعت الخطة إلى: تطويق القرى والقيام بعمليات تفتيش داخلها، وفي حال حدوث مقاومة يجب إبادة القوة المسلحة وطرد السكان<sup>(64)</sup>.

وقضت الخطة بضرورة ترحيل مواطني الريف والفلاحين بكل الوسائل، للاستيلاء على مساحات كبيرة من الأرض الفلسطينية التي تعود ملكيتها لأهل الريف والفلاحين<sup>(65)</sup>.

✓ في المدن: قضت الخطة بوجوب احتلال جميع الأحياء العربية المعزولة والسيطرة عليها وقطع خدماتها الحيوية (ماء، كهرباء، وقود.. الخ)، وفي حال إبداء مقاومة يجري طرد السكان، كما احتوت الخطة نصوص تفصيلية للاستيلاء على مدن عربية محددة<sup>(66)</sup>.

✓ بخصوص طرق مواصلات الفلسطينيين: قضت الخطة بقطعها من خلال السيطرة على الشرايين الرئيسة للمواصلات التي تُعتبر حيوية لليهود ونسف الجسور، والاستيلاء على المواقع التي تُشرف على الطرق، وتدمير

(62) خليفة، أحمد، 1986

(63) بالومبو، مخائيل، 1990، صفحة 48؛ خليفة، أحمد، 1986

(64) بابيه، ايلان، 2007، صفحة 49؛ أبو ستة، سلمان، 2013، صفحة 86

(65) مصالحة، نور الدين، 1992، صفحة 204

(66) مصالحة، نور الدين، 1992، الصفحات 166-167؛ أبو ستة، سلمان، 2013، صفحة 86

القرى العربية الواقعة قربها، وطرد السكان من ضواحي المدن الواقعة على جانبي طرق المواصلات، حيث كان التوجه المفتح للخطة دال شق ممر عبر الأماكن المأهولة بالفلسطينيين بغية ربط تل أبيب بالقدس<sup>(67)</sup>.  
 ✓ منع عودة اللاجئين: قضت الخطة بتدمير القرى من خلال إضرام النار فيها، وتفجيرها وزرع الألغام في الركام، وخصوصاً المراكز السكانية التي من الصعب السيطرة عليها بصورة متواصلة؛ إضافة لإبقاء قوات صهيونية في القرى المحتلة؛ لمنع عودة أهلها<sup>(68)</sup>.



صورة 20: التطهير العرقي للقرى الفلسطينية عام 1948: جنود ومركبات مصفحة تقتحم القرى الفلسطينية وتبدأ عمليات التطهير العرقي فيها.

(Institute For Palestine Studies Archives, 2018)

(67) بالومبو، مخائيل، 1990، الصفحات 48-52؛ مصالحة، نور الدين، 1992، الصفحات 166-167

(68) أبو ستة، سلمان، 2001، صفحة 154؛ أبو ستة، سلمان، 2013، صفحة 86

## ثالثاً: تنفيذ الخطة دال:

بدأ تنفيذ الخطة دال في الثاني من نيسان/أبريل 1948 تقريباً، وبحلول ذلك التاريخ، كان عدد القوات الصهيونية قد بلغت 65 ألف مقاتل، أي عدة أضعاف مجموع كل القوات العربية والفلسطينية التي كانت على أرض فلسطين في تلك الفترة<sup>(69)</sup>، وقد تم اتباع عدة إجراءات لتنفيذ الخطة دال نذكر منها:

### 1. توزيع المهام والأوامر على القوات الصهيونية:

- جُزئت ألوية الهاجاناه الأربعة الأصلية إلى اثني عشر لواء، لتسهيل تنفيذ الخطة، وتم تقسيم فلسطين إلى مناطق بحسب عدد هذه الألوية العسكرية.
- تلقى كل قائد لواء قائمة بالقرى أو الأحياء التي يجب عليه احتلالها وتدميرها وطرد سكانها، مع التواريخ الدقيقة للقيام بذلك، ولكن في التنفيذ لم يتم الالتزام بالضبط بالتواريخ حسب ما هو موصوف بالخطة.
- تسلّم كل قائد وصف مفصل للقرى الواقعة في مسرح عملياته، والمصير الذي يجب أن تؤول إليه: (احتلال، تدمير، طرد)؛ في حين مُنح كل قائد لواء صلاحية اتخاذ القرار بشأن الوسيلة أو الطريقة الكفيلة بإرغام الفلسطينيين على مغادرة قراهم قبل أن يتم تدميرها<sup>(70)</sup>.
- تسلّم القادة العسكريون أوامر من بن غوريون بأن يُقرنوا تنفيذ الخطة دال بأعمال عدوانية هجومية في المناطق المأهولة بالفلسطينيين؛ بهدف بث الخوف والتسبب في هروب مذعور<sup>(71)</sup>. وقد تم تنفيذ أوامر بن غوريون في كل الجبهات الممكنة، فعلى سبيل المثال: في القرى التي كانت قريبة من المراكز السكانية

(69) أبو ستة، سلمان، 2013، صفحة 86

(70) بابيه، ايلان، 2007، الصفحات 99-93؛ بابيه، ايلان، 2002

(71) بالومبو، مخائيل، 1990، صفحة 52

الحضرية الفلسطينية، ارتكبت القوات الصهيونية المجازر ضدها كي تُسرّع من هروب فلسطينيي المراكز السكانية الحضرية المجاورة، وهذا ما حدث مثلاً في حالة قرية ناصر الدين بالقرب من طبرية، وقرية عين الزيتون بالقرب من صفد، وطيرة حيفا المجاورة لحيفا<sup>(72)</sup>.

• سُلمت للقادة العسكريين الصهاينة وثيقة معلوماتية: بهدف تسهيل تنفيذ النصوص الواردة في الخطة دال، وهي وثيقة تحتوي لائحة بأسماء كل القرى والمدن الفلسطينية، وعدد سكان كل منها، وموقعها، وتضمنت أيضاً معطيات عن ثراء هذه القرى ومراكزها الاقتصادية من جهة، وعن تاريخ علاقاتها مع المستوطنات اليهودية، ومعلومات عن قادتها وزعمائها وتوجهاتهم السياسية وموالاتهم للمفتي أمين الحسيني من عدمه من جهة أخرى؛ وقد قام بإعداد هذه الوثيقة جهاز الاستخبارات في الهاجانا بدعم واسناد من الانتداب البريطاني<sup>(73)</sup>.

## 2. عمليات خطة دال مفصلة:

الخطة دال كانت ترسم سلسلة من العمليات المتوازية والمتتالية، التي لو كتب لها النجاح لكانت فلسطين بأسرها قد وقعت تحت الاحتلال العسكري الصهيوني في سنة 1948 [كما هو موضح في الجدول التالي].

كما تجدر الإشارة إلى أنه من بين العمليات الثلاث عشرة الشاملة والمحددة بموجب الخطة دال، فإن ثمانين منها كان خارج المنطقة التي منحها الأمم المتحدة إلى الصهيونيين [انظر خريطة رقم 4].

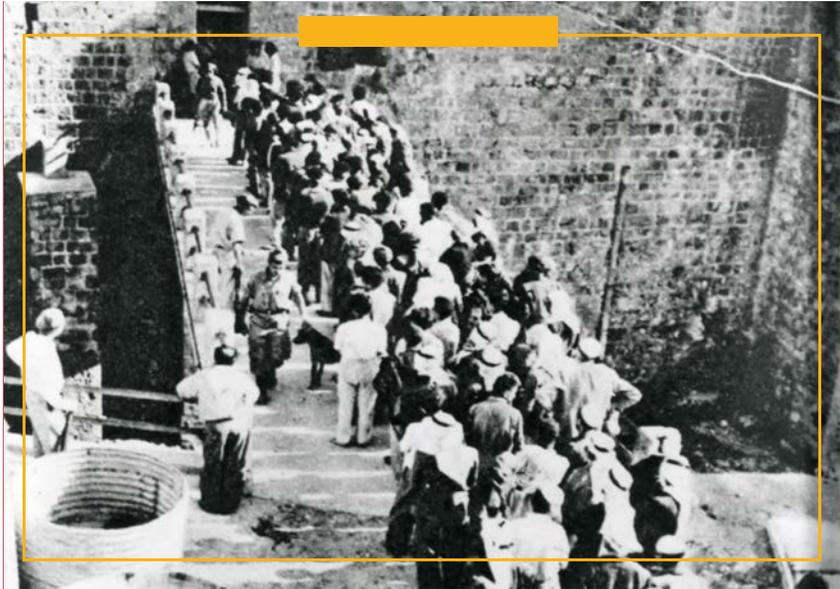
(72) بابيه، ايلان ، 2007، صفحة 122

(73) مصالحة، نور الدين، 1992، الصفحات 166-167؛ بالومبو، مخائيل، 1990، صفحة 48؛ بابيه، ايلان ، 2002

## التطهير العرقي في مرحلة تأسيس دولة الاحتلال 1947-1949

النتيجة	الهدف	انتهت قبل 15 مايو/أيار	تاريخ بدء العملية	اسم العملية العسكرية
لم تنجح	شق ممر يصل تل أبيب بالقدس، وبهذا يتم شق الجزء الرئيسي من الدولة العربية إلى قسمين.	نعم	2 نيسان / أبريل	عملية نحشون
لم تنجح	تكملة للعملية السابقة لكنها تركز على القرى العربية قرب اللطرون.	نعم	15 نيسان / أبريل	عملية هرئيل
نجحت	احتلال مدينة حيفا وطرد سكانها العرب.	لا	21 نيسان / أبريل	عملية مسبراهيم
نجحت	تدمير القرى العربية حول يافا، وفصل يافا عن سائر أرجاء فلسطين تمهيداً لاحتلالها.	نعم	27 نيسان / أبريل	عملية حميتس
لم تنجح	عزل القدس من خلال تدمير القرى العربية المحيطة بها والسيطرة على طريق رام الله -القدس شمالاً، والقدس -أريحا شرقاً، والقدس-بيت لحم جنوباً. وكان من شأن هذه العملية بمفردها أن تؤدي إلى سقوط القدس بالكامل، وإلى جعل جميع الجبهة العربية غرب الأردن غير قابلة للصمود.	نعم	27 نيسان / أبريل	عملية يبوسي
نجحت	تهجير قسري للفلسطينيين من الجليل.	لا	28 نيسان / أبريل	عملية يفتاح
نجحت	تدمير القرى العربية التي تربط طبرية بالجليل الشرقي.	لا	3 أيار / مايو	عملية متآني
لم تنجح	تدمير القرى العربية قرب اللطرون والنفاذ من خلال حركة التفافية إلى داخل منطقة رام الله شمالي القدس.	نعم	7 أيار / مايو	عملية مكابي
نجحت	احتلال بيسان وطرد المجتمعات البدوية شبه المستقرة في محيط المدينة.	لا	11 أيار / مايو	عملية جدعون

النتيجة	الهدف	انتهت قبل 15 مايو/أيار	تاريخ بدء العملية	اسم العملية العسكرية
نجحت جزئياً	تدمير القرى العربية في محيط برير على طريق النقب.	لا	12 أيار / مايو	عملية باراك
نجحت	احتلال عكا وتطهير الجليل الغربي من العرب.	نعم	14 أيار / مايو	عملية بن عامي
نجحت	احتلال الأحياء السكنية العربية في القدس الجديدة.	نعم	14 أيار / مايو	عملية كلشون (المذرة)
لم تنجح	احتلال القدس القديمة.	نعم	14 أيار / مايو	عملية شفيقون

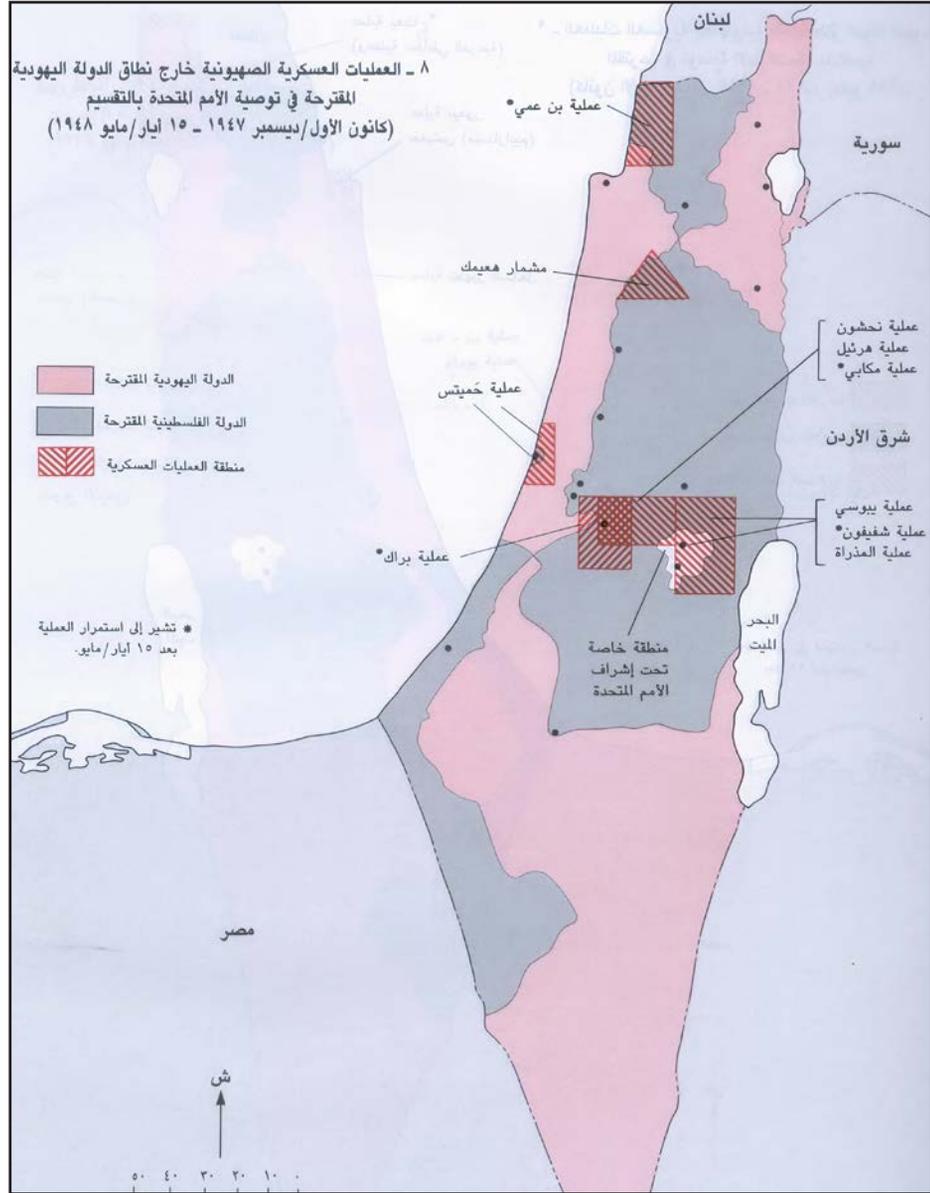


صورة 21: الرجال الفلسطينيون  
المدنيون من مدينة عكا يساقون  
إلى السجن بعد سقوط المدينة 17  
أيار 1948.

Institute For Palestine)

(Studies, 2018

## التطهير العرقي في مرحلة تأسيس دولة الاحتلال 1947-1949



خريطة 4: العمليات العسكرية الصهيونية خارج نطاق الدولة اليهودية المقترحة في توصية الأمم المتحدة بالتقسيم في الفترة [كانون أول 1947 - 15 أيار 1948]. (الخالدي، وليد، 2003)

صورة 22 : مشاهد من الدمار في  
المركز التجاري الفلسطيني خارج باب  
الخليل في القدس: يظهر في الصورة  
ما تبقى من فندق فاست في الخلف  
على اليمين، وفي أقصى اليسار أنقاض  
المقر الرئيسي لـ البنك العربي  
(Institute For Palestine Studies,  
2018).



### 3. السيناريو الإرهابي الصهيوني المتبع بعد احتلال القرى والمدن:

يدعي الصهاينة أنّ ما تم في عام 1948 من تطهير عرقي لم يكن مخطط له وتم بشكل عشوائي، ولكنّ معظم الأبحاث الرصينة وجميع الشهادات الشفهية التي أفاد بها اللاجئون في مختلف الأوقات والمناطق في فلسطين تؤكد تكرار نفس النمط والسيناريو في عمليات الطرد التي لحقت بهم، وعليه كان نمط التهجير متماثلاً في كل مكان من فلسطين، ولم يختلف باختلاف المنطقة أو التاريخ أو الكتيبة الصهيونية التي هاجمت القرية (74).

وذلك لا يدع مجالاً للشك أنّ ما حصل في فلسطين كان تطهيراً عرقياً مخطط له بصورة دقيقة على يد أرباب الصهيونية؛ وفي هذا الجزء نستعرض السيناريو الإرهابي الذي اتبعه الصهاينة بعد احتلالهم

للقرى والمدن الفلسطينية حسب ما رواه الفلسطينيون وما ورد في الأرشيفات الصهيونية ويتلخص هذا السيناريو بالتالي:

- ✓ يُفرض حظر التجول على القرية بمجرد احتلالها، سواء قاومت القرية أم استسلمت.
- ✓ كان الجنود يحيطون بالقرية من ثلاث اتجاهات تاركين الاتجاه الرابع مفتوحًا للهروب أو الطرد، وكانت الفتحة المتروكة باتجاه لبنان وسوريا في منطقة الجليل، وباتجاه الضفة الغربية والأردن في وسط فلسطين، وباتجاه غزة ومصر في الجنوب.
- ✓ غالبًا في صباح اليوم التالي، كان يجري جمع القرويين في ساحة القرية الرئيسة أو في حقل مجاور في مجموعتين منفصلتين:

- الرجال ضمن الأعمار 15-50 عامًا: كان يجري إيقافهم في صف ليستعرضهم رجل مغطى الرأس (عميل فلسطيني يعرف سكان القرية)، ومن ثم يقوم باختيار الرجال وفق قائمة تكون مُعدة مسبقًا فيها أسماء الرجال الذين شاركوا في ثورة 1936 أو مقاومة المستوطنين اليهود فيما بعد أو موالين لأمين الحسيني، ويتم اقتياد هؤلاء الرجال واعدامهم؛ وغالبًا ما كانت تؤخذ مجموعة مؤلفة من أربع شبان، ويؤمرون بحفر قبورهم، ومن ثم تطلق النار عليهم ويرمون في الحفر، أو يتم قتل الرجال جميعًا، أو اقتيادهم إلى معسكرات السخرة، حيث يعذبون ويجبرون على حفر الخنادق ونقل الذخيرة وصناعة لوازم الحرب كشبكات التمويه، كما كان يُسخر الرجال أيضًا في نقل الممتلكات التي تم نهبها من البيوت العربية، ودفن موقى العرب ورفع الركام من المنازل الفلسطينية المدمرة.
- الأطفال والنساء والمسنون: كان يجري تجريد النساء من حليهن ومقتنياتهن الثمينة، ومن ثم يؤمرون بالسير باتجاه الفتحة أو البوابة دون الالتفات إلى الخلف، وكانت النيران تطلق فوق رؤوسهم لحثهم على الإسراع في الهرب، وقد ذكر بعضهم حدوث حالات اغتصاب وقتل للفلسطينيات.



صورة 23: بعد احتلال مدينة الرملة تم جمع الرجال وقيادتهم إلى معسكرات الاعتقال، لقد تم أسر الكثير من رجال اللد والرملة بعد الاحتلال، والكثير منهم تم سجنهم لعدة سنوات بعد النكبة وتم إجبار الكثير منهم للعمل كعمال سخرة (عمال عبيد) في المزارع والمحلات «الإسرائيلية»، الصورة ملتقطة في 3 أكتوبر/تشرين الأول 1948. (bild, n.d)؛ (Shezaf, 2019)

## التطهير العرقي في مرحلة تأسيس دولة الاحتلال 1947-1949

✓ نهب البيوت والقرى الفلسطينية من قبل الصهاينة واستخدام الفلسطينيين أنفسهم في عملية نهب البيوت في بعض الأحيان.

✓ بذل كل الجهود لمنع الفلسطينيين من العودة إلى بيوتهم وقراهم: من خلال تدمير البيوت وزرع الألغام بين الأنقاض، تسميم الآبار أو ردمها، إضافة لشن حرب اقتصادية على العائدين من اللاجئين من خلال قطع المواد الغذائية والماء عنهم.

✓ الفعل الإجرامي ضد القرى المقاومة: ارتكاب المجازر المروعة ضد سكان القرى التي قاومت، كنوع من أنواع العقاب، وأيضًا كان يتم أحيانًا احتجاز الأطفال والنساء والشيوخ لهذه القرى المقاومة داخل شريط من الأسلاك الشائكة لعدة أيام تحت حرارة الشمس كأنهم قطيع من الغنم<sup>(75)</sup>!

✓ الفعل الإجرامي ضد القرى التي لم تقاوم: الصهاينة لم يكونوا يحتاجوا لمبرر لتفويض أعمالهم الاجرامية، فقد كان هدفهم طرد الفلسطينيين وسرقة أرضهم.

يعزو ايلان بابيه في كتابه التطهير العرقي ارتكاب مجازر مروعة ضد القرى التي لم تقاوم: أن الهاجاناه لم يكن لديها بعد معسكرات اعتقال تستوعب العدد الكبير من الأسرى القرويين، إلا أنه يُردف بعد ذلك: حتى بعد إنشاء معسكرات كبيرة فإن مجازر مروعة كانت تحدث عندما يكون هناك عدد كبير من القرويين في القرى المحتلة، كما في حالتي مجزرة الطنطورة والدوايمة<sup>(76)</sup>.

(75) أبو ستة، سلمان، 2013، صفحة 121؛ بابيه، ايلان ، 2007 ، الصفحات 120،154-119

(76) بابيه، ايلان ، 2007 ، الصفحات 125-124



صورة 24: تهجير أهالي قرية الطنطورة قضاء حيفا: الصور تُظهر تجميع الصهاينة للأطفال والنساء قبل ترحيلهم بعد تنفيذ المجزرة ضد أهالي الطنطورة، فالأطفال والنساء يتحضرون للتهجير بين الحزن على الشهداء والخوف من المجهول، أما الشباب فهم أسرى أو شهداء. (Schwarz, 2002)؛ (Palestine Remembered, 2016)



صورة 25: مشاهد البربرية الصهيونية في مجزرة الطنطورة: يظهر في الصورة الشهداء وهم يُجبرون على حفر قبورهم قبل ذبحهم على يد الصهاينة، الصورة في أيار 1948. (Palestine Remembered, 2015)

## رابعًا: نتيجة الخطة دال في الفترة (1948/4/1 - 1948/5/14):

بحلول منتصف شهر أيار/مايو عام 1948، وتزامنًا مع دخول الجيوش العربية لمقاتلة العدو الصهيوني، كانت القوات الصهيونية، قامت بالتالي:

1. في الأراضي المخصصة للدولة العربية (وفق قرار التقسيم): احتلال عكا ويافا والقرى الفلسطينية: قزاز وسلمة وسريس والقسطل.

2. في الأراضي المخصصة للدولة اليهودية (وفق قرار التقسيم): طرد مواطني المدن الفلسطينية: طبرية وحيفا وصفد وبيسان، وطرد مواطني القرى الفلسطينية في هذه المنطقة.

3. في منطقة القدس الدولية: احتلال حي القمطون الفلسطيني<sup>(77)</sup>.

4. في مجمل الأراضي المحتلة: هُجر أهالي 220 قرية وأهم المدن الفلسطينية بما يوازي نصف عدد اللاجئين الفلسطينيين وهو تقريبا 400 ألف عربي فلسطيني.

5. أُعلن قيام «دولة إسرائيل» يوم 14 أيار/مايو 1948 على ما يعادل 13% من أرض فلسطين حتى ذلك التاريخ.

6. ارتكاب العديد من المجازر المرعبة بحق الفلسطينيين، ويمثل مجموع هذه المجازر في تلك المرحلة ثلثي مجموع المجازر المرتكبة 1947-1949، ومن أشهرها المجازر الواقعة في تلك الفترة دير ياسين، وجميع هذه المجازر حدثت على تحت مرأى ومسمع من قوات الاحتلال البريطاني<sup>(78)</sup>.

(77) الكيلاني، هيثم، 1991، الصفحات 77 - 78؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1983، صفحة 162

(78) أبو ستة، سلمان، 2013، الصفحات 86-91



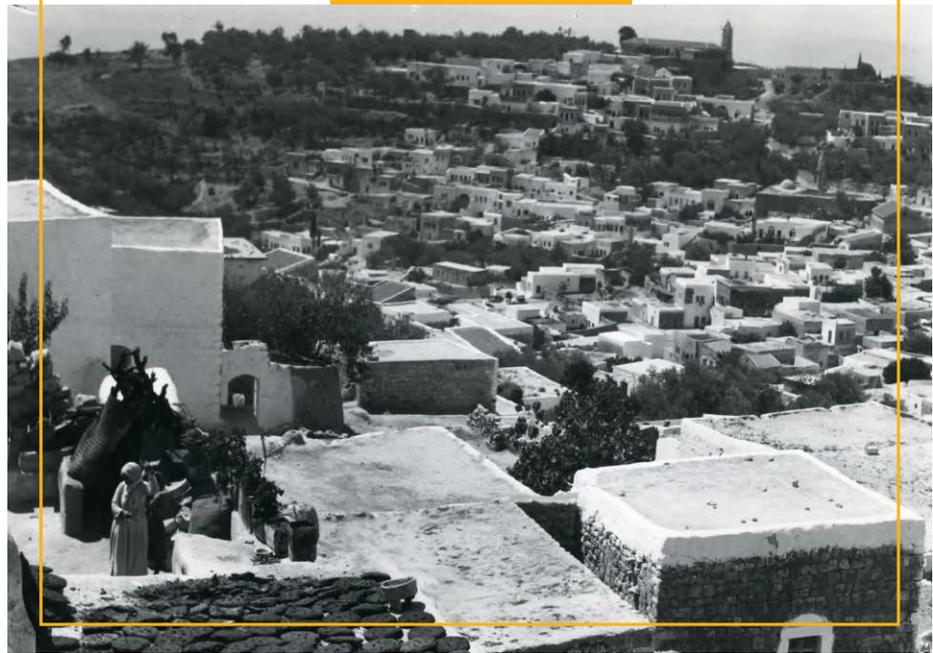
صورة 26 : صورة تُظهر الدمار في حي المنشية  
المحتل في يافا، فلسطين، التقطت الصورة  
بتاريخ 8 مايو 1948.

Raz, When Israel Placed Arabs in  
(Ghettos Fenced by Barbed Wire, 2020

صورة 27: مدينة صفد في  
الجليل الشمالي: عند نهاية  
الانتداب، بلغ مجموع سكان  
صفد نحو 11,930 نسمة،  
بينهم 2,400 يهودي، والباقي  
فلسطينيون، وقد استولت  
القوات الصهيونية على  
المدينة في 11 أيار/ مايو 1948  
وهجرت الفلسطينيين منها،  
الصورة ملتقطة عام 1920.

G. Eric And Edith)

(Matson, 2018



## القسم الثالث: احتلال فلسطين وتوزيع الغنائم (15 مايو/ أيار 1948 - تموز 1949):

### أولاً: استمرار عمليات التطهير العرقي:

ساهمت الخطة دال باحتلال أجزاء كبيرة من أرض فلسطين، وتمهيد الطريق لاحتلال الباقي بعد هزيمة الجيوش العربية في حرب عام 1948، ولم تتوقف عمليات التطهير العرقي بعد دخول الجيوش العربية للقتال، حيث كان لدى الصهاينة قوة كافية للتعامل مع الجيوش العربية، وللاستمرار في عملية التطهير العرقي في الوقت نفسه<sup>(79)</sup>. ولعل التغيير الوحيد في سياسة التطهير العرقي بعد إعلان إقامة «الدولة اليهودية» في 14 مايو/أيار، كانت الأوامر التي تلقتها الوحدات الصهيونية في الميدان، حيث كانت مصوغة بلغة أكثر وضوحاً من الأوامر الشفهية التي تلقتها سابقاً، فقد استخدمت الأمر «طيهور» [كلمة عبرية بمعنى تطهير] أي طرد السكان وترك البيوت سليمة، في حين استخدموا الأمر «لهشميد» [كلمة عبرية بمعنى دمروا] أي نسف البيوت بعد طرد الفلسطينيين وزرع الألغام بين الأنقاض لمنع عودة اللاجئين، ولم يكن هناك أوامر مباشرة بارتكاب مجازر ولكن لم يكن هناك إدانة لها.

في بعض الأحيان كان قرار «التطهير» أو التدمير يترك للقادة الصهاينة المحليين فقد أرسل لهم: «القرى في منطقتك يجب إما أن تطهرها أو أن تدمرها، والقرار يرجع إليك بالتشاور مع المستشارين في الشؤون العربية، ومع ضابط شاي (الاستخبارات العسكرية)»<sup>(80)</sup>.

وعليه كان هذا التصعيد أو الصراحة والوضوح في الأوامر العسكرية هو الاختلاف الوحيد عما قبل «إعلان دولة الاحتلال»، أما عمليات التطهير العرقي فقد تواصلت بلا هوادة.

(79) بابيه، ايلان ، 2007، الصفحات 142-143

(80) بابيه، ايلان ، 2007، الصفحات 143-151



صورة 28: آلاف من الفلسطينيين يزدحمون على الشاطئ في محاولة للنجاة من القصف العنيف، وكثيرون منهم غرقوا في أثناء محاولة الهروب الجماعي: الصورة تُظهر اللاجئين الفلسطينيين الذين نزحوا عبر قوارب غزة إلى لبنان أو مصر في عام 1949، يقول أحد الناجين: «داس الرجال أصدقاءهم وداست النساء أطفالهن، وسرعان ما امتلأت القوارب في الميناء بحمولتها البشرية. وكان الازدحام فيها مخيفًا. وانقلب كثير منها وغرق ركابها جميعًا». (بايه، ايلان ؛، 2007، صفحة 108) ؛ (Shezaf, 2019)

## ثانيًا: الحرب المزيفة عام 48:

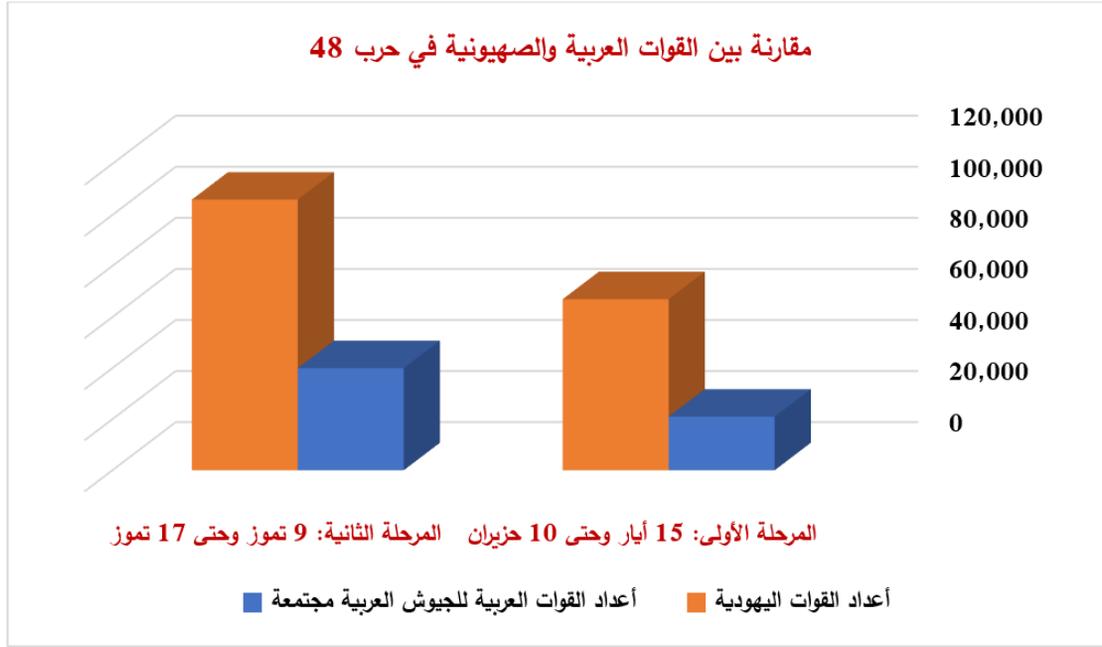
تزامنًا مع انسحاب البريطانيين من فلسطين وإعلان الصهاينة إقامة «دولة إسرائيل»، دخلت الجيوش العربية فلسطين يوم 15 أيار/مايو بهدف معلن وهو تحرير فلسطين من الصهاينة، ولكن دراسة حال الجيوش العربية يقول غير ذلك حيث:

## التطهير العرقي في مرحلة تأسيس دولة الاحتلال 1947-1949

- الجيوش العربية: هي سبعة جيوش ضعيفة من (مصر والعراق وسوريا ولبنان والسعودية والأردن واليمن)، لا تتمتع بقدرة تنظيمية وعددية وتسليحية، تؤهلها لمواجهة الصهاينة، إضافة لفساد بعض الأسلحة التي بحوزة الجيوش العربية.
- لا تتمتع الجيوش باستقلالية كاملة للتحرك والعمل حيث كان:
  - ✓ على رأس الجيش الأردني ضابط بريطاني.
  - ✓ الجيش المصري والعراقي خاضعين لأحكام معاهدتين معقودتين مع بريطانيا.
  - ✓ الجيش السوري واللبناني كانا خارجين حديثًا من حكم الانتداب الفرنسي، فكانا ضعيفين عددًا وعتادًا وسلاحًا.
  - ✓ الجيشان اليمني والسعودي، رغم استقلالهما، ضعيفين ومزودين بأسلحة بسيطة<sup>(81)</sup>.
- لم تستطع الدول العربية حشد أكثر من ثلث ما حشده الصهاينة من جنود في المعركة [انظر مخطط رقم 1].
- لم تضع الجيوش العربية خطة موحدة للعمل ولم تكن لها قيادة مركزية حقيقية.
- دخلت الجيوش العربية متفرقة دون أي تنسيق أو تعاون مشترك.
- لا يوجد لدى الجنود والقادة العرب معلومات عن العدو، ولا معلومات تفصيلية عن طبيعة البلاد وأماكن تركيز القوات الصهيونية.
- لا يوجد تدريب للقوات الهجومية العربية بالذات، والتي يتطلب أن يتسم أداءها بقدر عالي من الكفاءة القتالية وخفة الحركة والمناورة<sup>(82)</sup>.

(81) الكيلاني، هيثم، 1991، صفحة 71؛ هيئة الموسوعة، الفلسطينية، 1990، أ، صفحة 486

(82) عبد المنعم، محمد فيصل، 1968، الصفحات 691-683

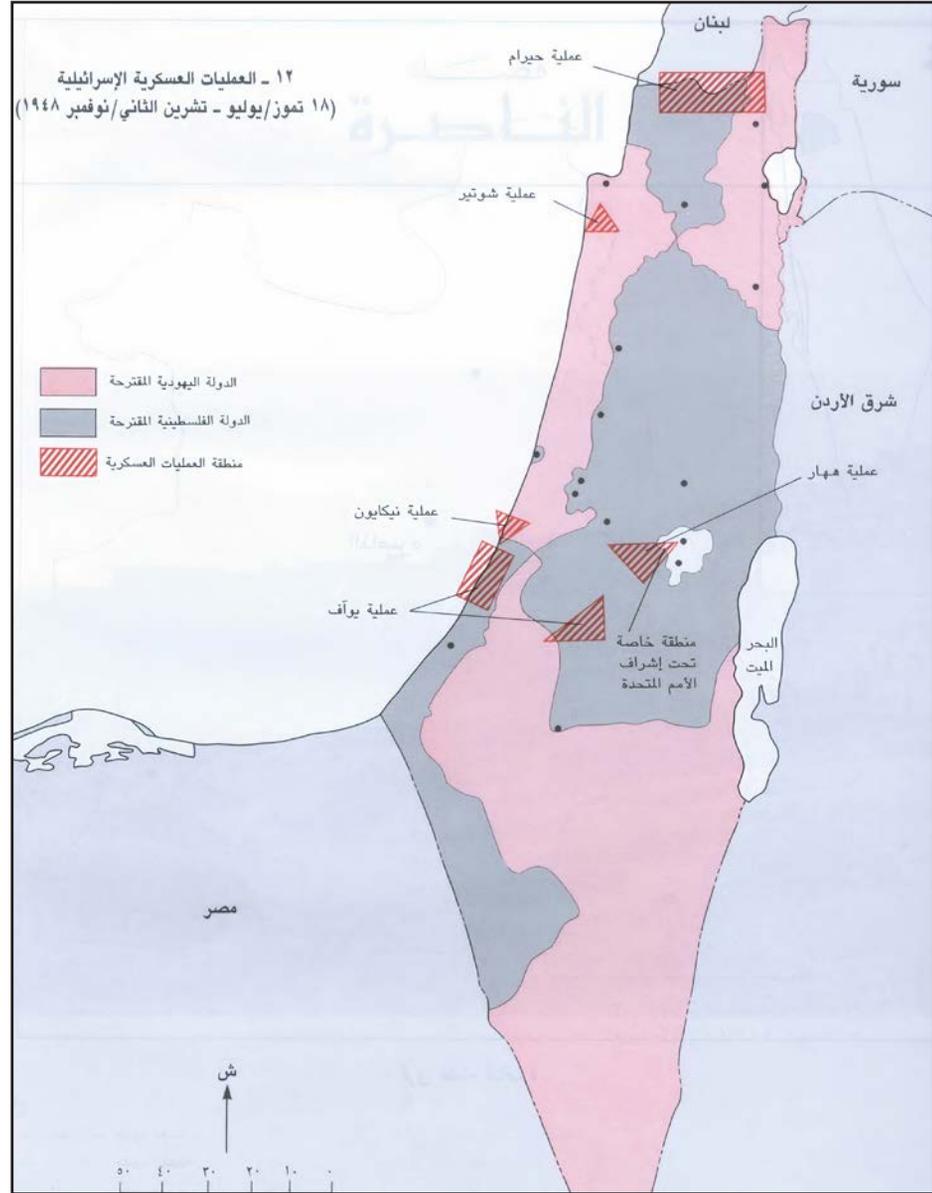


مخطط 1: مقارنة بين أعداد قوات الجيوش العربية والقوات الصهيونية في حرب 48 . (الكيلاني، هيثم؛، 1991، صفحة 76)

ومن الأمور الغريبة والتي تثبت عدم جدية حرب 1948 ما وجده المؤرخ إيلان بابيه في «الأرشيفات العسكرية الإسرائيلية» في نص رسالة من قائد لواء كرياتي، مؤرخة بتاريخ 22 أيار/مايو 1948، يستفسر فيها عما إذا كان يستطيع استخدام جرافات لتدمير القرى بدلاً من استخدام المتفجرات كما تأمر بذلك الخطة دال. ويظهر طلبه كم كانت حرب 48 مزيفة، فبعد أسبوع واحد فقط من بدايتها يتوفر لقائد اللواء هذا المتسع من الوقت الذي يتيح له استخدام وسيلة أبطأ لهدم ومحو عشرات القرى المدرجة في قائمته<sup>(83)</sup>.

(83) بابيه، ايلان ، 2007، صفحة 152

## التطهير العرقي في مرحلة تأسيس دولة الاحتلال 1947-1949



خريطة 5: العمليات العسكرية الصهيونية في الفترة [18 تموز/ يوليو - تشرين الثاني/نوفمبر 1948]. (الخالدي، وليد، 2003)

## ثالثاً: نهاية حرب 48 وكشف الستار عن فلسطين المحتلة:

استمرت الحرب بين الجيوش العربية والقوات الصهيونية من 15 أيار/مايو حتى 17 تموز/يوليو 1948، وفي يوم 18 تموز/يوليو 1948 دخل قرار وقف إطلاق النار الذي أصدره مجلس الأمن حيز التنفيذ. تقيّد العرب بأحكام أمر وقف إطلاق النار، أما القوات الصهيونية فلم تحترم القرار ولم تضغط عليها دول مجلس الأمن للامتثال له؛ بل ونشطت القوات الصهيونية في عمليات عسكرية كانت بعيدة الأثر، واستمرت في مسلسل التطهير العرقي وطرد الفلسطينيين والاستيلاء على مزيد من الأراضي وضمها إلى دولتها المزعومة<sup>(84)</sup>.

وتجدر الإشارة أنّ عمليات التطهير العرقي التي تمت بعد قرار إطلاق النار لم تكن في إطار الدولة العبرية المقررة وفق قرار التقسيم، بل كانت في أغلبها في المناطق العربية [انظر خريطة رقم 5 لترى مكان العمليات].

فبعد قرار وقف إطلاق النار أُصيب الصهاينة بسعار السلب والنهب للأراضي الفلسطينية، فاستمرت العصابات الصهيونية بهجومها على القوات العربية فهاجمت الجيش المصري واستولت على منطقة النقب بما فيها ميناء أم الرشراش على خليج العقبة، وهاجمت القوات اللبنانية والسورية وسيطرت على منطقة الجليل وبعض القرى داخل الحدود اللبنانية، وتوقف القتال في يوم 7 يناير 1949، وانتهت حرب 48 رسمياً لدى التوقيع على اتفاقية وقف إطلاق النار الأخيرة بين الصهاينة والدول العربية، في تموز 1949<sup>(85)</sup>.

بعد انتهاء الحرب بدت القيادة الصهيونية كأنها تحت ضغط شديد كي تحسم الوضع القانوني للأراضي التي احتلتها مخالفةً قرار التقسيم، والتي كانت من الناحية القانونية الدولية تخص الدولة

(84) مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 1983، صفحة 166

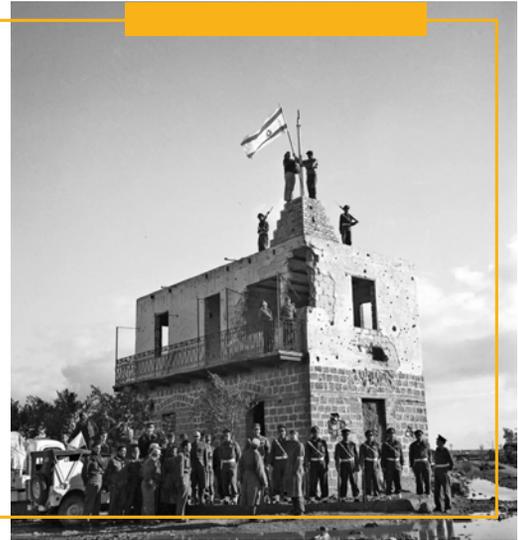
(85) هيئة الموسوعة، الفلسطينية، 1990، صفحة 483؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 1983، الصفحات 166-167

## التطهير العرقي في مرحلة تأسيس دولة الاحتلال 1947-1949

الفلسطينية، وكان بن غرويون في آب/أغسطس 1948 ما زال يشير إلى هذه الأراضي أنها «مناطق مدارة»، وكأنها ليست جزءًا من دولتهم المزعومة، لكنها في ذات الوقت خاضعة للنظام القضائي العسكري؛ وواضح أنّ الصهاينة أرادوا التعتيم على الوضع القانوني لهذه المناطق خوفًا من أن تطلب الأمم المتحدة تفسيرًا لاحتلالها، وهو خوف انضح أنّ لا أساس له البتة.

ولعله لا يوجد تفسير لعدم بحث الأمم المتحدة في مسألة الوضع القانوني لدولة الاحتلال في المناطق المخصصة للدولة العربية؟ إلا التواطؤ والمباركة الدولية لهذا المشروع الاستعماري الاحلالي. وتجدر الإشارة أنه ومنذ احتلال فلسطين عام 48 وحتى قبول «إسرائيل» عضوًا كاملًا في الأمم المتحدة في أيار/مايو 1949، تراوح وصف هذه المناطق بين مدارة ومحتلة، وفي أيار/مايو 1949، اختفت الفوارق جميعها وتلاشت كلها في دولة الاحتلال<sup>(86)</sup>.

صورة 29: التطهير العرقي لأهالي قرية الفالوجة قضاء غزة: الصورة في 26 شباط/فبراير 1949 ساعة إحتلال الفالوجة رسميًا من قبل القوات الصهيونية، و رفع العلم الصهيوني علي مبني البلدية ، وقد تم احتلال الفالوجة بعد انسحاب الجيش المصري منها وفقًا لاتفاقية الهدنة (رودس) ، ورغم تعهد الصهاينة للمصريين عدم طرد أهالي القرية إلا أنهم نكثوا العهد، وتم تهجير غالبية الفلسطينيين إما للخليل أو لغزة. (Palestine Remembered, 2021)



(86) بابيه، ايلان ، 2007، صفحة 203



صورة 30: التطهير العرقي لأهالي قرية عراق المنشية في 1 مارس/آذار عام 1949: ظلت عراق المنشية صامدة حتى شهر آذار/مارس من عام 1949 تحت القصف والدمار بفضل المتطوعين من القرية والجيش المصري والمتطوعين السودانيين، وبعد اتفاقية الهدنة (رودس) الموقعة بتاريخ 24 فبراير/شباط 1949 وبعد انسحاب القوات المصرية كشرط لتوقيع اتفاقية الهدنة، قامت القوات الصهيونية المسلحة بهدم القرية وتشريد أهلها البالغ عددهم عام 1949 حوالي 2332 نسمة، وعلى أنقاضها أقام الصهاينة مستعمرة كريات جات التي تُعد أضخم مدن الاحتلال الصناعية في هذه الأيام. (Shezaf, 2019)

صورة 31: صورة تُظهر القوات الدولية التي تُشرف على التهجير القسري لأهالي قرية عراق المنشية، بالقرب من كريات جات اليوم، الصورة في مارس 1949 (Shezaf, 2019).



## رابعًا: نتائج آليات التطهير العرقي حتى تموز 1949:

لم تهدأ أصوات المدافع والرصاص إلا مع حلول شتاء 1949، أي بعد أن نجحت القوات الصهيونية في تنفيذ مشروعها وترحيل غالبية الفلسطينيين من الأماكن التي شكلت عليها دولتها المزعومة.

وكانت محصلة عمليات التطهير العرقي الصهيونية ضد الفلسطينيين بعد انتهاء حرب 1948:

✦ قيام «دولة اسرائيل» على ما يقارب 80% من أرض فلسطين، حيث كانت مساحة الأراضي الواقعة تحت الاحتلال الصهيوني تساوي 20,900 كم مربع من مجموع مساحة فلسطين البالغة 26,323 كم مربع.

✦ مساحة الأراضي التي أقامت عليها دولة الاحتلال دولتها زادت بمقدار الثلث عن تلك التي نص عليها قرار التقسيم 181؛ وبالرغم من ذلك لم تكن النتيجة مريّة لدولة الاحتلال، حيث رأت أن المساحة غير كافية وأنّ خسر دولتها لم يتضخم بما فيه الكفاية <sup>(87)</sup>.

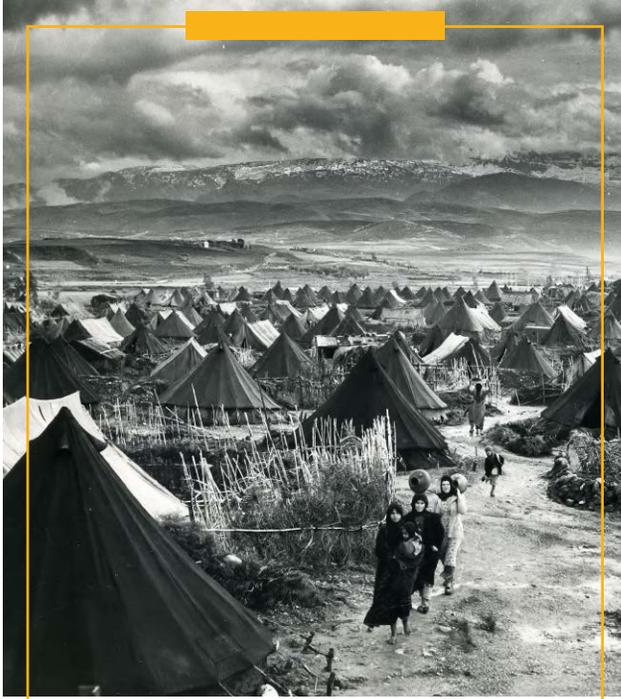
✦ المساحة المتبقية للفلسطينيين أي 20% من أرض فلسطين قسمت كالتالي: الضفة الغربية تحت الإدارة الأردنية، وقطاع غزة تحت الإدارة المصرية <sup>(88)</sup>.

✦ نشوء قضية اللاجئين الفلسطينيين: فقد تشرّد قرابة مليون عربي فلسطيني من بلادهم نتيجة قيام دولة الاحتلال الصهيوني واغتصاب أرض فلسطين <sup>(89)</sup>، نصف هؤلاء اللاجئين تم طردهم إلى خارج فلسطين التاريخية كلها، وحولوا إلى لاجئين في الدول العربية، وكذلك 85% من الفلسطينيين الذين كانوا يعيشون في الأراضي المحتلة عام 1948، طردوا منها وحولوا إلى لاجئين يعيشون في الدول العربيّة المجاورة أو الضفة الغربيّة أو قطاع غزة.

(87) هيئة الموسوعة، الفلسطينية، 1990، أ، صفحة 483

(88) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1983، صفحة 172

(89) ياغي، اسماعيل أحمد، 1983، الصفحات 131-132؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1983، صفحة 172



صورة 32: مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين: يقع المخيم بالقرب من الطريق الساحلي في شمال لبنان، وقد تم تأسيس المخيم في الأصل من قبل عصبة جمعيات الصليب الأحمر في عام 1949 لإيواء اللاجئين الفلسطينيين من منطقة بحيرة الحولة شمال فلسطين، الصورة في الأيام الأولى لإنشاء المخيم.

(Institute For Palestine Studies Archives, 2018)

✦ إخلاء خمس مدن من الفلسطينيين تفریحًا تامًا وهي: صفد وبيسان وطبريا وبئر السبع.

✦ إخلاء خمس مدن أخرى من السواد الأعظم من الفلسطينيين وهي: يافا وحيفا وعكا واللد والرملة ومجدل عسقلان.

✦ لم تَنج من الدمار والترحيل إلا مدينة الناصرة، وذلك بأوامر مشددة من بن غوريون تهدف إلى تجنّب إغضاب الفاتيكان والعالم المسيحي.

✦ إخلاء الأحياء الغنيّة في القدس كالقاطمون، والبقعة، والطالبيّة<sup>(90)</sup>.

✦ إفراغ 560 قرية من سكانها بالكامل، وكذلك دمرت القوات الصهيونية مئات القرى الفلسطينية تدميرًا كاملاً<sup>(91)</sup>.

✦ تدمير المشهد الفلسطيني وتهويد المناطق المحتلة: توافقت أعمال التطهير العرقي بالعمل مباشرة على تصفية الملامح الفلسطينية للبلاد، إذ حُولت مساكن وبيوت اللاجئين الفلسطينيين المفرغة - في الكثير من

(90) بويلم، وآخرون، 2014، صفحة 17

(91) أبو ستة، سلمان، 2013، صفحة 148

## التطهير العرقي في مرحلة تأسيس دولة الاحتلال 1947-1949

المدن الفلسطينية- إلى مساكن لاستيعاب المهاجرين اليهود، من جهة، وجرى إحلال تسميات جديدة توراتية وصهيونية ويهودية مكان الأسماء الفلسطينية من جهة أخرى، فُخِّرت أسماء الشوارع والأحياء والمدن في إطار محو الهوية الفلسطينية والتأسيس لدولة يهودية مكانها.

✦ **تدمير المركز المدني الفلسطيني:** أفضى دمار المدن إلى تَشَتُّت غالبية أفراد طبقة المثقفين الناشئة، وخروج قادة المجتمع، وانهيار البنية الطبقيّة، وكذلك أدى تدمير المركز المدني الفلسطيني إلى إعاقة مسارات التطور والحداثة التي كانت آخذة بالتطور أساسًا في المدن، وتركت أثرًا مباشرًا على حاضر الفلسطينيين ومستقبلهم، فضاع خلال عمليّات النهب والتدمير جزء كبير من الإرث الثقافي الفلسطيني-ولا سيّما المكتوب منه بما في ذلك المكتبات العامة، والصحافة المطبوعة، وسجلّات الملكيّة، وسجلّات المعاهد والمدارس والمستشفيات والمصارف<sup>(92)</sup>.

✦ **محت عملية التطهير العرقي التاريخ المحلي للقرى والمدن الفلسطينية:** أخفى التطهير العرقي مجتمعيًا بأسره مع كل شبكاته الاجتماعية المعقدة وإنجازاته الثقافية والاقتصادية والعلمية والمعمارية، ونسف أحلام قرابة مليون فلسطيني وحولهم من أصحاب الأرض إلى عالة يسألون الناس الحافا.

يمكننا القول أنّ حياةً يومية جارية في تلك الأماكن قد توقفت فجأة! وهذا ما يوضحه ما كتبه ايلان بابيه في كتابه التطهير العرقي: «عندما زارت غولدا مئير، وهي واحدة من الزعماء الصهيونيين الكبار، حيفا بعد أيام قليلة، وجدت من الصعب عليها أن تكبت إحساسًا بالرعب عندما دخلت البيوت حيث الطعام المطبوخ ما زال على الطاوات، والألعاب والكتب التي تركها الأطفال على الأرض، وحيث بدا الأمر كأنّ الحياة تجمدت في لحظة واحدة»<sup>(93)</sup>.

(92) بويلم، وآخرون، 2014، صفحة 17

(93) بابيه، ايلان، 2007، صفحة 107



## بطاقة مجرم: غولدا مئير (١٨٩٨-١٩٧٨):

رئيسة وزراء إسرائيل الرابعة (1974-1969)، وُلدت في مدينة كييف في أوكرانيا، في عام 1946 شغلت منصب رئيسة الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية، في أيلول/سبتمبر 1948، عينت كأول سفيرة لإسرائيل في الاتحاد السوفياتي، عملت جولدا كوزيرة للعمل (1949-1956) وكوزيرة للخارجية (1956-1966) في أكثر من تشكيل حكومي، أثناء فترة ولايتها كرئيس وزراء وقعت حرب 1973، وبسبب الخسارة في الحرب تعرضت مئير إلى ضغوط داخلية وخارجية أدت إلى استقالتها. (gov.il)

صورة 33 : صورة تُوثق نهب دار الإذاعة الفلسطينية (هنا القدس) أثناء احتلال القدس عام 1948، ونقل أرشيفها الصوتي والتسجيلات والمعدات لتصبح اليوم ضمن أرشيف إذاعة «صوت إسرائيل» في غربي القدس المحتلة.  
(Palestine Remembered, 2013)



## خامسًا: عمليات النهب والسرقة الصهيونية:



صورة 34: ديفيد بن غوريون

جرت أعمال نهب وسلب جماعية مسعورة في مئات المدن والقرى التي سُلبت من مواطنيها الفلسطينيين، تبارت وتسابقت فيها الهيئات الرسمية الصهيونية والأفراد اليهود للحصول على المسروقات.

حيث قال بن غوريون في إحدى جلسات الحكومة: «المفاجأة الوحيدة التي واجهتني، وهي مفاجأة مُرة، كانت اكتشاف عيوب خلقية في داخلنا، عيوب لم أشك في وجودها، أقصد عمليات النهب الجماعي الذي اشترك فيه كل أوساط اليبشوف<sup>(94)</sup>»<sup>(95)</sup>.

اتسمت عمليات النهب أنها قامت على كافة المستويات كما يلي:

### 1. النهب على المستوى طبقات المستوطنين اليهود في فلسطين:

كانوا يسكنون المدن والمستعمرات اليهودية، وكانوا أول مجموعة تُسارع إلى النهب.

يقول الكاتب اليهودي موشيه سملانسكي: «أصيب الشعب اليهودي بسعار النهب: أفراداً ومجموعات، رجالاً ونساءً وأطفالاً. انقضوا كالطيور الجارحة على الغنائم: أبواباً ونوافذ وثياباً وبلاطاً...»<sup>(96)</sup>.



صورة 35: الكاتب اليهودي موشيه سملانسكي

(94) اليبشوف: هو اسم يطلق على المهاجرين اليهود قبل النكبة

(95) سيغف، توم ، 1986، صفحة 84

(96) أبو ستة، سلمان، 2013، صفحة 121



صورة 36 : نهب قرية عاقر قضاء الرملة: صورة في إحدى بيوت القرية المغتصبة بعد احتلالها ويظهر مستوطنين يهود وهم ينهبوها، بتاريخ مايو/ أيار 1948. (فلسطين في الذاكرة، 2001)



صورة 37: نهب قرية عين كارم: صورة توثق مختصين يهود ينهبون منازل الفلسطينيين في قرية عين كارم على التلال الغربية للقدس في حرب عام 1948، وكانت القوات الصهيونية قد استولت على عين كارم في تموز / يوليو 1948، وطردت سكانها الفلسطينيين البالغ عددهم 3200 نسمة؛ الصورة على اليمين لنفس المكان ولكن حديثًا. (Bakri's, 2018)

## 2. النهب على مستوى ضباط وجنود الجيش الصهيوني:

نهبوا المنازل بما فيها من أموال ومجوهرات ومقنيات ثمينة، ونهبوا المخازن والورش بما فيها من معدات ثقيلة، ونهبوا الأدوات الزراعية الثقيلة كالشاحنات والجررات، وأيضًا نهبوا قُطعان كاملة من الماشية<sup>(97)</sup>. وفي ذلك روى الملازم بوتيت [وهو مراقب فرنسي تابع للأمم المتحدة] أنه وبعد سقوط مدينة عكا بيد القوات الصهيونية، قامت تلك القوات الصهيونية بحملة نهب منظمة واسعة النطاق شملت: الأثاث والملابس، وأي شيء قد يكون مفيدًا أو من شأن أخذه أن يثني اللاجئين عن العودة<sup>(98)</sup>.



صورة 38: بخور شالوم شيطريت: وزير الشرطة والوزير المسؤول عن شؤون الأقليات في الحكومة الصهيونية المؤقتة عام 1948. (National Photo Collection, 1949)

كانت المسروقات الكبرى لضباط وجنود الجيش الصهيوني في مدينتي اللد والرملة، في ذلك روى وزير الشرطة عام 1948 [باخور شالوم شيطريت] لزملائه في اللجنة الوزارية لشؤون الأملاك المتروكة أنه زار بعض المناطق المحتلة ورأى النهب بأم عينيه، وقال: «إنّ الجيش أخرج من اللد وحدها 1800 شاحنة محمولة بالممتلكات»<sup>(99)</sup>.

وكتب بن غريون في مذكراته عن مدينتي اللد والرملة عندما زارهم وعُرضت عليه المسروقات: «شاهدت ثروة لا يصدقها عقل، يجب حمايتها قبل فوات الأوان»<sup>(100)</sup>. في حين وصف أحد الناجين الفلسطينيين -كما ذكر بابيه في كتابه التطهير العرقي- عمليات النهب الدنيئة بقوله:

(97) أبو ستة، سلمان، 2013، صفحة 121

(98) بابيه، ايلان، 2007، صفحة 112

(99) سيغف، توم، 1986، صفحة 85

(100) أبو ستة، سلمان، 2013، صفحة 121

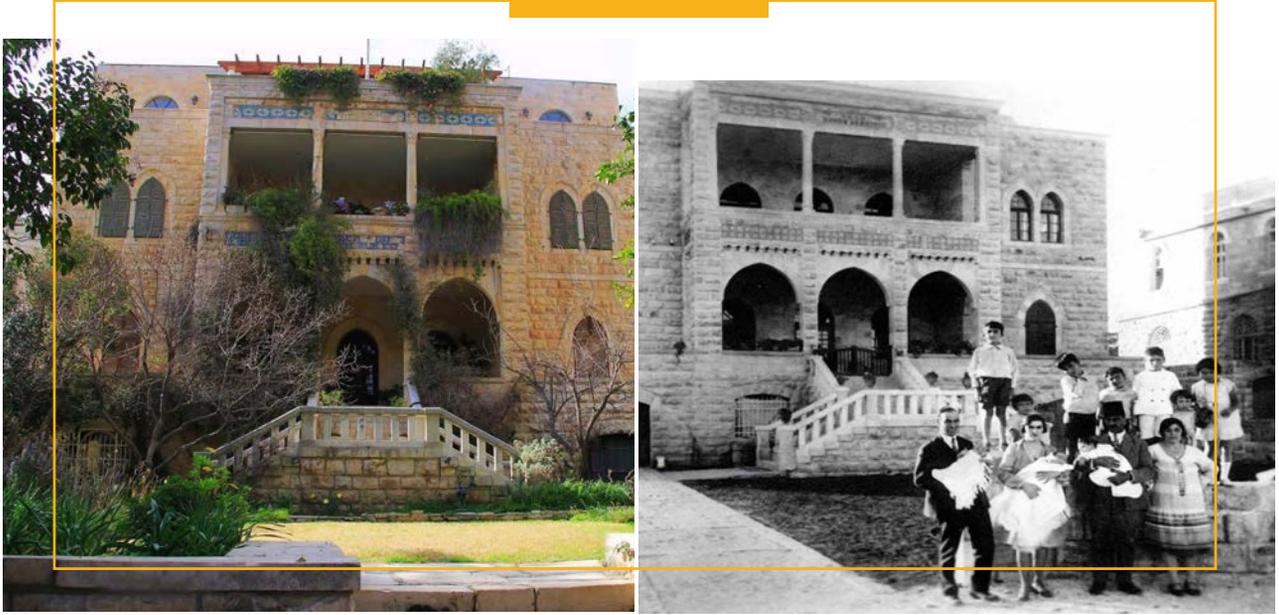
«جنود الاحتلال وضعوا حواجز على جميع الطرق المتجهة شرقاً، والتي وُجه إليها النازحون من سكان المدينة، حيث كان الجنود الواقفون على تلك الحواجز يفتشون النازحين، وخصوصاً النساء، ويسلبون مصاغهن من صدورهن ومن أيديهن ومن داخل أجسامهن حيث كنَّ يخفيهن، بالإضافة إلى النقود وكل شيء خفيف الحمل وغالي الثمن»<sup>(101)</sup>.



صورة 39: نهب حي المصراة: توثق الصورة معتصبين يهود ينهبون منازل في حي المصراة الفلسطيني بالقدس، يُعد حي المصراة من أقدم الأحياء التي تم بناؤها خارج أسوار مدينة القدس القديمة في ستينيات القرن التاسع عشر. (Bakris, 2018)

### 3. النهب على مستوى كبار الشخصيات السياسية وكبار الضباط في الجيش الصهيوني:

تنافس هؤلاء في الاستيلاء على أفضل المنازل الفلسطينية في القدس المحتلة<sup>(102)</sup>.



صورة 40: منزل الفلسطيني حنا بشارات المنهوب: بنى حنا بشارات فيلته في حي الطالبية بالقدس عام 1926 والتقطت هذه الصورة له ولأسرته عام 1929، وكان يُعرف باسم قصر هارون الرشيد، في إشارة إلى الخلافة العباسية الشهيرة التي حكمت إمبراطورية غنية وقوية، وبعد سرقة البيت من أصحابه وطردهم عام 1948 عاشت غولدا مئير [رئيسة الوزراء في حكومة الاحتلال في وقت لاحق] في منزل بشارات، وقالت لوسائل الإعلام في حزيران / يونيو 1969: «لم يكن هناك ما يسمى بالفلسطينيين». (Bakri's, 2018)

(102) أبو ستة، سلمان، 2013، صفحة 121

#### 4. النهب على مستوى الحكومة الصهيونية:

في حزيران /يونيو 1948، أصدرت الحكومة الصهيونية لائحة خاصة «بالمناطق المهجورة» [وهي جزء من أرض فلسطين المغتصبة]، وأعطت الحكومة الصهيونية نفسها الحق بإعلان أي منطقة بأنها مهجورة، واعتبرت اللائحة أنّ الممتلكات العائدة للاجئين الفلسطينيين هي ممتلكات متروكة، وعهدت لوزير المالية تنفيذ أحكام الاستيلاء عليها.

وفي تموز سنة 1948 عُين قيم عام على أملاك الغائبين [حارس للأملاك المتروكة]، يتبع لوزارة المالية ويضع يده على الأراضي الفلسطينية، وخُول وزير الزراعة الصهيوني في تشرين الأول /أكتوبر 1948 صلاحية تأجير الممتلكات.

وفي كانون الأول/ديسمبر سنة 1948 أصدرت الحكومة الصهيونية أول مجموعة أنظمة بشأن أملاك اللاجئين، مُنحت من خلالها سلطة واسعة لحارس الأملاك، منها أنّ قراراته لا تخضع لأي استئناف، وكذلك تخويله صلاحية إعلان أي ممتلكات بأنها خالية وفق معايير معينة.

وصدرت في أوقات لاحقة متفرقة عشرات القوانين والقرارات واللوائح والتعليمات التي كان هدفها تشديد القبضة الصهيونية على الأراضي والأملاك الفلسطينية في فلسطين، وكان أخطرها قانون أملاك الغائبين الصادر في آذار /مارس 1950، والذي يُعتبر الغطاء القانوني لنقل ملكية جزء كبير جدًا من الأراضي الفلسطينية نقلًا تعسفيًا ظالمًا إلى الأيدي الصهيونية.

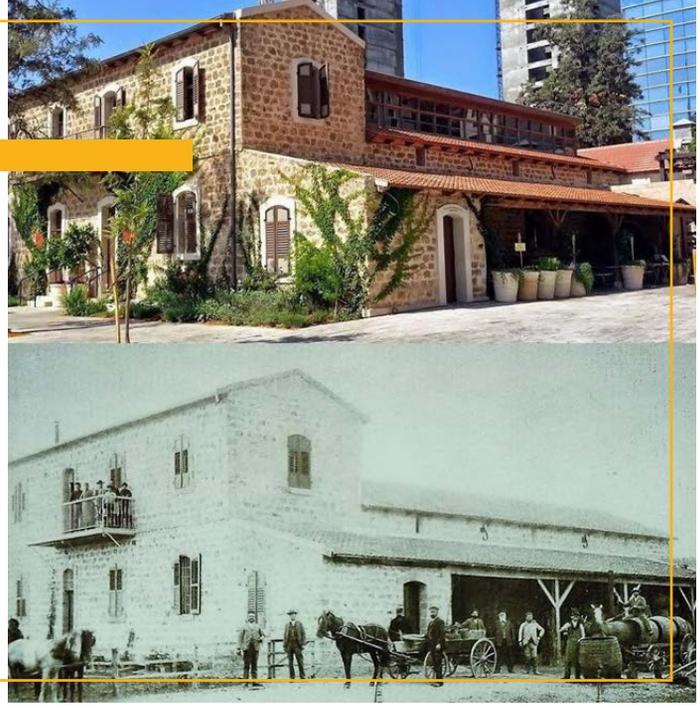
طبق قانون أملاك الغائبين على نطاق واسع جدًا وكان من نتائجه:

- استولى القيم [حارس أملاك الغائبين] على أراضي حوالي: ثلاثمائة قرية فلسطينية مهجرة أو شبه مهجرة تزيد مساحتها على ثلاثة ملايين دونم، أي الغالبية العظمى من أراضي الملكية الخاصة في الأرض المحتلة.

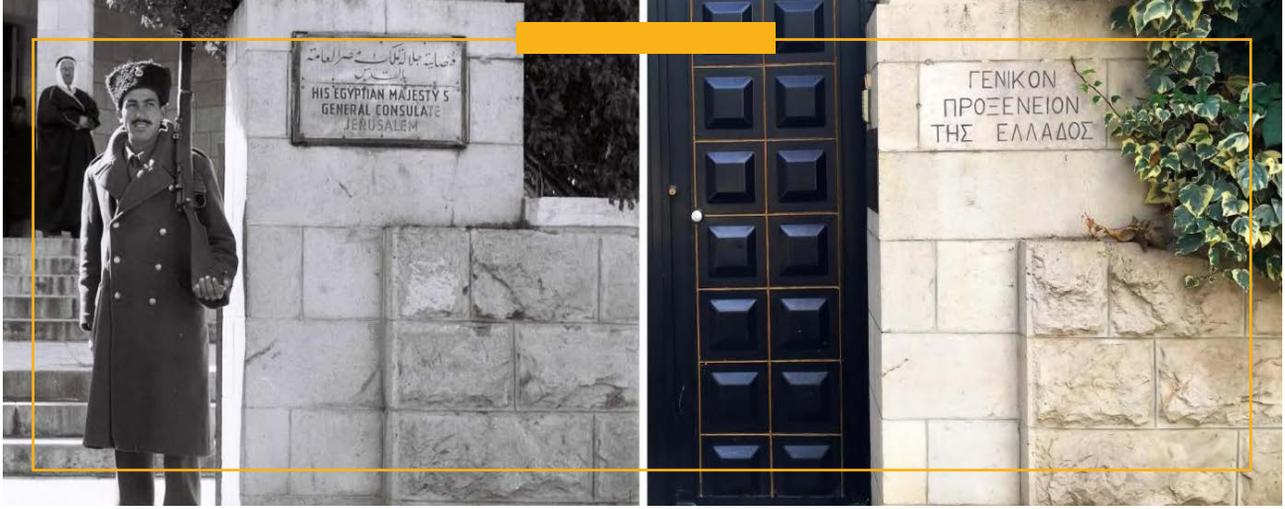
## التطهير العرقي في مرحلة تأسيس دولة الاحتلال 1947-1949

- استولت السلطات الصهيونية: على ما هو أكثر من ربع مليون دونم من أراضي المواطنين الفلسطينيين الذين ظلوا في الأرض المحتلة بعد عام 1948 (فلسطينيو 48).
- استولى القِيم [حارس أملاك الغائبين] في المدن: ما يزيد على 25 ألف بناء تحتوي أكثر من 57 ألف مسكن و10 ألف محل تجاري أو صناعي، وحولت هذه الأبنية إلى شركة عميدار لإسكان المهاجرين اليهود فيها.
- شملت الأراضي المستولى عليها مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية الخصبة، منها الكثير من البيارات والأراضي المزروعة بالأشجار المثمرة، والتي تُقدر بحوالي 280 ألف دونم (103).

صورة 41: نهب قرية سراونة قضاء يافا: اغتصبت دولة الاحتلال جمع البيوت وأقامت مكاتب الحكومة الأولى والوزارات ومكتب رئيس الحكومة الأولى والكنيسة الإسرائيلية قبل نقل الوزارات والكنيسة إلى القدس وأبقت على وزارة الدفاع حتى يومنا هذا، وتم ضم هذه القرية بعد تشريد أهلها إلى مدينة تل أبيب. (فلسطين في الذاكرة، 2021)

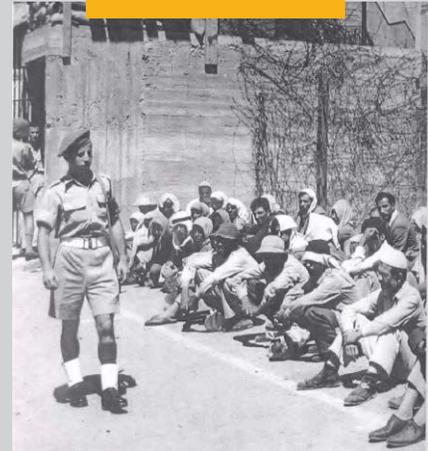


(103) عبد الكريم، ابراهيم، 2001، الصفحات 49-48؛ هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1984، الصفحات 304-302



صورة 42: نهب على المستوى الحكومي: يظهر في الصورة على اليسار حارس أمن يقف خارج بوابة القنصلية المصرية في القدس عام 1947، الصورة على اليمين المبنى حاليًا وهو مقر القنصلية اليونانية. (Bakri's, 2018)

صورة 43: نشر الوباء لاستسلام الفلسطينيين في عكا: بعد فشل القوات الصهيونية في قهر مدينة عكا المحاصرة، قام المحاصرون المجرمون بتلويث مصدر مياه المدينة بجراثيم التيفويد، وذلك لعلمهم أن مصدر مياه المدينة هو ينابيع الكابري وهو مصدر مكشوف ويقع على بُعد عشرة كيلومترات إلى الشمال منها؛ فانتشر الوباء في مدينة عكا، ومع تدهور المعنويات جراء الوباء والقصف العنيف، استجاب أهل عكا للدعوة المنطلقة من مكبرات الصوت التي تصرخ بهم: «استسلموا أو انتحروا، سنبيدكم حتى آخر رجل فيكم»<sup>(1)</sup>، الصورة التقطت بعد احتلال المدينة مباشرة ويظهر بعض الفلسطينيين الأسرى في أيار 1948. (فلسطين في الذاكرة، 2009)



(1) (بابيه، ايلدن، 2007، الصفحات 111-112)

## سادسًا: نماذج من مجازر ووحشية التطهير العرقي في مرحلة تأسيس دولة الاحتلال:

ارتكزت خطة التطهير العرقي التي استهدفت الشعب الفلسطيني على المجازر، حيث ترافقت كل عملية من العمليات العسكرية الصهيونية، والتي تجاوز عددها الثلاثين بمجزرة أو مجزرتين تستهدف المدنيين على وجه التحديد، ويوجد لدينا ما لا يقل عن 77 مجزرة موثقة، ارتكب ثلثها قبل بداية حرب 1948<sup>(104)</sup>. ومن دراسة المجازر يتضح أنها لم تكن حوادث فردية منعزلة، كذلك لم تكن مجرد تجاوزات محصورة في منطقة معينة، بل كانت موزعة في شتى الأرجاء (الجليل الغربي والشرقي والشامي، اللد وسط فلسطين، جنوب غرب الخليل، القدس...)، وحدثت قرب المدن الفلسطينية الكبرى لإرغام الفلسطينيين على الفرار من الذعر<sup>(105)</sup>.

ويبدو كذلك أنّ المجازر تتسم بأنها ذات طابع إباضي محدود؛ أي أنها تُبئد الأقلية وتعمل على إرهاب الأغلبية، إذ يتم الإعلان عنها بطريقة درامية لتبث الذعر في نفوس الفلسطينيين فيهربون، وتُقتنع الفلسطينيين بعدم جدوى المقاومة أصلاً، وبذا تتم عملية التطهير العرقي وتُصبح فلسطين أرضاً بلا شعب<sup>(106)</sup>.

ونخص في هذا الجزء من الكتاب بالذكر مجزرتين كأمثلة على الإرهاب الصهيوني الوحشي.

### 1. مجزرة الدوايمة: 29 تشرين الأول / أكتوبر 1948:

تنتشر قرية الدوايمة على قمة تل صخري عريض، في الجهة الغربية من جبال الخليل، وتُشرف على وادي قبيبة من الشمال، وتُطل على مشهد جبال عالية من الشرق.

(104) أبو ستة، سلمان، 2013، صفحة 121

(105) مصالحة، نور الدين، 1992، صفحة 184

(106) الميسري، عبد الوهاب، 2002، صفحة 252

كانت الدوايمة خلال حرب 48 مسرحًا لمجزرة من كبرى المجازر، والتي سقط بها مئات الضحايا وبقيت طويلاً طي الكتمان، حيث سقطت القرية دون قتال وتم بعدها ارتكاب المجزرة المروعة، وقعت المجزرة في 29 تشرين الأول/أكتوبر 1948، خلال عملية يوآف التي نفذتها الكتيبة 89 من الجيش الصهيوني، أدت المجزرة إلى نزوح سكاني كثيف عن المنطقة المحيطة بالقرية <sup>(107)</sup>.

وفي نص رسالة من عضو في حزب مبام بعثها إلى رئيس تحرير صحيفة «عل همشمار» اليومية الإسرائيلية [الناطقة باسم حزب مبام]، بتاريخ 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 1948، ينقل فيها عضو حزب مبام تقرير جندي صهيوني شاهد عيان يتحدث عن همجية الصهاينة، وهذه الرسالة نُشرت في صحيفة هآرتس الإسرائيلية بتاريخ 5 شباط/ فبراير 2016 وتأخذ مقتطفات من نص الرسالة:

«إليك شهادة نقلها لي جندي تواجد في الدوايمة غداة احتلالها: ... بقي في القرية رجال ونساء عرب حاصرهم الجنود داخل البيوت وتركوهم بدون طعام أو شراب، بعد ذلك جاء خبراء متفجرات وأمروا بنسف البيوت على رأس من فيها. أحد القادة أمرَ خبير متفجرات بإدخال امرأتين مسنتين إلى أحد البيوت المزمع نسفها على من فيها، رفض خبير المتفجرات وقال إنه غير مستعد لتلقي الأوامر سوى من قائده المباشر، عندئذ أمر القائد جنوده بإدخال المرأتين المسنتين لينفذ بعد ذلك هذا الفعل الديني، وأحد الجنود تفاخر بأنه اغتصب امرأة عربية وأطلق الرصاص عليها.

كان ثمة امرأة تحتضن طفلاً وضعت في نفس اليوم، أُجبرت على تنظيف الساحة التي يتناول الجنود فيها طعامهم. وبعد مرور يوم أو يومين من عملها أطلقوا الرصاص عليها وعلى طفلها الرضيع».

وكما هو مذكور في الرسالة: يروي الجندي شاهد العيان: «أن قاداتهم الذين يُنظر إليهم في المجتمع

## التطهير العرقي في مرحلة تأسيس دولة الاحتلال 1947-1949

### مجزرة الدوايمة

#### شهود إضافيون يلقن الضوء على دقائق الأحداث الدرامية

لترالصح حيث تمت المظاهرات جميع أنحاء البلاد احتجاجاً على قرار الأمم المتحدة عام 1947 في تقسيم فلسطين. هذه المظاهرات كانت من المظاهرات التي اندلعت في الشوارع، وكان لها طابعاً من العنف، وبلغت ذروتها في ليلة 9-10 تموز 1948، عندما اقتحم الجنود الإسرائيليون بيوت الفلسطينيين في الدوايمة، ودمروا ما يقرب من 100 بيت، وقتلوا ما يقرب من 100 شخص، وهدموا ما يقرب من 100 بيتاً. هذه المذبحة كانت من المذابح التي ارتكبت في إطار التطهير العرقي الذي شنته إسرائيل على الفلسطينيين في أعقاب النكبة عام 1948.

**المذبحة في الدوايمة**

في ليلة 9-10 تموز 1948، اقتحم الجنود الإسرائيليون بيوت الفلسطينيين في الدوايمة، ودمروا ما يقرب من 100 بيت، وقتلوا ما يقرب من 100 شخص، وهدموا ما يقرب من 100 بيتاً. هذه المذبحة كانت من المذابح التي ارتكبت في إطار التطهير العرقي الذي شنته إسرائيل على الفلسطينيين في أعقاب النكبة عام 1948.

في ليلة 9-10 تموز 1948، اقتحم الجنود الإسرائيليون بيوت الفلسطينيين في الدوايمة، ودمروا ما يقرب من 100 بيت، وقتلوا ما يقرب من 100 شخص، وهدموا ما يقرب من 100 بيتاً. هذه المذبحة كانت من المذابح التي ارتكبت في إطار التطهير العرقي الذي شنته إسرائيل على الفلسطينيين في أعقاب النكبة عام 1948.

**المذبحة في الدوايمة**

في ليلة 9-10 تموز 1948، اقتحم الجنود الإسرائيليون بيوت الفلسطينيين في الدوايمة، ودمروا ما يقرب من 100 بيت، وقتلوا ما يقرب من 100 شخص، وهدموا ما يقرب من 100 بيتاً. هذه المذبحة كانت من المذابح التي ارتكبت في إطار التطهير العرقي الذي شنته إسرائيل على الفلسطينيين في أعقاب النكبة عام 1948.

كأشخاص مهذبين ومتحضرين، تحولوا إلى قتلَة سَفَلَة، ولم يكن ذلك في خضم عاصفة قتال أو ثورة غضب، وإنما انطلاقاً من نهج يقوم على الطرد والإبادة، فالهمم والمرغوب هنا بقاء أقل ما يمكن من العرب، هذا المبدأ شكل المحرك السياسي لارتكاب سائر أعمال الطرد والفظائع التي لا يُعارضها أحد، سواء في صفوف الهيئة المكلفة بقيادة العملية، أو في صفوف القيادة العسكرية العليا» (108).

**صورة 44: مجزرة الدوايمة: وثيقة مطبوعة باللغة العربية هي عبارة عن العدد 339 من جريدة الطليعة، الصادر بتاريخ 30 آب 1984، حرره بشير البرغوثي، وطُبع في مطبعة صلاح الدين في القدس، فيها مقالة عن مجزرة الدوايمة [شهود اضافيون يلقون الضوء على دقائق الأحداث الدامية]. (المتحف الفلسطيني، 1984)**

صورة 45: مستوطنة أماتسيا: هي مستوطنة صهيونية أنشئت في عام 1955، مقامة في القسم الشرقي من أراضي قرية الدوايمة الفلسطينية المدمرة، تنتشر القرية على قمة تل صخري عريض، في الجهة الغربية من جبال الخليل، كانت القرية مسرحًا لمذبحة ارتكبتها الجيش الصهيوني يوم 28 أكتوبر عام 1948 وراح ضحيتها ما بين 80 إلى 200 شخص (فلسطين في الذاكرة، 2013). الصورة مأخوذة من مراكز معلومات النقب والجليل.

(OR Movement)



صورة 46: مستوطنة كرمي قطيف: أقيمت المستوطنة عام 2016 على أيدي مستوطنين فروا من مستوطنة غوش في قطاع غزة أثناء الانسحاب الصهيوني من قطاع غزة عام 2005؛ وقد بُنيت المستوطنة على جزء من أنقاض القرية الفلسطينية الدوايمة. (قبتها، 2019)

## 2. مجزرة دير ياسين: 1948/4/10

مجزرة دير ياسين، هي نقطة تحول في حرب 1948، حيث كانت عاملاً رئيساً في تهجير جزء كبير من مواطني فلسطين، وتصحيحاً للخطأ الدراج فلم تكن مجزرة دير ياسين هي المجزرة الأولى التي ارتكبتها العصابات الصهيونية؛ فقد سبقتها جرائم عديدة ومجازر وحشية أكبر، ولكنها كانت المجزرة الأكثر ضجيجاً، والجدير ذكره أن التقارير المتعلقة بدير ياسين كانت مبالغاً فيها من جانب عدد من العناصر الصهيونية؛ بهدف كسر معنويات الفلسطينيين ونشر جو من الذعر التام بينهم، وبالمحصلة النهائية عدم مقاومتهم وفرارهم من قراهم<sup>(109)</sup>.

صورة 47: صورة قديمة لقرية  
دير ياسين قبل المجزرة، تقع  
القرية في الضواحي الغربية  
للقدس، على بعد 5 كيلومترات  
من قرية القسطل.

Institute For Palestine)

(Studies Archives, 2018





صورة 48: مناحيم بيغن  
(شبكة الجزيرة الإعلامية،  
2004)

ومن المؤسف أنّ الصحافة العربية ساهمت من غير قصد بتحقيق أهداف الصهاينة من المجزرة، فقد نشرت بدون وعي أو إدراك للعواقب تفاصيل الجريمة الوحشية، وفي ذلك يقول مناحيم بيغن (زعيم عصابة الأرغون آنذاك): «قامت في البلاد العربية، وفي جميع أنحاء العالم، موجة من السخط على ما سموه بالمذابح اليهودية، وقد كانت هذه الدعاية العربية ترمي إلى تشويه سمعتنا، ولكنها أنتجت لنا خيراً كثيراً؛ فقد دب الذعر في قلوب العرب فقريّة قالونيا التي كانت ترد هجمات الهاغانا الدائمة، هجرها أهلها بين ليلة وضحاها واستسلمت بدون قتال... لقد ساعدتنا أسطورة دير ياسين في المحافظة على طبريا واحتلال حيفا»<sup>(110)</sup>.

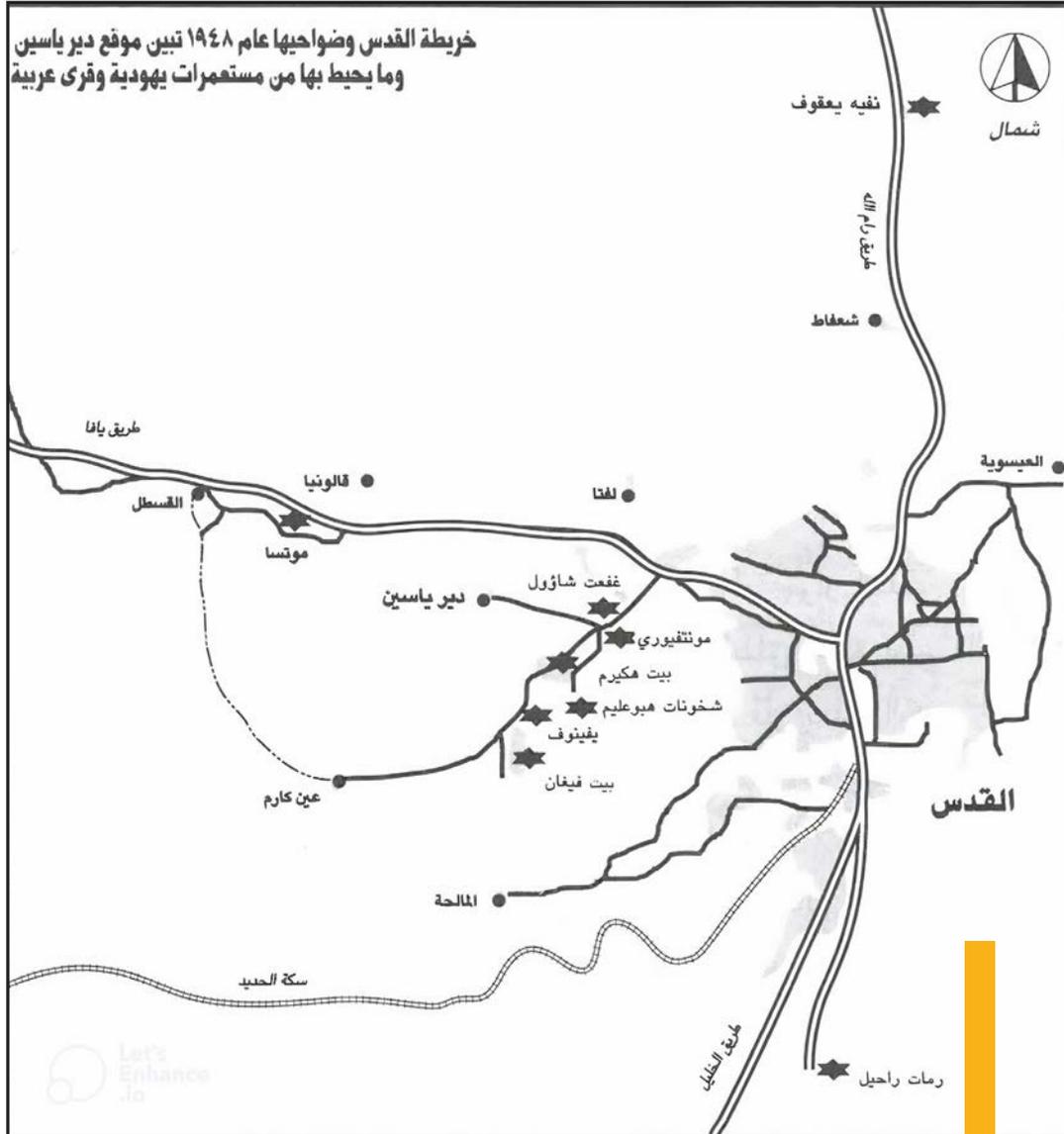
وعلى ما يبدو تجلت طبيعة خطة دال الإجرامية في دير ياسين، رغم أنّ القرية عقدت معاهدة مع الهاجاناه على عدم الاعتداء عليها، لكن كان اتفاقاً هدفه الإمعان بالإجرام، فقد كانت تقع القرية داخل المناطق التي عينتها الخطة دال أهدافاً للتطهير؛ لذلك أرسلت الهاجاناه عصابات أرغون وشتيرن<sup>(111)</sup> لتركب المجزرة في القرية ولتُعفي نفسها من أية مسؤولية رسمية حيال اتفاق الهدنة الذي وقّعه<sup>(112)</sup>.

(110) الدباغ، مصطفى مراد، 1991، الصفحات 133-132

(111) الهاجاناه هي القوة القتالية الأكثر رسوخاً وانضباطاً في الحركة الصهيونية والمرخصة من الاحتلال البريطاني. في عام 1931، تخلى الصهاينة المتشددون عن الهاغانا وأنشأوا منظمة إرغون تسفاي لوموي المنظمة العسكرية الوطنية، والمعروفة أيضاً باسمها المختصر "إتسل". وبعد تسع سنوات، انشق يائير شتيرن ومسلحون آخرون عن منظمة الإرغون. أطلق المنتقدون على هؤلاء المتمردين "ليحي" - وهو اختصار عبري لمقاتلي "الحرية في إسرائيل" - وتم تسميتهم كذلك عصابة شتيرن. TROY، 2022.

(112) بابيه، ايلان، 2002، صفحة 101

## التطهير العرقي في مرحلة تأسيس دولة الاحتلال 1947-1949



خريطة 6: القدس وضواحيها عام 1948 (الخالدي , وليد، 1999، صفحة 8)

## وقائع المجزرة:

نفذت المجزرة ضد سكان قرية دير ياسين الواقعة غربي مدينة القدس [انظر خريطة رقم 6]، والتي تقوم على أنقاضها اليوم مستعمرة صهيونية تسمى جفعات شأوول وهي تتبع مدينة القدس في التخطيط الصهيوني الحالي<sup>(113)</sup>.

قبل خمسة أسابيع من إعلان دافيد بن غوريون إقامة «دولة إسرائيل»، وبتاريخ 1948/4/9 وفي اليوم التالي لاستشهاد عبد القادر الحسيني<sup>(114)</sup>؛ داهمت عصابات شتيرن والأرغون القرية في الساعة الثانية فجرًا، وقد شرع أفراد العصابات الصهيونية بقتل كل من وقع في مرمى أسلحتهم؛ وبعد ذلك أخذوا بإلقاء القنابل داخل منازل القرية لتدميرها على مَن فيها، حيث كانت الأوامر الصادرة لهم تقضي بتدمير كل بيوت القرية العربية، في الوقت ذاته سار خلف رجال المتفجرات أفراد من الأرغون وشتيرن فقتلوا كل مَن بقي حيًّا في داخل المنازل المدمرة.

صورة 49: إحاطة عسكرية  
صهيونية في دير ياسين، يوم  
1948/ 4/ 9 (TROY, 2022)



(113) الحمد، جواد، 1995، صفحة 13

(114) علي، ياسر، 2009، صفحة 37

وقد استمرت المجزرة حتى ساعات الظهر؛ أي لم تمتد لأكثر من 13 ساعة، وقبل الانسحاب من القرية جُمع كل مَنْ بقي حيًّا من أهالي القرية، وطُلب منهم إطلاق النار على بعضهم، ووضع البقية الباقية في شاحنات وتم تجرّيسهم في شوارع الحارات التي يسكنها اليهود، وقد استشهد في متوسط التقديرات 250 فلسطينياً منهم 25 امرأة حامل وأكثر من 52 طفل دون سن العاشرة<sup>(115)</sup>؛ وكان مجزرة دير ياسين حددت سمات حرب عام 1948 التي أشعلها اليهود وكان شعارهم: «إما أنْ ترحل أو تموت».

### مقاومة حتى الموت:

دافع أهالي القرية -نساءً ورجالاً- دفاعاً مُستميّاً عن قريتهم، بل وكبّدوا المنظمات الصهيونية من الأرغون وشتيرن خسائر جسيمة مما اضطرهم إلى التقهقر، ولكنْ مع نفاذ ذخيرة أهالي القرية وتدخل جماعة البلماخ انقلب نصاب المعركة، وأصبحت لصالح القوات الصهيونية التي أمعنت في القتل والإجرام<sup>(116)</sup>. ويروي مناحيم بيغن (زعيم منظمة الأرغون آنذاك) في حديثه عن المجزرة: «العرب دافعوا عن بيوتهم ونسائهم وأطفالهم بقوة»<sup>(117)</sup>.

### الدور البريطاني في نجاح المجزرة:

وقعت مجزرة دير ياسين على مرأى ومسمع من قوات الانتداب البريطاني، فمدير مكتب الشرطة البريطانية في المدينة لم يكن يبعد سوى كيلومترات عن البلدة، وحين طلب منه السكان التحرك قال: إنْ هذا ليس من شأنه.

(115) الحمد، جواد، 1995، الصفحات 13-19

(116) علي، ياسر، 2009، صفحة 38

(117) الحمد، جواد، 1995، الصفحات 13-14

ويؤكد الشرطي السابق زمن الانتداب جيرالد جرين أنّ البريطانيين خذلوا السكان العرب بدل حمايتهم، وذلك بعد أوامر عليا بعدم التدخل فيما يجري على الإطلاق<sup>(118)</sup>.  
شهادات على المجزرة:

### أ. روى الناجون من المذبحة شهاداتهم للسلطات البريطانية قائلين إنّ:

- عائلات كاملة تم إيقافها بجوار الحائط ثم أطلق الصهاينة عليهم النيران من البنادق.
- بنات صغيرات اغتصبهن الصهاينة ثم دُبحن.
- نساء حوامل ذبحهن الصهاينة أولاً ثم بقروا بطونهن بسكين جزار.
- سرق الصهاينة حلي النساء وقطعوا وجرحوا أيديهن وآذنهن؛ إمعاناً في الاجرام.
- بعض أعضاء الأرغون أحوالوا الجثث إلى قطع بسكاكينهم<sup>(119)</sup>.

2. كتب الصحفي الصهيوني عاموس بن فيرد الذي اعتمد على شهادات من الأرشييف لبعض الجنود الذين اشتركوا في المجزرة وجنود من الهاجاناه دخلوا القرية بعد ارتكابها بعدة أيام وقال:  
«وجد جنود الهاجاناه الذين دخلوا القرية بعد المجزرة بعدة أيام عشرات الجثث التي لم تدفن، وبينها جثث أطفال رضع ونساء وشيوخ، وكان ثمة جثث بلا رؤوس وأخرى مبقورة البطون، وعُثر على الكثير من النساء داخل بيوتهن وأجسادهن مخرمة بطلقات نارية، وقد انبعثت من الجثث غير المدفونة رائحة كريهة، وقد أغمي على بعض المجندين في الجيش الإسرائيلي (الهاجاناه) عندما وقعت أبصارهم على هذا المنظر»<sup>(120)</sup>.

(118) الضامن، فيلم النكبة الجزء الثالث- التطهير العرقي، 2008

(119) الحمد، جواد، 1995، صفحة 15؛ بابيه، ايلان ، 2007، الصفحات 101-102

(120) مصالحة، نور الدين، 1992، صفحة 179

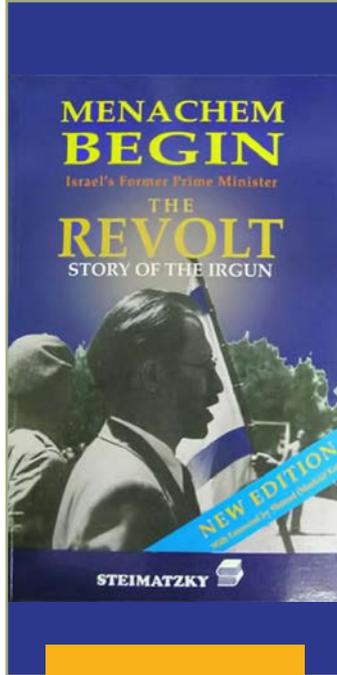
## ب. كتب ميرون بنفيستي في كتابه المكان المقدس:

إنّ بن غوريون توج انتصاره بمذبحة دير ياسين، عندما عُرض الناجون من المذبحة بملابسهم الرثة وحالهم البائسة في شاحنات تطوف بشوارع غربي القدس؛ ليتفرج عليهم اليهود ويشتموهم ويحرقوهم ويصقوا عليهم، في مشهد أفظح من مشاهد همجية ولا إنسانية العصور الوسطى<sup>(121)</sup>.

## ت. فخر الصهاينة بالمجزرة:

• تفاخر مناحيم بيغن بمذبحة دير ياسين في كتابه «الثورة» وفضح رياء الوكالة اليهودية فقال: «... لقد استغلت الهيئات الصهيونية الرسمية التي كانت خائفة من انتصارات الأرغون والدعم الشعبي اليهودي لها الرواية العربية عن مذبحة دير ياسين. وقد كان لهذه الحملة الصهيونية - العربية المشتركة نتائج كبيرة غير متوقعة فقد أصيب العرب بعد أخبار دير ياسين بهلع قوي لا حدود له فأخذوا بالفرار للنجاة بأرواحهم»<sup>(122)</sup>.

• عبرت الصهيونية عن فخرها بمذبحة دير ياسين، بعد 32 عامًا من وقوعها، حيث قررت إطلاق أسماء المنظمات الصهيونية: الإرغون، والإتسل، والبالماخ، والهاجاناه على شوارع المستوطنة التي أُقيمت على أطلال القرى الفلسطينية<sup>(123)</sup>.

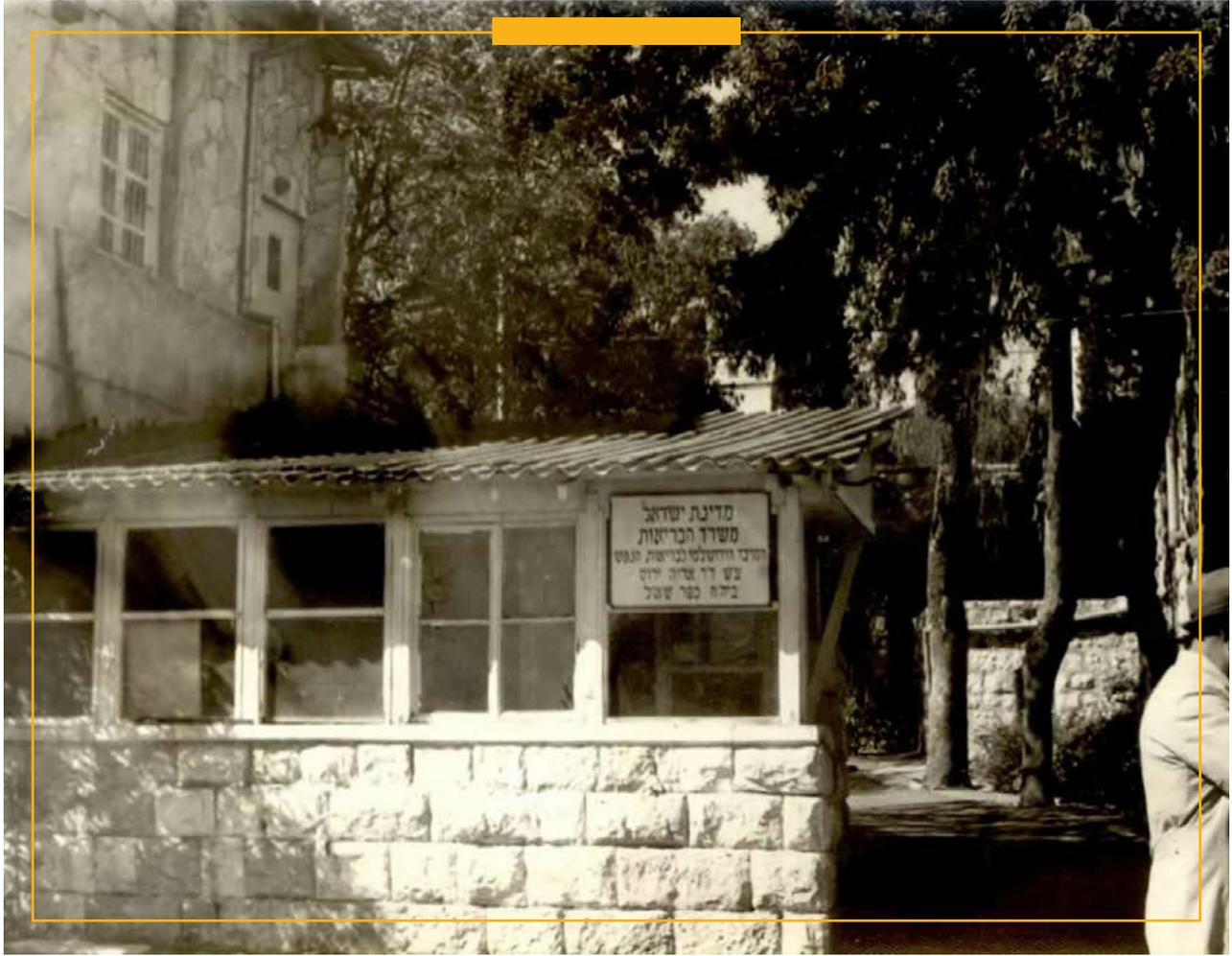


صورة 50: كتاب الثورة لمناحيم بيغن

(121) أبو ستة، سلمان، 2001، صفحة 156

(122) هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1984، صفحة 435

(123) الميسري، عبد الوهاب، 2002، صفحة 257



صورة 51: أحد أهالي قرية دير ياسين «أبو عايش» يقف أمام منزله المقتصب، والذي أصبح جزء من مستشفى الأمراض العقلية الصهيونية، حيث تم بناء هذا المستشفى باستخدام بقية منازل قرية دير ياسين، وأصبحت القرية اليوم جزءاً من مستوطنة جفعات شاؤول. (جامعة بيرزيت، 2018)

3

## الفصل الثالث

التطهير العرقي في مرحلة الإرهاب  
الصهيوني الرسمي «إرهاب الدولة»  
1949-1967





## تمهيد:

قامت ما تُسمى «دولة إسرائيل» بالقوة والإجرام، ورسخت أعمدها في بحر من دماء الفلسطينيين، وبعد أن مارست أبشع تطهير عرقي عرفه التاريخ؛ فهذه الدولة المجرمة ستبقى في خطر دائم، لأنها توقن أن ما تم الاستيلاء عليه بالقوة معرضٌ دائماً لفعل مضاد مماثل له، وهو أن يُفقد بالقوة كذلك؛ لذلك سيدوم العنف والإرهاب والهاجس الأمني في مخطط العمل الصهيوني، أي ستلبث القوة وسيلة أساسية في يد الصهيونية، كما كانت قبل «قيام الدولة» وبعد قيامها، وستظل ضرورة حتمية في مراحل التوسع والاحتلال بحكم طبيعة الغاية الصهيونية التي لم تصل بعد إلى منتهاها.

وكما نعلم فإن استمرار هذه الدولة يعتمد على إنهاء شعب من الوجود، أي استمرار ممارسة التطهير العرقي وكل الممارسات الاجرامية الأخرى الممكنة ضده لمسحه من وطنه، ومن الذاكرة الجمعية للعالم.

وليس من الغريب أن تبقى هكذا دولة تُدافع عن وجودها المهدهد في وسط أمة عربية وإسلامية، وتمكث في خوف دائم من شعب لن ينازل عن أرضه؛ لذلك وضعت وصاغت الخطط لترسيخ التطهير العرقي الذي قامت به عام 1948، وفي ذات الوقت اخترعت طرقاً جديدة لاستمرار التطهير العرقي على كل فلسطيني بقي في وطنه أو يحاول العودة إلى وطنه. سيتطرق الكتاب في هذا الفصل لممارسات التطهير العرقي في هذه المرحلة ضد فلسطينيي 48، ضد مخيمات اللاجئين، وكذلك سيعرج على محاولات طمس الجريمة واخفاء أدلة التطهير العرقي.



صورة 52: خيام اللجوء: الصورة تُظهر منظر عام للخيام في مخيم الفوار في الضفة الغربية، قبل توفير الملاجئ لإيواء ما يقرب من 5,000 لاجئ، الصورة التقطت في عام: 1951. (UNRWA, 2018)

## القسم الأول: إنكار جريمة التطهير العرقي وطمس الأدلة: تمهيد:

نكبة فلسطين عام 1948 هي جرح غائر في صدور الفلسطينيين، لن يُشفى ولن تبرا كل آثاره حتى لو أزيلت آثار هذه الجريمة غير المسبوقة في التاريخ الحديث، فلقد أدت النكبة إلى التهجير القسري لأهالي 530 مدينة وقرية عام النكبة، وخروج حوالي مليون لاجئ إلى أماكن اللجوء فيما تبقى من فلسطين والدول العربية المجاورة، وحملوا معهم ذكريات موجعة عن فقدان الوطن والذبح والتشريد، خرج اللاجئون وفي قلوبهم «نكبة» النفس، وتركوا خلفهم «نكبة» المكان؛ وأصبحت هذه التجربة الإنسانية مادة لأدبيات اللاجئين ثم أدبيات الثورة، ثم أصبحت مخزناً للذاكرة الجماعية للفلسطينيين.

وفي نفس الوقت، أقام اليهود، الذين أصبحوا يسمون «إسرائيليين»، ستاراً حديدياً حول الوطن الضائع، تجسيداً لمقولة جابوتنسكي بأنه لا يمكن «لإسرائيل» أن تعيش إلا إذا طردت الفلسطينيين وأقامت حول نفسها ستاراً حديدياً من القوة.

وكان الفصل الأخير في جريمة التطهير العرقي لعام 1948، هو إخفاء الجريمة وطمس الأدلة، وإنكار الجريمة وتعليقها على شماعة المجهول أو خيانة القادة العرب، ومارست طمس الأدلة عبر تحويل «الجغرافيا البشرية» لفلسطين بعد نكبة ١٩٤٨؛ وكذلك تهويد الأسماء العربية، وهدم القرى العربية، وسرقة التراث والآثار، وبناء المستوطنات اليهودية على أراضي القرى العربية المهجورة، كجزء من السياسة المضادة لمنع عودة اللاجئين. ومنذ عام 1948 ثمة صراع يحدث بين روايتين في قراءة تاريخ قضية فلسطين؛ فالرواية الصهيونية حولت الظالم إلى مظلوم، والرواية الفلسطينية التي حاولت بصعوبة، الحفاظ على ذاكرة ومظلومية فلسطين، ووقفت شاهدة وشهيدة على تاريخ التطهير العرقي الذي ارتكب في عز نهار القرن العشرين، بتواطؤ من الدول العظمى وتخاذل عربي لا يُنكر.

## أولاً: الادعاء الصهيوني «بطهارة السلاح الإسرائيلي» من التطهير العرقي ضد الفلسطينيين ودحضه:

رَسَمَ الصهاينة لأنفسهم صورة مثالية بأنهم خاضوا حربًا أخلاقية في سنة 1948 ضد «عالم عربي بدائي عدائي»، ورسّموا صورة مثالية ورومانسية للتجمعات الاستيطانية في فلسطين في العشرينات والثلاثينات من القرن المنصرم، حيث زرعوا في المخيلة الصهيونية العامة صورة بطولية لمهاجرين يهود مثابرين لا همّ لهم إلا إصلاح الأرض اليابسة، وكانت علاقة هذه التجمعات اليهودية فيما بينها غاية في التعاون، وعلاقتها بجيرانها العرب غاية في التسامح، لكنّ هؤلاء الجيران لم يبادلوهم إلا العدوان والعداء<sup>(124)</sup>.

### 1. الادعاءات الصهيونية لإثبات «طهارة السلاح الإسرائيلي» ودحضها:

#### أ. الادعاء الصهيوني أنّ ما حصل عام 48 جريمة مزعومة:

روجت دولة الاحتلال بكل الوسائل الممكنة أنّ التطهير العرقي ضد الفلسطينيين عام 1948 هو من ضمن «الجرائم المزعومة» [جنحة أو جريمة بسيطة لم يدان بها أي شخص (125)] وأكدت على «طهارة السلاح الإسرائيلي»، وأنّ ما أسمته «حرب الاستقلال اليهودي» كانت «حرب الأقلية ضد الأكثرية»، وغرست ذلك في المجتمع الصهيوني والرأي العام العالمي؛ ووضعت حجة لذلك أنّ مرتكبي هذه الجرائم مجهولو الهوية، أي أشخاص غير معروفين؛ ولكنّ ما أثبتته الوثائق الصهيونية ينفي هذا الادعاء نفيًا قاطعًا؛ لأنّ مرتكبي هذه الجرائم هم مجموعة محددة من الأشخاص، فهم مؤسسو دولة الاحتلال الصهيوني، وأسماءهم مألوفة جدًا، وتبدأ قائمة المجرمين بزعيم الحركة الصهيونية دافيد بن غوريون، الذي حك

(124) أبو عامر، عدنان، 2007، صفحة 18

(125) Law Insider، 2022

وصاغ قصة التطهير العرقي للفلسطينيين هو وحثالة من مستشاريه، منهم: يغييل يادين وموشيه ديان ويتسحاق رابين يغال ألون<sup>(126)</sup>.



### بطاقة مجرم: إيغال آلون (١٩١٨-١٩٨٠):

عسكري صهيوني، عرف بدوره الفعّال في حرب 1948 ، فقد كان قائد منظمة البالماخ فيها، وتولى بعد ذلك منصب وزير الدفاع حتى عام 1950، وبعد ذلك وزير العمل (1961-1967)، احتفظ في الفترة 1969-1974 بمنصب نائب رئيس الوزراء، وتولى وزارة التعليم والثقافة، إضافة إلى عضويته في اللجنة الوزارية لشؤون الأمن والاقتصاد؛ وهو صاحب نظرية في الأمن القومي التي اعتمدت عليها المؤسسة العسكرية «الإسرائيلية» في رسم توجهاتها الإستراتيجية خلال أربعة عقود(شبكة الجزيرة الاعلامية، 2014).



### بطاقة مجرم: إسحاق رابين (١٩٢٢-١٩٩٥):

ولد في القدس تولى منصب نائب قائد قوات البالماخ (1947-1948)، في حرب عام 1948 تولى منصب قائد عمليات لواء هاريل (ابريل-يونيو 1948)، قائد عملية داني (يوليو 1948)، قائد عمليات الجبهة الجنوبية (سبتمبر 1948-مارس 1949)، وتولى فيما بعد رئيس أركان قوات الدفاع الصهيوني (1964-1968)، ورئيس الوزراء (1974-1977)، ووزير الدفاع (1984-1990)، رئيس الوزراء في الفترة [1992-1995]؛ ووقع اتفاقية أوسلو للسلام مع مظمة التحرير ومات مقتولاً على يد يهودي يميني معارض لاتفاقية أوسلو. (موريس، بيني، 2013، صفحة 338).



### بطاقة مجرم: موشيه دايان (١٩١٥-١٩٨١):

ولد في مستوطنة «ديغانيا» بفلسطين، سياسي وعسكري صهيوني شارك في معظم الحروب العربية «الإسرائيلية». بدأ حياته عضوًا في الهاغاناه قبل إنشاء دولة الاحتلال، وقاد الجيش الصهيوني عام 1956 إبان العدوان الثلاثي على مصر، ثم ذاع صيته بعد هزيمة العرب في حرب 1967 إذ كان وقتها وزيرًا للدفاع. (شبكة الجزيرة الإعلامية، 2014).

### ب. الادعاء الصهيوني أنّ المنظمات التي قامت بالجرائم لا علاقة لدولة الاحتلال بها:

ادعت دولة الاحتلال بأنّ منظمي الأرغون وشتيرين الإرهابيتين والمنشقتين عن الهاجاناه كانتا تعملان بشكل مستقل عن الوكالة اليهودية، وأنّ كل الجرائم التي ارتكبوها لم تكن متفق عليها، ولا يجوز محاسبة دولة الاحتلال عليها.

وقد دحض هذا الادعاء المندوب السامي البريطاني السر الان كانيغهام في تقرير كتبه إلى لندن في 13 كانون الأول 1948، حيث كتب بالرد على الادعاء السابق: «هذا الادعاء ليس صحيحًا في واقع الحال، إذ إنّ الهاجانا والمنظمات المنشقة تعمل سوية الآن، وعلى هذا فإن ادعاء الوكالة اليهودية بعدم قدرتها على السيطرة على المنشقين هو ادعاء باطل»<sup>(127)</sup>.

ومما يُبطل هذا الادعاء كذلك أنّ «جيش الدفاع الصهيوني» التابع لدولة الاحتلال تألف من الهاجاناه إضافة للمنظمات الصهيونية الإرهابية (الارغون، شتيرين)، وكذلك تولى قيادات هذه المنظمات الإرهابية المناصب القيادية والسياسية سواء في الجيش أو في الحكومة وأجهزة الدولة؛ وعليه فقد احتفظ جيش دولة الاحتلال بالعقيدة الإرهابية<sup>(128)</sup>.

### ت. الادعاءات الصهيونية بشأن تهجير اللاجئين:

ويمكننا كذلك إيجاز الادعاءات الصهيونية بشأن تهجير اللاجئين، بالرواية التاريخية التي تُشير إلى أنّ هجرة الفلسطينيين من ديارهم، أتت طواعيةً ووفقًا لنداءات وأوامر القادة العرب، الداعية لإبعاد السكان المدنيين عن ساحات القتال، وإفساح المجال لدخول الجيوش النظامية عند انتهاء الانتداب، وأيضًا يعود إلى

(127) بالومبو، مخائيل، 1990، صفحة 45

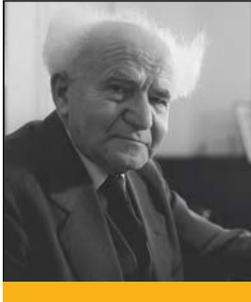
(128) الكيلاني، هيثم، 1997، الصفحات 98-99

المبالغات من الإعلام العربي في وصف الأعمال العسكرية الصهيونية، والذي أسهم بشكل مباشر في نشر حالة الرعب بين الفلسطينيين، وبالتالي خروجهم من ديارهم<sup>(129)</sup>.



صورة 53: موشيه شاريت

أضف إلى ذلك أنّ الرواية الرسمية الصهيونية قد صورت هروب الفلسطينيين من أرضهم طوعاً على أنه دليل قوي لعدم ارتباط الفلسطيني بأرضه ووطنه، وهذا ما قاله موشيه شاريت، الذي ترأس الحكومة الصهيونية من 1954 إلى 1955: «لقد فوجئنا تماماً، هؤلاء السكان العرب الذين لهم جذور عميقة منذ أجيال طويلة لمئات السنين لهذه البلاد، ما كان يخطر بباله، أو يجرؤ على التكهن بأن هذا الشعب سيُخلع من جذوره ويتشتت لدى مواجهة أحداث الحرب»<sup>(130)</sup>.



صورة 54: ديفيد بن غوريون

وكذلك قال بن غوريون كذباً وزوراً إنّ كل اللاجئين في سنة 1948 «غادروا في أعقاب تحريض قادتهم في حقبة الانتداب البريطاني لا بعد إنشاء إسرائيل»<sup>(131)</sup>!

وعلى سبيل المثال فقد ورد في أحد كتب التاريخ المدرسية في دولة الاحتلال والمخصصة لامتحانات البجروت (امتحان الثانوية العامة): «أثناء حرب الاستقلال هربت أعداد كبيرة من العرب من أرض إسرائيل إلى البلدان

(129) أبو عامر، عدنان، 2007، صفحة 18

(130) شعر، 2010

(131) سيغف، توم ، 2007، صفحة 2

## التطهير العرقي في مرحلة الإرهاب الصهيوني الرسمي 1949-1967

العربية المجاورة، وقد شجع الزعماء العرب هذا الهروب؛ فقد رأوا في اللاجئين ورقة مساومة ممتازة مع اليهود، وأمرًا يمكن أن يُشكل ضغطًا كبيرًا على الرأي العام العالمي».

وذكر في كتاب آخر:

«كانت الزعامة العربية المحلية غير واثقة بالنصر؛ هذا الشعور لازم لجميع السكان العرب، الزعامة هي التي دعت العرب إلى النزوح عن كل مكان يحتله اليهود، هي المسؤولة عن موجة اللاجئين العرب وعن هذه المشكلة المزعجة القائمة حتى الآن»<sup>(132)</sup>.

وقد كان دليلهم الأوحى على هذه الادعاءات هو بيان شفهي تحث فيه جامعة الدول العربية الدول الأعضاء: على تأمين الملجأ للنساء والشيوخ والأطفال، الذين من الممكن أن يهربوا في حال اندلاع القتال في فلسطين.

ولكن هذا البيان صدر في أيلول من العام 1947، أي قبل صدور قرار التقسيم وقبل بدء الرحيل، حيث لم يتوقع أي من القادة العرب النزوح الضخم، بل اعتقدوا أنه سيحصل تهجير كما حصل خلال العام 1939، لكن عندما أصبح واضحًا بأن هجرات واسعة النطاق ستحصل، اتخذ القادة العرب خطوات لإيقافه<sup>(133)</sup>.

(132) شنهاف، يهودا، 2011، الصفحات 142-140

(133) بالومبو، مخائيل، 1990، صفحة 50



## بطاقة مجرم: موشيه شاريت (١٨٩٤-١٩٦٠):

سياسي صهيوني ساهم في تأسيس قواعد الدبلوماسية «الإسرائيلية» حينما اختير أول وزير خارجية لها عام 1949، وهو ثاني رئيس وزراء لدولة الاحتلال ( 1953 إلى 1955)، عمل على الاهتمام بتنشيط الهجرة اليهودية إلى دولة الاحتلال وزيادة فرص الاستثمار داخل الدولة الوليدة، وأهم إنجازاته إعادة تنظيم الوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية العالمية التي اختير رئيسًا لها عام 1960. (شبكة الجزيرة الاعلامية، 2013).

## 2. كيف أثبت الصهاينة «طهارة السلاح الإسرائيلي» من التطهير العرقي ضد الفلسطينيين؟

أخفى الصهاينة أرشيف نكبة عام 1948 لسنوات طويلة، وحاولوا قدر الإمكان إبقاء مجازر التطهير العرقي سرية، وحرصوا كل الحرص على تأكيد «طهارة السلاح الإسرائيلي» من المجازر ضد الفلسطينيين. وركزوا في كل خطاباتهم على أن القليل من الدماء التي أُرِقت أثناء «حرب الاستقلال» وغيرها، هي من قبيل «الدفاع عن النفس» و«الضرورة العسكرية»، وأكدوا أن الحرب كانت حرب وجود أو «حرب الأقلية ضد الأكثرية»<sup>(134)</sup>.

### 3. ظاهرة المؤرخون الجدد: مدرسة «التأريخ الإسرائيلي الجديد» ودورها في كشف زيف الرواية الصهيونية:

#### أ. الكشف عن جزء من الأرشيف الصهيوني لنكبة 48:

في سبعينات القرن الماضي أي بعد سنوات على التهجير والضياع، بدأ ضحايا التطهير العرقي ملممة ما تبقى من أجزاء الصورة التاريخية، فقد استطاع بعض المؤرخين وفي طليعتهم وليد الخالدي من خلال جمع مذكرات ووثائق أصلية، أن يستعيدوا جزءاً كبيراً من الصورة التي حاولت الصهيونية محوها. وظهرت فوراً مؤلفات تُكذب ما خطه المؤرخون الفلسطينيون، وتسعى للتعتيم على الحقائق ووصف العرب بأنّ طبيعتهم الكذب والتهويل والمبالغة، وهنا لا بد من الإشارة أنّ رواية الضحية أو الضعيف لا تكون محل مصداقية عند الأغلب في زمن الظلم والعريضة.

وظلت الرواية الصهيونية هي المسيطرة على العقول، حتى ظهر في ثمانينات القرن الماضي ما يُسمى «التأريخ الإسرائيلي الجديد»، والذي كان محاولة قام بها مجموعة صغيرة من «المؤرخين الإسرائيليين» لمراجعة الرواية الصهيونية استناداً للأرشيف العبري، والذي تم الكشف عنه في تلك الفترة<sup>(135)</sup>.

كان عام 1982 محورياً فيما يخص الأرشيف الصهيوني، فقد كشفت سلطات الاحتلال ولأول مرة كميات كبيرة من وثائق عام 1948 المتاحة في أرشيف دولة الاحتلال، وأُتيحت على وجه التحديد أغلبية اتفاقيات المجلس الوزاري عن الفترة من 1948-1949، كذلك رفعت وزارة الدفاع الصهيوني الحظر عن مئات الآلاف من الوثائق الخاصة بقوة الدفاع الصهيوني وأرشيف الهاجاناه، وبالتزامن مع ذلك بدأت أرشيفات الأحزاب والمحليات الصهيونية في تنظيم وإتاحة العديد من الوثائق الخاصة بها، الأمر الذي كان

(135) بابيه، ايلان ، 2007، الصفحات 4-7

بمنزلة هدية كبيرة للمؤرخين اليهود، فقام بعضهم بمحاولة إعادة قراءة حرب عام ١٩٤٨، وفقاً للمعطيات والمقتضيات الجديدة، واستناداً للوثائق العبرية الأصلية، واعتمدوا المناهج العلمية في تحليل وقائع ما حدث، وسُمّو «بالمؤرخين الإسرائيليين الجدد»؛ وتبنوا فكرة أنّ دولة الاحتلال ولدت في الخطيئة، وأُطلق على كتاباتهم التاريخية بالتأريخ الجديد.

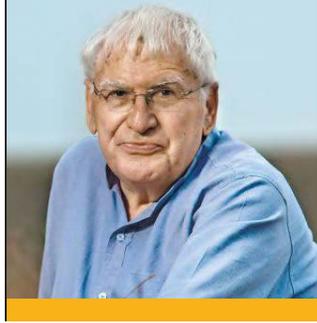
في حين استمر حتى اليوم إبقاء السرية على عدد من الوثائق الحساسة في أرشيف قوات الدفاع الصهيوني وأرشيف دولة الاحتلال<sup>(136)</sup>؛ على الرغم من أنّ قانون الأرشيفات في دولة الاحتلال يُحدد مبدأ مفاده أنّ: «كُل شخص مخوّل بالاطّلاع على المادّة الأرشيفية المودعة في أرشيف الدولة»، فإنّ المعطيات تُظهر أنّ الجمهور وخاصة العربي يُمنع من حق الوصول إلى الغالبية الساحقة من مواد الأرشيفات الحكوميّة الصهيونية، خصوصاً أرشيف دولة الاحتلال، وأرشيف الجيش الصهيوني وأرشيف وزارة الدفاع الصهيونية. ويُشيرُ تقرير وضعه مدير أرشيف دولة الاحتلال، يعكوف لازوفيك، في كانون الثاني/يناير 2018، إلى أنّ: «هناك الكثير من العوائق التي تمسّ بسير العمل السليم في الأرشيف، وهي مرتبطة بمناهج/ سياسات كشف المواد وإتاحتها أمام الجمهور للاطّلاع». كما يؤكّد أنّ دولة الاحتلال: «لا تعالج المواد الأرشيفية الخاصة بها كما يُتوقّع من دولة ديمقراطيّة، فالغالبية الساحقة من المواد الأرشيفية مغلقة ولم/ لن يتمّ فتحها أمام الجمهور أبداً، أمّا المواد القليلة التي تعرّضُ فستكون ضمن تقييدات غير معقولة حيثُ لا توجد رقابة على إجراء الكشف إضافة إلى انعدام الشفافيّة»<sup>(137)</sup>.

حتى ما هو موجود في الأرشيف الصهيوني غير كاف ليشرح الحقيقة؛ لأنه تم التركيز على تغييب جزء كبير من الحقيقة في الجزء المكتوب في الوثائق:

(136) موريس، بيني، 2013، الصفحات 21-23

(137) ابراهيم، أنس، 2021

فقد كشف الدكتور ميرون بنفنستي [أحد المؤرخين الجدد] في كتابه [المكان المقدس: التاريخ المطمور



صورة 55 : د.ميرون بنفنستي

عالم ومؤرخ يهودي له انتقادات

عديدة لسياسات الاحتلال

الصهيوني اتجاه الفلسطينيين في

الضفة الغربية وقطاع غزة.

(Israeli speakers, 2009)

للأرض المقدسة منذ عام 1948]:

أنّ بن غوريون كان واضحاً في حسابه التاريخ المكتوب، فكان يعلم تماماً أنّ عملية التطهير العرقي للفلسطينيين وطرد السكان والمذابح وصمة في التاريخ الإنساني، وليس اليهودي فقط، ولذلك فقد قام بالتالي:

• لم يَقم بتسجيل أي أوامر مكتوبة، بخصوص عمليات التطهير العرقي إبان وأثناء حرب 1948.

• كان يُسجل في السجلات عكس ما ينوي تماماً.

• كان يُعطي الأمر الحقيقي بإشارة من يده أو نظرة من عينيه أو السكوت.

• لم يَنسب لنفسه أي عمل إجرامي أبداً، فقد كان يُحيل عمليات التطهير العرقي بأوامر غير مباشرة إلى ضباط الجيش <sup>(138)</sup>.

### ب. بروز تيار المؤرخين الجدد وكتاباتهم في دحض الرواية الصهيونية الرسمية:

فتح الكشف عن جزء من الأرشيف الصهيوني الطريق لعدد من الباحثين الصهاينة؛ للبحث في هذه

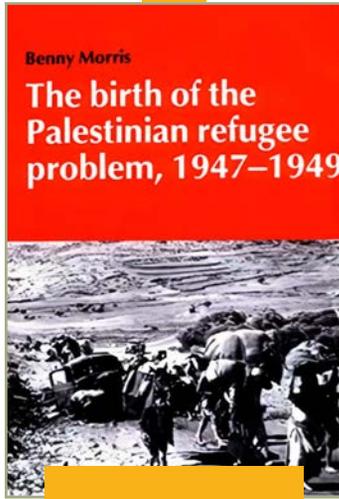
المحفوظات عن وقائع تاريخية جديدة تعود إلى عام 1948، والذي شهد حدثين رئيسيين مترابطين:

ولادة دولة الاحتلال الصهيوني، من جهة، وتشريد القسم الأعظم من مواطني فلسطين وبروز مشكلة

اللاجئين الفلسطينيين، من جهة أخرى.

وبدأ مصطلح «التاريخ الجديد» يدرج في دولة الاحتلال بعد أن أطلق بيني موريس [أستاذ

التاريخ في جامعة بن غوريون في بئر السبع] هذه التسمية، في مقال نشره في خريف سنة 1988 في دورية (Tikkun)) الصادرة في نيويورك بعنوان: «التأريخ الجديد: إسرائيل تواجه ماضيها»، على أبحاث زميلين له، هما إيلان بابيه وآفي شلايم، سعت هذه المقالة لإعادة النظر في الرواية الصهيونية الرسمية لتاريخ الصراع العربي-الصهيوني، وقد فرّق موريس في المقالة بين مؤرخين «إسرائيليين» قدامى، وبين آخرين جدد، فالقدامى يتمسكون برواية «إسرائيلية» أحادية صاغتها المؤسسة الرسمية، أما الجدد فبدأوا رؤيتهم على الموضوعية العلمية، ولذلك يُعتبر موريس أول من شخّص الانعطاف الحاصل في الكتابة التاريخية في دولة الاحتلال في نهاية عقد ثمانينات القرن المنصرم<sup>(139)</sup>.



صورة 56: غلاف كتاب ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين

وعلى الجانب العملي كان الكشف الأهم من كشوفات هؤلاء «المؤرخين الجدد» قد تم على يد بيني موريس، الذي دحض في كتابه [ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، 1947 - 1949]، الصادر باللغة الإنكليزية سنة 1988، الأسطورة التأسيسية لدولة الاحتلال، والتي تزعم أنّ الفلسطينيين رحلوا عن أرضهم بصورة طوعية، وبدعم وطلب من القادة العرب. ويُعتبر هذا الكتاب هو البداية الحقيقية لظاهرة المؤرخين الجدد؛ فقد صدم هذا الكتاب وما كشف عنه من وثائق «المثقفين الإسرائيليين»؛ حيث توصل بيني موريس في كتابه إلى استخلاص فحواه أنّ رحيل الفلسطينيين عن قراهم ومدنهم تم غالبًا بفعل ضغط القوات العسكرية اليهودية، التي لم تتورع عن ارتكاب عدد من المجازر<sup>(140)</sup>.

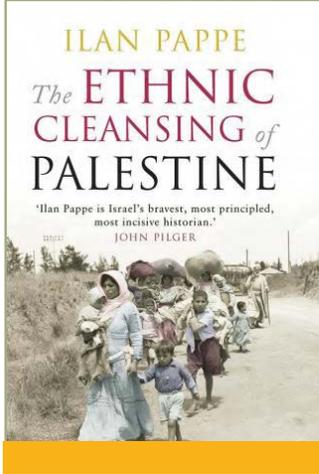
(139) الشريف، ماهر، 2003: أبو شعر، محمد، 2010، صفحة 69

(140) الشريف، ماهر، 2003: بابيه، إيلان، 2007، الصفحات 4-7

## التطهير العرقي في مرحلة الإرهاب الصهيوني الرسمي 1949-1967



صورة 57: غلاف كتاب التاريخ المطور للأرض المقدسة منذ عام 1948



صورة 58: غلاف كتاب التطهير العرقي في فلسطين

ولكنّ بيني موريس لا يستخدم مصطلح «التطهير العرقي» في وصف نكبة العام 1948 وما تلاها، ولكنه اكتفى بالحديث عن مذابح وترانسفير جرى بواسطتها احتلال الأرض، وبحسب رأيه لم تكن المذابح والترانسفير صادرة عن جهات صهيونية عليا وكأمر منسق ومخطط له مسبقاً<sup>(141)</sup>. في حين نجد أنّ المؤرخ «الإسرائيلي» ميرون بنفنيستي يجرؤ على وصف هذه السياسة التي أتت بـ «التطهير العرقي»؛ وذلك وفقاً لكتابه: [التاريخ المطوي للأرض المقدسة منذ سنة 1948]، والذي صدر عام 2000.

ومما لا ريب فيه أنّ مصطلح «التطهير العرقي» هو مصطلح استفزازي من وجهة النظر الصهيونية، لكنّ تفسيره في كتاب بنفنيستي يقود القارئ الصهيوني العادي إلى تنفّس الصعداء، فوفقاً لرواية بنفنيستي، لم يكن التطهير العرقي متعمّداً، ولم تزد الجرائم عن المستوى الذي يتوقعه المرء من «أمة حديثة في حرب تقليدية».

لقد عُرض التطهير العرقي لعام 1948 في كتاب بنفنيستي كخسارة للأرض والمنازل، ولم يُذكر شيء عن الإنهاء الوحشي لوجود الإنسان على أرضه؛ باختصار، بعد قراءة الكتاب، يتولّد لدى المرء انطباع بأنّ النكبة كانت «لا حدثاً»<sup>(142)</sup>.

(141) شنهاف، يهودا، 2011، الصفحات 139-140

(142) بابيه، ايلدن، 2001

ومن أبرز وأهم أعمال المؤرخين اليهود الجدد كتاب «التطهير العرقي في فلسطين» للمؤرخ ايلان بابيه، والذي صدر عام 2007 باللغة الإنجليزية، والذي يؤكد بابيه فيه وفق منهج موثق لا يدع مجالاً للشك أن ما حدث عام 1948 كان تطهيراً عرقياً وجريمة ضد الإنسانية.

وبحسب رأيه، حتى لو لم يكن هناك أمر واضح من جهات عليا بخصوص الطرد والقتل، فقد كانت لدى الصهيونية أيديولوجيا ترانسفير، وهذه الأيديولوجيا هي التي طبقت، فمذبحة كفر قاسم مثلاً والتي نفذت فيما بعد في العام 1956 تدل على أن الكثير من المذابح لم ترتكب بفعل أمرٍ صريح وإنما بفعل وعي وخطاب أتاح ذلك.

وتأتي أهمية كتاب ايلان بابيه بكونه يعتمد على أرشيف الحركة الصهيونية والأرشيفات العسكرية من جهة، وعلى شهادات الناجين من المجازر من جهة أخرى.

وفي أعقاب صدور كتاب بابيه ثارت ثائرة زملائه عليه بحجة أنه «مُعَادٍ للصهيونية ومُعَادٍ لإسرائيل»، ولعل كتابه هو الأهم والأكثر موضوعية في كتب المؤرخين الجدد، لأنه لا يصدّم القارئ الصهيوني فحسب، بل يجعله يفكر ويسأل أسئلة مثل: هل كان بن غوريون محقاً؟ وكيف نواجه اليوم هذه الحقيقة؟ وهل كانت ستقوم لنا دولة يهودية، بدون الطرد، والسلب، والهدم والقتل؟ وهل الثمن الأخلاقي المدفوع يستحق إقامة هذه الدولة؟ هل أفعال من هذا القبيل، بعد الحرب العالمية الثانية وعشرات ملايين الضحايا القتلى واللاجئين، هي بالإجمال جزء من الطقوس الدموية للعالم في حينه؟ ... وغيرها من الأسئلة.

### ت. توظيف تيار «المؤرخين الجدد» في تسويق دولة الاحتلال في المنطقة:

قد يظن المرء أنّ ما تم الكشف عنه من حقائق تاريخية على يد المؤرخين الجدد كافٍ لإثارة تغير جوهرى في السياسة الصهيونية، ولا سيما مع ما يظهر بين الحين والآخر من تقارير في «الصحف الإسرائيلية» تتحدث عن مجازر ارتكبتها الصهيونيون عام ١٩٤٨، وعن مطالبة دولة الاحتلال بالاعتراف بالنكبة ودراسة النكبة في جميع مدارس وجامعات دولة الاحتلال، ويُنظَر هؤلاء إلى ذلك من أجل سهولة الدخول في حوار هادف مع الفلسطينيين، وكذلك لديهم طموحهم أنّ يستبدل الفلسطينيون حلمهم في حق العودة بتعويضات كبيرة، وبالتالي القبول بدولة فلسطينية في الأراضي المحتلة عام 1967.

لكنّ الحقيقة حتى هذه الرؤية الهزيلة التي لا تُرضي الشعب الفلسطيني، وكذلك كل روايات التاريخ الصهيوني الجديد والمساهمات التاريخية الفلسطينية الحديثة فشلت جميعًا في النفاذ إلى مملكة الضمير الأخلاقي الصهيوني، فهذا وذاك لا يعدو أنّ يكون أداءً هامشيًا بالقياس مع الفعل الصهيوني والتغطية الإيديولوجية / السياسية لهذا الفعل، فما تمارسه الصهيونية على أرض الواقع هو استمرار في نهج التطهير العرقي ولكنّ بشكلٍ أكثر ذكاءً وحسمًا مما فعلته عام 1948.

وأكثر من ذلك، ثمة من يحاول توظيف تيار «المؤرخين الجدد» في تسويق دولة الاحتلال في المنطقة، خاصة في هذه الظروف التي يجري فيها البحث عن السلام والتطبيع مع الدول العربية، عبر إظهارها بصورة الدولة التي تعترف بأخطاء الماضي، لكنّ الواقع الجديد لا يسمح لها بتصحيح هذه الأخطاء؛ ذلك بشكل مترافق مع دعوة إلى نسيان الماضي، وفتح صفحة جديدة؛ بل ويطرحون سؤالًا خبيثًا وهو لم لا تُضم «إسرائيل» إلى نادي الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ودول أخرى نشأت عن استعمار استيطاني ثم أصبحت «عاديّة»؟

ويبدو أن تيار المؤرخين الجدد يريد تصفية «عقدة الذنب الإسرائيلية» وتطهير الذات، أكثر من الرغبة في تعديل الرؤية التاريخية للماضي بصورة تؤثر في الحاضر الراهن، أي أنه يهدف لإعادة إنتاج المشروع الصهيوني من جديد، بُغية حمايته وتطويره وجعله أكثر قبولاً للمجتمع الدولي، وبالتالي تكون دولة الاحتلال بمنأى عن المساءلة بالنسبة للأجيال «الإسرائيلية» القادمة.

وبكل تأكيد لم يدفع المؤرخون الجدد باتجاه الاعتراف بالحقوق الفلسطينية والدعوة الصريحة إلى الاعتذار التاريخي؛ فقد عجز المؤرخون الجدد عن التحرر من أسس الأيديولوجيا الصهيونية، ولم يتمكنوا من الذهاب بعيداً في استخلاصاتهم للوصول إلى حد الإقرار الصريح بالمسؤولية السياسية والأخلاقية التي تتحملها دولة الاحتلال عن مأساة الشعب الفلسطيني<sup>(143)</sup>.

ولعله يمكننا القول أن تيار المؤرخين الجدد ركز على ممارسة ذهنية للنقد الذاتي من دون انتهاك الإجماع الصهيوني الأساسي.

ولعل من أكثر الدلائل على عدم صدق هؤلاء المؤرخين؛ انقلاب بعض هؤلاء المؤرخين على نفسه، فها هو بيني موريس [من أوائل المنظرين لهذه المدرسة] يظهر على الملأ في القرن الواحد والعشرين بتوجهات يمينية سافرة، ويتحدث اليوم وكأنه المرشد الأيديولوجي لأحزاب اليمين المتطرفة، بل واستعمل موريس خبرته كمؤرخ مرموق في تجميل سلوك التهجير القسري عبر التهوين منه من جانب، واعتباره حاجة وجودية لبقاء دولة الاحتلال من جانب آخر؛ وادّعى أنه خياراً ليس سيئاً كما يعتقد دعاة القيم والحقوق والمبادئ والمواثيق، فالتهجير القسري حسب وصفه هو البديل الأوحى عن الإبادة؛ أي حسب منطِقته كانت حرب وجود فإن لم تفعل الصهيونية ذلك في وقتها لهلك اليهود!

(143) الشريف، ماهر، 2003؛ عبد الكريم، ابراهيم، 2001، صفحة 67؛ بابيه، ايلان، 2007، صفحة 7

## التطهير العرقي في مرحلة الإرهاب الصهيوني الرسمي 1949-1967

حيث قال بيني موريس عام 2004 في مقابلة أجريت معه [بعد 6 سنوات فقط من إصدار كتابه ولادة مشكلة اللاجئين]:



صورة 59: بيني موريس

«لا أعتقد أن أعمال الطرد في سنة 1948 كانت جرائم حرب، ليس في إمكانك أن تُحضّر العجة من دون أن تكسّر البيض، عليك أن توسخ يدك»، وأتبع قائلاً: «لو قام بن غوريون بعملية طرد كبيرة ونظف البلد بأكمله، وأعني كل أرض «إسرائيل» حتى نهر الأردن. سيتضح مع الأيام أن هذه كانت غلظته القاتلة، لو تمت عملية طرد كاملة وغير جزئية لكان جلب الاسـتقرار إلى دولة «إسرائيل» لأجيال» (144).



صورة 60: المؤرخ اليهودي المعادي للصهيونية البروفسور إيلان بابيه

وحتى ايلان بابيه أكثر «المؤرخين الإسرائيليين» الجدد انصافاً، كان من ضمن كلامه في كتاب التطهير العرقي في فلسطين: «إنني شخصياً أتهم السياسيين الذين خططوا، والجنرالات الذين نفذوا الخطة، بارتكاب جريمة التطهير العرقي. ومع ذلك، فإنني عندما أذكر أسماءهم لا أفعل ذلك لأنني أريد رؤيتهم يحاكمون بعد وفاتهم، وإما كي أستحضر مرتكبي الجرائم والضحايا بصفتهم بشراً، وكي أحول دون إرجاع الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل إلى عوامل زئبقية مثل الظروف أو الجيش... وأنا مثل الكثيرين في المجتمع الذي أنتمي إليه، مقتنع بأن مثل هذه الرحلة الضرورية إلى الماضي هي الوسيلة للتقدم إلى الأمام إذا أردنا أن نصل إلى مستقبل أفضل لنا جميعاً، فلسطينيين وإسرائيليين على السواء... لكن قصة 1948

ليست، طبعًا، معقدة على الإطلاق... إنَّ استردادها من النسيان واجب علينا، ليس فقط من أجل كتابة تاريخ صحيح كان يجب أن يُكتب منذ فترة طويلة، أو بدافع من واجب مهني؛ إنَّ ذلك، كما أراه، قرار أخلاقي، وبالذات الخطوة الأولى التي يجب أن نخطوها إذا أردنا أن نعطي المصالحة فرصة، وأن نتيح للسلام أن يحل ويتجذر في فلسطين وإسرائيل.... أود أن أضيف بصراحة أنَّ في الإمكان التفكير، من أجل إعطاء السلام في فلسطين فرصة، في تطبيق قاعدة الإعفاء بسبب تقادم الزمن على الحالة، لكن بشرط واحد هو تطبيق الحل السياسي الوحيد الذي تعتبره الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة أساسيًا من أجل المصالحة» (145).

ونجد هنا أنَّ بابيه يحاول إظهار دولة الاحتلال بصورة الدولة التي تعترف بأخطاء الماضي، لكنَّ الواقع الجديد لا يسمح لها بتصحيح هذه الأخطاء، ويدعو بشكل مترافق إلى نسيان الماضي، وفتح صفحة جديدة، إنه يحلم باستجابات فلسطينية وعربية، من خلال اجتثاث الحقائق الراسخة في الذاكرة الجمعية الفلسطينية عن وطنهم المسروق وحقوقهم المسلوقة، ويحاول ترسيخ القبول بالأمر الواقع والتعامل مع دولة الاحتلال كدولة طبيعية، ويُنظّر لعيش العرب والفلسطينيين بسلام مع جيرانهم اليهود ضمن خيار حل الدولتين.

## الخلاصة:

يجب التعامل بحذر مع كتابات المؤرخين الجدد فهي تصب السّم في العسل، فلا ينصح بقراءتها لغير الباحثين والمختصين في هذا المجال.

## ثانيًا: تهويد الخريطة الحضارية والجغرافية لفلسطين:

### 1. تهويد ممتلكات الفلسطينيين المسروقة:

دولة الاحتلال في سنواتها الأولى قامت على ما نهبته من أملاك الفلسطينيين من حقول وبساتين وكروم وبيوت ومتاجر ومعامل ومنشآت الأعمال الفلسطينية، فلولا ما نهبته لأفست هذه الدولة المجرمة وانتهت من بدايتها.

فقد وفرت هذه الممتلكات المسروقة مأوى لـ 684 ألف مهاجر يهودي أنو ليستقروا في فلسطين المحتلة خلال الفترة 15 أيار/مايو 1948 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 1951، وكذلك وفرت للمهاجرين الدعم الاقتصادي والعمل، ووصلت أقصى استفادة من الأملاك المنهوبة خلال الفترة من 1948 ولغاية 1953، أي الفترة التي شهدت أقصى معدلات الهجرة والاحتياج.

ومن بين المستوطنات اليهودية التي أنشأت في الفترة 1948-1953، أُقيمت 350 مستوطنة من أصل 370 على أملاك الفلسطينيين، ولكن مع خشية الصهاينة من الضغط الدولي لفرض عودة اللاجئين، وإعادة الممتلكات لأصحابها، قاموا بالتالي:

• معالجة قانونية دقيقة لأعمال مصادرة أو سرقة أملاك الفلسطينيين بهدف تبريرها: اعتبارًا من نيسان/أبريل 1948 أي قبل بداية حرب عام 1948 قام الصهاينة بصياغة قوانين متعددة للاستفادة من الممتلكات الفلسطينية التي جرت مصادرتها.

بلغت تلك الصيغ ذروتها في قانون أملاك الغائبين الصادر بتاريخ 2 كانون الأول/ديسمبر 1948، ووفق القانون عُرف مالكو العقار أنهم «غائبون» ويمكن للدولة مصادرة أملاكهم، وقد تم الاستيلاء والتحكم بـ 93% من الأراضي المحتلة عام 1948 عبر هذا القانون.

• ملء الفراغ عبر استيراد مهاجرين يهود من الخارج: شرعت دولة الاحتلال بتنفيذ برنامجها القاضي بإرسال عملاء للموساد لجلب اليهود الموجودين في الدول العربية لأنّ اليهود الأوروبيين يفضلون الهجرة إلى الولايات المتحدة، وقد تم اقناع المهاجرين بالآمال الوردية والحوافز المشجعة، أما الذين لم يستجيبوا فقد تم اقناعهم بمختلف أنواع الاكراه، بما في ذلك إلقاء القنابل على بيوتهم<sup>(146)</sup>.



صورة 61: ترميم بعض القرى الفلسطينية ليسكنها اليهود: تُظهر الصورة المخبطين اليهود يرممون قرية عين حوض استعداداً للسكن فيها، الصورة ملتقطة عام 1954؛ تقع قرية عين الحوض في قضاء حيفا، احتلت بتاريخ: 15 تموز، 1948 وتم تهجير سكانها قسرياً بالكامل. (فلسطين في الذاكرة، 2001)

## التطهير العرقي في مرحلة الإرهاب الصهيوني الرسمي 1949-1967



صورة 62: بيت فلسطيني منهوب: يظهر في الصورة على اليسار الفلسطيني شكري الجمل وزوجته وأخواته وبناته يتجمعون أمام منزلهم في حي الطالبية في القدس أواخر عشرينيات القرن الماضي، في الصورة على اليمين ذات المنزل يعيش فيه الصهاينة اليوم. (Bakri's, 2018)

## 2. مسح القرى الفلسطينية:

كان تدمير القرى المهجرة أحد الفصول الأخيرة في مؤامرة حيكت في ثمانينات القرن التاسع عشر، حيث رمت الأيديولوجيا الصهيونية إلى طرد السكان الفلسطينيين ودعت إلى ذلك، والأحداث التي طرأت سنة ١٩٤٨ مكنت هذه الحركة من تنفيذ رغبتها القديمة في تطهير الأرض من سكانها الأصليين.

وبلا شك إن قيام دولة الاحتلال الصهيوني أدى إلى إحداث تغيير سياسي وديمقراطي عميقين، وإلى تغيير مادي دراماتيكي في مشهد فلسطين برمته، فقد أفرغت مئات القرى والبلدات الفلسطينية من سكانها، وأقيمت مدن وبلدات جديدة ذات أسماء جديدة مكانها أو على مقربة منها.

وبحسب ما ذكر المؤرخ سلمان أبو ستة في كتابه الحقوق لا تزول فقد أدى فشل توطين اليهود في قرى عربية إلى تسريع عملية تدمير القرى، وكان الإسراع في قرار التدمير لتفادي الضغط الدولي من أجل السماح بعودة اللاجئين، ففي شهر أيار/مايو من عام 1949، أُتخذ قرار التخلص من أكوام ركام 41 قرية مدمرة، وفي شهر تموز/يوليو من عام 1949 بدأت دائرة الأشغال العامة الصهيونية بتدمير القرى الواقعة على امتداد الطريق بين يافا والقدس، وكذلك في السهل الساحلي الجنوبي (الذي كان مخصصاً للدولة العربية وفق قرار التقسيم)؛ واستمرت عملية تدمير القرى الفلسطينية لما يزيد عن 15 عام بعد النكبة جرى خلالها تدمير 53% من القرى التي جرى مسحها وبالبالغ عددها 418 قرية، تدميراً كاملاً، وتدمير 44,5% قرية تدميراً جزئياً<sup>(147)</sup> [انظر خريطة رقم 7].

ومع منتصف ستينات القرن الماضي كانت سلطات الاحتلال تقوم بآخر عمليات محو القرى الفلسطينية، أو كما دُكر في الصحافة الصهيونية آنذاك: «تنظيف المظاهر الطبيعية في إسرائيل من آثار

## التطهير العرقي في مرحلة الإرهاب الصهيوني الرسمي 1949-1967

الخراب ضمن مشاريع التجميل السياحي». وقد تمت عمليات محو القرى عبر إزالة ما تبقى من معالم تلك القرى والمدن الفلسطينية، وتحويل مساحات واسعة من أراضي القرى الفلسطينية المدمرة إلى غابات حرجية، ويبدو أنّ من أهداف عمليات هدم القرى المهجورة وتدميرها، كان منع السياح والمتنزهين البسطاء من رؤية مشاهد الأنقاض، والتي كان يمكن لها أن تُثير لديهم تساؤلات لا لزوم لها<sup>(148)</sup>.

### إضاءة:

هل تعلم أنّ أراضي اللاجئين في دولة الاحتلال ما زالت لا تضم سوى القليل من السكان، والذي يعني أنّ بإمكان اللاجئين العودة إلى ديارهم دون عقبات تذكر؟



ففي دراسة وثقها المؤرخ سلمان أبو ستة [في كتابه الحقوق لا تزول الصادر عام 2013] أظهرت أنّ من بين الـ 560 قرية التي أُفرغت من سكانها عام 1948، فإنّ مواقع 93 قرية فقط تم البناء فيها خلال التوسع العمراني الجديد في دولة الاحتلال، وبقية الأراضي تستغلها آلة الحرب الصهيونية، حيث تقييم في تلك المناطق قواعد عسكرية ومصانع وأراضٍ للتدريب وقواعد صاروخية وأسلحة دمار شامل، وعلى ما يبدو إن كثافة هذه المواقع لا تضاهيها كثافة في أي بلد آخر<sup>(149)</sup>.

(148) عبد الكريم، ابراهيم، 2001، الصفحات 48-47؛ سوليماني و راز كالتز، 2015، صفحة 59

(149) أبو ستة، سلمان، 2013، الصفحات 149-148

### 3. استغلال الآثار العربية في القرى والمدن الفلسطينية لكتابة تاريخ «إسرائيلي» مزيف:

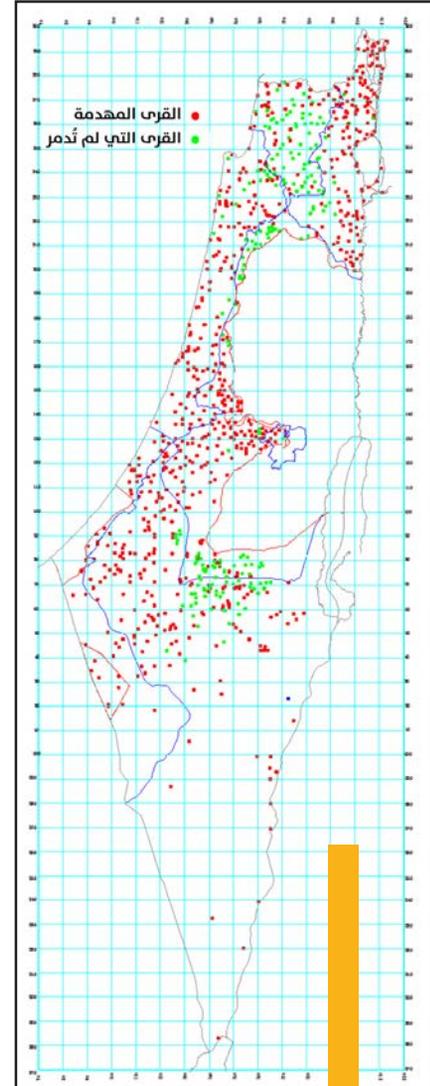
في الأول من تموز/يوليو من عام 1964، جرى إنشاء «الجمعية الإسرائيلية للمسح الأثري»، وتم تكليفها بدراسة جميع القرى التي سيتم تدميرها أو الحفر فيها من أجل بناء مستوطنات جديدة، وتقديم توجيهات واضحة بشأن عملية التدمير.

ويبدو أنه جرى تعديل على عملية التدمير لخدمة هدف أهم وهو إيجاد «تاريخ إسرائيلي مزيف»، حيث ظهرت نزعة صهيونية قوية تدعو لإزالة أية أدلة أثرية ذات طابع عربي أو إسلامي واقحام «تاريخ مهود» مكانها. فالمواقع العربية أو العثمانية التي يعود تاريخها إلى ما بعد عام 1700 لم تكن جديرة بالحفاظ عليها في بعض المناطق، وأعيد تسمية بعض المعالم التي تعود إلى العصر المملوكي ونُسبت زوراً إلى عصر الصليبين.

أي أنّ الهدف الأساسي ترك أقل ما يمكن من الآثار العربية، وحفظ أية بقايا أثرية من شأنها أن تؤيد الوجود اليهودي أو غير العربي في فلسطين.

ويمكننا ذكر بعض الأمثلة التوضيحية على سرقة الآثار العربية:

- تدمير المنشآت العربية في المدينة القديمة في قيسارية وفي قرى كوكب الهوى، في حين جرى ترميم الآثار الصليبية.



خريطة 7: القرى الفلسطينية التي هدمها الصهاينة (فلسطين في الذاكرة، ٢٠٠١)

## التطهير العرقي في مرحلة الإرهاب الصهيوني الرسمي 1949-1967

- جرى الادعاء أنّ مضافة آل الماضي في قرية إجزم الفلسطينية كانت قلعة صليبية.
- حُوّلت القرية العربية عين حوض إلى مستعمرة للفنانين دون أية إشارة إلى ماضيها العربي، وتم تغيير اسمها إلى عين هود [انظر صورة رقم 61].
- دمج طواحين الدقيق أو الماء الفلسطينية القديمة والمصاطب الحجرية والمنازل الحجرية في قرية سطاق مثلاً ضمن المعالم الطبيعية الجديدة للإحياء بأنها تمثل جزءاً من «التاريخ الإسرائيلي».
- تحويل المساجد والكنائس في القرى والمدن المهجرة أهلها إلى مطاعم أو أندية ليلية [انظر صورة رقم 63].
- قام موشيه دايان بتنفيذ وقيادة حملة «لخلق تاريخ إسرائيلي مزيف» عبر نهب شامل للقطع الأثرية التي لم تُسرق ولم تُدمر، ونسبها إلى «حضارة اليهود القدماء»<sup>(150)</sup>.

صورة 63: سرقة الآثار العربية: الصورة تُظهر الجامع الأثري الكبير في مدينة مجدل عسقلان، شُيّد بعد تحرير صلاح الدين الأيوبي لمدينة القدس، ويعود تصميمه وبناءه للطراز الأيوبي المملوكي، دنسته سلطات الاحتلال وحولته إلى متحف ومحل لبيع الخمور.  
(Palestine Remembered, 2007)



(150) أبو ستة، سلمان، 2013، الصفحات 126-127؛ سوليماني وراز كالتتر، 2015، صفحة 59

#### 4. تهويد الطابع الفلسطيني للمدن:

قام الصهاينة بعد احتلال المدن بتغيير الطابع الفلسطيني للمدن، بهدف طمس تاريخ وثقافة شعب، واستبدالها بنسخة ملفقة تخص شعباً آخر، وكذلك بهدف منع أية إمكانية لاستمرار وجود المجتمع الفلسطيني وتقدمه وتطوره، وبالتالي حجزه ضمن إطار المجتمع الريفي محدود الخدمات والمؤسسات والتقدم، إضافة إلى ربط من سُمح له بالبقاء في المدن على قاعدة التبعية للمجتمع المدني اليهودي في دولة الاحتلال<sup>(151)</sup>.

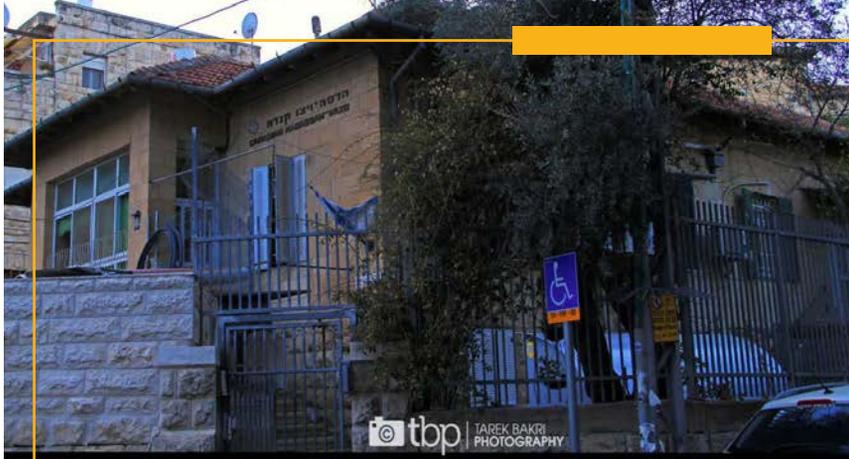
وتم هذا التغيير عبر تهجير أغلب أو كل الفلسطينيين من المدن وتدمير أجزاء كبيرة منها، فما حصل في حيفا مثال واضح على ذلك ففي أول أيار/مايو 1948، كتب موظفون حكوميون صهيونيون إلى ديفيد بن غوريون أنه لاحت لهم فرصة تاريخية لتغيير طابع مدينة حيفا العربي جذرياً عبر تدمير 227 منزلاً في المدينة، وعندما زار بن غوريون المدينة بعد تنفيذ ذلك أمر بتدمير السوق المسقوفة كذلك.

واتخذت قرارات مشابهة في مدن أخرى ففي طبرية جرى هدم 500 منزل تقريباً، وعدد مماثل في كل من يافا والقدس الغربية، وكذلك تدمير الحديقة الواسعة في يافا ومراكز المجتمع في القدس<sup>(152)</sup>، إضافة لتدمير المؤسسات العربية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية في المدن<sup>(153)</sup>.

(151) منصور، جوني، 2002

(152) بابيه، ايلدن ، 2007، صفحة 244

(153) منصور، جوني، 2002



خليل السكاكيني  
١٨٧٨ - ١٩٥٣

صورة 64: تهويد منزل الأديب والمربي الفلسطيني خليل السكاكيني (رائد التجديد الفكري والأدبي في فلسطين والوطن العربي): كان المنزل مَحَجًّا للأدباء والفنانين العرب، تذكر ابنته هالة في كتابها «Jerusalem and I» أنّ والدها بنى المنزل في حي القطمون غرب القدس عام 1937 وأسماه الجزيرة، وأطلق على غرف المنزل دمشق، بغداد، صنعاء وقرطبة؛ وفي صباح يوم 30 نيسان 1948 هُجِّر خليل السكاكيني من منزله بعمر يناهز 70 عامًا، تاركًا خلفه مكتبته الثمينة وجميع مقتنياته ليتوفى في القاهرة عام 1953، اليوم أصبح المنزل مقرًّا لمنظمة النساء الصهيونية العالمية، وتم تبديل اسم الحي من القطمون إلى «جونين» (طارق البكري، 2019).

## 5. تهويد أسماء المعالم والمواقع الجغرافية الفلسطينية:

لم تكتف الصهيونية، حركة وكياناً، باغتصاب الأرض الفلسطينية، وبتهجير غالبية الشعب الفلسطيني إلى خارج وطنه، وإنما عمدت إلى محاولات طمس كل أثر يدل على الهوية العربية الفلسطينية للبلاد وعلى ارتباط شعب فلسطين بها. ومنذ تأسيس دولة الاحتلال، قامت سلطات الاحتلال بحملة محمومة لتهويد أسماء المعالم والمواقع الجغرافية الفلسطينية بطريقة لم يسجل لها التاريخ مثيلاً.

فكما هو معلوم أنّ تسمية الشيء في اللغة تعني امتلاكه، فالمعرفة قوة، والقوة امتلاك، وهذا بالضبط ما سعت إليه دولة الاحتلال من خلال ما قامت وتقوم به من إعادة هيكلة وتسمية الأماكن الفلسطينية، لطمس الخريطة الأصلية لفلسطين.

وفي ظل الإدراك الصهيوني التام لأهمية التسمية ودلالاتها الخاصة بمعالم البلاد، شكل بن غوريون لجنة خاصة عام 1948 باسم «اللجنة الحكومية للأسماء»، والتي تتكون من شخصيات رسمية وأكاديمية، ضمت متخصصين في الموضوعات التاريخية والدينية والجغرافية، فضلاً عن مسؤولين في ميادين التخطيط والتنظيم، كذلك كان بعض أعضائها مستشرقين أو مهتمين بالشؤون العربية؛ وهذه اللجنة مازالت قائمة لآن بصرف النظر عن تبديل الأشخاص.

كانت مهمة اللجنة دراسة أسماء الأماكن والمعالم والمواقع الجغرافية، ووضع بدائل للأسماء العربية، وأخذت اللجنة تُنظم قوائم بين حين وآخر تصدرها في «نشرة الوقائع الإسرائيلية» باللغتين العبرية والعربية، منها مثلاً: مجالس السلطات المحلية والقرى والمستوطنات والمواقع التاريخية والخرب والمناطق الطبيعية والمعالم الجغرافية الخاصة والطرق والأحياء والأزقة والمناطق المحتلة حديثاً.. الخ؛ واعتمدت اللجنة نظام تغيير الأسماء على موجات متواصلة وليس موجه واحدة كي لا تثير ردود فعل قوية من قبل معارضي سياستها أو من فلسطينيي 48 أو من العالم.

## التطهير العرقي في مرحلة الإرهاب الصهيوني الرسمي 1949-1967

حرصت اللجنة الحكومية للأسماء على إشراك العديد من المؤسسات والهيئات والفعاليات الصهيونية في عملية التسمية، وأرادت هذه اللجنة ومشاركوها توفير عوامل الاقتناع بالأسماء الجديدة للمجتمع الصهيوني، لهذا رُوِّعت في عملية التسمية اعتبارات كثيرة منها:

- التاريخ المزعوم أو المتصوّر، وتوفير توثيق ملموس لاستمرارية الخط التاريخي المزعوم، الذي لم «ينقطع أبداً منذ زمن يهوشوع بن نون وحتى أيام العودة إلى إسرائيل».
- القراءة المقوّبة أو التحريفية لمعطيات علم الآثار والتنقيبات (القديمة والجديدة): أي استغلال التنقيبات الأثرية سواء الحديثة أو القديمة لربطها «بتاريخ إسرائيل المزيف»، فمثلاً تم تغيير كثير من أسماء المدن والقرى للاسم الكنعاني القديم، كذلك استخدموا تسمية الشيكل للعملة النقدية، والذي هو اسم كنعاني قديم.

- الدواع الاجتماعية والسياسية والجغرافية، بطريقة يتم فيها استبعاد الأسماء العربية شكلاً ومضموناً.
- أما التبرير الصهيوني المراوغ لعبرنة الخريطة الحضرية- الجغرافية، فقد كان لافتاً للنظر فقد زعم الصهاينة أن: العديد من الأسماء العربية هي تحريف للأسماء العبرية القديمة، وأن ما قاموا به هو بمثابة إعادة الأسماء الأصلية إلى المواقع؛ والحقيقة أنهم استخدموا الأسماء الكنعانية القديمة وادعوا أنها أسماء عبرية قديمة، مثال على ذلك تغيير اسم مدينة مجدل عسقلان للاسم الكنعاني القديم اشكيلون.
- الأسماء التي وجدوها، ليست غريبة في إيقاعها وحسب، بل هي مشوشة فمعانيها غامضة.
- الكثير من التسميات العربية هي أسماء خاصة عفوية أو أوصاف وألقاب تأخذ أحياناً طابع القذف والتشهير.
- الكثير من التسميات العربية منفرة في مغزاها المشوهه والبائس.

ولترسيخ تلك العبرنة أوردت دولة الاحتلال في الكتب والمقررات الدراسية الأسماء العبرية للمعالم الفلسطينية، وطالبت التلاميذ والمعلمين، حتى الفلسطينيين منهم، بعدم استخدام الأسماء العربية لتلك المعالم، وأصرت

على تقديم العهد الصهيوني الراهن بكل وقائعه ومفرزاته ومزاعمه دون اكتراث بالهوية العربية للمكان. وانسجامًا مع ذلك، أعدت سلطات الاحتلال أطلال «وموسوعات إسرائيلية» تضمنت تسميات عبرية لغالبية معالم البلاد، منها مثلًا: «أطلس إسرائيل»، «والموسوعة اليهودية» و«موسوعة الصهيونية وإسرائيل» «والمعجم الجغرافي لإسرائيل» والدليل السياحي بمختلف اللغات، وغير ذلك من الكتب والمؤلفات <sup>(154)</sup>.

## القسم الثاني: الحكم العسكري الصهيوني لفلسطيني 48 وممارسات التطهير العرقي من خلاله (1948-1966):

### تمهيد:

بعد أن وضعت حرب 48 أوزارها وشُرد قرابة مليون فلسطيني خارج وطنه، بقي 160 ألف فلسطيني في وطنه، وهم ما يُطلق عليهم اليوم فلسطينيو 48 أو أصحاب البلاد أو فلسطينيو الداخل المحتل، وهم في القاموس الصهيوني «عرب إسرائيل»، أي جماعة من العرب سكنوا «إسرائيل» وليسوا فلسطينيين ولا حق لهم في فلسطين.

يمكننا وصف هؤلاء الفلسطينيين الذين تقاذفتهم يد الإجرام الصهيونية بعد عام 48 طوال فترة الحكم العسكري- بأنهم مجروحون وجدائيًا، مهمشون اجتماعيًا، ضائعون سياسيًا، مفلسون اقتصاديًا ومصابون قوميًا، ومنفصلون عن العالم العربي الواسع عامة، وعن أبناء الشعب الفلسطيني خاصة؛ لقد أصبحوا فجأة أقلية محكومة من قبل أغلبية قوية متطورة، حاربوها من أجل الحفاظ على وطنهم وحياتهم وكرامتهم.

(154) عبد الكريم، ابراهيم، 2001، الصفحات 77-80؛ شنهاف، يهودا، 2011، الصفحات 147-148

اتخذت الحكومة الصهيونية قراراً بفرض الحكم العسكري على الفلسطينيين الذين بقوا في بيوتهم، فعاشت البقية الباقية من الفلسطينيين في وطنهم تحت الحكم العسكري رسمياً منذ وقوعه تحت الاحتلال سنة 1948 وحتى نهاية 1966 عندما تم تفكيك جهاز الحكم العسكري ونقل صلاحياته القمعية إلى الشرطة وجهاز المخابرات، وصولاً إلى سنة 1968 عند الغاء العمل بقوانينه وأنظمتها. سنتطرق في هذا القسم من الكتاب إلى الجانب القبيح المخفي من الحكم العسكري المفروض على فلسطينيي 48، وكذلك سنركز على أهداف هذا الحكم العسكري، وفي ذات الوقت سنشرح مرتكزات هذا الحكم العسكري ومبرراته.

### أولاً: مفهوم الحكم العسكري وأهدافه ومبرراته:

**الحكم العسكري:** هو عملية إدارة المناطق المدنية الفلسطينية بواسطة قوات مسلحة صهيونية، وهذه القوات تتشكّل من ضباط وجنود يؤدّون الخدمة العسكرية النظامية والناطقة. قائد الحكم العسكري: هو ضابط في الجيش النظامي، ويخضع مباشرة لرئيس الأركان الصهيوني ووزارة الأمن الصهيونية. يمارس الحكم العسكري السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية مجتمعة<sup>(155)</sup>؛ فمثلاً: أقام الحكم العسكري جهاز قضائي خاص بفلسطينيي 48؛ وكان القضاة في هذا الجهاز القضائي يُشكلون من ضباط الجيش، أي لم يكونوا من رجال القانون، إنما كانوا جزءاً من نظام الحكم العسكري المفروض على فلسطينيي 48، علاوة على ذلك، لم يكن بالإمكان الاستئناف على الأحكام الصادرة من قبل هؤلاء القضاة<sup>(156)</sup>.

(155) روحانا و صباغ، 2011، الصفحات 49-48

(156) أبو سعد، إسماعيل، 2011

## ثانيًا: المبررات الصهيونية لقيام الحكم العسكري على فلسطيني 48:

ادعت دولة الاحتلال أن: فلسطيني 48 يشكّلون جزءًا من العدو، وأنهم يشكّلون خطرًا أمنيًا ووجوديًا على «الدولة اليهودية»؛ لذلك ينبغي مراقبتهم وتحديد خطواتهم بواسطة الجيش الصهيوني الذي يُشكّل عاملاً رادعًا ومُهددًا لفلسطيني 48، على عكس الإدارة المدنية<sup>(157)</sup>.

### الهدف الحقيقي للحكم العسكري:

- السيطرة الصهيونية على الأراضي الفلسطينية، وطمس الهوية الفلسطينية في فلسطين، تحت غطاء شرعي قانوني وهو أنظمة وقوانين الحكم العسكري.
- منع أي شكل من أشكال التواصل بين فلسطيني 48 وبين الأجزاء الأخرى من الشعب الفلسطيني، وكذلك المحيط العربي العام.
- قتل كل من حاول العودة إلى أرضه، سواء كان هؤلاء من اللاجئين الذين سكنوا الضفة الغربية وقطاع غزة، أو اللاجئين الذي استقروا في الأرض المحتلة عام 1948.
- ارغام فلسطيني 48 على ترك مدنهم وقراهم والفرار إلى الدول العربية<sup>(158)</sup>، وهذا ما تم اثباته حديثًا في وثيقة سرية نشرتها صحيفة هآرتس، حيث تكشف الوثيقة عن خطة صهيونية لإبعاد فلسطيني 48 عن أراضيهم<sup>(159)</sup>.
- توطيد السيطرة الصهيونية في المناطق القريبة من الحدود، والتي كان فلسطينيو 48 يشكلون أغلبية فيها، وذلك خوفًا من نشوء كتل إقليمية فلسطينية يمكن أن تشكل أساسًا لمطالب انفصالية<sup>(160)</sup>.

(157) روحانا و صباغ، 2011، صفحة 50

(158) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1983، صفحة 183

(159) RAZ, SECRET ISRAELI DOCUMENT REVEALS PLAN TO KEEP ARABS OFF THEIR LANDS, 2021

(160) شنهاف، يهودا، 2011، صفحة 94

## ثالثاً: المرجعية القانونية للحكم العسكري:

بُغية إقامة «دولة يهودية وديمقراطية» مقنعة للمجتمع الدولي، أعلنت دولة الاحتلال وجود حالة طوارئ لديها، ناتجة عن مواجهة «العدو الداخلي»/فلسطينيي 48، وجعلت دولة الاحتلال حالة الطوارئ التي أعلنتها مسوغاً دائماً لأي «تجاوزات» أو «استثناءات» ضرورية في القانون.

وقد ورثت دولة الاحتلال «أنظمة الدفاع لحالات الطوارئ» من الانتداب البريطاني، والتي أصدرها عام 1945، وواصلت تحت غطاء هذه الأنظمة الوضع الأعوج المتمثل بـ «تجميد سلطة القانون في إطار القانون»<sup>(161)</sup>.

قام الحكم العسكري باستخدام خمسة قوانين من «أنظمة الدفاع الانتدابية البريطانية المسنونة لأوقات الطوارئ» من مجموع 162 حيث:

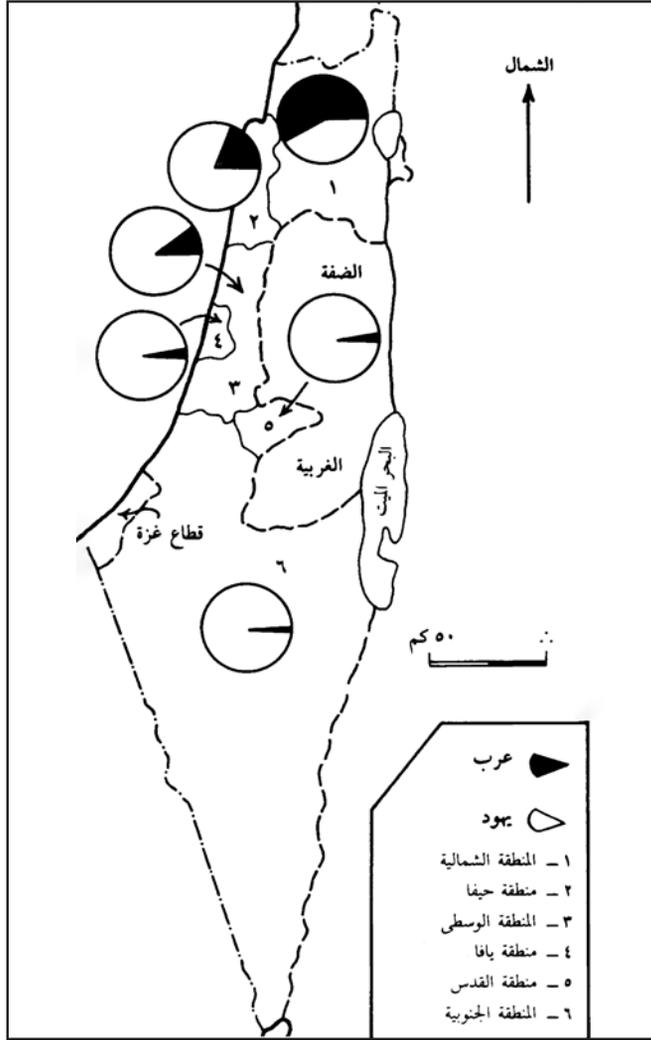
- مكّن ثلاثة منها [قوانين رقم: 111، 110، 124] الحكم العسكري من التحكم وتقييد حرّية التنقل للفلسطينيين الخاضعين لسيطرته، وتصل إلى حدّ منعها في حالات عديدة.
- مكن القانونين [109 و 125] الحاكم العسكري من منع دخول الفلسطينيين إلى مناطق أُعلن عنها مناطق مغلقة<sup>(162)</sup>.

استناداً لأنظمة الطوارئ الانتدابية استحدثت دولة الاحتلال قوانين لتشريع ممارسات إجرامية جديدة ضد الفلسطينيين:

- سنت قوانين مثل: «قانون صلاحيات الطوارئ» و«قانون صلاحيات التفتيش في حالات الطوارئ» و«قانون منع التسلل».

(161) شنهاف، يهودا، 2011، الصفحات 92-93

(162) روحانا و صباغ، 2011، صفحة 49



خريطة 8: التوزيع النسبي لسكان فلسطين المحتلة عام 1948 (قبل عام 1967)، وحسب التوزيع الإداري لعام 1960. (صالح، حسن، 1990، صفحة 319)

• سنت قوانين لتشريع الاستيلاء على الأملاك الفلسطينية: منها «قانون أملاك الغائبين»<sup>(163)</sup>.

### الخلاصة:

سَمح الحُكم العسكري للحكام العسكريين الصهاينة بتطبيق نظام متكامل مُقنون هدفه إذلال الفلسطينيين والتنكيل بهم، وكل ذلك تم تطبقه بحجة سريان حالة الطوارئ في دولة الاحتلال.

فتحولت إجراءات الحكم العسكري إلى «مؤسسة» تدعمها سلسلة من القوانين الانتدابية البريطانية التي تُلغي أبسط الحقوق الديمقراطية لفلسطيني 48، وفي ذات الوقت مارست السلطات الصهيونية ضد كثير من الفلسطينيين عمليات الإرهاب والقذف وتضييق سبل المعيشة، وتقييد حرية التنقل، والنفي والاعتقال الإداري، وفرض الإقامة الجبرية على النشطاء السياسيين.

(163) شنهاف، يهودا، 2011، الصفحات 92-93

## رابعًا: الحكم العسكري: جهاز صهيوني شامل للسيطرة والتضييق على فلسطيني 48:

طورت أذرع المؤسسة الصهيونية إبان فترة الحكم العسكري جهازًا شاملًا للسيطرة على فلسطيني 48، والذي ارتكز على:

- أربع آليات متطورة هدفها المراقبة والتحكم والسيطرة والتي تتمثل فيما يلي: الفصل والتجزئة والتركيز، السيطرة والتبعية، تجنيد العملاء وزرع الانقسام والفرقة في صفوف فلسطيني 48، فرض «الجنسية الإسرائيلية» على فلسطيني 48.
- آليات أخرى هدفها القمع والتضييق والدفع للرحيل تتمثل في الأساليب العسكرية القمعية.

### 1. الفصل والتجزئة والتركيز:

كان للتطهير العرقي عام 1948 أثر عميق على المدن والقرى الفلسطينية التاريخية، فقد تم استهدافها بشكل مباشر ومتعمد، لتُفَرِّغ بشكل شبه كامل من سكانها الفلسطينيين، وتشير مجمل الإحصائيات إلى أنّ عدد فلسطيني 48 بلغ عام 1950 حوالي 160 ألف نسمة، مشكلين حوالي 14% من مجمل سكان دولة الاحتلال آنذاك. هؤلاء الفلسطينيين كانوا موزعين جغرافيًا على خمس مناطق وتشمل:

- الجليل (الشمال): يقيم فيها 60% من فلسطيني 48.
- المثلى (الوسط): يقيم فيها 20% من فلسطيني 48.
- النقب (الجنوب). يقيم فيها 5% من فلسطيني 48.
- المدن المختلطة الشمالية وتشمل: حيفا وعكا.
- المدن المختلطة الجنوبية وتشمل: يافا، اللد، الرملة (164).

• غربي مدينة القدس.

انظر خريطة رقم 8 لتتعرف على مواضع هذه المناطق على الخريطة، وكذلك نسبة فلسطيني 48 مقارنة باليهود في كل منطقة.

### أ. التركيز والفصل في المدن الفلسطينية التاريخية:

بدأت سلطات الاحتلال بعد 1948 بتركيز بقايا الفلسطينيين الذين ظلوا في المدن ثم تجميعهم في أحياء خاصة بهم في ذات المدينة، اصطلاح على تسميتها بشكل غير رسمي «بالغيتوهات»، وكان ذلك على النحو التالي:

- جُمع 4 آلاف فلسطيني، من أصل 71 ألف، ممن تبقى داخل يافا في حي العجمي.
- جُمع -600 800 فلسطيني من اللد، من أصل 18,250، ممن تبقى داخل اللد في منطقتي حي السكنة وحي المحطة.

• جُمع 150 فلسطينيًا من الرملة، من أصل 16,380 في حي الجمل.

• جُمع 3200 فلسطيني، من أصل 75 ألفًا، ممن تبقى داخل حيفا، في حي وادي النسناس <sup>(165)</sup>.

هكذا جمّعت الصهيونية فلسطيني حيفا ويافا واللد في أحياء خاصة بهم، وفصلت بينهم وبين بقية اليهود بواسطة أسيجة شائكة، وكأنها سجن كبير [انظر صورة رقم 63]، ونفذت ضدهم حكم عسكري وما يشمل من حظر تجول وتصاريح للدخول والخروج من الغيتو الخاص بهم <sup>(166)</sup>.

استمر الحكم العسكري في المدن المختلطة حتى منتصف سنة 1951 تقريبًا، فقد تم التالي:

• أُلغِيَ الحكم العسكري عن اللد في تموز/ يوليو 1949.

• أُلغِيَ الحكم العسكري عن الرملة في حزيران/ يونيو 1949.

(165) زعبي، 2019

(166) غانم، هنيذة، 2018، الصفحات 49-50

## التطهير العرقي في مرحلة الإرهاب الصهيوني الرسمي 1949-1967

- مدينة حيفا لم تقع تحت الحكم العسكري رسمياً، رغم أنّ جميع ممارسات الحكم العسكري طُبقت على سكانها الفلسطينيين وعلى حيّزها العربي.
- تُشير بعض المصادر إلى أنّ الحكم العسكري في يافا انتهى في منتصف 1949.
- مدينة عكا بقيت تحت الحكم العسكري حتى منتصف سنة 1951<sup>(167)</sup>.
- أهالي مدينة المجدل عسقلان تم تهجيرهم قسرياً عن المدينة في صيف عام 1950 إلى قطاع غزة<sup>(168)</sup>.
- ومع إلغاء الحكم العسكري عن الممدن أزيلت الأسلاك الشائكة، لكن بعد أن أُسست لفصل عملي بين الفلسطينيين واليهود، ومن اللافت أنّ هذه الأحياء تحولت إلى أحياء فقر وجريمة بامتياز<sup>(169)</sup>.

صورة 65: الأسلاك الشائكة تحيط بالفلسطينيين في يافا: مواطن فلسطيني يجلس خارج مبنى في يافا أثناء تطبيق الحكم العسكري على المدينة، وفي الصورة تظهر الأسلاك الشائكة التي تفصل بين حي العجمي في يافا والحارات اليهودية.

Raz, When Israel Placed Arabs in Ghettos)

(Fenced by Barbed Wire, 2020



(167) زعبي، 2019

(168) مصالحة، نور الدين، 1992، الصفحات 196-197

(169) غانم، هنيدي، 2018، الصفحات 49-50

## ب. الفصل والتجزئة في القرى والبلدات الفلسطينية:

مباشرة بعد نكبة فلسطين عام 1948، فُرض الحكم العسكري على التجمعات الفلسطينية في مناطق المثلث والجليل والنقب، ولم يُلغَ إلا في نهاية عام 1966. ساهم هذا الحكم العسكري بتجزئة التجمعات الفلسطينية، والتعامل مع كل جزء على حدا بأساليب قمعية تساهم في السيطرة عليه، كذلك فصل كل تجمع فلسطيني عن محيطه عبر فرض حظر التجول الليلي والأنظمة التي تتطلب منهم الحصول على تصريح سفر قبل مغادرة منطقة إقامتهم، وبكل تأكيد الفصل عن الامتداد العربي والفلسطيني عبر منعهم من التواصل بل وتجريم الذين يحاولون ذلك بجرمة التخابر مع دولة العدو<sup>(170)</sup>.

### الخلاصة:

من الناحية العملية، كان حوالي 85 % من فلسطيني 48 تحت حكم الحكومة العسكرية، وخاضعين لأنظمتها القمعية حتى انتهاء الحكم العسكري عام 1966؛ أما 15% من فلسطيني 48 الذين يقطنون في المدن فرغم انتهاء الحكم العسكري عام 1951 فإن دولة الاحتلال استمرت تحاول محو تاريخ هذه المدن الفلسطينية من خلال هدم حيّزها العربي وتهويده، وكذلك عبر تهميش مجتمعه وتشويه نسيجه الاجتماعي من خلال إفقاره وتجهيله. وعلى ما يبدو استطاع نظام الحكم العسكري فصل الفلسطينيين عن المجتمع اليهودي من النواحي الاجتماعيّة، السياسيّة والإداريّة، وكذلك فصله عن محيطه العربي والفلسطيني؛ علاوة على ذلك، فقد تمكن من تجزئة فلسطيني 48 وفقاً لاحتياجاته، من أجل التحكم فيهم سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

## 2. التبعية والسيطرة

عمل الحكم العسكري على فرض سياسات على فلسطينيي 48، بهدف تثبيت سيطرته، وتُعتبر هذه السياسات حيوية لنجاح واستمرار المشروع الاستعماري على الأرض المحتلة عام 48، ومن هذه السياسات والإجراءات:

### أ. المصادرة الواسعة للأراضي الفلسطينية المحتلة:

مارست سلطات الاحتلال عملية مصادرة الأراضي بطرق مبتكرة ووضعت قانون يشرعن هذه المصادرة، ومن هذه الطرق:

- منع المزارعين من الوصول إلى أراضيهم في محيط المدن والقرى: ومن ثم مصادرتها وفق قانون الأرض البور؛ فمثلاً في عكا وشفا عمرو لم يُسمح للعديد من الفلسطينيين المقيمين بزراعة أراضيهم<sup>(171)</sup>.
- فرض قيود على حصص المياه والكهرباء ليهجر الفلسطيني أرضه ومن ثم يتم مصادرتها وفق قانون الأرض البور: فقد واجه الفلسطينيون، الذين تشبثوا بأرضهم، صعوبة في حراثتها وفلاحتها، نظراً لأنّ دولة الاحتلال فرضت قيوداً على حصص المياه والكهرباء، بل وصادرت حقوقهم فيها في كثير من الحالات<sup>(172)</sup>.
- تسهيل مهمة الشركات اليهودية و«دائرة أراضي إسرائيل» في الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وتنفيذ مشاريع الاستيطان عليها<sup>(173)</sup>.
- اعتماد «قانون أملاك الغائبين» وقوانين أخرى أصدرتها دولة الاحتلال لغاية مصادرة أراضي الفلسطينيين في

(171) مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 1983، الصفحات 193-182؛ أبو ستة، سلمان، 2013، صفحة 130

(172) شنهاف، يهودا ، 2011، صفحة 97

(173) عبد الكريم، ابراهيم، 2001، صفحة 54

دولة الاحتلال، وكذلك من باب التحايل ومن أجل الاستيلاء على الأرض أخذ العديد من الفلسطينيين إلى معسكرات الاعتقال وأعلنوا غائبين وتم بعدها مصادرة أراضيهم<sup>(174)</sup>.

• ضمت المستوطنات اليهودية الأراضي الفلسطينية المجاورة لها من دون وجه حق، حتى ولو كان مالكو الأراضي ما يزالون في داخل البلاد<sup>(175)</sup>.

• مصادرة قرى بأكملها بدعوى الحاجة لإجراء مناورات عسكرية داخل القرى، ويتم قطع وعود كاذبة لسكانها بتمكينهم من العودة إليها بسلام؛ في حين تكون الحقيقة أنّ سلطات الاحتلال دمرت تلك القرى عن بكرة أبيها، وبالتالي تحول أصحابها إلى مشردين ولاجئين، أو ما يسموا الحاضرين الغائبين في وطنهم<sup>(176)</sup>.

### ب. التبعية الاقتصادية:

جعلت الحكومة الصهيونية فلسطيني 48 مرتبطين، قدر الإمكان، بالبنية التحتية الاقتصادية التابعة للأكثرية اليهودية، وتحقيق ذلك عبر:

- مصادرة سلطات الاحتلال للممتلكات الفلسطينية والاستيلاء عليها: فبات غالبية الفلسطينيين ممن يسكنون الأحياء الفلسطينية التاريخية مستأجرين، ويعيشون في بيوت تديرها شركتا «عميدار» و«حلميش»، وهما شركتان عينتهما دولة الاحتلال «ومديرية أراضي إسرائيل» و«كيتلين لإدارة «أملاك الغائبين» الفلسطينيين<sup>(177)</sup>.
- مصادرة الأراضي الزراعية من الفلسطينيين: أدت لتشرذ المزارعين الفلسطينيين وأضحوا بدون مصدر رزق،

(174) أبو ستة، سلمان، 2013، الصفحات 129-130؛ أبو سعد، إسماعيل، 2011

(175) أبو ستة، سلمان، 2013، الصفحات 129-130

(176) بابيه، ايلان، 2007، صفحة 8

(177) زعبي، همت، 2016

## التطهير العرقي في مرحلة الإرهاب الصهيوني الرسمي 1949-1967

ولم يجدوا أمامهم غير العمل عند اليهود كأجراء في أرضهم التي سُلبت منهم<sup>(178)</sup>.

• تحديد مستوى العاملة الفلسطينية كعمالة رخيصة:

عمدت سلطات الاحتلال إلى جعل أجور العمال الفلسطينيين الذين يعملون في دولة الاحتلال زهيدة ولا تقارن بتلك المخصصة لليهود، كذلك دفعتهم للعمل في الأعمال المنهكة والدونية التي كان يرفض العمال اليهود القيام، وكان الفلسطينيون مضطرين لذلك حتى يستطيعون كسب لقمة العيش، وقد دفعهم إلى العمل المهين السياسات الصهيونية ومنها:

✓ مصادرة الموارد التنموية من أيدي الفلسطينيين مثل الأراضي والمصانع وتضييق سبل العيش والزراعة والعمل على الفلسطينيين.

✓ منعهم من باقي الأعمال والوظائف الحرفية والمهنية الرسمية والخاصة؛ بحجة المحافظة على أمن الدولة<sup>(179)</sup>.

• الإبطاء من عمليات التحديث والتصنيع والتمدد داخل المجتمع الفلسطيني وابقائه بمستوى مادي وتشغيلي متدني: فمع الاستيلاء على المصانع والأسواق التجارية والمقتنيات والممتلكات الفلسطينية أضحى الفلسطينيون مرتبطين اقتصاديًا بالوسط اليهودي بسبب الحاجة إلى العمل، فلا يوجد لديهم القدرة على فتح مشاريع تنموية ولا العمل في المشاريع الخاصة بهم؛ وعلى المدى البعيد ساهم الحكم العسكري إلى درجة كبيرة، بالحد والإبطاء من عمليات التحديث، التصنيع والتمدد داخل المجتمع الفلسطيني وابقائه بمستوى مادي وتشغيلي متدني، الشيء الذي أدى، على الأغلب، إلى تكوين قرى كبيرة جدًا بدون مصادر عمل ذاتية أو مناطق صناعية منظمة<sup>(180)</sup>.

(178) أبو سعد، إسماعيل ، 2011

(179) مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 1983، الصفحات 182-193

(180) بويل، وآخرون، 2014

ت. عزل الفلسطينيين عن محيطهم وفرض الرؤية الصهيونية عليهم:

تم تنفيذ ذلك عبر:

- منع الفلسطينيين من التواصل مع أبناء شعبهم خارج دولة الاحتلال.
- فرض السيطرة السياسية على الفلسطينيين، ومنعهم من القيام بعمل سياسي منظم وفعال لأجل المساهمة في رفع الأذى عنهم، والحيلولة دون قيام نشاط منظم ومستقل يعزز الهوية الفلسطينية على الصعيد الجماهيري أو الاجتماعي أو الثقافي.
- سياسة التخويف والترهيب: خلافاً للسرد المألوف، فقد شهدت السنوات الأولى لقيام الدولة أنشطة



صورة 66: مظاهرة في مدينة الناصرة احتجاجاً على الحكم

العسكري والفساد في مدينة الناصرة عام 1965.

(الأرشيف الرقمي للمتحف الفلسطيني، مجموعة توفيق زياد،

(2018

مقاومة من جانب الفلسطينيين بما في ذلك مظاهرات صاخبة وصراعات على الأراضي وإقامة خلايا سرية [انظر صورة رقم 67].

كذلك في العام 1959 أقيمت «حركة الأرض» التي سعت إلى تحويل «إسرائيل» إلى دولة ومجتمع متعدد القوميات. غير أنّ الحكم العسكري حاول قمع مثل هذه التنظيمات والنشاطات عن طريق سياسة التخويف والترهيب.

• السيطرة التامة على مضامين برامج التعليم العربيّة في المدارس، وعلى وسائل إعلام الدولة، الخ (181).

### ث. التبعية اليومية وربط الظروف المعيشية بالحكم العسكري:

شكّلت منظومة الحكم العسكري عنوانًا رئيسيًا وشبه وحيد لكافة فروع دولة الاحتلال، الأمر الذي جعل كل مواطن فلسطيني يشعر بالتبعية اليومية للحاكم العسكري ومنظومته في المنطقة التي كان يعيش فيها.

إضافة إلى ذلك، فقد قامت الوزارات الحكومية الرئيسية، والتي تتولى مسؤوليات التعليم والإسكان والتخطيط والتطوير... الخ، بإحكام قبضتها على فلسطيني 48، فوضعت دولة الاحتلال الولاء لها والتبعية السياسية لحكومتها أو حسب مصطلحهم «عرب جيدين»- شرط أساسي للحصول على الضروريات الحياتية مثل:

- الحصول على تصاريح عمل للعمال الفلسطينيين في «سوق العمل الإسرائيلية».

- القبول أو الاستمرار في الوظائف الحكومية.

- الحصول على التراخيص الخاصة لأهداف مختلفة ومتنوعة، بما في ذلك تلقي العلاج، استيراد السيارات وخاصة الجرارات/ التراكاتورات، الحصول على العمل أو افتتاح ورشة للعمل أو حانوت وغيرها من المرافق <sup>(182)</sup>.

- ومثال على ذلك ما ذكره «عالم الاجتماع الإسرائيلي» يهودا شنهاف في كتابه «في مصيدة الخط الأخضر» كيف تم في العام 1952 فصل 42 مدرسًا من العمل، يُشكلون أكثر من 6% من مجموع المدرسين الفلسطينيين آنذاك، بحجة أنهم لم يكونوا «عربًا جيدين»، وركز شنهاف أنه لغاية الآن، ما زال تعيين مدرس يتطلب، في الكثير من المدارس العربية، موافقة أجهزة الأمن على التعيين <sup>(183)</sup>.

(182) أبو سعد، إسماعيل ، 2011

(183) شنهاف، يهودا ، 2011، صفحة 95

### 3. تجنيد العملاء وزرع الانقسام والفرقة في صفوف فلسطينيي 48

أ. دعم الزعامة الفلسطينية غير الوطنية وتقويتها وزيادة تبعيتها لدولة الاحتلال:

في الخمسينيات والستينيات شجعت دولة الاحتلال الزعامات الفلسطينية غير الوطنية للتعاون معها عن طريق منحهم أراضٍ ورخص لحمل السلاح، وتصاريح مرور وغيرها، كما وأصبح جزء من أفراد هذه الزعامة أعضاء في الكنيست مقابل امتناعهم عن طرح مطالب على أساس قومي<sup>(184)</sup>.

ب. تطوير شبكة واسعة من العملاء:

منذ بداية نظام الحكم العسكري تم تطوير شبكة واسعة من العملاء، حيث تم تعيين العديد منهم في مراكز قيادية في صفوف المجتمع الفلسطيني ذاته، على سبيل المثال: المخاتير، الشيوخ، زعماء عائلات، زعماء الدين المسلمين ورؤساء بلديات وهكذا.

على مدار فترة الحكم العسكري، وحتى بعد هذه الفترة أيضاً، لم يكن باستطاعة أي معلم أو موظف في القطاع العام أن يتعين في وظيفة ما لم يحظ برضى عملاء الدولة والمقربين منها.

كذلك اضطر أبناء المجتمع الفلسطيني إلى التعامل مع هؤلاء العملاء، بالشكل المباشر أو غير المباشر أي استعمال الوساطة، من أجل الحصول على مجموعة من الخدمات الأساسية من دولة الاحتلال، مثل الحصول على تسهيلات وتصاريح لأهداف مختلفة ومتنوعة، بما في ذلك تلقي العلاج، استيراد السيارات وخاصة الجرارات/ التراكاتورات، الحصول على العمل أو افتتاح ورشة للعمل أو حانوت وغيرها من المرافق<sup>(185)</sup>.

(184) شنهاف، يهودا، 2011، صفحة 93

(185) أبو سعد، إسماعيل، 2011

### ت. سياسة فرق تسد:

عبر تعميق التصدّعات والانشقاق في صفوف الفلسطينيين أو خلق تصدّعات جديدة، واللعب على وتر الهويات الطائفية؛ بهدف تفكيك الهوية الفلسطينية التي تجمع الكل الفلسطيني في مجتمع فلسطيني 48؛ ليصبح الفلسطينيون عبارة عن طوائف أو أقليات دينية متصارعة. فعملت سلطات الاحتلال على تقسيم فلسطيني 48 إلى عدة فئات وإدخال هويّات جديدة وحصريّة بشكل تبادلي بين هذه المجموعات، استناداً إلى الفوارق الدينيّة مثل: المسلمون والمسيحيون والدروز، أو الجغرافية مثل: الجليل المنطقة الشمالية والمثلث المنطقة الوسطى والنقب المنطقة الجنوبيّة. ونفذت كذلك التجنيد الإجباري على الدروز؛ بهدف خلق التوتر المرغوب بين الفئات المختلفة، والذي يتيح بدوره لدولة الاحتلال السيطرة على الوضع (186).



صورة 67: مختار قرية أمّ الفحم يوقّع على وثيقة السيطرة «الإسرائيلية» على القرية بحضور ممثلين عن الحكم العسكري، الصورة التقطت عام (1949) (شلت و شحادة، 2018)

#### 4. فرض «المواطنة الإسرائيلية» على فلسطيني 48:

فرضت دولة الاحتلال على أصحاب البلاد الجنسية والمواطنة «الإسرائيلية»، وإلا اعتبروا «غائبين» وفقدوا حقهم في أملاكهم وحتى في أبسط الخدمات المدنية، وأصدرت لهم بطاقات «الهوية الإسرائيلية»، وكان الفارق بينها وبين تلك الممنوحة لليهود هو بند القومية عربي/يهودي [نظر صورة رقم 68 و69]. ونصبت دولة الاحتلال الحواجز على الطُرق؛ لإجراء تفتيش دقيق مفاجئ وإلقاء القبض على



صورة 68: دعوة الفلسطينيين للتسجيل في مكاتب الجيش الصهيوني: فور احتلال المدن والقرى الفلسطينية عملت السلطات الصهيونية على إحصاء مَنْ تبقى، لتستطيع السيطرة عليهم وارتباهم وطردهم من وطنهم، في الصورة شاحنة عسكرية صهيونية تتجول في القرى العربية في وادي عارة، وتدعو الفلسطينيين للتسجيل في مكاتب الجيش الصهيوني، الصورة ملتقطة عام 1949.

(Rothenberg)

## التطهير العرقي في مرحلة الإرهاب الصهيوني الرسمي 1949-1967

مَن لا يحمل بطاقة الهوية الجديدة «الهوية الإسرائيلية»، والتي لم تكن تُمنح إلا للأشخاص الذين ترضى «الاستخبارات الإسرائيلية» عن سلوكهم<sup>(187)</sup>.

واعتبرت دولة الاحتلال مفهوم «المواطنة الإسرائيلية» بأنه اكتفاء الفلسطينيين بحقوقهم المدنية، والتنازل عن حقوقهم القومية والوطنية؛ ولكنَّ المواطنة في واقع الأمر لم تمنحهم حتى الحقوق المدنية فأنظمة الحكم العسكري التي يعيشون في ظلها كانت تحرمهم عملياً من معظم الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها اليهود في دولة الاحتلال، بل على العكس تماماً ساهمت هذه المواطنة في تثبيت الحقوق المسلوقة للشعب الفلسطيني في الداخل وخاصة للاجئين الداخل الذين تم نسبهم إلى القرى الجديدة التي لجؤوا إليها<sup>(188)</sup>.



ويرجع السبب في فرض المواطنة عليهم إلى أنّ قرار قبول عضوية «إسرائيل» في الأمم المتحدة رقم 273، اشترطت فيه الأمم المتحدة على «إسرائيل» ضمان حقوق الفلسطينيين الذين يحكمونهم؛ ومن ناحية أخرى منحهم «دولة الاحتلال» المواطنة حتى تثبت سيطرتها على الأراضي المخصصة للدولة الفلسطينية وفق قرار التقسيم 181، وبذلك تصبح هذه الأراضي جزء من «الدولة العبرية»<sup>(189)</sup>.

(187) بايه، ايلان ، 2007، صفحة 229

(188) مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 1983، صفحة 183؛ شنهاف، يهودا ، 2011، صفحة 124

(189) ياغي، اسماعيل أحمد، 1983، صفحة 132؛ الضامن، أصحاب الأرض الجزء الأول، 2010

## 5. الأساليب العسكرية القمعية:

### أ. لاجئو الداخل المحتل حاضرون على أرضهم غائبون عن ممتلكاتهم:

لاجئو الداخل المحتل أو ما اصطلح على تسميتهم «بالحاضرين الغائبين»: هم اللاجئون الفلسطينيون الذين طردوا من قراهم/مدنهم إلى قرى/مدن أخرى في الأراضي المحتلة عام 1948؛ ورغم كونهم يبعدون عن بيوتهم أمتار قليلة منعتهم قوات الاحتلال من العودة إليها، ووضعت كل التدابير الأمنية والقانونية والقمعية لذلك، ويتكون هذا المصطلح من كلمتين متناقضتين يمكن تفسيرهم كآتي:

• «حاضرون» لأنهم لم يغادروا الأراضي المحتلة عام 1948، ولكنهم طُردوا وشردوا من بلدتهم الأصلية ولجأوا إلى قرية/بلدة قريبة وآمنة في نطاق حدود الأراضي المحتلة عام 1948.

• «غائبون» لكونهم غير موجودين على أراضيهم وفي بيوتهم، فاعتبرتهم سلطات الاحتلال «غائبين» وفقاً لقانون أملاك الغائبين الصادر عام 1948 وقانون أملاك الغائبين المعدل والصادر عام 1950<sup>(190)</sup>.

ويُعتبر اللاجئون الفلسطينيون في الداخل المحتل «غائبين» بحسب «القانون الإسرائيلي»، رغم بقائهم في وطنهم، وهذا لأنهم تركوا قراهم الأصلية، وذلك بصرف النظر عن الأسباب التي دفعتهم إلى تركها.

على أثر هذا التشريع مُنع «الحاضرون الغائبون» من استعادة ممتلكاتهم، وبيوتهم وأراضيهم، كما أنّ هذا التشريع ذاته مُنح لاحقاً صبغة قضائية ليصبح أداةً للاستيلاء على مساحات واسعة من الأراضي

(190) قانون أنظمة الطوارئ بشأن أملاك الغائبين لسنة 1948؛ وضع كل ما يملكه اللاجئون من أملاك تحت تصرف القيم على أملاك الغائبين، لكن هذه الأنظمة منحت القيم على أملاك الغائبين صلاحية مؤقتة فقط بشأن التصرف بأملاك «الغائبين»؛ لذا سنت المؤسسة التشريعية الصهيونية في العام 1950 قانون أملاك الغائبين: يخول هذا القانون «القيم على أملاك الغائبين» الاعتناء بأملاك الغائبين وإدارتها وطرد المقيمين فيها؛ إذ يُعتبر القيم، بموجب هذا القانون، مالكا لهذه الأملاك إلى أن يُثبت «الغائب» أنه لم يكن غائباً؛ وهو أمر شبه مستحيل، لذا القانون لا يمنح «الغائب» -سواء أكان حاضراً أم لا- حق استعادة أملاكه. وقد صيغ القانون خصيصاً كي يُشمل فيه لاجئي الداخل المحتل ليمنعهم من العودة إلى قراهم وبيوتهم. روحانا و صباغ، 2011، صفحة 41

العربيّة المصادرة المستولى عليها جراء هذا القانون<sup>(191)</sup>.

فمثلاً: سجلت دولة الاحتلال معظم القرويين على أنهم «غائبين» في قرى مثل: طرعان والناصره ومعلول وأندور والمجيدل وعيلوت وقرى أخرى عديدة، رغم أنهم كانوا في الجوار، وتم نهب أملاكهم واستولى القيم على أملاك الغائبين على أراضيهم<sup>(192)</sup>.

ورغم أن «الحاضرين الغائبين» مُنحوا «المواطنة الإسرائيليّة»، حسب قانون «الجنسيّة الإسرائيليّة» لعام 1952 إلا أنهم مُنعوا بصورة ممنهجة من العودة إلى بيوتهم وأراضيهم أو استعادة أملاكهم<sup>(193)</sup>.

### ب. نظام التّصاريح العسكريّة:

يمكننا وصف نظام الحكم العسكري بـ «نظام التّصاريح العسكريّة»؛ فكلّ حركة داخل وخارج القرى كانت ممنوعة إلا بتصريح عسكريّ، فقد تم مطالبة الفلسطينيين بالتزود بالتّصاريح بغية التنقل والخروج من مناطق سكنهم لغرض البحث عن العمل أو التّعليم أو التّجارة وغيرها<sup>(194)</sup>.

فمثلاً: منطقة الجليل والتي يسكنها 60% من فلسطينيي 48 تم تقسيمها إلى 46 منطقة منفصلة ومغلقة، ويحتاج الفلسطينيون إلى تصريح للانتقال من منطقة إلى أخرى في ذات منطقة الجليل<sup>(195)</sup>. أضف إلى ذلك معاناة الفلسطينيون من حالة حظر التجوال الدائمة، ومنعهم من الحصول على

(191) أبو سعد، إسماعيل ، 2011؛ روحانا و صباغ، 2011، صفحة 41

(192) أبو ستة، سلمان، 2013، الصفحات 129-130

(193) روحانا و صباغ، 2011، صفحة 41؛ أبو سعد، إسماعيل، 2011

(194) Raz, How Israel Tormented Arabs in Its First Decades, 2021

(195) Raz, Secret Israeli Document Reveals Plan to Keep Arabs Off Their Lands, 2021، بويمل، وآخرون، 2014،

تصريح لتغيير مكان سكنهم، كذلك حظر النشاطات السياسيّة والمدنيّة والاجتماعية عبر رفض إصدار أي تصريح لها<sup>(196)</sup>. وتتجلى معاناة الفلسطينيين عند إصدار القائد العسكري قراراً يُعلن فيه عن منطقة معينة كمناطق عسكرية مغلقة، وهذا القرار يسري حسب نصه العام والجامع لكل مواطن ومواطنة بدون استثناء، سواء كان هذا المواطن من سكان المنطقة أو يسكن خارجها، لذلك فإنّ كلّ مَنْ يدخل منطقة مغلقة أو يخرج منها بدون تصريح خطّي من القائد العسكري، يرتكب في الواقع مخالفة جنائية، وكان عقاب البعض إطلاق النار عليهم فوراً<sup>(197)</sup>.

وبحجة مخالفة الأوامر العسكرية ارتكب الحكم العسكري مجازر جماعية: فقد كتب ايلان بابيه في كتابه التطهير العرقي:



صورة 70: المؤرخ اليهودي ايلان بابيه

«بعد مرور شهرين على احتلال الإسرائيليين يافا، اكتشف مندوبو الصليب الأحمر كومة من الجثث، فطلبوا عقد اجتماع عاجل مع حاكم يافا العسكري، الذي اعترف لمندوب الصليب الأحمر، السيد غوي، بأن أصحابها ربما قتلهم جنود إسرائيليون لأنهم لم يلتزموا الأوامر، وشرح قائلاً إنّ منعاً للتجول فُرض بين الخامسة مساءً والسادسة صباحاً، وإنّ الأوامر تنص بوضوح على أنّ: كل مَنْ يوجد خارج بيته تطلق النار عليه»<sup>(198)</sup>.

(196) Raz, How Israel Tormented Arabs in Its First Decades, 2021

(197) أبو سعد، إسماعيل، 2011

(198) بابيه، ايلان، 2007، صفحة 232

## ت. معسكرات الاعتقال الصهيونيّة:

كان من المناظر المألوفة في الريف الفلسطيني في أعقاب التطهير العرقي معتقلات ضخمة احتجز فيها القرويون الذكور من سن العاشرة إلى سن الخمسين، بعد أن جرى فرزهم في عمليات التفتيش والاعتقال الروتينية، وكانت عمليات التفتيش والاعتقال تتم بطريقة منهجية، وتشمل أنحاء الريف كافة وتحمل أسماء رمزية مثل «عملية المشط» أو «تقطير»<sup>(199)</sup>.

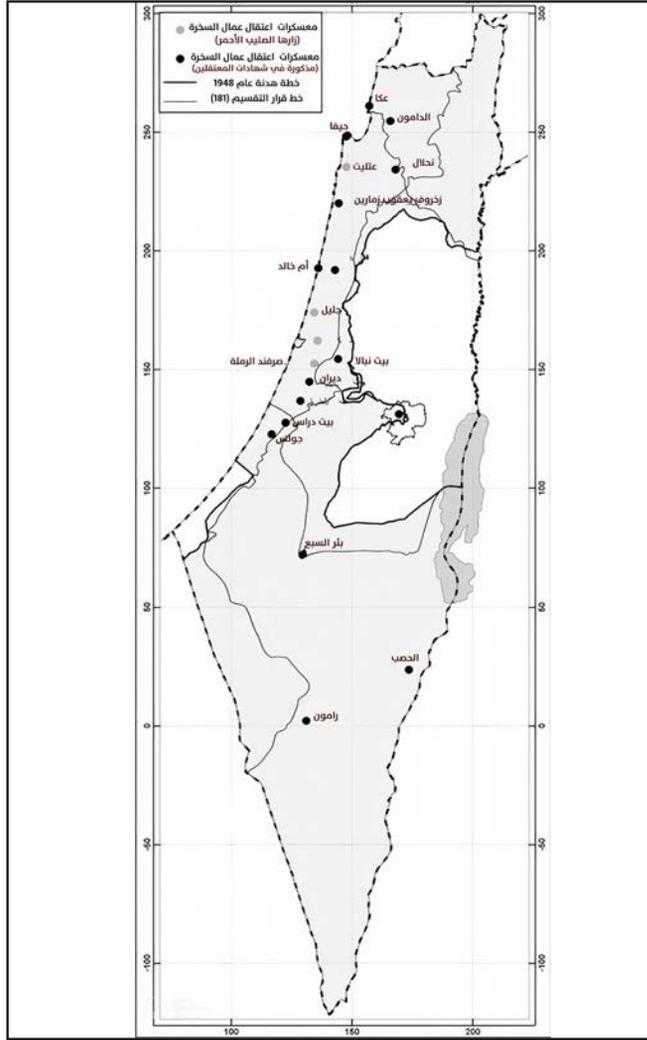
وكانت دولة الاحتلال تُخفي هذه الأفعال الاجرامية عن المجتمع الدولي، فقد سمحت للجنة الدولية للصليب الأحمر في كانون الثاني/يناير 1949 بزيارة خمس مواقع من معسكرات الاعتقال على اعتبار أنها معتقلات لأسرى الحرب وأنها الوحيدة لديها، ورغم هذا التديس وجدت اللجنة 6360 معتقل في هذه المعتقلات الخمسة، كان منهم 5013 فلسطينياً، وأشارت اللجنة الدولية أن معظم المعتقلين مزارعين من قرى الجليل ولم يكونوا مقاتلين.

لكنّ الحقيقة كانت أكثر فظاعة فبحسب بعض الشهادات التي أدلى بها العديد من الناجين أشارت إلى وجود مدنيين فلسطينيين محتجزين ومجبرين على العمل (معسكرات السخرة) في 17 معسكر وموقع آخرين لم تزرهم اللجنة الدولية إطلاقاً [انظر خريطة رقم 9].

وتشير التقديرات إلى أن حوالي 25 ألف فلسطيني، قد تم جمعهم واحتجازهم لفترة تراوحت بين 10 أشهر وعامين في معسكرات السخرة، ولم يحصل هؤلاء على تعويضات تُذكر كما لم تلقَ محتهم أي اهتمام إعلامي<sup>(200)</sup>.

(199) بابيه، ايلان ، 2007، صفحة 228

(200) أبو ستة، سلمان، 2013، الصفحات 121-122



خريطة 9: المعسكرات الصهيونية المخصصة لاعتقال عمال السخرة من

الفلسطينيين عام 1948. (أبو ستة، سلمان، 2013، الصفحات 121-122)

ولعله يبدو من الغرابة بمكان اعتقال هذا الكم الهائل من المعتقلين في معسكرات السخرة بدون ارتكاب أي ذنب يقتضي الاعتقال، ولكن عندما نعلم أنه تم استغلالهم في أعمال سخرة تقوي الاقتصاد الصهيوني وقدرات الجيش تكون الصورة قد بدت أكثر وضوحًا (201).

ورغم الاستفادة من هؤلاء المعتقلين من الفلسطينيين بأعمال السخرة، فقد تم التعامل معهم كأنهم عبيد مُجبرين على طاعة الأسياد؛ وفي شهادة على وحشية التعامل مع الفلسطينيين: كتب ضابط في الجيش ألقاه ما شاهده في أحد معسكرات الاعتقال بعد أن قام بزيارة له:

«كان هناك مؤخرًا حالات خطيرة فيما يختص بمعاملة السجناء، إنَّ السلوك البربري والوحشي الذي تكشف عنه هذه الحالات يقوض الانضباط العسكري» (202).

(201) بابيه، ايلان ، 2007، صفحة 230

(202) بابيه، ايلان ، 2007، صفحة 230

### ث. التضييق على الفلسطينيين لتهجيرهم قسريًا:

لم تكتفِ دولة الاحتلال بوضع المواطنين الفلسطينيين تحت الحكم العسكري، والتضييق عليهم بشتى الطرق، بل حاولت مرارًا وتكرارًا دفعهم إلى ترك أراضيهم وبيوتهم والهجرة من وطنهم، وظلّ بعض قادة الصهاينة يخططون للتخلص من الفلسطينيين الباقين، أو بعضهم على الأقل، وينتظرون فرصة جولة جديدة من الحرب مع الدول العربية لتنفيذ ذلك.

وكذلك وضعوا بعض الخطط لتوطين هؤلاء الفلسطينيين خارج فلسطين منها توطين المسيحيين منهم في لبنان أو البرازيل أو الأرجنتين، والمسلمين منهم في مصر، ولكن باءت جميع تلك الخطط بالفشل الذريع<sup>(203)</sup>. وفي ذلك قال موشيه ديان في يونيو 1950: «يجب معاملة الـ 170 ألف عربي الذين بقوا في البلاد كما لو أنّ مصيرهم لم يُغلق بعد، وإنيّ آمل في السنوات القادمة، أن يتم خلق طريقة أخرى لنقل هؤلاء العرب من أرض إسرائيل»<sup>(204)</sup>.

وأعرب حديثًا عام 2004 المؤرخ «الإسرائيلي» بيني موريس عن ذات الموضوع بقوله: «... أشعر بأنّ هذا المكان كان سيكون أهدأ وأقل معاناة لو حُسم الأمر؛ لو قام بن غوريون بعملية طرد كبيرة ونظف البلد بأكمله، وأعني كل أرض إسرائيل حتى نهر الأردن، سيتضح مع الأيام أنّ هذه كانت غلطته القاتلة، لو تمت عملية طرد كاملة وغير جزئية لأدى ذلك إلى استقرار دولة إسرائيل لأجيال»<sup>(205)</sup>.

فرض الاحتلال الأحكام العسكرية والتضييق على فلسطيني 48 في أبسط حقوقهم الإنسانية وجعل

Ariel, Arik, 2014 (203)

Ariel, Arik, 2014 (204)

Shavit , Ari, 2004 (205)

حياتهم قاسية إلى الحد الذي يضطرهم إلى الهجرة ومغادرة الأرض؛ واستخدمت سلطات الاحتلال من أجل ذلك عدة تكتيكات منها:

- الدعاية السوداء ونشر الشائعات المرعبة عن عمليات طرد وشكية.
- مختلف أنواع التقييدات على الأفراد مثل: الحشر في أمكنة ضيقة مع وجود حراس وأسلاك شائكة، العزل الجسدي، تقييدات على الحركة والعمل.
- المجازر والإعدام الجماعي والفردى لأسباب واهية: مثلاً مجزرة كفر قاسم والتي لم تكن الأولى ولكنها الأكثر وحشية.
- زرع المتفجرات في الأحياء السكنية والمنشآت العامة.
- إجراء المناورات العسكرية لوحدات الجيش الصهيوني على مقربة من المنازل العربية لإلحاق الأذى بسكانها.
- فرض حظر التجول: على قرى ومناطق بأكملها لفترات قد تطول أو تقصر بحسب ما يسميه الاحتلال «المقتضيات الأمنية»، وتنفيذ إعدام مباشر أو اعتقال تعسفي لكل من يخالف هذا الحظر<sup>(206)</sup>.
- سلسلة محكمة من الضغوط والإغراءات على فلسطينيي 48 لدفعهم إلى مغادرة دولة الاحتلال، مارستها لجنة خاصة تابعة لـ «المجلس الأعلى للشؤون العربية» الذي أقيم في تموز 1952 برئاسة إيسار هرتيل<sup>(207)</sup>.
- الكذب والمرأوغة والتضليل: مثلاً قيامها بمصادرة قرى بأكملها بدعوى الحاجة لإجراء مناورات عسكرية داخل هذه القرى وسط قطع وعود كاذبة بتمكين المواطنين من العودة حال انتهاء الأعمال العسكرية، ولكن في الواقع يتم تدمير القرى بشكل كامل ويتحول مواطنوها إلى «حاضرين غائبين»<sup>(208)</sup>.

(206) مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 1983، صفحة 189

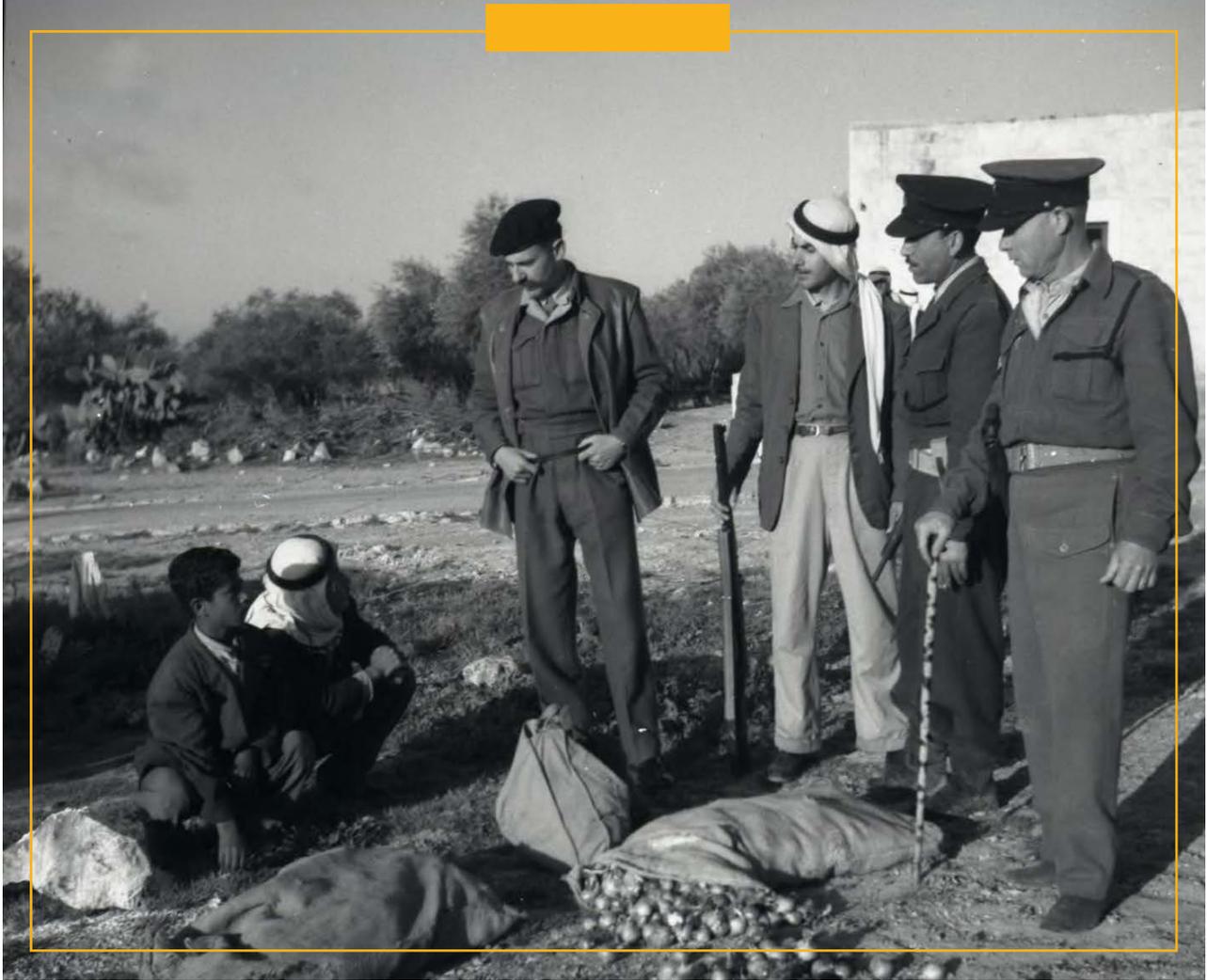
(207) شنهاف، يهودا ، 2011، الصفحات 94-95

(208) بابيه، ايلان ، 2002



صورة 73: «مذنب حتى تثبت براءتك ولن تثبت» هذه كانت سياسة التعامل مع الفلسطينيين الدائمة، يظهر في الصورة ضباط في جيش الاحتلال يستجوب مجموعة من الرجال الفلسطينيين حول حادثة معينة، الصورة ملتقطة عام 1952.

(Raz, How Israel Tormented Arabs in Its First Decades, 2021)



صورة 74: النظام العسكري التعسفي يُلاحق الفلاحين الفلسطينيين ويُضيق عليهم ويعرضهم للتفتيش المهين بشكل مستمر: يظهر في الصورة جنود الاحتلال يفتشون كيسًا من البصل على اعتبار أنّ فيه شيء ممنوع، الصورة عام 1952.

(Raz, How Israel Tormented Arabs in Its First Decades, 2021)

### عمليات التهجير القسري التي تمت لفلسطيني 48:

قامت دولة الاحتلال بعد إقامتها، بطرد الفلسطينيين من عدة قرى ومدن، وتحويلهم إلى لاجئين في داخل وطنهم، وبعض هؤلاء تم طردهم إلى خارج حدود حرب 1948؛ وقد كانت نتيجة هذه السياسات:

- التهجير القسري لألف مواطن من أهالي باقة الغربية عام 1949.
- التهجير القسري لـ 700 من أهالي كفر ياسيف عام 1949<sup>(209)</sup>.
- التهجير القسري لـ 2700 من أهالي مدينة المجدل-عسقلان<sup>(210)</sup> عام 1950، وهم المواطنون المتبقون في المدينة، وبطردهم لم يبقَ أي فلسطيني في المدينة؛ وقد تم طردهم بالحيلة والغدر بعد أن فشلت عملية طردهم بالتخويف والتضييق، ورحلوا إثرها إلى قطاع غزة خلال أسابيع قليلة<sup>(211)</sup>.
- التهجير القسري لـ 17 ألف فلسطيني من أهالي النقب: حيث يُشير بيني موريس إلى أن دولة الاحتلال طردتهم من موطنهم في الفترة الواقعة بين عام 1949 وعام 1953<sup>(212)</sup>.

توقفت عمليات الطرد الجماعي للفلسطينيين عام 1954، ولكن شبح الطرد ظل يحوم حول الفلسطينيين طيلة فترة الحكم العسكري 1948-1966، وكذلك بقيت آلية تنفيذ الطرد الشغل الشاغل لكل الحكومات الصهيونية التي تولت إدارة شؤون الحكم العسكري<sup>(213)</sup>.

(209) بابيه، ايلان ، 2002

(210) تُدعى اليوم أشكلون

(211) مصالحة، نور الدين، 1992، الصفحات 197-196

(212) روحانا و صباغ، 2011، صفحة 28

(213) بابيه، ايلان ، 2007، صفحة 8

ومع كل محاولات الضغط والاغراء والنفي والإبعاد غادر فلسطين 3 آلاف فلسطيني حتى عام 1965، وفق ما ذكره المؤرخ الإسرائيلي يهودا شنهاف في كتابه مصيدة الخط الأخضر<sup>(214)</sup>.



صورة 75: مدينة المجدل عسقلان: بعد فترة وجيزة من احتلال المدينة ولكن قبل طرد السكان العرب الفلسطينيين الأصليين، يظهر في الصورة قوات الاحتلال وكذلك أهالي المجدل بجانب المسجد الأثري الكبير، الذي حوله الصهاينة اليوم إلى متحف ومحل لبيع الخمور، الصورة ملتقطة في تشرين الثاني 1948. (Palestine Remembered, 2021)

### ج. دراسة حالة: مجزرة كفر قاسم وخطة الترانسفير السريّة:

تقع كفر قاسم في الجزء الجنوبي من المثلث الصغير الذي سلمته الأردن إلى دولة الاحتلال في أعقاب اتفاقية الهدنة في رودس في نيسان / أبريل 1949<sup>(215)</sup>.

#### وقائع المجزرة:

في يوم 29 تشرين الأول/ أكتوبر 1956 دخلت قوة من «حرس الحدود الإسرائيلية» إلى قرية كفر قاسم وفرضت عليها حظر التجول، وانتشرت «القوة الإسرائيلية» حول كفر قاسم، باستثناء القسم الشرقي من القرية، بهدف تهجير السكان إلى الأردن.

وفي تلك الأثناء، كان العديد من سكان هذه القرية الآمنة يعملون في حقولهم ومزارعهم البعيدة عن القرية، ولم يكن هؤلاء على دراية بأنه قد تم فرض حظر التجول على بلدتهم أثناء غيابهم عنها، بعد انتهاء عملهم وعودتهم إلى قريتهم، تعرضوا إلى إطلاق نار مباشر من قبل قوة حرس الحدود بحجة أنهم خرقوا قانون حظر التجول، واستشهد 49 من أهالي كفر قاسم، من بينهم 12 امرأة وفتاة، وعشرة فتيان تراوحت أعمارهم ما بين 14-17 سنة، وسبعة أولاد تراوحت أعمارهم ما بين 8-13 سنة. بالإضافة إلى ذلك، أُصيب 13 آخرون بجراح<sup>(216)</sup>.

#### هدف المجزرة غير المعلن:

تقع هذه المجزرة كأحد بنود خطة أكبر تهدف لإرهاب الفلسطينيين ودفعهم للهروب من الأراضي الفلسطينية وإحداث موجه تطهير عرقي جديدة؛ ويتضح ذلك من خلال قراءة ما جرى الكشف عنه من وثائق وشهادات تُشير إلى تنفيذ خطة سرية أعدها الجيش الصهيوني بإيعاز من موشيه ديان، والتي

(215) مناع، 2018

(216) أبو سعد، إسماعيل ، 2011، الصفحات 23-24؛ مناع، 2018

أُطلق عليها اسم «عملية الخلد»، قضت الخطة بتفريغ القرى الفلسطينية الحدودية في منطقة المثلث من الفلسطينيين، ووضعهم في معسكرات اعتقال (مثلما فعل الأميركيون باليابانيين أثناء الحرب العالمية الثانية)، وقد جرى وضعها والتدرّب عليها من قبل أجهزة الأمن الصهيونية في الأسابيع التي سبقت حرب عام 1956<sup>(217)</sup>. وكما أورد يهودا شنهاف في كتابه «في مصيدة الخط الأخضر» فإنّ دان هورويتس، الذي كان وقت المجزرة مراسلاً شاباً في صحيفة «دافار»، ادّعى أنّ عملية «خلد» استهدفت إثارة استفزاز السكان العرب ودفعهم إلى ارتكاب أعمال غير قانونية تبرر طردهم وتُسوّغه، وقد بدأت عملية الخلد بارتكاب مجزرة كفر قاسم<sup>(218)</sup>. وكانت نية سلطات الاحتلال إحداث مجازر في كل القرى الحدودية في منطقة المثلث، والتي تقع ضمن الأراضي التي احتلت عام 48، وتم ارسال الأوامر لكل حرس الحدود في كل القرى بقتل الفلسطينيين بعد فرض حظر التجول، ولكنّ حرس الحدود الصهاينة في منطقة كفر قاسم هم فقط الذين نفذوا الأوامر فحدث مجزرة مروعة هناك فحسب<sup>(219)</sup>.

## الخلاصة:

بالرغم من وقوع المجزرة في اليوم الذي بدأت فيه حرب عام 1956 على مصر، لكنّ الهدف لم يتحقق إذ تمسك الأهالي بأرضهم وبيوتهم ولم يتكوها على الرغم من الرعب الذي دب فيهم بعد المذبحة. صارت ذكرى مذبحة كفر قاسم من أبرز معالم الهوية الجمعية والقومية لفلسطيني 48،

(217) شنهاف، يهودا ، 2011، الصفحات 95-96؛ روحانا و صباغ، 2011، الصفحات 81-80

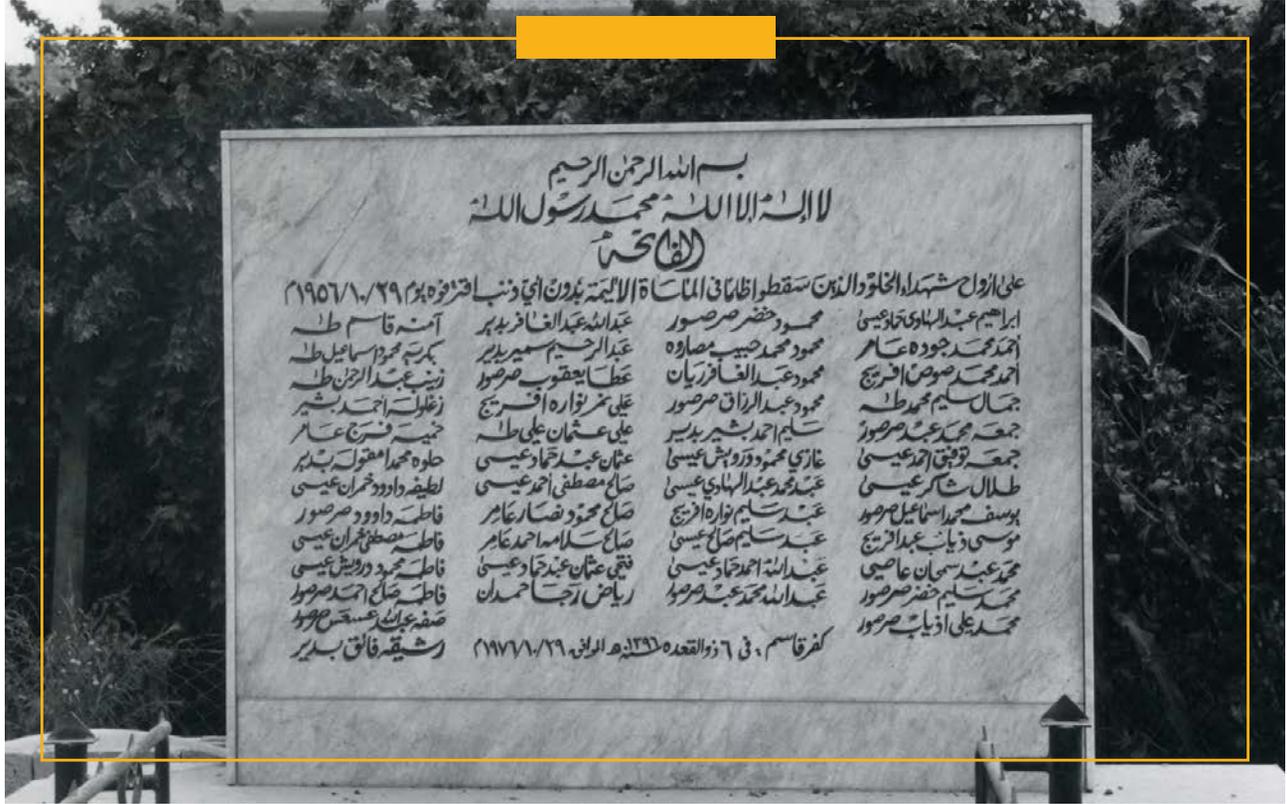
(218) شنهاف، يهودا ، 2011، صفحة 95

(219) روحانا و صباغ، 2011، صفحة 80

## التطهير العرقي في مرحلة الإرهاب الصهيوني الرسمي 1949-1967

فهذا الحدث صار رمزاً للصدوم والبقاء على الرغم من سياسة التهيب في الخمسينيات من القرن العشرين.

فكما حددت دير ياسين أسلوب التعامل مع الفلسطينيين؛ جاءت مجزرة كفر قاسم وحددت سياسة التعامل مع فلسطيني 48، وكشفت الستار عن الخطط الإجرامية ضدهم.



صورة 76: النصب التذكاري لمجزرة كفر قاسم سنة 1956. (Institute For Palestine Studies, 2018)

## خامسًا: إنهاء الحكم العسكري:

تتلخص السياسة التي اتبعتها الصهاينة اتجاه الأقلية العربية، إلى فرض الأحكام العسكرية ومصادرة الأملاك والأراضي وإهمال الشؤون المعيشية لهم أي جعل الحياة قاسية إلى الحد الذي يضطر هذه الأقلية إلى الهجرة ومغادرة الأرض أو الخضوع والاستسلام لسياسة الأمر الواقع<sup>(220)</sup>. فجاءت مجزرة كفر قاسم وخيبت كل الجهود السابقة المبذولة لطرد فلسطيني 48 من أرضهم، ووصل قادة الصهاينة إلى قناعة أنّ هروبًا جماعيًا لن يحصل كما حصل عام 1948. فقرروا اتخاذ سياسة جديدة مع فلسطيني 48، ففي كانون الأول من العام 1966، أعلن رئيس الحكومة أنّ الجهاز العسكري للحكم العسكري لم يعد له وجود، وسُمّيت هذه الخطوة بإلغاء الحكم العسكري.



والواقع رغم إعلان إلغاء الحكم العسكري فإنّ حدّة فرض أنظمة الحكم العسكري لم تخفت إلاّ بعد حرب العام 1967، عندما انتقل مركز ثقل المعالجة الأمنيّة للفلسطينيين إلى الأراضي المحتلة عام 1967، ففي عام 1968 توقّف العمل بأنظمة الحكم العسكري؛ ولكن بقي ميراث الحكم العسكري هو الأساس في التعامل مع فلسطيني 48 حتى اليوم<sup>(221)</sup>.



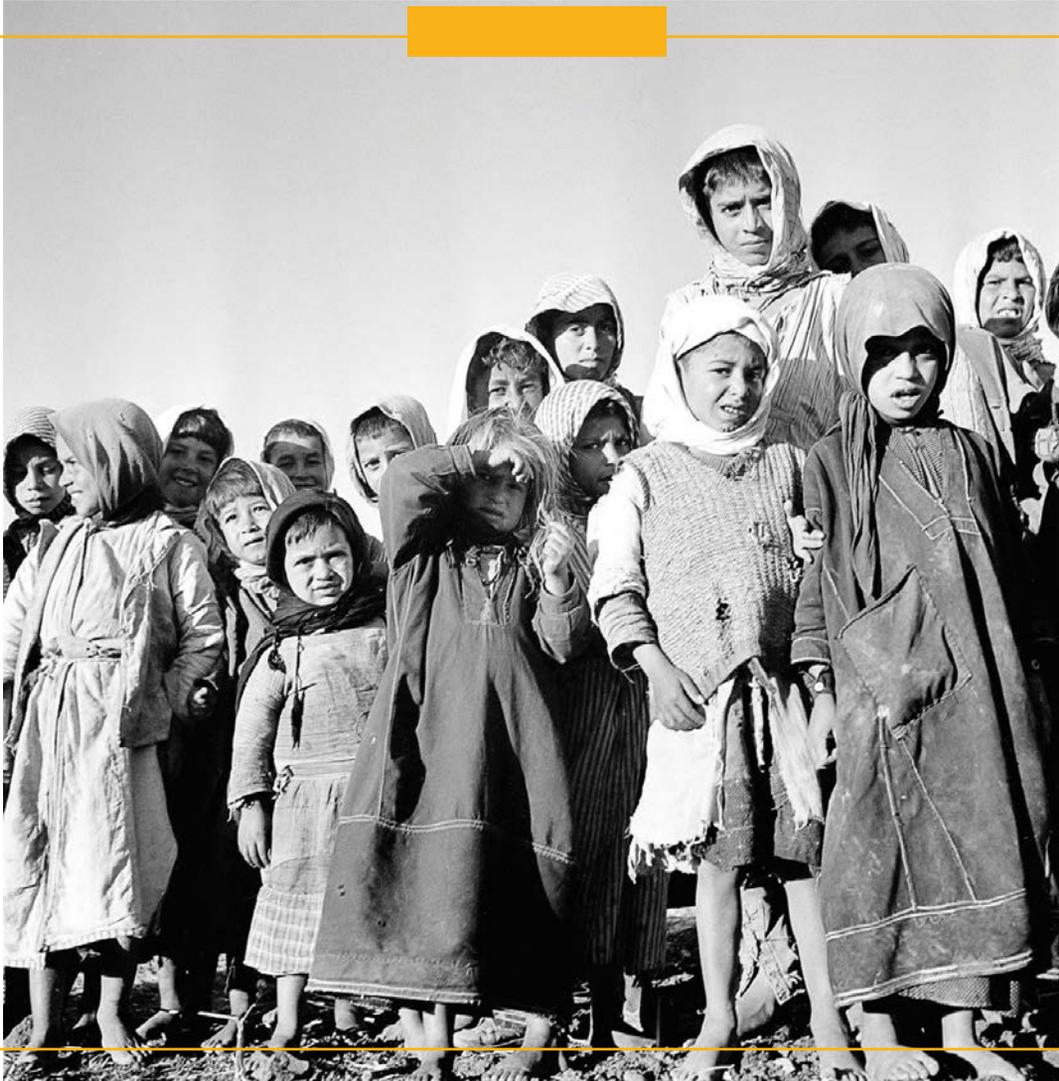
(220) مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 1983، صفحة 189

(221) روحانا و صباغ، 2011، الصفحات 55-49؛ بويلم، وآخرون، 2014، صفحة 45

## القسم الثالث: السياسات الصهيونية لمنع عودة اللاجئين وتكريس سيادة دولة الاحتلال: تمهيد:

سعت دولة الاحتلال ومنذ العام 1948 إلى نفي مسؤوليتها الأخلاقية عن نكبة الشعب الفلسطيني، وبذلك أنكرت على اللاجئين حقهم في العودة إلى أراضيهم التي هُجروا منها بادعاء أن الفلسطينيين تركوا أراضيهم كنتيجة طبيعية للحرب دون أي تخطيط مسبق من الحركة الصهيونية، كما ادّعت دولة الاحتلال أن «ترك السكان المحليين لمدنهم وقراهم وجميع ما يملكون» جاء استجابةً لنداءات القادة العرب، وبذلك أعطت الحق للقادمين الجدد بالاستيلاء على جميع الممتلكات التي تركها العرب ورائهم. وبعد أقل من 4 أسابيع على إنشاء حكومة دولة الاحتلال المؤقتة أعلنت عن رفضها المطلق لعودة اللاجئين، ولتنفيذ ذلك كان لا بد لها من التخطيط لمجموعة أهداف منها:

- منع عودة اللاجئين الفلسطينيين.
  - تذيب قضية اللاجئين وإزالتها من قلب الصراع العربي الصهيوني.
  - تقليص الضغط الإنساني الدولي والدبلوماسي الغربي وضغط الأمم المتحدة على دولة الاحتلال.
  - تحطيم الهوية الجماعية للاجئين.
  - إزالة مخيمات اللاجئين في الضفة وغزة والدول العربية<sup>(222)</sup>.
- وبناء على ذلك مارست دولة الاحتلال عدة سياسات منها الحرب الدعائية المضللة وسياسية تعزيز الحدود والهجمات الوحشية على القرى الحدودية ومخيمات اللاجئين، ووضعت مجموعة خطط متوالية لتوطين اللاجئين الفلسطيني، سنتحدث في هذا القسم بالتفصيل عن هذه السياسات.



صورة 77: أطفال فلسطينيون مشردون سُرق وطنهم: ينتظرون توزيع الحليب من قبل اليونيسف في دير الأخوات الناصريين

الفرنسيسكان، في 1 يناير 1950. (Shezaf, 2019)

## أولاً: الحرب الدعائية المضللة:

بث روح اليأس لدى اللاجئين: فقد أرسلت دولة الاحتلال عملاء إلى مخيمات اللاجئين لتقول لهم أنه لا فائدة من محاولة العودة؛ لأنّ البيوت هدمت والملواشي نفقت والنباتات ماتت والآبار سُممت والمحاصيل حُرقت، وأنّ المهاجرين اليهود ملأوا كل مكان.

مراوغة المجتمع الدولي وإقناعه أنها سمحت للاجئين بالعودة: نشرت دولة الاحتلال مبرراتها في منع عودة اللاجئين في الغرب والتي تمثلت بقولها:

«أنه وبخروج اللاجئين طوعاً فإنّ عملية استبدال ومقابلة بين اللاجئين الخارجين والمهاجرين القادمين بنفس العدد تقريباً قد تمت، وهي واقعية وعادلة، ولا يمكن إرجاع عقارب الساعة إلى الوراء»<sup>(223)</sup>.

الوسيلة الصهيونية الوهمية لعودة اللاجئين: أثناء مباحثات لوزان (1949-1950) وعندما أصرت الولايات المتحدة على عودة ثلث اللاجئين، وعددهم حوالي 250 - 300 ألف لاجئ، كشرط لموافقة الولايات المتحدة على عضوية «إسرائيل» في الأمم المتحدة، تظاهرت دولة الاحتلال بقبول عودة 100 ألف فقط، ثم ادّعت دولة الاحتلال أنّ 30 ألف قد عادوا سرّاً، فقلصت العدد إلى 70 ألف، وفي المحصلة اعتبرت أنّ 70 ألف سيعودون ضمن برنامج «لم شمل العائلات» الذي لا يعود عبره إلا عدد لا يُذكر من اللاجئين، ولا يزال هذا البرنامج هو الوسيلة الصهيونية الوهمية لعودة اللاجئين<sup>(224)</sup>.

(223) ابو ستة، سلمان، 2007

(224) ابو ستة، سلمان، 2007

## ثانيًا: سياسة تعزيز الحدود:

لم تكن السياسة الصهيونية المعلنة «تعزيز الحدود» ضد الهجمات العربية العسكرية المتوقعة فحسب، بل أيضًا ضد أية محاولات يقوم بها لاجئون فلسطينيون للعودة إلى وطنهم. فقد منعت دولة الاحتلال عودة اللاجئين بقبضة حديدية وأسمت محاولات العودة «تسللاً»، وادّعت أنها هجمات عنيفة من فدائيين من أجل القتل والسلب؛ وقد وصف ذلك بيني موريس في كتابة حروب إسرائيل الحديدية على النحو الآتي: «معظمهم [أي اللاجئين] أقاموا في المناطق المتاخمة أو القريبة من حدود «إسرائيل»، وكان هؤلاء راغبين في العودة إلى بيوتهم؛ كان الكثيرون منهم مستعدين لاجتياز الحدود، على الأقل من أجل إنقاذ ما تركوه وراءهم، أو محاصيل نضج قطفها، من أيدي اليهود الذين استولوا على ممتلكاتهم وطردهم من ديارهم. لقد أمسى جميعهم تقريبًا لا يملكون شيئًا، فبدأ الكثيرون منهم بالتسلل إلى ما وراء الحدود من أجل تحسين مصادر عيشهم، بعضهم تسلل من أجل التوطن مجددًا في إسرائيل أو زيارة أقارب لهم، بعضهم الآخر من أجل الانتقام»<sup>(225)</sup>.

يُنقَب المؤرخ اليهودي بني موريس في الوثائق الرسمية الصهيونية ويجد حقائق مثيرة، خلص منها إلى:

- حوادث «التسلل» الواقعة في الفترة بين (1949-1956): أقل من 10 % منها فقط كانت بالكاد دوافع سياسية أو تخريبية؛ ومعظمها كان محاولات قام بها لاجئون معدمون للعودة إلى منازلهم، وجني المحاصيل واستعادة الماشية، أو ببساطة لرؤية حقولهم مرة أخرى.
- أرقام الخسائر من الفلسطينيين الذين حاولوا العودة: استشهاد ٢٥٠٠ - ٥٠٠٠ فلسطيني، كانت أغلبيتهم الساحقة من المدنيين العزل.

• تعبير «المتسللين» الذي أطلقته دولة الاحتلال: لم يكن يعني غالبًا أكثر من مجرد أشخاص مدنيين - رجال ونساء وأطفال <sup>(226)</sup>.

بعض الإجراءات التي نفذتها سلطات الاحتلال لمنع عودة اللاجئين، وفقًا للوثائق الرسمية الصهيونية:

• القتل: اللاجئين الذين يجروون على العودة إلى بيوتهم أو حقولهم:

o يتعرضون لإطلاق النار المباشر عليهم فورًا باعتبارهم «متسللين».

o إذا أدى إطلاق النار عليهم إلى جرحهم، فإنه كان يتم تصفيتهم بعد ذلك في كثير من الأحيان.

o الذين تعرضوا للأسر منهم رُبطوا إلى أشجار، وجرى لاحقًا تصفية كثير منهم بإطلاق النار عليه <sup>(227)</sup>.

o الذين تمكنوا من الاختفاء عن أنظار الصهاينة والعودة إلى ممتلكاتهم، كانوا يلقون مصرعهم بواسطة الفخاخ المملوغة التي زرعها الصهاينة قرب منازلهم أو آبارهم أو مضخاتهم أو متاجرهم، أو في أي مكان يُحتمل أن يعودوا إليه <sup>(228)</sup>.

• تفخيخ الجثث: بهدف قتل المتسللين الآخرين القادمين لاسترجاع جثث أقاربهم <sup>(229)</sup>.

• إقامة المستوطنات اليهودية الحدودية: لتكون صمام يمنع بشكل تام حركة اللاجئين الذين يحاولون العودة، وتم توطين اليهود العرب المهاجرين (الشرقيين) في هذه المستوطنات، وجاء ذلك ضمن خطة واضحة ومُعلنة ومكتوبة ومفصلة لجعل هؤلاء المهاجرين بمثابة حاجز أمام عودة اللاجئين الفلسطينيين <sup>(230)</sup>.

(226) صايغ، ربيع 1993

(227) صايغ، ربيع 1993

(228) أبو ستة، سلمان، 2013، صفحة 122

(229) صايغ، ربيع 1993

(230) شنهاف، يهودا، 2011، الصفحات 88-84

## ثالثاً: الهجمات الوحشية والمجازر ضد بعض القرى الحدودية الفلسطينية في الضفة الغربية:

إن سياسة الانتقام المطبقة في القرى الحدودية كانت تخدم أهدافاً استراتيجية متنوعة، تمثل أحدها بردع الدول العربية عن شن «جولة ثانية» من الحرب، كما رغبت دولة الاحتلال في الاستيلاء على مزيد من الأرض، وإحداث أمر واقع على طول حدودها، والأهم هو ردع اللاجئين عن التفكير في العودة إلى ديارهم المسلوبة، وإدخال الرعب في قلوبهم على مبدأ خير وسيلة للدفاع الهجوم. وقد كانت الهجمات الوحشية أيضاً أدائية، فعدا عن أهدافها الملموسة، كان لها مهمة أخرى تتمثل في الإظهار أو التجلي الرمزي لسيادة دولة الاحتلال في المنطقة<sup>(231)</sup>.

لكن كيف كانت تقوم دولة الاحتلال بهذه الهجمات الوحشية مع وجود حدود وخط هدنة بينها وبين الدول العربية؟

على ما يبدو أن الحدود كانت مغلقة من جهة اللاجئين الذين يحاولون العودة وبعض الأحيان غير مرئية للعين الصهيونية؛ وإلا كيف كان يمكن للجيش الصهيوني أن يقوم بعملياته الانتقامية؟! وكيف كان أبناء الشبيبة الصهاينة يقومون بنزهات وجولات يصلون فيها إلى أماكن غريبة ونائية مثل البتراء؟! وفي العام 1967 كتب مراسل يديعوت أحرونوت الذي زار مستوطنة «مي عامي» في وادي عارة: «الحدود نفسها غير ظاهرة للعيان، وليس من المعروف بالضبط أين تنتهي دولة إسرائيل وأين تبدأ المملكة الأردنية»<sup>(232)</sup>.

وعليه استخدمت دولة الاحتلال هذا النظام الحدودي المزدوج من أجل منع عودة اللاجئين

(231) صايغ، ربيع 1993؛ شنهاف، يهودا، 2011، الصفحات 88-84

(232) شنهاف، يهودا، 2011، الصفحات 88-84

الفلسطينيين وقامت في الوقت ذاته باختراق الحدود والعمل وراءها كما لو كانت حيزًا مفتوحًا ونفذت العديد من الهجمات الوحشية والمجازر على القرى والمدن الحدودية بالاستعانة إضافة إلى وحدات حرس الحدود والشرطة الصهيونية، بوحدات خاصة أشهرها «الفرقة 101»<sup>(233)</sup> بقيادة أريئيل شارون، نذكر من هذه الهجمات:

### 1. مجزرة قبية في 15 أكتوبر/ تشرين الأول 1953:

قامت الوحدة الخاصة 101 في الجيش النظامي الصهيوني بقيادة شارون بتطويق قرية قبية [انظر خريطة رقم 11 لمعرفة موقع قبية]، والتي كان عدد سكانها يوم المذبحة حوالي 200 شخص، بقوة قوامها حوالي 600 جندي، بعد قصف مدفعي مكثف استهدف مساكنها، وبعد ذلك اقتحمت قوات الاحتلال الصهيوني القرية وهي تطلق النار بشكل عشوائي. وبينما طارت وحدة من المشاة السكان الفلسطينيين العزل وأطلقت عليهم النار، عمدت وحدات أخرى إلى وضع شحنات متفجرة حول بعض المنازل فنسفتها فوق سكانها، وقد رابط جنود الاحتلال خارج المنازل أثناء الإعداد لنسفها ليطلقوا النار على كل من يحاول الفرار من هذه البيوت المعدة للتفجير، وقد كانت حصيلة هذه المجزرة تدمير 56 منزلًا ومسجد القرية ومدرستها وخزان المياه الذي يغذيها، كما استشهد فيها 67 شهيدًا من الرجال والنساء والأطفال، إضافة لجرح مئات آخرون<sup>(234)</sup>. والجدير ذكره أنّ بن غوريون [رئيس وزراء دولة الاحتلال آنذاك] قد

(233) الوحدة 101: تم إنشاؤها عام 1953، وهي تابعة للجيش "الإسرائيلي"، والتي عُين أريئيل شارون قائدها، وقد ظل أمر إنشائها إلى فترة ما من الأمور السرية، وكانت مهمة هذه الوحدة الاجرامية فرض سياسة "اليد القوية" عبر تنفيذ: العديد من المذابح ضد اللاجئين الفلسطينيين الهجوم على المعسكرات والمنشآت العسكرية في الدول العربية المحيطة بدولة الاحتلال؛ ونظرًا إلى الكفاءة التي تمتعت بها هذه الوحدة والعمليات الإرهابية الناجحة التي قامت بها، فقد تم تطويرها لتصبح لواء مظليين بإمرة القائد نفسه، أريئيل شارون. الميسري، عبد الوهاب، 2002، صفحة 279

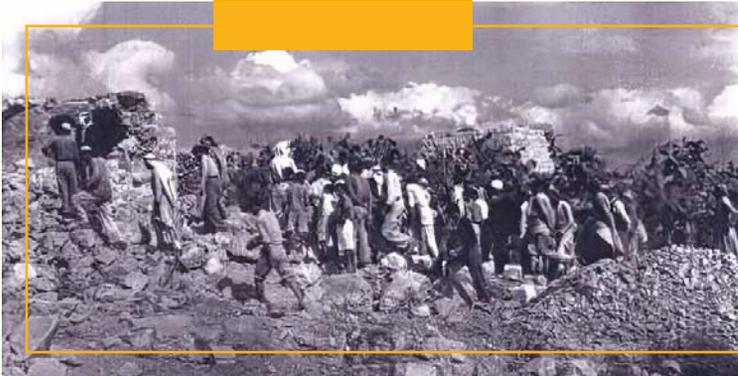
(234) الحمد، جواد، 1995، الصفحات 23-24

أنكر علمه بالمجزرة، بل وأكد أنّ جميع وحدات «الجيش الإسرائيلي» كانت في ثكناتها حين العملية، وأعلن لسكان دولة الاحتلال وللعالم كله أنّ سكان المناطق «الحدودية الإسرائيلية»-الشرقيين والناجين من المحرقة النازية- هم الذين نفذوا العملية بقواهم الذاتية مدافعين عن أنفسهم من اعتداء أهالي قرية حيث قال:



صورة 78: دافيد بن غوريون

«سكان المناطق الحدود «الإسرائيلية»، وغالبيتهم لاجئون يهود من الدول العربية أو ناجون من معسكرات الإبادة النازية، باتوا منذ عدة سنوات هدفًا لهذه الاعتداءات الإجرامية ... حكومة «إسرائيل» زودتهم بالسلاح ودربتهم للدفاع عن أنفسهم... «حكومة إسرائيل» ترفض رفضًا باتًا الادعاء السخيف والخيالي الذي يزعم أنّ 600 رجل من «جيش الدفاع الإسرائيلي» شاركوا [في العملية] ضد قرية قرية. لقد أجرينا فحصًا دقيقًا وتبين بشكل قاطع أن أية وحدة عسكرية مهما كانت صغيرة لم تتغيب عن معسكرها في ليلة الهجوم في قرية» (235).



صورة 79: الصورة تُظهر أهالي قرية يعودون إلى قريتهم بعد انتهاء هجوم القوات الصهيونية عليها، وتظهر في الصورة المنازل المهدامة بعد تنفيذ مجزرة قرية. (شبكة الجزيرة الاعلامية، 2015)



## بطاقة مجرم: أرييل شارون (١٩٢٨-٢٠١٤):

سياسي عسكري صهيوني، عرف بدمويته ومسؤوليته عن عدة مجازر بحق الفلسطينيين مثل قبية عام 1953، وصبرا وشاتيلا 1982، وجنين 2002 وغيرها. ترأس عام 1953 وحدة للعمليات الخاصة أطلق عليها اسم الوحدة 101، تخصصت في الغارات الليلية على مراكز المقاومة، وفي عام 2000 سببت زيارته للحرم القدسي الشريف إطلاق شرارة انتفاضة الأقصى.

تولي رئاسة الحكومة عام 2001 لغاية 2006 حيث أصيب بجلطة ودخل في حالة غيبوبة أخرجه من المشهد السياسي وطرحته على سرير المرض لمدة ثماني سنوات.

عرف بأنه صاحب الأعمال الجريئة مثل الانسحاب من مستوطنات قطاع غزة عام 2005، وبناء جدار الفصل العنصري. (شبكة الجزيرة الاعلامية، 2014)

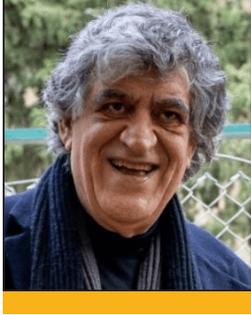
## 2. مجزرة مدينة قلقيلية 10 تشرين الأول/ أكتوبر عام 1956:

بعد عام 1948، فَقَدَ أهل قلقيلية بياراتهم وأراضيهم التي كانت تحيط بالمدينة، والتي دخلت في المناطق المحتلة عام 1948، فساد الفقر المدقع لجميع أهل المدينة. فبات أهل قلقيلية ينظرون إلى بياراتهم وأملاتهم ومصدر رزقهم، التي لا تبعد عنهم سوى أمتار، ولكنهم لا يستطيعون أن يصلوها، فغامر بعضهم وبدأوا يتسللون من أجل قطف ثمار بياراتهم أو من أجل الانتقام من المحتلين، ورغم تعرض الكثير منهم للقتل والاعتقال، فقد واصل أهل قلقيلية عملياتهم ضد اليهود في محاولة لاسترداد شيء من ممتلكاتهم، وجراء هذه الأعمال قال موشي دايان قولته المشهورة: «سأحرث قلقيلية حرثًا». واستخدم الصهاينة هذه المحاولات البسيطة كمبرر لمحاولة تهجير أهل قلقيلية والانتقام من صمود أهلها، ففي العاشر من تشرين الأول/ أكتوبر عام 1956، ارتكبوا إحدى أبشع جرائمهم بحق أبناء شعبنا الفلسطيني، وهي مذبحه قلقيلية التي ارتقى فيها أكثر من 70 شهيدًا من أهالي قلقيلية والجيش الأردني، ونفذتها الفرقة 101 بقيادة شارون<sup>(236)</sup>.

## 3. مجزرة قرية السموع قضاء الخليل 13 تشرين الثاني/ديسمبر عام 1966:

قام الصهاينة بالهجوم على القرية يوم الأحد 13 تشرين الثاني عام 1966 [انظر خريطة رقم 10 لمعرفة موقع القرية]، وقد جاء في التقرير الذي قدمه رئيس هيئة الرقابة الدولية على الهدنة في فلسطين إلى مجلس الأمن: «إنَّ القوات «الإسرائيلية» استخدمت في غارتها المذكورة 80 دبابة أمريكية من طراز باتون، وأكثر من 80 مصفحة نصف جنزير و12 طائرة»، وقال التقرير: «إنَّ ضحايا الغارة التي استمرت أربع ساعات هم 18 قتيلا و 134 جريح من العسكريين والمدنيين»، وقال أيضًا: «إنَّ القوات الإسرائيلية

نسفت 125 منزلًا و15 من الأكواخ المبنية بالحجارة وعبادة قروية ومدرسة مؤلفة من ست غرف، وورشة ميكانيكية، كما أصيب مسجد القرية بأضرار»<sup>(237)</sup>.



صورة 80 : أ.د. يهودا شنهاف  
شهرباني: باحث ومؤرخ يهودي  
(معهد فان لير في القدس)

وحسب ما يذكر المؤرخ اليهودي يهودا شنهاف في كتابه في مصيدة الخط الأخضر فإنّ الذي خطط للمجزرة إسحق رابين وأهارون ياريف، وكذلك يُؤكد أنه قد عُثر تحت أنقاض البيوت على جثث مدينين بينهم نساء مسنات، وشهادات ووثائق رسمية وألبومات صور عائلية، وفي إبراز لوحشية المجتمع الصهيوني آنذاك يذكر يهودا في كتابه أنه «وفي استطلاع للرأي العام أُجريّ في إسرائيل أعرب ثلاثة من كل أربعة إسرائيليين عن تأييدهم للعملية في السموع»<sup>(238)</sup>.

### بطاقة مجرم: أهارون ياريف (١٩٢٠-١٩٩٤):



سياسي وعسكري، بدأ خدمته العسكرية في الهاجانا، ثم رأس ياريف المخابرات العسكرية «الإسرائيلية» في الفترة [1964-1972]، في عام 1972، عمل كمستشار مكافحة الإرهاب لرئيسة الوزراء غولدا مئير، خطط وشارك في العديد من الأعمال الإجرامية من أهمها مجزرة السموع؛ شغل منصب وزير الإعلام ووزير النقل [1974-1975]، شغل منصب عضو الكنيست [1974-1977]، وشغل منصب مدير مركز يافي للدراسات الاستراتيجية [1977-1994]. (المعرفة، بلا تاريخ)

(237) الدباع، مصطفى مراد، 1991، الصفحات 231-232

(238) شنهاف، يهودا، 2011، صفحة 86



صورة 81: مجزرة السموع عام 1966: أسفرت المجزرة عن تدمير 125 منزل في القرية، واستشهاد 18 وجرح 134 من المدنيين الفلسطينيين العزل وقد كان من بينهم عدد من العسكريين الأردنيين؛ في الصورة مباني مهدامة في بلدة السموع جنوب الخليل نتيجة العدوان عليها. (وكالة قدس برس إنترناشيونال، 2017)

## رابعًا: الهجمات الوحشية والمجازر ضد اللاجئين في المخيمات:

لم تتوقف المجازر الصهيونية بعدما تأسست دولة الكيان الصهيوني الزائلة، وإنما استمرت دون توقف، ضد الفلسطينيين اللاجئين في مخيمات اللجوء، هؤلاء اللاجئين الذين يسكنون المخيمات مشردين عن بلادهم، هم آثار الجريمة الصهيونية عام 1948، فحاول الصهاينة طمس هذا الدليل على جرماتهم عبر كثير من السياسات نتناول منها هنا الأفعال الاجرامية لدفع اللاجئين للفرار من المخيمات والتشتت في بلاد العالم. وفي تنفيذ هذه السياسة سعت قوات الاحتلال الصهيوني إلى القيام بالعديد من الاغارات والاعتداءات على المخيمات الفلسطينية، فقامت بعشرات المجازر ضد الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة منه:

### 1. مجزرة مخيم البريج 1953:

ففي 28 آب/ أغسطس 1953، هاجمت وحدة صهيونية بقيادة أريئيل شارون مخيم البريج للاجئين في قطاع غزة وأحدثت مجزرة هناك، ذهب ضحيتها 25 شهيدًا فلسطينيًا على الأقل، ونحو 62 جريحًا آخرين<sup>(239)</sup>.

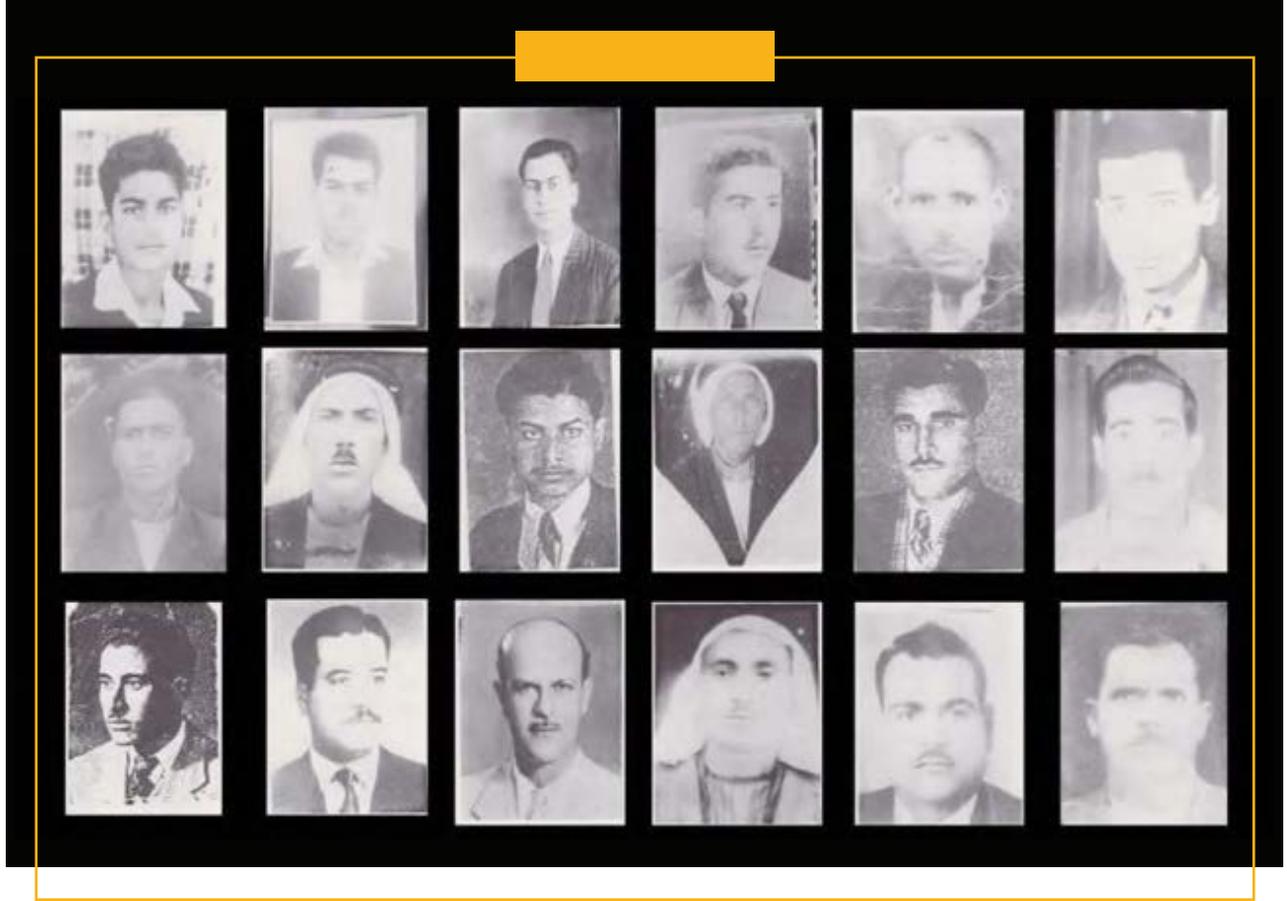
### 2. جرائم الحرب التي ارتكبتها في قطاع غزة، أثناء احتلاله له في الفترة (2-11-1956 إلى 3-6-1957):

قامت قوات الاحتلال الصهيوني بعزل قطاع غزة عن مصر في حرب 1956، وبدأ الهجوم على القطاع من جهة الجنوب من رفح باتجاه مدينة غزة، وتمكنت من احتلاله، وفرضت نظام حظر التجول على المواطنين، وانتهجت سياسية تجميع الرجال من سن 15-50 في أماكن مكشوفة، وكذلك مارست التفتيش

والاعتقال والتحقيق؛ بحجة البحث عن السلاح والفتائين، وارتكبت المجازر بحق مواطني القطاع، بل وصبت جام غضبها على اللاجئين في المخيمات، حيث قتلت أعداد كبيرة منهم في مخيمات خانيونس ورفع. فقد نفذ جيش الاحتلال الصهيوني مذبحة بحق اللاجئين الفلسطينيين في مخيم خان يونس جنوبي قطاع غزة بتاريخ 1956/11/3 راح ضحيتها أكثر من 250 فلسطينيًا. وبعد تسعة أيام من المجزرة الأولى وفي يوم 1956/11/12 نفذت وحدة من الجيش «الإسرائيلي» مجزرة وحشية أخرى راح ضحيتها نحو 275 شهيدًا من المدنيين في نفس المخيم؛ كما استشهد أكثر من مائة فلسطيني آخر من سكان مخيم رفح للاجئين في نفس اليوم<sup>(240)</sup>. ويبدو أنّ الأهداف غير المعلنة من احتلال قطاع غزة عام 1956 كان هو الانتقام من أهالي القطاع، وإمعان شهوة الانتقام من الفلسطينيين، ويدل على هذا كثافة عدد الشهداء، والطريقة التي اتبعوها في المذبحة والتي تبرز دموية جنود الاحتلال وعدم إنسانيتهم.



صورة 82: مجزرة مذبحة المدرسة الأميرية برفح 12 / 11 / 1956: حدثت أثناء العدوان الثلاثي على مصر وبعد احتلال رفح بهدف إبادة كل المقاومين الفلسطينيين، حيث تم تجميع الرجال من سن 15-50 في المدرسة الأميرية ومن ثم إطلاق النار عليهم بدم بارد، ويتوقع أن عدد الشهداء يومها بلغ ضعف الرقم المعروف وهو 127 شهيد. (غريب، غازي، 2016)



صورة 83: لوحة تجمع صوراً لشهداء مجزرة خانيونس عام 1956/11/3: حدثت المجزرة أثناء العدوان الثلاثي على مصر وبعد احتلال خانيونس بهدف إبادة كل المقاومين الفلسطينيين، حيث تم محاولة إبادة كل الرجال من سن 15-50. ويُتوقع أن عدد الشهداء يومها يزيد عن 520 شهيداً.  
(عمران، محمد؛، 2017)؛ (غريب، غازي؛، 2016)

## خامسًا: مشاريع توطين اللاجئين:

منذ احتلال دولة الاحتلال لفلسطين عام 1948 والمشاريع المطروحة لتوطينهم في الأماكن التي لجأوا إليها لم تتوقف. وأعداد هذه المشاريع بالعشرات، بعضها استمر الجدل قائمًا بشأنه بعض الوقت وبعضها الآخر ولد ومات ولا يكاد أحد يلتفت إليه. ولا بد من الإشارة إلى أنّ مشاريع التوطين مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بجريمة التطهير العرقي وجريمة منع عودة اللاجئين، كما أنها تؤكد سبق الإصرار والنية المستقرة في تنفيذ تلك الجريمة بشكل مستمر.

### إضاءة:

الغالب على مشاريع التوطين وعلى مدار كل الأعوام الماضية هو الفشل، فلا هي نجحت في توطين هؤلاء اللاجئين ولا هي أنستهم حق العودة إلى ديارهم.



خلال العقود اللاحقة لإقامة دولة الاحتلال على أشلاء فلسطين، تركز الدور الصهيوني على محاولة توطين اللاجئين، ووضعت العديد من الخطط والمحاولات، والتي تميزت بالسرية، ومن مشاريع التوطين:

- إصدار قرار لتوطين الفلسطينيين: في مباحثات لوزان (1949-1950) التي نظمتها «لجنة التوفيق في فلسطين» بناء على القرار المشهور 194، رفضت الدول العربية التوطين، عدا الأردن التي استعدت لتوطين اللاجئين بشرط انسحاب دولة الاحتلال من رقعة أكبر من الضفة الغربية التي احتلتها؛ لكن الدول العربية أصرت على شرط عودة اللاجئين والاعتراف بعده بدولة الاحتلال ضمن حدود التقسيم.

ورغم ذلك قامت الأردن في الخمسينيات من القرن الماضي، بضم الضفة الغربية إليها، ومنح جنسيتها

## التطهير العرقي في مرحلة الإرهاب الصهيوني الرسمي 1949-1967

- جماعياً إلى أهالي تلك المنطقة، وقدمت الأردن ضمانات للجامعة العربية بأنّ الضم لا يُشكل أي انتهاك للحقوق الوطنية للفلسطينيين، فوافقت الجامعة على الضم وفق المبرر المطروح.
- عقدت وزارة الخارجية الأمريكية بغرض توطين اللاجئين عدة اجتماعات سرية أواخر عام 1949، حضرها ممثلون عن شركات البترول العاملة في الشرق الأوسط (السعودية خصوصاً)، وشركات الإنشاء والتعمير، وشركات النقل والبواخر والمؤسسات الخيرية الكنسية، ولكنّ هذه الاجتماعات لم تؤتِ ثمارها.
  - أرسلت الولايات المتحدة مبعوثها إيريك جونستون (1953 - 1954)، تحت غطاء ترشيد استعمالات مصادر المياه التي استولت عليها دولة الاحتلال وتلك الباقية في سوريا ولبنان والأردن، وإنشاء مشاريع تنموية ومدن جديدة لتوطين اللاجئين في الأردن. وهذه فشلت أيضاً.
  - في الخمسينيات كانت هناك محاولات لتوطين اللاجئين في العريش، ولكنّ المظاهرات العنيفة التي قامت في غزة أوقفت المشروع.
  - على مدى ثمان سنوات (1950 - 1958) خطت دولة الاحتلال لنقل اللاجئين إلى ليبيا (والصومال أيضاً) على شكل مشروع متعدد الأوجه، بحيث يتم توطين فلسطينيين مكان 18 ألف يهودي تركوا ليبيا ليعيشوا في دولة الاحتلال، ويكون هذا التوطين تحت بُنود التشغيل أو نشر الخبرة الزراعية والرفاهية، ويُمنح اللاجئين المرحلون إليها حياة مدفوعة القيمة بشرط توقيعهم على التخلي عن حقهم في العودة والتعويض، وبكل تأكيد فشلت الخطط
  - في عام 1961 قدم الأمريكي جونسون (J.E. Johnson) مشروعاً غرضه الواضح توطين اللاجئين، وذلك بناء على ضغط أمريكي لعودة 200 ألف لاجئ<sup>(241)</sup>.

(241) ابو ستة، سلمان، 2007

## الخلاصة:

استمرت دولة الاحتلال إلى اليوم في وضع الخطط الدبلوماسية والدعائية والمالية لتوطين الفلسطينيين في أي مكان، وتبرير عدم قبول عودتهم إلى ديارهم، وتبذل قسار جهدها في تنفيذ مشاريع لتوطينهم في أي مكان في العالم عدا وطنهم، أي إبقائهم في المنفى إلى الأبد؛ أو بمعنى آخر تسعى لتكريس التطهير العرقي والاستمرار في تطبيقه إلى أن يتم الخلاص من الفلسطينيين جسدياً وقانونياً.

# 4

## الفصل الرابع

التطهير العرقي في مرحلة التوسع  
الصهيوني الإحلالي 1967 - ...





## تمهيد

بعد حرب عام 1948 ونشوء دولة الاحتلال ورغم انتصارها وتفوقها بالحرب، رأت الحركة الصهيونية أنّ هذا المشروع غير مستقر، فجاءت حرب عام 1967 فثبتت أركان الدولة، ونتيجة لذلك تدفقت الاستثمارات أضعافاً مضاعفةً إلى الكيان، وانتعش الاقتصاد الصهيوني بشكل ملحوظ، وأقنعت حرب عام 1967 ما سُمّي بـ «يهود الشتات» أنّ «دولة إسرائيل» هي دولة مكتملة الأركان، فتكتفت الهجرة اليهودية إليها بشكل ملحوظ؛ بل ويمكننا القول أنّ الحرب رسخت للعالم كله قوة وتأثير دولة الاحتلال، فأبرمت الولايات المتحدة الأمريكية التحالف الاستراتيجي معها، واقنعت بفائدتها العملية والرّهان عليها بعد هذه الحرب. كذلك وفرت نتيجة الحرب عمق جيو-استراتيجي يُسهّل الدفاع عن دولة الاحتلال، حيث سيطرت دولة الاحتلال على شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة والضفة الغربية ومرتفعات الجولان، وأصبح لديها خطوط دفاع طبيعية تحيط بدولتها؛ كذلك ساعدتها نتائج الحرب على تأمين حاجتها النفطية محلياً، من خلال الاستفادة من منابع النفط في سيناء<sup>(242)</sup>.

ومع السنوات حافظ المشروع الصهيوني على استراتيجيته التوسعية الاحلالية حتى بعد انسحاب الاحتلال الصهيوني من سيناء، وتوقيع اتفاقيات السلام مع السلطة الفلسطينية، فقد بقي المشروع الاستيطاني يتمدد إلى داخل المناطق المحتلة عام 1967؛ أي أنّ سياسية الطرد الزاحف والضم الزاحف استمرت من بعد حرب 67 وحتى اليوم، لذلك أطلق الكتاب على هذه المرحلة وسم التوسع الاحلالي؛ لأنها السمة التي ميزت هذه الفترة الكبيرة، وتقريباً استخدمت سلطات الاحتلال ذات الأسلوب وذات السياسات من حرب 67 وحتى اليوم مع تطوير بعض السياسات وفقاً للمستجدات.

(242) Bowen, Jeremy , 2017 الكيلاني، هيثم، 1991، الصفحات 313-315؛ الشرع، صادق، 1977، صفحة 514؛ هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1984، ج، صفحة 522

في هذا الفصل من الكتاب سنتحدث عن سياسات التطهير العرقي العامة من العام 1967 إلى يومنا هذا، الموجهة ضد كل الشعب الفلسطيني، مع التوقف عند بعض حالات التطهير العرقي غير المعروفة والتطرق لها بالتفصيل كدراسة حالة أو سياسة عامة في تلك الفترة.

## القسم الأول: ممارسات التطهير العرقي في حرب حزيران وبداية الاحتلال الصهيوني للضفة وقطاع غزة:

### أولاً: آليات التطهير العرقي في حرب حزيران وبداية الاحتلال الصهيوني:

#### 1. المجازر:

تعتبر المجازر أكثر أنواع الإرهاب دموية وأقواها تأثيراً؛ لذا فإن الأيام والأسابيع القليلة التي تلت يوم 5 حزيران 1967؛ شهدت سلسلة من عمليات القتل الجماعي للمدنيين دون تمييز، بل واقتربت عمليات القتل الجماعي/المجازر بإزالة قرى وأحياء بكاملها وطرد سكانها الفلسطينيين وتشريدهم، ونسف البيوت على من يرفض الخروج؛ كل ذلك بدعوى شق الطرق الأمنية للقوات الغازية، وملاحقة المقاومين. كدليل ملموس على هذه الجرائم سجل مراقبو الأمم المتحدة وهيئة غوث اللاجئين التابعة لها في تقارير عديدة جانباً من هذا السلوك الإرهابي الهمجي، وفي دلالة واضحة على قذارة الإرهاب الصهيونية فبعد انتهاء حرب 67، تم اكتشاف العديد من القبور الجماعية في قطاع غزة والضفة الغربية، والتي تعود لمجازر قام بها الاحتلال ضد المدنيين العزل، دون أن يرف له جفن<sup>(243)</sup>.

## 2. فرض حظر التجول:

استمر حظر التجول من بضع ساعات إلى أيام أو أسابيع وتكرر في فترات متقاربة؛ وخلال حظر

التجول قامت قوات الأمن الصهيونية بالتالي:

1. عمليات تفتيش منظمة: حيث تقتحم قامت قوات الاحتلال الصهيونية المنازل وخاصة ليلاً، بحجة البحث عن الأسلحة والفدائيين.
2. إطلاق النار على أي شخص يشاهدونه في أي مكان وبدون أي انذار.
3. عمليات النهب: قاموا بنهب وسرقة قطع الأثاث وكل ما هو ثمين.
4. في حال الاشتباه بوجود سلاح أو مقاومين كانوا يقومون: بطرد عائلات «المشتبه بهم»؛ تفجير أو هدم البيوت.
5. تجميع المئات من الرجال الفلسطينيين واقتيادهم إلى مناطق شاسعة من الشواطئ أو المستنقعات، وتركهم هناك لعدة أيام مع إجبارهم على البقاء لفترات طويلة في وضعية الركوع أو الجلوس، وكانوا يردون على محاولات زوجات أو أخوات هؤلاء الرجال تقديم الطعام أو الماء لهم بإطلاق النار على رؤوس السجناء، إمعاناً منهم بالإرهاب.
6. عمدت قوات الاحتلال إلى جر المئات من الرجال بعيداً «للاستجواب»، ونقل المئات منهم إلى معتقلات مجهولة، وحجزهم دون مراعاة للسن، وإخضاعهم لأنواع شتى من التعذيب النفسي والجسدي، ولم يعرف مصير الكثير منهم حتى اليوم <sup>(244)</sup>.



صورة 84: فرض حظر التجول: لجأت سلطات الاحتلال الصهيوني لفرض نظام حظر التجول لساعات طويلة أثناء وبعد حرب 67، الصورة لطاقم دبابة صهيونية في دورية في قطاع غزة خلال حرب حزيران 67، وأثناء فرض حظر التجول. (Getty Images)

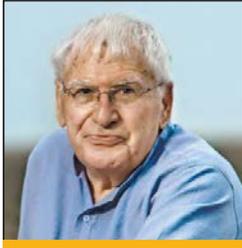


صورة 85 : الاعتقالات الجماعية: لجأت سلطات الاحتلال الصهيوني لفرض نظام حظر التجول لساعات طويلة، وكانت خلال ذلك تقوم بتجميع الفلسطينيين لساعات طويلة في الليل، وتبقيهم تحت أشعة الشمس الحارة في النهار، وكذلك تسوق المئات منهم إلى معتقلات مجهولة، وتحجزهم دون مراعاة للسن، وتخضعهم لأنواع شتى من التعذيب النفسي والجسدي، ولم يُعرف مصير الكثير منهم حتى اليوم؛ الصورة في قطاع غزة أثناء حرب حزيران 1967. (Getty Images)

### 3. الإبعاد القسري إلى خارج فلسطين:

لجأ الاحتلال الصهيوني إلى القيام بأعمال طرد سرية واسعة أثناء وبعد حرب حزيران، شملت عمليات التهجير القسري العديد من المدن والقرى، وعمد الاحتلال إلى تدمير بعض المدن والقرى لتهجير سكانها، حيث عملت على تهجير سكان بيت مرسم وبيت نوبا وبيت عؤا وعمواس وحبلة وجفتلك والبرج ويالو وحي المغاربة وقليلية.

واتبع الاحتلال سياسية مزدوجة في التصرف مع المطرودين؛ بهدف إقناع العالم أن الفلسطينيين غادروا بمحض إرادتهم، فقد طرد الفلسطينيين بقوة السلاح، وفي ذات الوقت جعل الصهاينة مجندات يقفن في الطريق ويُقبلن الأطفال ويطعمنهم البسكويت، بل وكانت بعض الباصات التي تنقل المهجرين تذيع في مكبرات الصوت أغنية شادية: «قولوا لعين الشمس ما تحماش»<sup>(245)</sup>!



صورة 86: د.مIRON بينفينستي  
-مؤرخ صهيوني ونائب لرئيس  
بلدية القدس (1971-1978)

وفي الدلالة على التهجير القسري كتب ميرون بينفينستي في كتابه الأعداء المقربون [الصادر عام 1995]:

«بعد انتهاء حرب عام 1967، جرت محاولات لتطبيق ترحيل قسري للسكان، تم طرد سكان المدن والقرى في المناطق القريبة من خط وقف النار من منازلهم ودُمّرت مجتمعاتهم؛ وعرضت السلطات الإسرائيلية «حوافز مالية» ونقل مجاني للفلسطينيين الراغبين في المغادرة...»<sup>(246)</sup>.

استهدف الاحتلال أيضًا بالإبعاد القسري أفرادًا مؤثرين، حيث أبعد العديد من القادة الدينيين والسياسيين، ورؤساء وأعضاء المجالس البلدية والنقابيين والقادة الطلابيين والأكاديميين وأصحاب الاختصاص

(245) رابي، 2001، صفحة 68

(246) المصالحة، نور، 2015

والمقاومين والمشتبه أنهم مقاومين ... وكل شخص تستطيع اختراع سبب إبعاد له؛ وللأسف اضطرت عائلاتهم للحاق بهم وبالتالي الإقامة في المنفى بشكل إجباري، مما ضاعف أعداد المبعدين إلى ستة أضعاف في المتوسط؛ وتهدف هذه السياسة الإرهابية بشكل واضح إلى التخفيف من الكثافة السكانية الفلسطينية من ناحية، وعدم بروز قادة سياسيين ينهضون بالمجتمع الفلسطيني لمقارعة المحتل من ناحية أخرى<sup>(247)</sup>. وشهد على ذلك أحد الجنود الصهاينة (دانيال) في مقابله مع الصحفي نعومي كوهين ديفيد [نُشرت في صحيفة (Kol Ha'ir) كول هاير الصهيونية يوم 1991/11/15] حيث قال دانيال:

«لقد كنت هناك لأربعة أشهر بعد حرب الأيام الستة، كانت وظيفتي هي التأكد من أن جميع الذين يخرجون من جسر ألنبي سيبصمون على وثيقة الخروج... وهي وثيقة تُفيد بأنهم يرحلون بمحض إرادتهم ويتخلون عن جنسيتهم» وعندما سأله نعومي كيف بصرم الذين طردوا أنهم كانوا يغادرون بمحض إرادتهم أجاب قائلاً: «أجبرناهم على التوقيع، كنا نرى إحدى الحافلات تتوقف وينزل منها رجال فقط، ويقول لنا المسؤولون أنهم من المخربّين، ويستحسن أن يكونوا خارج الدولة، ولم يكن هؤلاء موافقين على الرحيل، فكانوا يُنتزعون من الباص بالقوة، ويُعَنَّفون بالركل والضرب بأعقاب المسدسات، وعند وصولهم إلى المقصورة التي أجلس فيها، كانوا في حال من الضباية تجعلهم لا يعون خطورة البصم، حيث كان البصم على الوثيقة بالنسبة لهم جزءاً من عملية الطرد... وإذا رفض أحد الفلسطينيين مدّ يده للبصم بوضع بصمته على الورقة، يخضع حينها لضرب مبرح. وكنت أنا، حينئذ، أقبض بقوة على يده وأغطس إصبعه في الحبر وأجعله يوقع قسراً، هكذا كان يتم ترحيل الراضين، ولا أشك في أن عشرات الآلاف من الرجال هُجِّروا رغماً عنهم»<sup>(248)</sup>.

(247) سيمونز، جيف، 2012، صفحة 140، صالح، حسن، 1990، صفحة 353

(248) Davidsson, Elias. 2018



صورة 87: التهجير القسري: الصورة تُظهر التهجير القسري لعائلات فلسطينية من قريتهم بالقرب من منطقة اللطرون خلال حرب عام 1967. (Ben-Nun, 2022)

#### 4. عمليات السرقة والنهب:

تُعتبر عمليات النهب والسلب بعد احتلال أي بقعة من الأرض، من السلوكيات الهمجية واللاإنسانية، وهذا السلوك ليس بغريب أبدًا على قُطعان الصهاينة، فبعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة فرضت قوات الاحتلال حظر تجول عليهما، وأثناء حظر التجول قام الجنود والمستوطنون اليهود بعمليات السرقة والنهب لكل ما هو متاح، بلا رقيب ولا حسيب، وتمت موجات السرقة والنهب والتدمير الممنهج أيضًا في القرى والمدن التي تم تهجير سكانها منها، بل وساهمت الشاحنات التابعة للجيش الصهيوني في نقل المسروقات.



صورة 88: موشيه ديان - وزير الدفاع الصهيوني (1967-1974).

ويشهد على ذلك ما كتبه موشيه ديان في مذكراته، حيث قال: «المشكلة الأخيرة التي واجهناها كانت النهب من قبل رجالنا... مجموعات من الجنود ومدنيين من مستوطنات المنطقة بدأوا بوضع أيديهم على الممتلكات التي ظلت وبسبب حظر التجول بدون حراسة... الكثير من الأضرار ألحقت بالممتلكات العربية والكثير من الخجل يجب أن نشعر به من أنفسنا»<sup>(249)</sup>.

## 5. الاستهداف الوحشي لمخيمات اللاجئين:

حين بدأ العدو اجتياحه لقطاع غزة والضفة الغربية عام 1967م، وجه حمم مدافعه إلى التجمعات السكانية وخاصة مخيمات اللاجئين بهدف ترويعهم وبالتالي وقوع اللاجئين بين هارب أو شهيد، وحسب روايات أهالي المخيمات فإنّ عددًا كبيرًا من العائلات التي كانت تسكن المخيمات قد استشهدت أو هُجرت إلى الأعراس القريبة، بل لقد تم إبادة عائلات بأكملها تسكن المخيمات، إضافة لتدمير مئات البيوت في المخيمات.

وفي ذلك يقول أبو منصور النواجحة وهو رجل عاصر حرب 1967 في شبابه، ومن سگان مدينة رفح في جنوب قطاع غزة: «إنّ قطاع غزة آنذاك عاش ستّة أيام لم أر مثيلاً لها إلاّ إبان عدوان صيف 2014 على قطاع غزة، ومازلت أستذكر مشاهد القصف والدمار في كل مكان من قطاع غزة، والجثث الملقاة في الشوارع وأزقة المخيمات، وسط ذهول سگان القطاع من الهزيمة التي مُنيت بها الجيوش العربيّة، والتي لم يكن أحد يتوقعها...»<sup>(250)</sup>.

(249) Tessier, August 1971, p. 25؛ سيمونز، جيف، 2012، الصفحات 138-139

(250) أبو مصطفى، جهاد، 2017

ويذكر فتاح محمد الغريب في شهادته على ما حصل، والذي كان يعمل مع الأونروا في مخيم رفح بقطاع غزة: «أنه شاهد بنفسه عملية إطلاق النار على 33 رجلاً من سكان المخيم وأنهم ظلوا مطروحين في الشارع بعد قتلهم لعدة أيام وذلك لإرهاب سكان المخيم، وأخيراً تم دفنهم في قبور جماعية».

وتؤكد المقالة التي كتبها ديفيد هولدن مراسل الصنادي تايمز، نفس الرواية السابقة، والتي أورد فيها: «أفادت مصادر الأونروا أنّ الجرافات الإسرائيلية قد هدمت 144 مسكناً مأهولاً في مخيم اللاجئين بقطاع غزة، وقد كُشف في الآونة الأخيرة تحت إشراف الأونروا قبر جماعي حديث العهد يحتوي على 33 جثة»<sup>(251)</sup>.

وبعد احتلال المناطق كانت تلجأ سلطات الاحتلال إلى فرض نظام حظر التجول على كل المناطق المحتلة، والذي استمر طوال أيام الحرب وبعدها أيضاً؛ وإذا كان حظر التجول يعتبر سلوكاً لا إنسانياً ويتنافى مع حقوق الإنسان، فبلا شك تطبيقه على سكان مخيمات اللاجئين يكاد يفوق ببربرية العصور الوسطى، حيث كانت توجد المراحيض وحنفيات المياه في ذلك الوقت خارج منازل المخيم، ويتقاسم كل منها عدة آلاف من الأشخاص، وفي ظل حظر التجول سمح الصهاينة ذوو القلوب الرحيمة لسكان المخيم بساعة واحدة وفي بعض الأحيان نصف ساعة في اليوم فقط! لجلب الطعام والماء واستخدام المراحيض؛ وفي المقابل من يخالف هذه القوانين الجائرة ويحاول كسر حظر التجول للحصول على أساسيات الحياة الإنسانية يتم بلا تردد إطلاق النار عليه.

وتلك البربرية تُعطي يقيناً لأي قارئ للمشهد أنّ الغرض منها طرد اللاجئين من المخيمات بالتضييق عليهم في أبسط حاجاتهم الإنسانية، ومع هذا التضييق الشديد بدأ اللاجئون بمغادرة المخيمات.

وقامت سلطات الاحتلال في المقابل بمساعدة «الفلسطينيين المدعورين على الخروج» من خلال توفير

النقل المجاني لهم لجسر الملك حسين على نهر الأردن، بعد حملهم على التوقيع على أوراق تُؤكد أنهم كانوا يغادرون المنطقة بمحض إرادتهم، ولا ينوون العودة أبدًا<sup>(252)</sup>.

## 6. منع عودة اللاجئين:

طردت قوات الاحتلال مئات الآلاف خارج الضفة الغربية وغزة، وحرصت أشد الحرص على تثبيت هذا الوضع عبر فرض كل التدابير القانونية التي تحول دون عودة هؤلاء المهجّرين الى بيوتهم، وفي ذات الوقت كان عليهم أن ييصموا على نموذج مكتوب فيه، بالعبرية والعربية: «أنهم يغادرون بمحض إرادتهم، ويدركون أنهم لن يتمكنوا من العودة من دون إذن خاص»<sup>(253)</sup>.

ولم يتوقف إرهاب الصهاينة عند ذلك فعملوا بكل همجية على ارتكاب إعدامات جماعية دون تمييز بحق اللاجئين العزل الذين يحاولون العودة إلى بيوتهم بعد انتهاء الحرب.

وفي ذلك وصف جندي صهيوني اشترك في العمليات بين شهري تموز وآب عام 1967 ذات الأمر بقوله: «في كل ليلة يعبر العرب نهر الأردن من الشرق إلى الغرب، لذلك قمنا بسد المعابر (الأماكن الضحلة التي يمكن عبورها سيرًا على الأقدام) وأمرنا بإطلاق النار بدون سابق إنذار، لا ريب أننا أطلقنا النار في كل ليلة على الرجال والنساء والأطفال، حتى في الليالي المقمرة التي نستطيع فيها رؤية الناس أي تمييز الرجال من النساء والأطفال... وفي كل صباح كنا نقوم بتفتيش المنطقة وبأوامر صريحة من الضابط المسؤول كنا نطلق النار على الأحياء بمن فيهم الجرحى والمختبئون وبعد قتلهم كنا نغطيهم بالتراب وأحيانًا نتركهم حتى يأتي التراكتور لدفنهم، ... وقد سمعت عن جنود أشعلوا نارًا في أكوام من الجثث، ...وبعد أن مضى

Tessier, August 1971, pp. 33 -35 (252)

سيغف، 1986، صفحة 7 (253)

على الحرب وقت طويل كنا نطلق النار في كل ليلة، وفي كل ليلة كانت تقع إصابات وفي كل صباح كان الجرحى يقتلون وكذلك أولئك الذين يتم القبض عليهم أحياء»<sup>(254)</sup>.

## ثانيًا: نتيجة آليات التطهير العرقي:

نجح الاحتلال نتيجة آليات التطهير العرقي السابقة بالتهجير القسري لـ 200 300 ألف من الفلسطينيين، بل وساعدهم على الرحيل من خلال تنظيمه لحافلات تنقلهم من القدس وأماكن أخرى من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الحدود مع الأردن، وبكل دهاء أجبرت قوات الاحتلال المرشحين على توقيع وثيقة تفيد بأنهم «يرحلون بمحض إرادتهم».

ومما يدل على ذلك افتخار حاييم هيرتسوغ بأنه العقل المدبر لعمليات ترحيل الفلسطينيين، وذلك في مقابلة أجراها مع صحيفة حيفا كولو الصهيونية بتاريخ 1991/11/8، حيث قال حاييم هيرتسوغ:

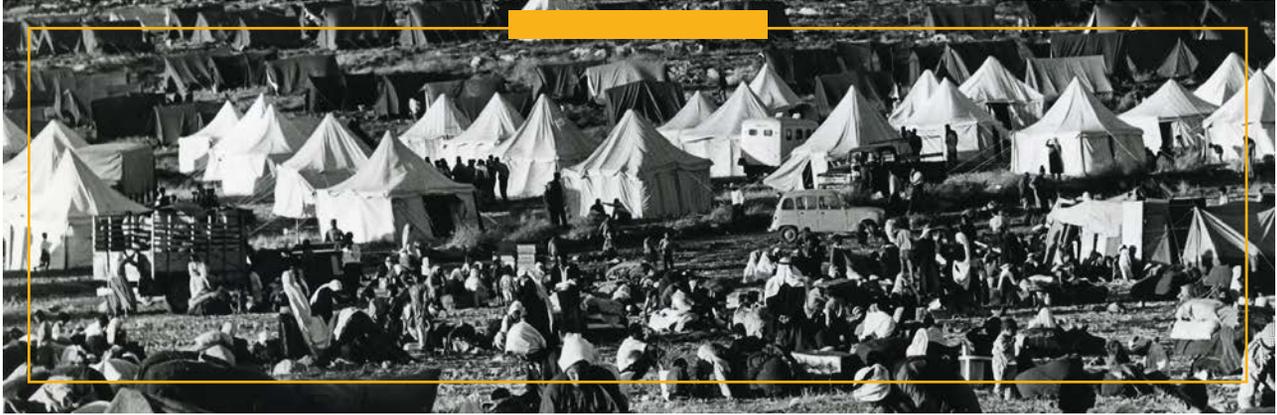


صورة 89 : حاييم هيرتسوغ  
- أول حاكم عسكري للضفة  
الغربية، وشغل فيما بعد  
منصب رئيس دولة الاحتلال  
(1983-1993).

«كانت خطوط الحافلات تعمل بشكل متواصل على مدار أسابيع من بوابة دمشق في القدس إلى جسر اللنبي فوق نهر الأردن ... خلال هذه الفترة، غادر ما مجموعه 200 ألف فلسطيني يهودا والسامرة، غادروا بمحض إرادتهم، وكان من بينهم 100 ألف من لاجئي عام 1948، كانوا يقيمون في مخيماتهم الواقعة في منطقة أريحا»<sup>(255)</sup>.

(254) السعدي، غازي، 2016، الصفحات 302-303

(255) Davidsson, Elias, 2018



صورة 90: يظهر في الصورة مخيم طوارئ للاجئين، شرق الأردن، بعد حرب 67 مباشرة في شهر حزيران / يونيو 1967. (UNRWA, 2018).



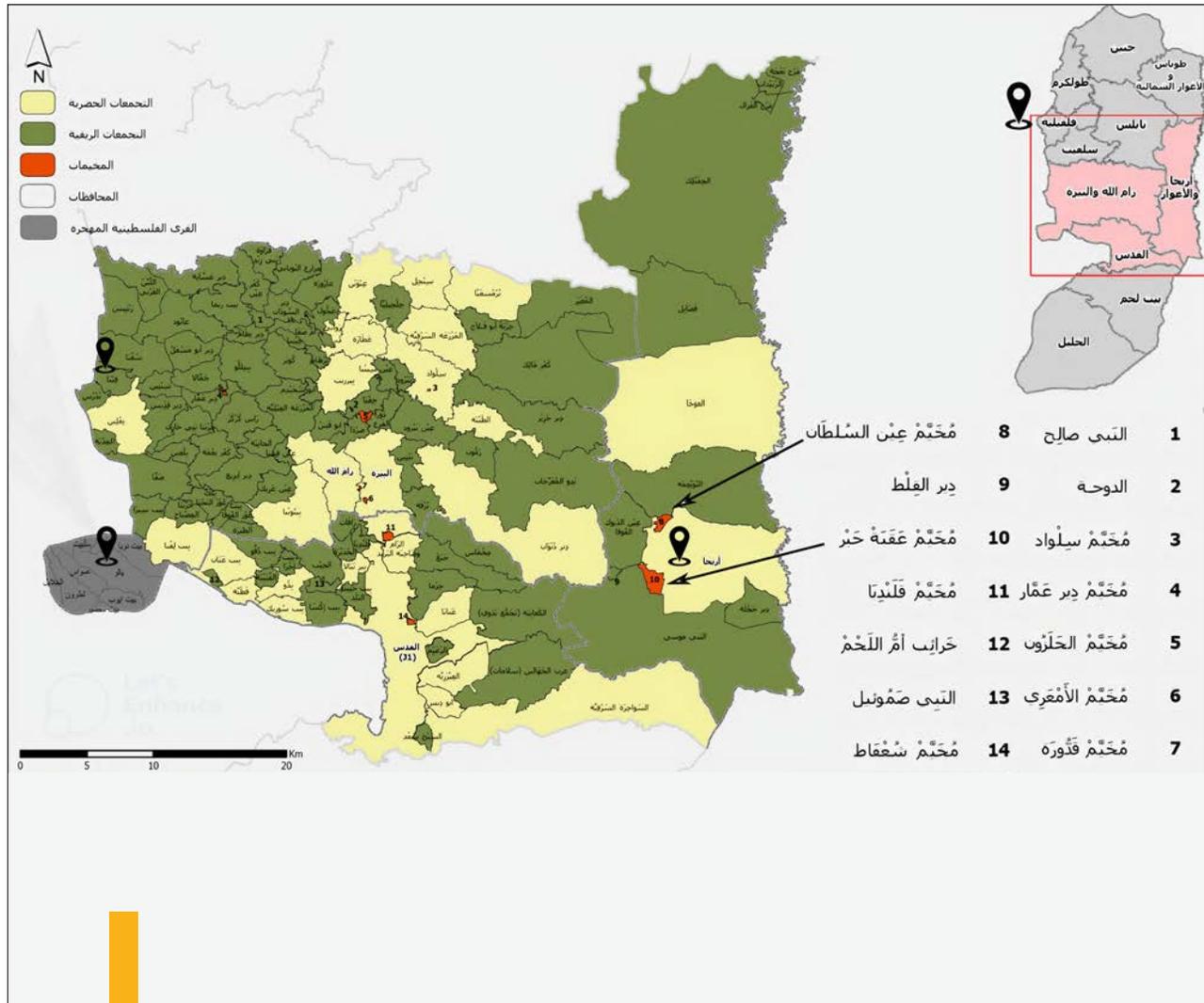
صورة 91: التهجير القسري الجماعي المستمر بعد انتهاء حرب 67: الصورة ملتقطة للاجئين فلسطينيين يحملون أمتعتهم أثناء استعدادهم لعبور جسر اللنبي المدمر فوق نهر الأردن من القسم الغربي الذي احتلته دولة الاحتلال خلال حرب 67، الصورة ملتقطة يوم 22 يونيو 1967 (TRT World, 2017).

## ثالثاً: مشاهد من التطهير العرقي الصهيوني في حرب حزيران وبداية الاحتلال الصهيوني:

### 1. ترويع أهالي قرية صوريف:

في 8 حزيران عام 1967، وعند الساعة الرابعة مساءً، وصلت مصفحات العدو وآلياته إلى مشارف القرية وبدأت في إطلاق النيران على بيوت القرية دون رحمة، وخاطبوا سكانها بمكبرات الصوت: «لقد حان وقت الحساب، عليكم بمغادرة القرية خلال عشرة دقائق لتنجوا بأنفسكم».

وبالتالي أُجبر جميع سكان القرية والبالغ عددهم 5000 نسمة على الهروب إلى الجبال المجاورة، وقامت بعدها بنسف عدد من بيوت القرية ومنعت سكان القرية من العودة إلى منازلهم لمدة أسبوعين، من خلال إطلاق النار عليهم، وكان تهدف إلى هروبهم ونزوحهم إلى الأردن<sup>(256)</sup>. [انظر خريطة رقم 10 لمعرفة موقع القرية]



خريطة 10: التجمعات الفلسطينية في محافظات جنوب الضفة الغربية حسب نوع التجمع 2017. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019)

## 2. تدمير قرية بيت نوبا ويالو وعمواس:

بتاريخ 12 حزيران دمرت قوات الاحتلال ثلاث قرى عربية هي بيت نوبا ويالو وعمواس وهجرت كل مواطنيها، بل ومسحت هذه القرى عن الوجود نهائيًا [انظر الصور من رقم 92 إلى 94]، وتقع هذه القرى في منطقة جيب اللطرون في طريق القدس وكان عدد سكانها حوالي 10 آلاف نسمة وتشكل مساحتها ما يزيد على 90 كيلو متر مربع.

يعيش اليوم أهالي هذه القرى المدمرة حياة اللجوء في منطقة رام الله<sup>(257)</sup>، رغم وجود القوانين الدولية التي تنادي بعودتهم، فقد صدر يوم 14/6/1967 قرار مجلس الأمن رقم 237 القاضي بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بيوتهم، ولكن سلطات الاحتلال رفض تطبيق هذا القانون<sup>(258)</sup>.

تقع اليوم هذه القرى ضمن النطاق الإداري لمحافظة رام الله في الضفة الغربية، وحسب تقسيمات أوصلو تقع في المنطقة (ج)، وكذلك هي مناطق محصورة خلف جدار الفصل العنصري، والتي تسيطر عليها سلطات الاحتلال وتمنع أهلها من العودة إليها، وتسعى لضمها لدولتها المزعومة في أقرب فرصة. [انظر خريطة رقم 11 لمعرفة موقع هذه القرى]



صورة 92 : منظر عام لقرية عمواس عام 1958: لاحظ معالم القرية قبل التدمير الصهيوني لها في عام 1967 (ابوساحلية، سامي الذيب، 2001).

(257) السعدي، غازي، 2016، صفحة 300

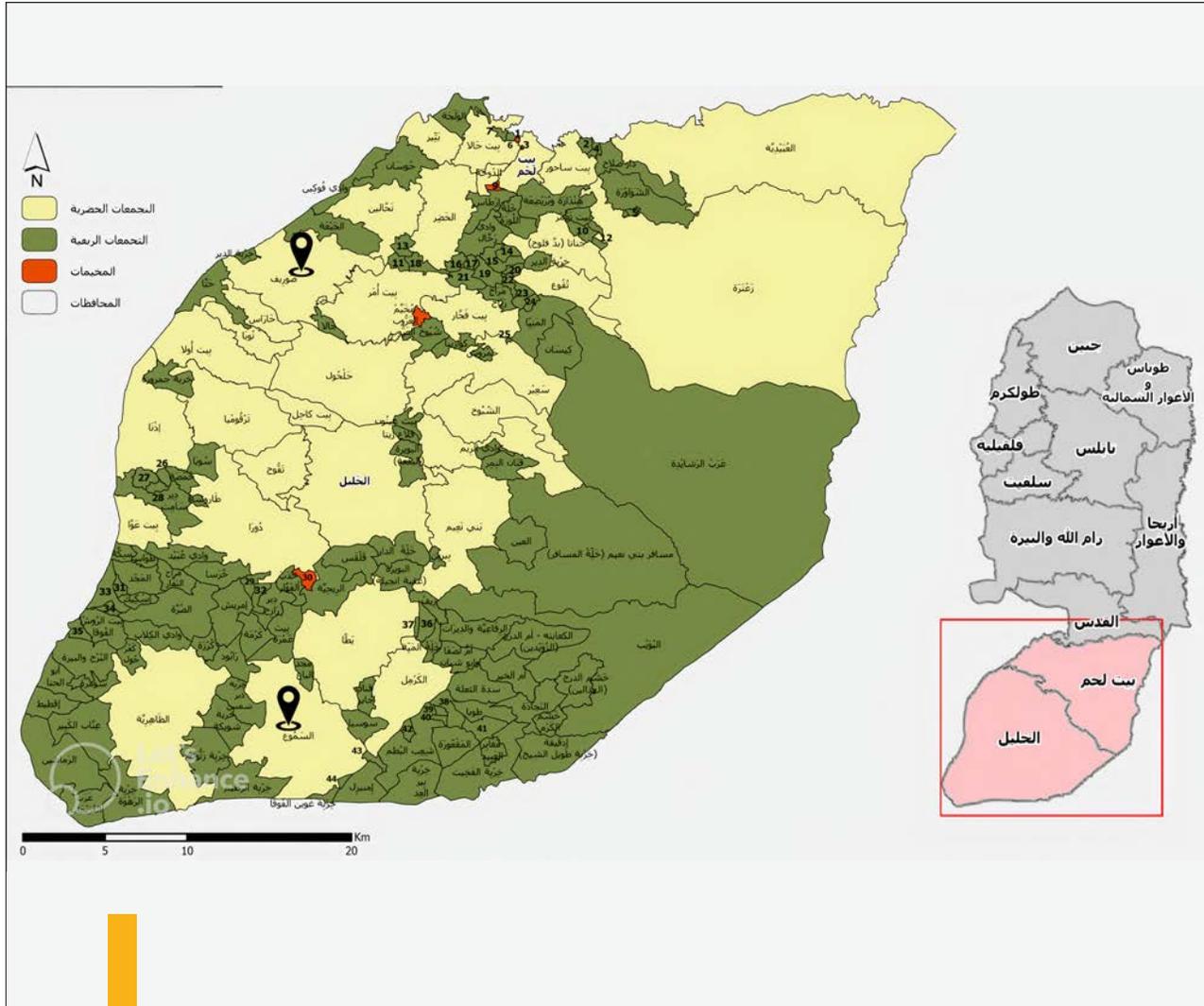
(258) رابي، 2001



صورة 93: منظر عام لقرية المدمرة عمّواس عام 1968: بعد التدمير الصهيوني لها، ويظهر في الصورة التدمير التام لكل ملاح القرية. (ابوساحلية، سامي الذيب، 2001).



صورة 94: منظر عام لقرية المدمرة عمّواس عام 1987: لاحظ أنّ مكان القرية تحول إلى غابات حرجية، وهذه عادة الصهاينة بتشجير القرى المدمرة لإزالة آثار الجريمة. (ابوساحلية، سامي الذيب، 2001).



خريطة 11: التجمعات الفلسطينية في محافظات وسط الضفة الغربية حسب نوع التجمع 2017. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019)

### 3. هدم حي المغاربة:

ما إن حط الصهاينة يدهم على منطقة القدس، حتى عمّدت إلى ترحيل مواطني حي المغاربة في المدينة القديمة، ودمرت ديارهم وشردتهم؛ ففي فجر يوم 1967/6/11، فوجئ أهالي حي المغاربة بجرافات الاحتلال تزحف عليهم وتهدم عقاراتهم ومنازلهم، ومع انتهاء ذلك اليوم كانت قد سوت 135 منزلًا ومسجدان صغيران بالأرض وشردت مواطني الحي البالغ عددهم 650 شخصًا، وباشرت فورًا بتمهيد الأرض وتسويتها ليتم ضم هذه الأرض إلى ساحة حائط البراق. كما قامت سلطات الاحتلال في 1967/6/14 بنسف 14 دارًا من الدور الدينية والأثرية العربية وهدمها، وكل ذلك بحجة توسعة ساحة حائط البراق. [انظر الصور من رقم 95 إلى 97]



صورة 95: حي المغاربة: هي حارة ملاصقة لحائط البراق، أي على الجهة الغربية من المسجد الأقصى، سكنها مجاهدون المغاربة الذين جاؤوا مع جيش صلاح الدين الأيوبي لتحرير القدس من الصليبيين في القرن الثاني عشر الميلادي، وقد أوقفها الملك الأفضل الأيوبي، شقيق صلاح الدين، لخدمة المغاربة الوافدين إلى القدس من علماء ومجاهدين وغيرهم، وكانت حصنًا منيعًا يفصل الحي اليهودي عن المسجد الأقصى ويدفع أي عدوان من ناحيته. (شبكة الجزيرة الإعلامية،

(2017)؛ (Munir, Alawi, 2012)

## التطهير العرقي في مرحلة التوسع الصهيوني الاحلالي 1967 - ...



صورة 96: صورة تُوثق لحظة هدم حي المغاربة بحجة توسعة ساحة البراق، الصورة بتاريخ 1967/6/11 (RUBINGER, 2017)



صورة 97: صورة تُظهر ساحة البراق التي بُنيت على أنقاض حارة المغاربة. (شبكة الجزيرة الاعلامية، 2017)

#### 4. تدمير قليلية:

قليلية لها قصة تختلف قليلاً عن باقي المدن والقرى لما لها من موقع استراتيجي وحدودي مع دولة الاحتلال الصهيوني، فكانت خطة الاحتلال تقضي «بتطهير المناطق الحدودية» ومن ضمنها قليلية، والتي من الممكن أن تؤوي المقاومين؛ أو لعل رغبة الاحتلال في الانتقام من أهلها جعل لها فصلاً حزيناً في الرواية، فلم ينسَ موشيه ديان ما فعله أبناء قليلية في سنوات 1948-1956م، ولم ينسَ وعيده لأهالي قليلية عام 1953م عندما قال «سأحرث قليلية حراً»، ويبدو أن انتصاره مكنه من ترجمة ذلك على أرض الواقع <sup>(259)</sup>.

فعندما وصلت قوات الاحتلال لأعتاب قليلية أمطرتها بوابل كثيف من قذائف المدفعية والطائرات، بهدف دفع أهالي قليلية إلى الفرار؛ مما أدى إلى هروب مجموعة من أهلها بعدما تهدمت بيوتهم إلى عزون ونابلس، وبعد احتلال قليلية أقدم الصهاينة فور دخولهم لها على تهجير أهلها قسراً بالإرهاب والذين لم يجدي معهم الإرهاب التجأوا معهم إلى الحيلة، حيث أجبروا رئيس البلدية أن ينادي عبر مكبرات الصوت على الناس بضرورة أن يتجمعوا في ساحة المدينة لأن القوات العراقية ستقصف المدينة، وبعد تجمع أهل قليلية تم نقلهم بالباصات إلى الضفة الشرقية وقرى ومدن الضفة الغربية، ومبالغة في الإرهاب قتلت قوات الاحتلال بعض كبار السن المقعدين، والذين لم يستطيعوا الخروج من بيوتهم، في حين مات البعض الآخر جوعاً وعطشاً بعد خروجهم من قليلية.

بل وأمكنت قوات الاحتلال في حرث البلدة وتخريبها بعد طرد سكانها، فدمروا وهدموا أكثر من نصف بيوتها، وأحرقوا العديد من منازلها، وقاموا بنهب محتويات كل المنازل قبل ذلك.

ولكن أهالي قلقيلة لم يملوا من التسلسل إلى مدينتهم للعودة لها؛ فبالتالي شكل إصرارهم للعودة، إضافة للظروف السياسية المواتية في تلك الحقبة، عقبة كبيرة حالت دون استكمال تنفيذ المخطط الذي سبق وهدّد به موشيه ديّان<sup>(260)</sup>.

من حسن حظ أهالي قلقيلية، أنه تم مطالبة دولة الاحتلال بالسماح بعودة الفلسطينيين، نتيجة لما تم من نشر الصور البشعة المجسدة لحالة التشرد والطرده عبر وسائل الإعلام العديد من الحكومات، ومنها الحكومة الأميركية؛ وفي ذلك كتب سفير الكيان الصهيوني في ألمانيا: «إنّ أسوأ الانطباعات تتولد من مشهد الآباء وهم يحملون أطفالهم بين أذرعهم»؛ وأضاف: «لا يمكننا الوقوف هنا أو في أي بلد أمام موجة الاحتجاج التي نعتقد أنه سيكون لها عواقب سياسية أيضًا»، وطلب أن تسمح حكومته بلم شمل العائلات على الأقل.

وقد حاول قادة الصهاينة نسف هذه الهجمة الإعلامية التي تكشف جرائمهم، ومن هذه الجهود إعطاء ليفي إشكول الأوامر بتقديم شرح إلى رئيس الحكومة البريطانية، هارولد ويلسون، «بأن الصحافيين يسيئون تفسير المشاهد؛ وأنّ الناس الذين كانوا يصورونهم هم أشخاص تركوا بيوتهم باختيارهم».

ولكن تفسيراتهم لم تجدي نفعًا، فقررت الحكومة الصهيونية وفي محاولة بائسة لتحسين صورتها السماح للمطرودين من قلقيلية بالعودة لها، باستثناء الذين طردوا إلى الأردن<sup>(261)</sup>.

وبناءً عليه، بدأت عودة أهالي قلقيلة إلى بيوتهم المدمرة يوم 28 حزيران 1967، ولعلمهم حققوا انتصارا كبيراً في عودتهم إلى مدينةٍ قرر الاحتلال مسحها من الوجود، فعاد تقريبًا 62,97% من أهالي

(260) رابي، 2001، الصفحات 62 - 113

(261) سيغف، توم، 1986، صفحة 9

المدينة، في حين حال الاحتلال من عودة الذين طردوا إلى الضفة الشرقية<sup>(262)</sup>. وفي محاولة لتظهر دولة الاحتلال نفسها بمظهر إنساني، صورت الصهاينة وهم يساعدون السكان المنكوبين، وصدّرت دولة الاحتلال للإعلام صور للعائدين إلى قنقلية، وهم يركبون السيارات ومعهم بعض الحاجيات، وادّعوا نُبل جيشهم الذي قدم عشرة براميل سولار من أجل تشغيل مضخات الآبار الارتوازية لسقي البيارات<sup>(263)</sup>!



## بطاقة مجرم: ليفي أشكول (١٩٢٨-١٩٦٩):

سياسي صهيوني، الرئيس الثالث للحكومة الصهيونية [1963-1969]، انضم إلى عصابة «الهاغاناه» في العشرينيات من القرن العشرين، ووصل إلى عضوية اللجنة التنفيذية فيها. وفي الأربعينيات أصبح عضواً في الادارة العامة لهذه العصابة وتولى إدارتها المالية، وخلال الاستعدادات لمعارك 1948 تقرب من دافيد بن غوريون وسرعان ما أصبح مساعده الأول، وتولى منصب المدير العام الأول لوزارة الدفاع؛ وبعد انتهاء حرب 1948 عُين أميناً مالياً للوكالة اليهودية حتى العام 1952 ورئيس شعبة الاستيطان، وأحد البارزين في تنظيم الهجرة الكبيرة لليهود إلى فلسطين، وإقامة 371 مستوطنة جديدة لاستيعابهم. ومن مشاريعه الاقتصادية وذات الطابع السياسي المباشرة بمشروع المياه القطري لإيصال المياه من بحيرة طبريا إلى النقب. (مدار)

(262) رابي، 2001، صفحة 113

(263) رابي، 2001، صفحة 94



صورة 98: الصورة توثق مقدار الدمار الذي حاق بمنازل المواطنين في قلقيلية عام 1967.  
(HRM DEBORAH OF ISRAEL, 2007)

## 5. تهجير سكان مخيمات اللاجئين بالقرب من أريحا:

عملت قوات الاحتلال فور احتلال منطقة وادي الأردن على طرد وترحيل أكثر من 50 ألف لاجئ فلسطيني من ثلاث مخيمات للاجئين تُحيط بمدينة أريحا؛ وهي مخيمات عين السلطان والنويعة وعقبة جبر، تم طردهم إلى الضفة الشرقية لنهر الأردن مع أكثر من 50% من المواطنين الريفيين الأصليين في وادي الأردن، ممّا خفّض الكثافة السكانية في هذه المنطقة من 182 نسمة /كم<sup>2</sup> عام 1961، إلى 26 نسمة/كم<sup>2</sup> بعد حرب عام 1967<sup>(264)</sup>.

كان لهذا التهجير بالغ الأثر على مخيم النويعة الذي أُقيم عام 1948 على طريق بيسان- الجفتلك، على بعد 5 كم من مدينة أريحا؛ وبالقرب من الأماكن الأثرية؛ على مساحة 270 دونماً تقريباً، ثم توسع حتى وصلت مساحته إلى 276 دونماً.

بلغ عدد سكان مخيم النويعة عام 1967، حوالي 25 ألف نسمة، ويُمثلون حوالي 300 عائلة؛ وبعد

(264) صالح، حسن، 1990، الصفحات 351-322؛ بابيه، ايلان ، 2002، صفحة 10؛ المصالحة، نور، 2015

العدوان الصهيوني على المخيم عام 1967، ونتيجة للأعمال الوحشية الصهيونية أصبحت معظم وحدات المخيم آيلة للسقوط، ومنعت سلطات الاحتلال وكالة الغوث من ترميم أبنية المخيم، بهدف أن يكون هذا الوضع قوة طاردة للبقية الباقية من الفلسطينيين الذين يقطنوه، وفعلاً هجره سكانه وانتهى وجود المخيم<sup>(265)</sup>. [انظر خريطة رقم 11 لرؤية مواقع المخيمات المتبقية في محيط أريحا]

بعض الأسباب التي دفعت الاحتلال الصهيوني إلى استهداف هذه المخيمات تحديداً:

• الموقع الاستراتيجي: وادي الأردن منطقة ذات أهمية استراتيجية في نظر الصهاينة، كونه يُشكل منطقة حدودية بين الضفة الغربية والمملكة الأردنية الهاشمية.

• اللاجئين الفلسطينيين هم غالبية السكان: حيث كانت الكثافة السكانية قبل حرب 1967 في لواء أريحا تحتل المرتبة الثانية بعد القدس وكان جل سكانها من اللاجئين الفلسطينيين الذين هجروا من ديارهم



عام 1948، وتتجلى بوضوح بذلك الأهداف الصهيونية في إخفاء آثار جريمة عام 1948، من خلال تقويض المخيمات الكبرى وذات الكثافة السكانية العالية في الضفة الغربية<sup>(266)</sup>.

**صورة 99: صورة تُوثق الدمار الذي**

**أُصاب مدارس الأونروا في أريحا عام 1967**

(UNRWA، 2015)

(265) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية  
وف، 2022

(266) صالح، حسن، 1990، الصفحات 322-351؛ بابيه، ايلان، 2002، صفحة 10؛ المصالحة، نور، 2015

## القسم الثاني: ممارسات التطهير العرقي ضد الفلسطينيين خلال 1968-1993:

### أولاً: ممارسات التطهير العرقي ضد فلسطيني 48:

انتهت حقبة الحكم العسكري عام 1966 لكنّ الحكومات الصهيونية، عملت على إبقاء بعض الأدوات الإجرامية المستخدمة في الحكم العسكري، وتطوير وسائل وسياسات أخرى جديدة تهدف جميعاً للسيطرة على فلسطيني 48 وتهمشيهم، ودفعهم إلى الرحيل منها:

#### 1. التبعية الاقتصادية للأكثرية اليهودية

محاولة تنفيذ هذه السياسة عبر تطبيق التالي:

- حرمان الوسط الفلسطيني من التطوير الصناعي الذي تدعمه حكومة الاحتلال.
- الاهتمام بإبقاء الفلسطينيين مشغولين 24 ساعة في اليوم بالبحث عن أسباب العيش، لكيلا يبقى لديهم الوقت للتفكير برفاهيتهم العامة أو حقوقهم السياسية في وطنهم.
- تبني سياسة حازمة ضد فلسطيني 48 من خلال فرض ضرائب وغرامات باهظة تؤدي إلى حرمانهم من الموارد المالية والاقتصادية؛ لتحسين مستوى معيشتهم أو مكانتهم الاجتماعية.
- سياسة المصادرة المتواصلة للأراضي العربيّة الفلسطينية، وإقامة مستوطنات وبؤر استيطانية على الأراضي الفلسطينية المصادرة<sup>(267)</sup>.

#### 2. الترانسفير الناعم:

يتم تطبيق هذه السياسة من خلال إجراءات عنصرية تدريجية ضاغطة هدفها إجبار الفلسطينيين على

(267) أبو سعد، إسماعيل ، 2011

مغادرة بلادهم، ومن هذه الإجراءات:

- استصدار قوانين تؤدي إلى تهجير الفلسطينيين من أرضهم.
- سياسة مصادرة الأراضي الفلسطينية لصالح المشاريع الاستيطانية.
- سحب الإقامة من الفلسطينيين في الداخل المحتل: حيث سحبت دولة الاحتلال حقوق الإقامة لنحو ربع مليون فلسطيني بين عامي 1967 و1994<sup>(268)</sup>.
- مواصلة السياسة التي تُشجع فلسطيني 48 على ترك البلاد، واستعمال كل الوسائل الممكنة لتهجير الفلسطينيين بهدوء، مثلاً: تسهيل هجرة الشباب الفلسطيني ومنع عودته<sup>(269)</sup>.
- التضييق على البلدات والقرى الفلسطينية: وتحويلها إلى قرى وبلدات مكتظة وفقيرة دون تخطيط وتنظيم عبر التالي:

- عدم إقامة أي بلدة أو قرية فلسطينية جديدة منذ العام 1948 داخل حدود دولة الاحتلال، على الرغم من تضاعف أعداد فلسطيني 48 عدة أضعاف.
- إبقاء أكثر من 100 قرية فلسطينية تحت بند «غير معترف بها»، أي لا تقدم لها سلطات الاحتلال أية خدمات تكفل الحياة الطبيعية والأساسية لأي فلسطيني، إضافة لكونها عرضة بشكل دائم للهدم والمصادرة.
- تُعيق سلطات الاحتلال توسيع البلدات والقرى الفلسطينية التي تعترف بها الحكومة الصهيونية<sup>(270)</sup>.

(268) زعبي، همت، 2016

(269) أبو سعد، إسماعيل، 2011

(270) شنهاف، يهودا، 2011، صفحة 120؛ أبو سعد، إسماعيل، 2011

### 3. القمع الوحشي على الاحتجاجات السلمية:

أهم الأحداث القمعية هو يوم الأرض: والذي بدأ في 30 آذار 1976 بمظاهرات ضد مصادرة مساحات واسعة من الأراضي في الجليل، واستشهد في هذه الأحداث ستة فلسطينيين برصاص الشرطة الصهيونية، ولم يتم إجراء تحقيق رسمي في الحادث، كما لم يُتهم أي من الضباط الضالعين فيه. ترك هذا اليوم أثره البالغ والمؤلم في الذاكرة الجماعية عند الفلسطينيين والعرب عامة وعند فلسطينيي 48 على وجه التحديد<sup>(271)</sup>.

يعتقد البروفيسور أورن يفتاحيل [عالم صهيوني جغرافي سياسي وقانوني] أنّ يوم الأرض عام 1976 يُشكل نقطة تحول في عملية خلق هوية جماعية فلسطينية جديدة، من نوع لم يسمح به «القانون الإسرائيلي»<sup>(272)</sup>.

### 4. مشاريع تهويد المناطق الفلسطينية:

تستهدف سلطات الاحتلال عبر رزمة مشاريع فلسطينيي 48، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: مشاريع تهويد الجليل: منذ بدايات الاحتلال الصهيوني لفلسطين عام 1948 وهم يحاولون اجتثاث الطابع الفلسطيني الواضح في الجليل، ابتداءً من عمليات الطرد المباشر في أربعينات القرن الماضي، إلى مصادرات الأراضي الهائلة في سبعينات القرن الماضي، وصولاً إلى جهود التوطين اليهودية واسعة النطاق في ثمانينات القرن الماضي<sup>(273)</sup>.

(271) أبو سعد، إسماعيل ، 2011، الصفحات 44-41

(272) شنهاف، يهودا ، 2011، الصفحات 97-96

(273) بابيه، ايلان ، 2007، صفحة 213

إنّ الحكومات الصهيونية المتعاقبة نجحت بالاستيلاء على جزء كبير من أراضي فلسطيني 48 تارة تحت يافطة «تطوير الجليل»، وتارة ثانية تحت يافطة «إنعاش المناطق العربية»، وتارة ثالثة عبر هدم بيوت قرى بكاملها بذريعة «البناء غير مرخص» كما حدث ويحدث في مناطق النقب البدوية كذلك<sup>(274)</sup>. وحسب إحصاء عام 1993 ونتيجة لسياسات التهويد المتلاحقة فإنّ نسبة فلسطيني 48 في الجليل هبطت من 98% إلى 72% من مجموع سكان الجليل<sup>(275)</sup>، وهذه النسبة غير مرضية للصهاينة الذين ما زالوا يحاولون تقليلها؛ ولكن رغم كل محاولات التهويد ما زالت الجليل حتى اليوم تحتفظ بجمالها، ونكهتها وثقافتها الفلسطينية، وخاصة أنّ الميزان الديمغرافي مازال يميل جهة الفلسطينيين ويمنع كثيرين من اليهود من الاعتقاد أنّ المنقطة تخصهم.

## ثانيًا: ممارسات التطهير العرقي في الأراضي المحتلة عام 1967:

تمهيد معلوماتي حول التنازع الصهيوني على مصير المناطق المحتلة عام 67:

بالرجوع للخلفية الأيدولوجية التي تُسيطر على الفكر الصهيوني، والتي تُرتكز بشكل أساسي على سياسة الاحلال والاستيطان والتطهير العرقي، سنجد أنّ حرب عام 1967 أُعتبرت فرصة لدى قادة الصهاينة لإحداث شرخ في العامل الديمغرافي على أرض فلسطين التاريخية لصالح الصهاينة، ولكن على الرغم من تهجير حوالي 200 300- ألف فلسطيني والذي يُعتبر قرابة ثلث المهجرين عام 1948، وكذلك مع أنّ عدد الفلسطينيين المشردين لا يتناسب إطلاقًا مع سرعة الحسم العسكري لحرب 67 في ستة أيام فقط، بل يتخطاها بأشواط، فإنّ قادة الصهاينة اعتبروا أنّ نتائج هذه الحرب لم تُلبي طموحهم في حل «مشكلة

(274) عبد الرحمن، أسعد، 2011

(275) فلاح، غازي، 1993، صفحة 11



صورة 100: غولدا مئير -رئيسة وزراء دولة الاحتلال الرابعة (1969-1974)



صورة 101: ليفي أشكول - الرئيس الثالث للحكومة الصهيونية (1963-1969)

العامل الديمغرافي» بل زادت الطين بلة.

ويمكن اختصار تفكير الصهاينة فيما قالته غولدا مئير: «أتوق لأخذ المهر وليأخذ العروس أحد غيري»؛ تقصد غولدا مئير بالمهر المرغوب الأراضي المحتلة عام 1967، أما «العروس غير المرغوبة»، فهي الفلسطينيين الذين يسكنون هذه الأرض<sup>(276)</sup>.

فمواطنو الأراضي المحتلة عام 67 شكلوا هاجسًا ومشكلة تحتاج إلى حل سريع، وقد عبر عن ذلك ليفي أشكول بقوله [كما يظهر في وثائق الاجتماعات في تلك الفترة]: «القطاع من هذه الدولة يُشبه عنقًا بئسًا ومهددًا بالنسبة إلينا، وبمعنى حر في تمديدته للذبح، لا أستطيع أن أتخيل التالي: كيف سننظم الحياة في هذه البلد ولدينا 1,4 مليون عربي بينما نحن 2,4 مليون مع 400 ألف عربي موجودين حاليًا في البلاد؟»<sup>(277)</sup>.

وقصد أشكول في العبارة الأخيرة ب 400 ألف عربي: فلسطينيو 48، ونلاحظ هنا أنّ إشكول شبه دولته بـ «رقبة الزرافة» لأنها ضيقة (جغرافيًا) ويصعب الدفاع عنها، ويتضح من هذا الكلام أيضًا إدراك أشكول أنه لا يمكن تجاهل المشاكل التي نتجت من وراء الأراضي التي أُحتلت عام 1967، ويرى ضرورة إيجاد حلول لهذه المعضلة وسريعًا.

وبحسب محاضر اجتماع حكومة أشكول بعد حرب 67 يتبين وجود اجماع صهيوني لضم القدس إلى دولة الاحتلال، أما بقية الضفة الغربية وقطاع غزة فدار

(276) شنهاف، يهودا، 2011، صفحة 72

(277) Aderet , Ofer, b2017

جدل بين قادة الاحتلال الصهيوني على الانسحاب منها أو البقاء فيها، وكان القرار النهائي ببقاء الاحتلال للأراضي العربية لأسباب أمنية، والذي شكل وجهة نظر موشيه ديان [وزير الدفاع الصهيوني آنذاك] وآخرين. وقد تضاربت الرؤى الصهيونية بخصوص هذه المناطق المحتلة وكيفية التعامل معها وهل تقوم بضمها أم تُنشأ حكمًا عسكريًا فيها، وكانت الغلبة في ذلك إلى ضم شرقي القدس ومرتفعات الجولان إلى دولة الاحتلال، وفرض الحكم العسكري على بقية الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي ذات الوقت ممارسة الضم الزاحف في الضفة وغزة عن طريق فتح المجال للبؤر الاستيطانية اليهودية فيها، وإتاحة المجال للاستيطان لكي يقضم منها أجزاء صغيرة بشكل متواصل، وبالتالي لا ضرورة للحسم السريع<sup>(278)</sup>، وفي ذات الوقت توظيف جميع الوسائل الممكنة للتضييق على الفلسطينيين فيها واتباع سياسة الطرد الزاحف للفلسطينيين. وبناء على القرار السابق شرعت دولة الاحتلال على الفور بتطبيق خطتها الاستيطانية بإنشاء وترسيخ المستعمرات الاستيطانية وخاصة في المواقع الاستراتيجية من الضفة الغربية وقطاع غزة؛ متذرة أن ذلك من مقتضيات الأمن<sup>(279)</sup>.

## 1. الضفة وغزة بين فكي الحكم العسكري: السياسات الصهيونية لتهجير الفلسطينيين:

قام الحكم العسكري الصهيوني على الضفة والقطاع بعد احتلالهما في حرب 67، وتم تعيين حاكم عسكري للضفة وآخر لقطاع غزة، وسماه الاحتلال بالإدارة المدينة ليخفي حقيقة حكمه العسكري الاستبدادي على البلاد.

أصدر الحكم العسكري في الضفة الغربية وقطاع غزة أكثر من 900 أمر عسكري، وتُعتبر الأوامر

Aderet , Ofer, b2017 (278)

(279) الكيلاني، هيثم، 1997، صفحة 156

## التطهير العرقي في مرحلة التوسع الصهيوني الاحلالي 1967 - ...

العسكرية هي الأساس القانوني للحكم العسكري، بحيث تستهدف هذه القوانين التدخل في حياة المواطنين والتضييق عليهم ومنعهم من أبسط حقوقهم، ومنح الاحتلال السيطرة الكاملة على أوجه حياة الفلسطينيين، والتمهيد لضم هذه المناطق إلى دولة الاحتلال بعد اقتلاع سكانها. عمل الاحتلال الصهيوني منذ احتلاله للضفة الغربية وقطاع غزة على ربط اقتصادهما باقتصاده، وهذا الإجراء لا يدع مجالاً للشك أنهما أصبحتا مستعمرتين من قبل دولة الاحتلال سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، بل إن جميع ما ينفقه الاحتلال على تطوير الأراضي المحتلة عام 67، هو إنفاق هزيل ويصب أولاً عن آخر في مصلحة دولة الاحتلال<sup>(280)</sup> [فهم الحكم العسكري ومفهومه وأهدافه راجع الفصل الثالث - القسم الثاني].



صورة 102: جلسة محكمة عسكرية لمدنيين فلسطينيين من قطاع غزة: بعد شهرين فقط من انتهاء حرب 67، نصبت سلطات الاحتلال في مدينة غزة محكمة عسكرية يقودها الجيش الصهيوني ضد متهمين فلسطينيين باتهامات باطلة؛ تهدف هكذا محاكمات إلى اخضاع الفلسطينيين وردعهم، الصورة بتاريخ: 15 آب / أغسطس، 1967. (.Getty Images, n.d.)

(280) صالح، حسن، 1990، الصفحات 353-354؛ السعدي، 2016، الصفحات 139-140؛ الكيلاني، هيثم، 1997، صفحة 156

في حرب 48 نفذ الصهاينة تطهير عرقي ناجح بحق الفلسطينيين، ولكنَّ حرب العام 1967 كانت خاطفة فلم تحقق خطتهم الرعب الكافي لإكمال مسلسل التطهير العرقي الذي بدأوه في العام 48، فكان لا بد من «حل لهذه المشكلة»!

فوجد الصهاينة الحل في مجموعة من السياسات والأساليب التي تهدف في مجملها إلى تقطيع أوصال المناطق المحتلة عام 1967، والتضييق على سكانها، ودفعهم لمغادرتها والهجرة منها؛ بهدف تهويدها وزرع المستوطنين اليهود فيها وضمها للكيان الصهيوني، ومن هذه السياسات التهودية:

#### أ. سياسة الطرد الزاحف:

القاضية بطرد الفلسطينيين من أرضهم بالتدرّج بكل السبل الممكنة، وقد تبنت حكومة الاحتلال هذه النظرية بعد حرب عام 1967 في سبيل تغيير الخريطة الديمغرافية في الضفة والقطاع لصالح الصهاينة، وأسمتها «سياسة تقليص السكان».

#### ب. سياسة الضم الزاحف:

وتعني الاستيطان الاحلالي في المناطق المحتلة عام 1967، فقد شرعت دولة الاحتلال بداية بضم المناطق غير المأهولة بالسكان إليها، والتي شكّلت أكثر من ثلث الضفة الغربية وقطاع غزة، وبعد ذلك أصبحت تقضم أجزاء صغيرة بالتدرّج من الأراضي بعد طرد الفلسطينيين منها ومصادرتها لذرائع واهية؛ وفي ذات الوقت كانت التوجيهات الرسمية للدولة تقتضي استخدام مصطلح «شراء أراضٍ لاحتياجات الجمهور» بدلاً من كلمة «مصادرة» من باب تغليف نهب الأراضي بغلاف يسر الناظرين<sup>(281)</sup>.

(281) شنهاف، يهودا، 2011، صفحة 72 بابه، ايلان، 2002، الصفحات 4-7؛ السعدي، غازي، 2016، الصفحات 139-140

### ت. سياسة القبضة الحديدية:

هي سياسية مآكرة ترتكز على الإرهاب والقمع والعقوبات الجماعية ضد فلسطيني الضفة الغربية والقطاع بهدف تعقيد حياتهم، وبالتالي دفعهم للهجرة إلى خارج فلسطين التاريخية<sup>(282)</sup>.

### ث. سياسة فرض حدود دولة الاحتلال الصهيوني:

حيث تركز هذه السياسة أن حدود دولة الاحتلال تُفرض فرضاً على أرض الواقع، من خلال منع التمدد الأفقي للتجمعات السكانية الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة عام 1967، وفي المقابل مصادرة الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وفرض التمدد الصهيوني عليها<sup>(283)</sup>.

### ج. سياسة الجسور المفتوحة:

هي سياسية تكمن في السماح للفلسطينيين بالسفر إلى الأردن ومصر، وتم إعلانها تحت ستار «لافتة حسن نية» تجاه الأردن والفلسطينيين، حتى يتمكنوا من الاحتفاظ بشبكة علاقات اقتصادية منتظمة بين الجانبين، ولكن الهدف الحقيقي من وراء ذلك هو عملية طرد مخططة ومحكمة، حيث لجأ الصهاينة إلى سلسلة من أنظمة الطوارئ والقوانين بهدف منع الكثيرين ممن غادروا المناطق المحتلة عام 1967 من العودة مرة أخرى إليها.

ولكن في نهاية عقد السبعينات ظهر رأي قوي يُطالب بإغلاق الجسور نظراً لتوفر بعض الدلائل والتقارير المشيرة إلى رجحان كفة سلبيات هذه السياسة، فحسب بعض التقارير مكّنت حرية التنقل عبر الجسور من بقاء الدينار الأردني متداول بشكل شرعي في الضفة الغربية، الأمر الذي يسر إدخال مبالغ

(282) السعدي، غازي، 2016، صفحة 139

(283) الجرباوي، علي، 1999، صفحة 10

طائلة لتمويل عمليات المقاومة، وتعويضات لأصحاب البيوت التي تصاب أو تُهدم من الصهاينة (284).

### ج. سياسة نزع حق المواطنة للفلسطينيين في أرضهم:

تفترض هذه السياسة أن جميع الفلسطينيين الموجودين في المناطق المحتلة عام 1967 عبارة عن مواطنين أردنيين -رغم أن سكان قطاع غزة لم يتبعوا للحكم الأردني إطلاقاً- وعليه تم اعتبار جميع الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة سكاناً لا يملكون حق المواطنة الأصلية، وانطلاقاً من هذا القاعدة المكذوبة برر الصهاينة سياسة نزع الملكية عن الفلسطينيين ومصادرة الأراضي والإبعاد القسري (285).

### خ. سياسة تتبع الفرد واستنزاف الضفة وغزة:

عملت دولة الاحتلال منذ احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة على ربط اقتصادهما باقتصاده، والذي أدى بدوره لتكون هذه المناطق المحتلة ليس مستعمرة فقط سياسياً وعسكرياً واستيطانياً بل أيضاً اقتصادياً، وقد تمكنت دولة الاحتلال من بلورة نموذج استنزافي لأي فرصة للتنمية الاقتصادية الفلسطينية الحقيقية في المناطق المحتلة عام 1967 من ناحية، واستغلال الموارد والإمكانات البشرية والاقتصادية الفلسطينية لصالح فرص نمو الاقتصاد الصهيوني من ناحية أخرى.

والذي مكّن بدوره الاحتلال الصهيوني من تحويل احتلاله للضفة وغزة إلى مشروع تجاري يُحقق عائداً مالياً صافياً، واتبع الاحتلال بعض السياسات التي ساهمت في تثبيت هذا الوضع منها:

• مصادرة الأراضي والتحكم بمصادر المياه الفلسطينية: قام الصهاينة بالاستيلاء على نسبة 60% من أراضي الضفة الغربية وما نسبته 35% من مساحة قطاع غزة، وتقدر نسبة الأراضي الزراعية في هذه

(284) بسيسو، فؤاد، 1990، الصفحات 1110-1111؛ بابيه، ايلان ، 2002

(285) الجرباوي، علي، 1999، صفحة 11

الأراضي المستولى عليها ب 40%، وقد استولت على الأراضي الأكثر خصوبة والتي تحتوي على خزانات مياه جوفية رئيسة وكبيرة.

أما في 60% من الأراضي المتبقية، فقد استمرت سلطات الاحتلال في التضيق على المزارع الفلسطيني سواء بحرمانه من استخدام المياه للري أو بإغلاق بعض المناطق الزراعية؛ وبذلك تكون قلصت من فرص العمل الزراعي لنسبة كبيرة من مواطني المناطق المحتلة عام 1967<sup>(286)</sup>.

• منعت سلطات الاحتلال الجامعات من فتح التخصصات العلمية التي يحتاج لها المجتمع الفلسطيني؛ وقصرت المسموح به على التخصصات التي لا يحتاج لها المجتمع كثيراً أو أصبح لديه اكتفاء منها.

وفي أوائل الثمانيات يُقدر أنّ 20% من حملة شهادة الثانوية العامة والشهادة الجامعية قد تمكنوا من إيجاد وظائف عمل؛ والذي أدى بدوره إلى تحويل 80% من الشباب الفلسطيني المتعلم إما لعبيد السخرة في خدمة المصانع والمستعمرات الصهيونية، أو إلى مهاجرين إلى خارج فلسطين وخاصة دول الخليج للبحث عن عمل، ممهدين بذلك الطريق لتفريغ الأرض المحتلة من مواطنيها<sup>(287)</sup>.

• استنزاف القوى العاملة الفلسطينية: تطور استيعاب دولة الاحتلال الاقتصادي من 4 آلاف عامل فلسطيني في عام 1968 إلى 105 ألف عامل عام 1986.

وقد شملت الأعمال التي يقوم بها العمال الفلسطينيون البناء والإنشاءات (بنسبة 50%) وكذلك التجارة والتخزين والزراعة والمطاعم والفنادق والخدمات، أي حصر عملهم في الأعمال الدونية التي يتكبر اليهود عن القيام بها، بل ويعمل الفلسطيني بأجر أقل من قرينه اليهودي بنسبة تصل إلى

(286) بسيسو، فؤاد، 1990، الصفحات 1101-1102؛ صالح، حسن، 1990، الصفحات 353-356

(287) صالح، حسن، 1990، صفحة 355

النصف؛ وقدرت نسبة فائدة المنشآت اليهودية لوحدها في دولة الاحتلال نتيجة استعانتها بالعمال الفلسطينيين ما قيمته 195 مليون دولار سنويًا.

• حدثت من علاقات المناطق المحتلة عام 67 الاقتصادية مع العالم الخارجي: وسمحت بعلاقات محدودة عبر وسطاء يهود، والذي ساهم بدوره في سرقة إمكانيات الصادرات الفلسطينية وحصر دائرة الاستفادة من مداخيلها من العملات الأجنبية في «الاقتصاد الإسرائيلي»<sup>(288)</sup>.

#### د. سياسة تزوير الاحتلال:

هي سياسة مأكرة ترمي إلى إضفاء نوع من الحياة الطبيعية في الأراضي المحتلة عام 1967، وهذه السياسة جاءت متكاملة مع السياسات السابقة، رغم أنها تبدو للوهلة الأولى أنها تناقضها، فبعد أن فشلت سياسة الاحتلال بعمليات الطرد الجماعي، إضافةً لعمليات الطرد الزاحف التي لم تؤتِ أكلها؛ قرر صانعو القرار الصهيوني اللعب على كل الأصعدة فاتبعوا هذه السياسة لإكمال خطتهم في تهويد الضفة الغربية وقطاع غزة ولكن بأسلوب ناعم؛ وتتمثل هذه السياسة بالتالي:

- ادعاء الاحتلال أنه يتبع سياسة مزدوجة قاضية بالتفريق في المعاملة بين المقاومين والسكان الآمنين: حيث كان يطارد المقاومين وينتهي بهم المطاف بين ملاحق أو شهيد أو أسير أو مبعد عن وطنه، في حين حاول الاحتلال تلميع صورته وإظهار أنه يُقدم التسهيلات للسكان الآمنين.
- سياسة الانفتاح في حرية التحرك والحركة للفلسطينيين: من خلال فتح الجسور مع الأردن وفتح أراضي 48 للفلسطينيين؛ بهدف إعطاء انطباع لدى الفلسطينيين بوجود مجال جغرافي واسع تحت تصرفهم؛ وكذلك يهدف الصهاينة من هذه السياسة التخلص من بعض سكان الضفة والقطاع بطرق

ناعمة عبر سفرهم للخارج<sup>(289)</sup>.

• سياسة تشابك المصالح الاقتصادية: من خلال إيجاد علاقات بين الفلسطينيين والصهاينة تقوم بالأساس على قاعدة اقتصادية تصب أساساً في مصلحة الاحتلال، حيث آمن الصهاينة أنّ هذه العلاقات سوف تحدث تحول إيجابي عند الفلسطينيين اتجاه الاحتلال، على مبدأ أنّ تشابك المصالح الاقتصادية يُذيب الصراعات السياسية<sup>(290)</sup>.

## الخلاصة:

اتبع الاحتلال سياسة تُبقي المواطنين الفلسطينيين منفصلين، ومحصورين عن سياق الحياة الحضارية الصهيونية، وتُغلف هذا الفصل بدمج ظاهري من خلال اعطائهم حرية التنقل والعمل في داخل الأراضي المحتلة عام 48. وبعبارة أخرى اعتقد صانعو السياسة الصهيونية أنّ فتح كيانهم للفلسطينيين اقتصادياً، وفي ذات الوقت الضرب بيد من حديد على كل مَنْ تسول له نفسه مقاومة الاحتلال؛ سوف يؤدي مع الأيام بلا شك إلى قبول الفلسطينيين بالاحتلال وانطفاء مقاومتهم؛ وبالتالي السيطرة المطلقة على الضفة الغربية وقطاع غزة، وإنهاء قضية الفلسطينيين وصعود نجم دولة «إسرائيل» الديمقراطية ذات القوميتين والأغلبية اليهودية في منطقة الشرق الأوسط.

(289) الجرباوي، علي، 1999، صفحة 16

(290) الجرباوي، علي، 1999، الصفحات 11-12

## هل أدت سياسة تذيب الاحتلال مبتغاها؟!

من حسن الحظ أنّ السحر انقلب على الساحر، فساهمت محاولة الصهاينة في تذيب الاحتلال إلى إعادة توحيد الفلسطينيين داخل فلسطين وتقليص التشتت الفلسطيني على كامل جغرافيا فلسطين، وبالتالي بدء استرداد الالتئام المجتمعي للشعب الفلسطيني؛ والذي أدى بدوره إلى إعادة تشكيل مجرى الصراع الفلسطيني- الصهيوني داخل فلسطين، من خلال فلسطنة هوية الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة وحصول الطرف الفلسطيني على أكبر قدر من الاستقلالية والحرية والقدرة على مواجهة المحتل من جهة أخرى؛ بل وتطور الفكر المقاوم حتى تفجر كالبركان عام 1987 في انتفاضة الحجارة، والتي نسفت كل طموحات المحتلين الصهاينة اتجاه ضم الضفة والقطاع إلى دولتهم المزعومة، فقد أثبت الانتفاضة للقاسي والداني أنّ الفلسطينيين ليسوا «سكاناً» غرباء في «أرض إسرائيل»، بل هم مواطنون في وطنهم المسلوب فلسطين<sup>(291)</sup>.

## 2. التطهير العرقي عبر التوسع الإحلالي في المناطق المحتلة عام 1967:

في يوم 15 مايو/أيار 1948، أي قبل دخول الجيوش العربية واندلاع حرب 48، كان عدد المستعمرات اليهودية التي أقامتها الوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية العالمية 285 مستعمرة أقيمت على شكل حزام متكامل من القلاع العسكرية الاستيطانية حول الخطوط التي حددها قرار التقسيم لعام 1947، أي أقيمت لضمان الاستيلاء على تلك المناطق وتثبيت قرار التقسيم.

وبعد انتهاء الحرب بخسارة الجيوش العربية تسابقت الحكومة الصهيونية والوكالة اليهودية ومؤسسات الاستيطان المختلفة على إقامة مستعمرات في المناطق [المخصصة للدولة العربية وفق قرار

(291) الجرباوي، علي، 1999، الصفحات 17-24

التقسيم والتي أصبحت تقع بعد حرب 48 ضمن حدود دولة الاحتلال]، أي المقصود تثبيت الاستيلاء على المناطق المخصصة للدولة العربية وفق قرار التقسيم، وتثبيت حدود دول الاحتلال آنذاك كأمر واقع. وبلغ عدد المستعمرات التي أقيمت في [الفترة ما بين 1948 و1967] 587 مستعمرة سكن فيها 180 ألف مستوطن يهودي.

أما بعد حرب 67 مباشرة فسارعت حكومة الاحتلال إلى تنفيذ السياسة الاستيطانية السابقة، وشرعت بعمليات الاستيطان الصهيوني في الأراضي المحتلة عام 67 لجعل الاحتلال الجديد أمراً واقعاً، وتحويل خطوط وقف إطلاق النار إلى حدود جديدة لدولة الاحتلال، بحيث يتم تثبيتها بفرض الأمر الواقع الاستيطاني إلى أن يتم إلحاقها رسمياً بدولة الاحتلال<sup>(292)</sup>.

## الأساليب التي اتبعتها الحكومات الصهيونية لاستمرار وترسيخ مشروعها الاستيطاني الاحلالي:

### أ. بناء كتل استيطانية على قاعدة الوصل والفصل:

وصل المستوطنات مع بعضها البعض ومع دولة الاحتلال عبر شبكة طرق استيطانية؛ بهدف السيطرة على المناطق الاستيطانية الموصولة معاً تمهيداً لضمها جزئياً أو كلياً لدولة الاحتلال<sup>(293)</sup>. فصل المناطق والتجمعات والمدن والقرى الفلسطينية عن بعضها البعض، وتطويقها بتجمعات استيطانية وثكنات عسكرية للجيش الصهيوني، بحيث لا يستطيع الفلسطينيون التحرك بحرية داخل الأراضي المحتلة؛ بهدف تحويل المناطق الفلسطينية إلى جزر منعزلة فيها أقليات فلسطينية مفتتة تسهل السيطرة

(292) هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1984، الصفحات 221-222

(293) شحادة و جريس، 2013، صفحة 13

عليها ومحاصرتها تمهيداً لإجلاء سكانها تدريجياً<sup>(294)</sup>.

### ب. فرض الأمر الواقع:

يقوم المبدأ الصهيوني أنّ حدود دولة الاحتلال تُفرض فرضاً، عبر تكثيف الاستيطان في الأراضي المحتلة عام 67؛ للحيلولة دون العودة إلى حدود ما قبل العام 1967، فعملت على إزاحة الخط الأخضر عبر التوسع الاستيطاني، وإنقاذ مشكلة الخاصرة الضيقة لدولة الاحتلال.

فبعد حرب 67 مباشرة بدأت بإقامة سلسلة ما أسمته نقاط المراقبة الأمنية [وهي خطوط المواجهة مع الدول العربية] على امتداد خطوط وقف إطلاق النار، ثم أخذت توسع هذه النقاط شيئاً فشيئاً حتى تحولت خلال السبعينات إلى مستعمرات زراعية، وفي الوقت نفسه كانت عملية إنشاء مستوطنات أخرى قائمة على قدم وساق تحت مختلف الأشكال والذرائع منها:

ففي الضفة الغربية تم إقامة الأحزمة الاستيطانية في منطقة الأغوار، ثم على سلاسل الجبال المحاذية، ثم في المناطق المحاذية لخطوط الهدنة لعام 1948، ثم في مجمعات استيطانية مكثفة حول المدن العربية الرئيسية<sup>(295)</sup>.

وكذلك تم عبر مشروع النجوم: زرع مستوطنات يهودية على امتداد ما يسمى بـ «خط التماس» بهدف محو الخط الأخضر، حيث تم بناء 230 مستوطنة ومرفقاً ومستوطنة حدودية -عسكرية على مسار الخط الأخضر وإلى الشرق منه، استغرق العمل في إنشائها حوالي سبع سنوات<sup>(296)</sup>.

أما في قطاع غزة فقد تأخر الاستيطان لأسباب أمنية، وكان ذلك في مطلع السبعينات، وقد تركزت

(294) هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1984، صفحة 224؛ منصور، جوني، 2014، الصفحات 16-17

(295) هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1984، صفحة 222

(296) شنهاف، يهودا، 2011، صفحة 104

المستوطنات في جنوب القطاع، وعلى الشريط الساحلي شمال العريش، في محاولة من سلطات الاحتلال لعزل القطاع عن سيناء، وخلق تواصل جغرافي بين مستعمرات القطاع ومستعمرات مشارف رفح/العريش<sup>(297)</sup>.  
أما بالنسبة للقدس، فكان واضحاً منذ اللحظة الأولى لاحتلالها أنّ مخططات تهويدها موضوعة مسبقاً، فقد أصدر «الكنيست الإسرائيلي» قراره بضم القدس وتوحيدها في الشهر ذاته الذي وقعت فيه القدس تحت الاحتلال الصهيوني، وقامت سلطات الاحتلال بربط شرقي القدس بخدمات بلدية غربي القدس المحتلة، ووسعت حدود بلدية القدس اليهودية لتشمل مناطق أبعد من شرقي القدس تصل إلى أطراف رام الله شمالاً وبيت جالا وبيت لحم جنوباً [انظر خريطة رقم 12].

ضمت سلطات الاحتلال نحو 70 ألف دونم من أراضي الضفة إلى مُسطح نفوذ بلدية القدس الصهيونية وكانت موزعة على النحو التالي:

• شرقي القدس: التي كانت وفق المخطط الإداري البلدي للحكم الأردني، وامتدّت على نحو 6 آلاف دونم فقط. [انظر خريطة رقم 12]

• أراضٍ لا تقع ضمن حدود البلدية العربية للقدس أثناء الحكم الأردني: ومُثل ما يقارب 64 ألف دونم معظمها أراضٍ تتبع لـ 28 قرية فلسطينية تقع في الضفة الغربية، وبعضها يتبع مسطح نفوذ بلديّتي بيت لحم وبيت جالا. [انظر خريطة رقم 12]

ومنذ الضمّ تتعامل سلطات الاحتلال مع المقدسين كمهاجرين غير مرغوب فيهم - رغم أنّها هي الدخيلة عليهم - وتُطبّق سياسة منهجيّة غايتها ترحيلهم عن منازلهم ومدينتهم<sup>(298)</sup>.

لذلك قامت ببناء عشرات المستوطنات لتشكل طوقاً يحيط بالقدس، ويمنع أي تواصل جغرافي

(297) هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1984، صفحة 227

(298) بتسيلم، 2017



خريطة 12: حدود بلدية القدس من عام 1923 إلى 2000.

وبشري بين مدن جنوب القدس (بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور والخليل وحلحول)، وبين مدن شمال القدس (رام الله والبيرة وقراها)؛ كل السابق من أجل التأكيد على توحيد شطري القدس وبالتالي الحيلولة دون التراجع عنها أو تقسيمها مرة أخرى في المستقبل<sup>(299)</sup>.

### ت. «دولة المستوطنين» الإرهابية:

بعد أن وضعت حرب عام 1967 أوزارها، اتسعت رقعة الاحتلال الصهيوني لتشمل كل فلسطين مع سيناء والجولان، وهذا الاتساع جعل الاحتلال الصهيوني يفكر بطرق إرهابية جديدة؛ لتساعده على التوسع الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة، وخاصة بعد فشل كل خطته السابقة في تهجير الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة؛ فوضع الاحتلال نصب عينيه إنشاء منظمات إرهابية جديدة وممارسات إرهابية مختلفة عن تلك المنظمات التي نشأت وعملت في مرحلة التمهيد لإرساء قواعد دولة الاحتلال، وقد تأقن له ذلك من خلال ما يُسمى «دولة المستوطنين» الإرهابية.

فبعد حرب 67 كرست الحكومة الصهيونية جهوداً كبيرة لدعم الاستيطان وتعبئة هؤلاء المستوطنين ضد الفلسطينيين من خلال سلسلة الشعارات التي تبثها عبر أجهزتها الإعلامية والبرامج التربوية ومواصلة عدوانها وارتكابها ضدهم، وقد ترافق ذلك مع نشاط كبير للأوساط المتطرفة، برز عبر البرامج السياسية، التي اعتمدت على المقولات الصهيونية، التي تُغذي نزعة التطرف والإرهاب والعدوان، وانتشرت الأفكار الدينية التوراتية ونشطت أحزابها وزادت دائرة نفوذها وسط التجمع الاستيطاني<sup>(300)</sup>.

وبذلك تعتبر مرحلة الاستيطان منذ العام 1967 بشكل عام «مرحلة حاضنة لإرهاب المستوطنين»،

(299) منصور، جوني، 2014، الصفحات 17-18

(300) الكيلاني، هيثم، 1997، صفحة 99

حيث يتغذى الإرهاب من المستوطنات الجديدة وكذلك من نوعية المستوطنين فيها<sup>(301)</sup>، حيث يلاحظ أنّ المستوطنات التي أقيمت في العقد الأول شكلت معازل اليمين المتطرف والمسياني، وفيها انطلقت منظومة الصهيونية الدينية الخلاصية التي ترى في «أرض إسرائيل» أولوية على «دولة إسرائيل» و«شعب إسرائيل»<sup>(302)</sup>. لقد استخدمت سلطات الاحتلال المستوطنون كأداة لتبرير مصادرة الأرض والاستيلاء عليها وطرد الفلسطينيين منها، بل إن أعمال المستوطنين الإجرامية كانت أداة لممارسة التطهير العرقي ضد الفلسطينيين المقيمين بجوار المستوطنات، وقد تصاعد الفعل الإجرامي لهؤلاء المستوطنين حتى أصبحوا في بداية ثمانيات القرن الماضي -وبتحريض ودعم من الحكومة الصهيونية- يتصرفون كعصابات منظمة تُرهب الفلسطينيين وتستولي على أرضهم وتقتلهم، بل وقامت عام 1981 باستهداف النخبة السياسية في الضفة الغربية، وأصابت بجروح خطيرة عددًا من القادة السياسيين<sup>(303)</sup>.

مت وتصاعدت أعمال العنف المنظم والعشوائي ضد الفلسطينيين والمنطلقة من المستوطنات المقامة على الأراضي التي احتلتها الصهاينة عام 1967، حتى غدى الإرهاب من مهام قطعان المستوطنين اليهود المنتشرين في أنحاء جسم القدس والضفة الغربية والذين يتكاثرون كالسرطان، ويُصعدون من اعتداءاتهم يوميًا بعد يوم ضد الفلسطينيين عبر سلسلة من الممارسات الارهابية المجرمة؛ بل ويشكل وجود قطعان المستوطنين أساسًا في المستوطنات مخالفة صارخة لمبادئ القانون الدولي وجريمة حرب مستمرة وفقًا للالتزامات «دولة الاحتلال الصهيوني» الدولية.

والأهم والأخطر أنّ هذا الارهاب الاستيطاني الاستعماري؛ يُعد جزءًا عضويًا تفرضه ما أصبحت تسمى «دولة

(301) الكيلاني، هيثم، 1997، صفحة 100

(302) مصطفى، مهند، 2013، صفحة 17

(303) بابه، إيلان، صيف 2012، الصفحات 116-118

المستوطنين» في الضفة، على سمع وبصر العالم، والذي يغمض عينيه عنها أو يستكفي باستنكار على استحياء. والجدير ذكره أنه عندما نتحدث عن مصطلح «دولة المستوطنين» اليهودية الإرهابية، فإننا لا نبالغ في ذلك المصطلح أبداً؛ لأن:

1. المستوطنات الصهيونية عبارة عن ترسانات مسلحة ومرخصة من سلطات الاحتلال.
2. يُمارس المستوطنون اختصاصات عسكرية بتكوين مليشيات مسلحة وتسيير دوريات أمن على الطرق.
3. يُنفذ المستوطنون الاعتقالات بحق الفلسطينيين، ويقومون بالاعتداءات على المساكن والممتلكات والأراضي الزراعية الفلسطينية بالتجريف والتخريب.
4. يمارس المستوطنون القتل المقصود والمخطط له مسبقاً، والاعتداء على الفلسطينيين والتحرش بهم في أي مكان كانوا، إضافةً إلى عمليات التخريب للمساجد والباصات والسيارات، والمنازل، وإلى استخدام شتى أنواع التعذيب النفسي والجسدي والضرب المبرح والتجويع والاختطاف وارتكاب المذابح المخططة بدقة، مروراً بعمليات حرق المنازل.
5. المستوطنات الصهيونية حاضنة أيديولوجية للإرهاب الصهيوني: حيث تُعتبر بيئة مناسبة لتشكيل وانطلاق التنظيمات والعصابات الصهيونية الإرهابية الجديدة، والتي تُعتبر امتداد لتلك العصابات الصهيونية التي نفذت التطهير العرقي عام 48.
6. يُمثل المستوطنون قوة ضاغطة على قرارات حكومة الاحتلال ونهجها الاستيطاني والإجرامي ضد الفلسطينيين.

ويمكن القول أن «دولة المستوطنين الصهيونية»، تُمثل مسلسل لا حصر له، من الانتهاكات والممارسات الإرهابية الدموية التنكيلية والتدميرية الجامحة والمنطلقة من صميم المستوطنات الصهيونية، وكلها تجري بصورة سافرة بتشجيع وحماية الحكومة والجيش وأجهزة الأمن الصهيونية، وبتأييد ومناصرة من المجتمع الصهيوني.

ولعل المجزرة في الحرم الإبراهيمي الشريف في 1994/2/25، تُشكل ذروة جرائم المستوطنين، وقد نفذها الإرهابي اليهودي باروخ غولدشتاين، من سكان مغتصبة كريات أربع، التابعة لمدينة الخليل، ويعد باروخ عضو كبير في الحركة الإرهابية كاخ<sup>(304)</sup>.



صورة 103 : تسليح المستوطنين خطوة صريحة للتصريح لهم بقتل الفلسطينيين بدم بارد: الصورة على اليمين تُظهر قطاع المستوطنين وهم يسرون مسلحين في التجمعات الفلسطينية.

### نموذج مفصل لإجرام المستوطنين: مذبحه الحرم الإبراهيمي 1994/2/25

المجزرة: بدأت المجزرة حين دخل باروخ غولد شتاين ومجموعة من مستوطني كريات أربع المسجد الإبراهيمي وقت صلاة الفجر، وقد وقف غولد شتاين خلف أحد أعمدة المسجد وانتظر حتى سجد المصلون وفتح نيران سلاحه الرشاش على المصلين وهم سجد، فيما قام آخرون بمساعدته في تعبئة الذخيرة التي احتوت على رصاص الدمدم المتفجر؛ وسارع رصاص الغدر الصهيوني باختراق رؤوس المصلين ورقابهم وظهورهم<sup>(305)</sup>.

(304) الكيلاني، هيثم، 1997، الصفحات 107-99 الوادية، سامح خليل، 2009، صفحة 145؛ الزرو، نواف، 2010

(305) الحمد، جواد، 1995، الصفحات 65-64

### دور جنود الاحتلال الصهيوني في المجزرة:

عند تنفيذ المجزرة قام جنود الاحتلال الصهيوني الموجودون في الحرم بإغلاق أبواب المسجد لمنع المصلين من الهرب، كما منعوا القادمين من خارج الحرم من الوصول إلى ساحته لإنقاذ الجرحى. وقد سقط أكثر من نصف الشهداء بعد المجزرة على يد جيش الاحتلال؛ حيث كان الجيش يطلق النار على كل من يُسعف أو ينقل الجرحى والشهداء؛ والدليل على تواطئ الجنود الصهاينة في المجزرة أنَّ المجرم الرئيسي غولد شتاين أطلق 118 طلقة فقط قبل قتله على يد المصلين، بينما بلغت الإصابات أكثر من 350 بين جريح وشهيد<sup>(306)</sup>.

### شهادة على المجزرة:



صورة 104: أ.حاتم قفيشة  
النائب في المجلس التشريعي  
الفلسطيني

يؤكد السيد حاتم قفيشة (النائب في المجلس التشريعي) أحد شهود العيان: أنه وصل إلى الصلاة متأخرًا، وأنَّ جنديًا يهوديًا ومعه آخرون دخلوا إلى قاعة الصلاة أثناء خلعه لحذائه، وأنهم بدأوا بإطلاق النار في جميع الاتجاهات على المصلين، وأنه خرج من المسجد حافي القدمين؛ ليلخ الجنود في الخارج بالحادث، غير أنهم قاموا بضربه ورفعوا السلاح في وجهه، وعندما توجه إلى خارج المسجد طلبًا للإسعاف والنجدة، وراه جنود الاحتلال، وقف الجنود أمام باب المسجد ومنعوه من التحرك وضربوه<sup>(307)</sup>.

### لجنة تحقيق «شمغار»:

أغلقت قوات الاحتلال الحرم الإبراهيمي والبلدة القديمة ستة شهور كاملة بدعوى التحقيق في

(306) المصدر السابق ص 65-66

(307) المصدر السابق 68-69

المجزرة، وشكّلت من طرف واحد لجنة عرفت باسم «شمغار» للتحقيق في المجزرة وأسبابها. حمّلت اللجنة ذنب المجزرة لباروخ شتاين ووصفته السلطات الصهيونية بالمختل عقلياً؛ وخرجت اللجنة في حينها بعدة توصيات، منها تقسيم الحرم الإبراهيمي إلى كنيس ومسجد، بحيث يُفتح الحرم كاملاً عشرة أيام للمسلمين في السنة فقط، ونفس المدة لليهود<sup>(308)</sup>.

### نتائج المجزرة على مدينة الخليل:



صورة 106 : صورة من داخل الحرم الإبراهيمي،  
عقب المجزرة. (عرب 48، 2018)

- وضع الاحتلال الحراسات المشددة على الحرم، وثبت على كافة مداخله كاميرات وبوابات إلكترونية.
- أعطى الاحتلال اليهود الحق في السيادة على الجزء الأكبر من الحرم (حوالي 55%) بهدف تهويده والاستيلاء عليه.
- منع الاحتلال رفع الأذان في الحرم عشرات المرات شهرياً، من يوم المجزرة حتى يومنا هذا.

- أغلق الاحتلال سوق الحسبة، وخاني الخليل وشاهين؛ مما أدى لإغلاق 1800 محل تجاري بالبلدة القديمة.
- أغلق الاحتلال شارعي الشهداء والسهلة، حيث يُعتبر شارع الشهداء الشريان الرئيسي وعصب الحياة للفلسطينيين؛ لأنه يصل شمال المدينة بجنوبها<sup>(309)</sup>.
- اشتملت القيود المفروضة على المجتمع الفلسطيني في البلدة القديمة على حظر المركبات الفلسطينية من المرور في معظم الطرق المؤدية إلى المستعمرات الصهيونية، ومنع المشاة من السير في عدة

(308) الجزيرة الإعلامي ، 2017

(309) المصدر السابق

مناطق من البلدة القديمة (310).

- تعطلت حياة الفلسطينيين بالأزقة بعدما قررت سلطات الاحتلال إغلاق البلدة القديمة بشوارعها وأسواقها.
- بالإجراءات السابقة فُصلت مدينة الخليل والبلدة القديمة عن محيطها.



## بطاقة مجرم: منفذ مجزرة الحرم الابراهيمي:

باروخ غولد شتاين: ضابط احتياط يهودي برتبة نقيب، من سكان مستعمرة كريات أربع يعمل كطبيب، وعضو بارز في حركة كاخ اليمينية المتطرفة، وهو يهودي مهاجر من الولايات المتحدة الأمريكية، كما عرف أنه من الأعضاء الناشطين في رابطة الدفاع اليهودية في نيويورك والتي تصنف كحركة إرهابية في الولايات المتحدة الأمريكية، كما سبق وأن رشح لمنصب رئيس بلدية المستعمرة التي يقطنها (الحمد، جواد، 1995، صفحة 71).

## إضاءة:

يبدو من الإجراءات التي اتخذتها قوات الاحتلال بعد المجزرة، أن المجزرة دُبرت بشكل مخطط وممنهج لتنفيذ تطهير عرقي، وكذلك لإجراء فصل وعزل وتشريد للفلسطينيين من البلدة القديمة؛ وبالمقابل بناء «مدينة الخليل اليهودية».





صورة 105 : شهداء مجزرة الحرم الإبراهيمي. (حركة المقاومة الشعبية، 2016)

### 3. دراسة حالة: السياسات الصهيونية لتفكيك الثقل الديموغرافي للاجئين قطاع غزة (مشروع سياسي تصفوي):

#### المخيمات الفلسطينية تقض مضاجع الصهاينة:

لم يكن من قبيل المصادفة أن يكون استهداف المخيمات الفلسطينية قاسمًا مشتركًا بين جميع مشاريع التسوية التي طرحت منذ النكبة وحتى اليوم. ولا نجد أن من الغرابة بمحل أن تكون مبررات هذه المشاريع ترتبط بأسباب أمنية وعسكرية واقتصادية واجتماعية، لعلها تختلف في بعض التفاصيل إلا أنها تتفق على خلخلة النسيج الاجتماعي للاجئين الفلسطينيين داخل مخيماتهم والعبث بموروثهم الثقافي، من عادات وتقاليد وثقافة وطنية.

#### فلم هذا الاستهداف والتركيز على المخيمات بالذات؟!

لأن الصهاينة تيقنوا أن اللاجئين الفلسطينيين هم جوهر الصراع، فإذا قاموا بتصفية قضيتهم وعنوانها المباشر حق العودة؛ سيخلق تلقائيًا ملف قضية الشعب الذي سُلبت أرضه، وستصبح فلسطين خالصة للصهاينة ولن يطالبهم أحد من جديد بالخروج من هذه الأرض أو إعادة أحد لها؛ ولذلك بعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة كان يأمل قادة الصهاينة «تطهير» المخيمات من الفلسطينيين وطردهم إلى خارج فلسطين؛ حتى لا يضغط عليهم أحد ما بعد ذلك في سبيل ارجاعهم إلى قراهم ومدنهم التي تقع كلها تحت قبضة الاحتلال الصهيوني، وفي ذات الوقت تكون قد قضت على المشكلة الديمغرافية لصالحها وبالتالي أمكن لها ضم هذه المناطق إلى دولتها المزعومة؛ وأخيرًا انتزاع الاعتراف الدولي بها «كدولة يهودية».

ومن الواضح أن إستراتيجية الصهاينة في استهداف المخيمات لا تختلف عن سابقتها من حالات الاستهداف والاقنتلاع، ولعل البعد الأكثر وحشية وتعسف هنا يتمثل في إصرارهم على طرد نفس اللاجئين



صورة 107 : ليفي أشكول رئيس وزراء دولة الاحتلال في الفترة (1963 إلى 1969)



صورة 108 :موشيه ديان- وزير الدفاع الصهيوني (1967-1974).



صورة 109: ليفي أشكول- رئيس وزراء دولة الاحتلال في الفترة (1963 إلى 1969)

الذين تم تهجيرهم عام 1948 إلى خارج البلاد ليذوقوا مرارة الهجرة الثانية. السياسات والاجراءات التي اتبعتها الاحتلال لإفراغ قطاع غزة من اللاجئين: بعد انتهاء حرب 67 تداعت كثير من الأصوات لدى القادة الصهاينة لتفريغ قطاع غزة وضمه سريعًا إلى دولة الاحتلال، ومنها ما قاله ليفي أشكول: «نحن مهتمون بإفراغ غزة أولًا»<sup>(311)</sup>، وقال في موضع آخر: «أنه مهتم بهجرة المقيمين بالمخيمات فحسب، ولا سيما في غزة»<sup>(312)</sup>.

لماذا إفراغ مخيمات قطاع غزة أولًا؟

لعل السبب يعود إلى التالي:

• اعتقاد الصهاينة أن طرد اللاجئين منها أمرٌ سهل: فوفقًا لحسابات موشيه ديان، من بين 400 ألف شخص كانوا يعيشون في قطاع غزة، فإن 100 ألف فقط سيبقون فيها، وبحسب اعتقاد ديان فإن الباقي وهم اللاجئين: «يجب خلعهم من هناك تحت أي ترتيب يتم اتخاذه» على حد قوله، ومن بين أفكاره إعادة توطين سكان غزة في شرق الأردن<sup>(313)</sup>.

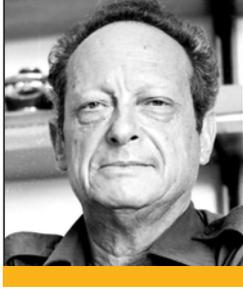
• إيمان الصهاينة بأسطورة شمشون التي ذكرت في التوراة: فكما قال أشكول: «إنه يريد إبقاء غزة تحت سيطرة إسرائيل بسبب إنشداؤه العاطفي القوي

Aderet , Ofer, b2017 (311)

سيغف، توم ، 2007 (312)

Aderet , Ofer, b2017 (313)

لقصة شمشون ودليلة»<sup>(314)</sup>.



صورة 110 : إيغال آلون-نائب  
رئيس الوزراء الصهيوني (1969-  
1974)

• اعتقاد الصهاينة بضرورة ضم قطاع غزة إليهم «لأسباب أمنية»: بسبب موقعها الاستراتيجي فهي مطلة على البحر الأبيض المتوسط، وبوابة قارتي آسيا وأفريقيا؛ وفي ذلك صرح إيغال آلون في 3 سبتمبر 1970م: «بأنّ هناك مناطق أربع لنّ تنسحب منها «إسرائيل» عند إقرار أية تسوية سلمية، وهي وادي بيسان والخط الذي يمتد بطول الضفة الغربية والبحر الميت، وقطاع غزة، ومشارف رفح ثم منطقة شرم الشيخ»<sup>(315)</sup>.



صورة 111: إياهو ساسون- وزير  
الشرطة (1967-1969)

• اعتقاد الصهاينة الجازم أنّ اللاجئين هم جوهر الصراع الفلسطيني الصهيوني: كما قال وزير الشرطة في حكومة أشكول عام 1967 إياهو ساسون: «أنّ اللاجئين هم لب النزاع»<sup>(316)</sup>.  
وهما أنّ التوزيع الديمغرافي لسكان قطاع غزة يرصد كثافة سكانية عالية بنسبة 70% من اللاجئين، فكان لا بد لهم من محاولة طرد هؤلاء اللاجئين. وبناء على ما سبق يتضح أنّ الصهاينة وضعوا نصب أعينهم تفكيك المخيمات وتذويب قضية اللاجئين؛ بهدف محو الشاهد على جريمتهم التي أرادوا أن يكون ضحاياها أشتاتاً ممزقاً وليس حضوراً مكثفًا!

(314) شنهاف، يهودا ، 2011 ، صفحة 71

(315) عدوان، 2014 ، صفحة 304 ؛ Tessier, August 1971, p. 36

(316) سيغف، توم، خريف 2007

## السياسات والإجراءات التي اتبعتها الاحتلال لتنفيذ مشروع تفكيك الثقل الديمغرافي لسكان مخيمات قطاع غزة هي:

1. خلق بيئة تضغط على الفلسطينيين وتعقد حياتهم وتدفعهم إلى الرحيل.
  2. الترحيل الناعم.
  3. تصفية المخيمات.
- وسنشرحها بشيء من التفصيل فيما يلي:

### أ. خلق بيئة تضغط على الفلسطينيين وتعقد حياتهم وتدفعهم إلى الرحيل:

شعر الصهاينة بخيبة أمل كبيرة عقب انتهاء حرب حزيران 1967؛ لأنّ الفلسطينيين مازالوا يعمرّون المخيمات، ويعلم الصهاينة أنّ الترحيل الجماعي في ذلك الوقت بات أمراً مستحيلًا إلى حد ما؛ لأنّ كل العالم يراقب عن كثب المشهد والصحافة العالمية ترصد وتدون، والصهاينة لا يحبون الظهور بمظهر الجلاّد أبدًا، فصورتهم المضيئة أمام الجمهور الغربي مهمة جدًا لهم.

ومن هنا جاءت خطتهم الماكرة والرامية إلى التضييق على سكان المخيمات، من خلال تحطيم اللاجئ نفسيًا وجعله يعيش حالة من الخوف المتواصل والعزوف عن النشاط الاجتماعي والسياسي الفاعل؛ وبالتالي خلق بيئة طاردة تجعل اللاجئ يُؤثر الهجرة إلى أي مكان في العالم، وبذلك تتحقق أسمى أمانهم. ويشهد على ذلك ما كتبه مسؤول رفيع المستوى في وزارة الخارجية الصهيونية، مايكل كومي، إلى السفير هارمان أنّ «الحاكم العسكري لقطاع غزة، مردخاي غور، اعترف أنه كان يضغط على المواطنين لمغادرة غزة بخفض مستوى معيشتهم».

ويؤكد الفكرة السابقة ما جاء في تلخيص لنقاش حكومي شارك فيه موشيه ديان، والذي وُقِع بعد

نحو ستة أشهر على انتهاء الحرب، جاء فيه ما يلي: «هناك تفويض بمتابعة سياسة فرض منع التجول في المناطق، والقيام بعمليات تفتيش واعتقال بعد كل عمل إرهابي، كإحدى وسائل تشجيع المغادرة»<sup>(317)</sup>.

### ب. الترحيل الناعم:

مع مطلع عام 1968، أي بعد ستة أشهر من حرب حزيران 1967، كانت كل محاولات الاحتلال الصهيوني لإفراغ مخيمات قطاع غزة قد باءت بالفشل فالعدد الذي هاجر لم يغير شيء يُذكر في المنسوب العددي النسبي للاجئين هناك، ومما زاد الطين بلة لدى هذا الكيان هو رفض الأردن منح تصريح لسكان غزة للعبور إلى الضفة الشرقية للأردن<sup>(318)</sup>.

وهنا أيقن الصهاينة أنه لا بد لهم من تغيير سياسة الضغط، فبعد ثمانية أشهر على الحرب، بدأت وحدة صغيرة مكونة من خمسة أشخاص العمل في غزة - بإشراف رائد في الجيش الصهيوني- على تشجيع سكان المخيمات على مغادرة فلسطين من خلال إغراءهم بالمال، وكانت هذه الوحدة تعمل من خلال عملاء لها من الفلسطينيين يتوجهون إلى المخيمات ويتحاورون مع الناس لإقناعهم، وفي وقت لاحق تم استحداث منصب جديد في مكتب رئيس الحكومة مهمته السرية تشجيع سكان المخيمات على الرحيل، أسند هذا المنصب إلى آدا سيريني، والتي قال لها رئيس الحكومة الصهيونية إشكول في أول اجتماع معها: «أريدكم أن يرحلوا جميعاً، ولو إلى القمر»<sup>(319)</sup>.

اعتقدت سيريني أن الأمر سهل، حيث توقعت أنه يمكن خلال عامين نقل ربع مليون فلسطيني إلى

(317) سيغف، توم، خريف 2007، صفحة 8

(318) Tessier, August 1971, p. 35

(319) سيغف، توم، خريف 2007، صفحة 5

الأردن. وافترضت أن اللاجئين سوف يوافقون على الرحيل في مقابل حصول كل عائلة على ألف ليرة، وقدرت المبلغ الإجمالي لعملية الترحيل ب 40 مليون ليرة، أي أقل من 10 ملايين دولار! ولم يقتصر العمل فقط على سيريني، فيبدو أن وزارة الخارجية الصهيونية كانت تعمل أيضًا كوكالة سفر عالمية، حيث بذلت ما في وسعها، بالتنسيق مع الموساد، لتشجيع اللاجئين على الهجرة إلى البرازيل وسواها من دول أميركا الجنوبية، وعلى صعيد آخر حاول الدبلوماسيون الصهاينة في واشنطن إقناع الإدارة بدعم سياسة الترحيل، وقدم آخرون مشروعًا للجنة الحكومية الدولية للهجرة الأوروبية<sup>(320)</sup>، ينص المشروع على توطين اللاجئين الفلسطينيين في عدة دول تفتقر إلى الأيدي العاملة، فادّعو مثلًا أن: «البرازيل بحاجة إلى عمال زراعيين، وأستراليا بحاجة إلى رعاة وعمال حضريين، وكندا تريد حراس أحرار وعمال بناء».

ورغم ضخامة الجهود فقد كانت سرية ولم يعلم بأمرها سوى قلة من الصهاينة، في حين عرف كثيرين من سكان قطاع غزة عن «مكاتب الهجرة» التي أنشأها الحكم العسكري في المخيمات، ولكن دون معرفة الوازع الأساسي لهذه المكاتب<sup>(321)</sup>.



صورة 112 : أريئيل شارون

وقد برزت هذه الخطة إلى العلن في تشرين الثاني/نوفمبر 1987، يوم أخبر أريئيل شارون جمهورًا في تل أبيب بها، حيث قال:

«لم تزل يد المعونة تمتد لسنوات عدة بعد حرب الأيام الستة، لمن كان يرغب في الهجرة من العرب، وكان ثمة منظمة تعالج هذا الأمر»<sup>(322)</sup>.

(320) منظمة دولية تعمل مع اللاجئين والنازحين.

(321) سيغف، توم، خريف 2007

(322) مصالحة، نور الدين ، صيف 1991، صفحة 25

### نتائج الخطة:

استمرت هذه الخطة نحو ثلاثة أعوام، ومن محاولة قراءة مجريات الأحداث يتضح أن جزءًا لا يكاد يذكر من هذه الجهود أصاب في حين أن الجزء الأكبر قد أخفق، وقد انهارت هذه الخطة يوم 4 أيار/مايو 1970 على يد أحد المرشحين، واسمه طلال بن ديماسي، والذي وُعد بالمعونة المالية عند وصوله باراغواي، ولكنه مثل باقي المرشحين لم يتلق أي معونة، فذهب من يأسه إلى القنصلية الصهيونية في أسنسيون في باراغواي، وطلب مقابلة السفير، فلما رُفض طلبه، أُردي سكرتير السفير بطلق ناري<sup>(323)</sup>.

### ت. تصفية المخيمات:

الغاية الكبرى لكل الصهاينة هي تفريغ فلسطين من أهلها؛ وهذه الأمنية تكاد تكون مستحيلة، ولكن رغم ذلك عمل الصهاينة على استخدام تكتيكات مختلفة حسب تغير السياق لعلمهم يصلوا إلى ما يريدون له، ورغم تضافر الجهود والمؤامرات الصهيونية لدفع الفلسطينيين للانتقال من حالة اللجوء إلى



صورة 113: إسرائيل جاليلي - وزير صهيوني (1966-1977)

حالة المنفى، فقد ذهبت هذه الجهود أدراج الرياح؛ ولكن الصهاينة لم يصيبهم اليأس فمع بداية سبعينات القرن العشرين اتجه الصهاينة إلى سياسة تذيب قضية اللاجئين في مقدمة لتصفيتها، على مبدأ «إذا لم تستطع حل المشكلة فعليك بتدويرها»، وهذه السياسة تقضي بتحويل قضية اللاجئين من قضية سياسية تحتاج إلى حل سياسي إلى مشكلة اجتماعية واقتصادية من السهل حلها، لكن دون إعادة هؤلاء اللاجئين إلى وطنهم. وفي ذلك قال الوزير الصهيوني إسرائيل جاليلي لصحيفة جيروزاليم بوست عام 1971: «أن على إسرائيل الإسراع في توطيد

(323) مصالحة، نور الدين، صيف 1991، صفحة 25

قواعدها الاقتصادية في قطاع غزة، وأنه في كل زيارة له إلى قطاع غزة كان يؤكد بوجود عدم فصلها عن الأراضي الإسرائيلية»<sup>(324)</sup>.

تزامنًا مع سياسة تذيوب الاحتلال [تم تعريفها مسبقًا]<sup>(325)</sup>، اتجه الاحتلال إلى سياسته الجديدة وهي تصفية المخيمات: وتقضي هذه السياسة وتحت ستار ذرائع أمنية إلى تخفيف كثافة السكان في المخيمات وتوطين اللاجئين خارج المخيمات؛ واتخذت السبيل إلى ذلك الإيجار للبعض والإغراء بالمساكن والخدمات الأفضل للبعض الآخر، والادعاء أنّ ذلك سيوفر مجالات أوسع للعمل.

وترمي السلطات الصهيونية من هذه السياسة إلى خلق فراغ داخل المخيمات وإذابة مجتمعات المخيمات، تمهيدًا لتجريد اللاجئين من صفة اللاجئ بعد نزوحهم من المخيمات؛ بهدف تصفية قضية اللاجئين وتصفية المقاومة والتي تُعتبر المخيمات معقلًا لها؛ وتتطوي التصفية في هذا السياق على الرغبة الصهيونية في إخفاء جريمة التطهير العرقي وإفقاد الضحية قدرتها على الفعل والمواجهة، بل وإخضاعها بالتذويب وخلق ذاكرة بديلة، فيموت الآباء وينسى الأبناء.

(324) Tessier, August 1971, p. 36

(325) سياسة تذيوب الاحتلال: هي سياسة ترمي إلى إبقاء السكان الفلسطينيين منفصلين ومحصورين عن سياق الحياة الحضارية الصهيونية، وتغلف هذا الفصل بدمج ظاهري من خلال إعطائهم حرية التنقل والعمل في داخل الأراضي المحتلة عام 48، وفي ذات الوقت تضرب بيد من حديد على كل من تسول له نفسه مقاومة الاحتلال؛ اعتقد الصهاينة أنّ هذا سيؤدي مع الأيام بلا شك إلى قبول الفلسطينيين بالاحتلال، وانتشارهم بعيدًا عن منظومة المخيم، وبالتالي تفكك المخيم تدريجيًا، وبناء عليه شطبهم لفكرة حق العودة من ذاكرتهم القديمة وإحلال التعايش مع اليهود محلها!



## بطاقة مجرم: يسرائيل جاليلي (١٩١١-١٩٨٦):

انضم للهاجاناه عام 1927، ترقى حتى أصبح رئيسًا للهيئة العامة للهاجاناه عشية حرب 1948 وأدار الحرب بهذه الصفة، تولى بعض الحقايب الوزارية مثل وزارة الاعلام والوزير المسؤول عن شؤون الاستيطان، كان أحد كبار مستشاري رئيسة الوزراء غولدا مئير وعضوًا في مجلس وزرائها ، وكان أيضًا عضوًا في لجنة الشؤون الخارجية والدفاع المرموقة وفي اللجنة الوزارية للتسوية. (مدار)

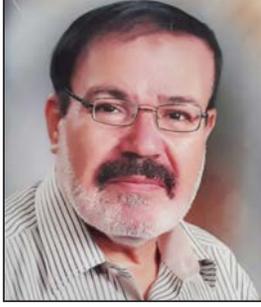
اتخذ الصهاينة في استراتيجية تصفية المخيمات الاجراءات التالية:

1. منع البناء متعدد الأدوار داخل المخيمات: حيث تم منعه منعًا باتًا من قبل السلطات الصهيونية؛ وذلك بذرائع أمنية وبحجة تمكين الجنود الصهاينة من السيطرة على المخيم والسكان، ولكنّ السبب الخفي هو جعل الكثافة السكانية العالية في المخيمات قوة طاردة تؤدي مع الزمن إلى انتشار اللاجئين خارج إطار المخيم.
2. هدم المنازل بحجج وذرائع أمنية: حيث كان يدعي الاحتلال أنّ هذه المنازل بؤر للمقاومة أو فيها مشتبه بهم، وإذا تم الاشتباه بوجود مقاومة يتم نسف كامل المربع الذي من المتوقع أنّ خروج المقاومين كان منه، وهذه سياسة قديمة جديدة بدأت من اليوم الأول لاحتلال المخيمات وما زالت متبعة حتى يومنا هذا.

3. هدم المنازل بشكل واسع لإنشاء شوارع عريضة في المخيمات: في بدايات السبعينيات من القرن العشرين، تم ابتداء هذه السياسة بهدف عزل بلوكات المخيم؛ وبالتالي التمكن من القضاء على العمل الفدائي، وطرد سكان هذه البيوت إلى خارج المخيم، حيث تم طرد جزء إلى العريش والضفة الغربية، وجزء إلى منازل فارغة في قطاع غزة، وعندما تم انشاء التجمعات السكنية «المشاريع» في بداية السبعينات بحجة إيواء المهجرة بيوتهم، أسكن الاحتلال أغلبهم في هذه المشاريع، وقلّة منهم بقوا في العريش والضفة الغربية.

ومما يوثق السابق إعلان الأونروا أنّ نحو 16 ألف لاجئ جرى نقلهم من مخيمات جباليا والشاطئ ورفح، وكتبت الأونروا في تقريرها في أيلول/سبتمبر 1971:

«أتى جنود إسرائيليون إلى المخيم (في ساعات الليل، في بعض الحالات على الأقل)، ووضعوا علامة على المباني المعدة للهدم، وأمهلوا السكان بين ساعتين و48 ساعة للمغادرة، مع أمتعتهم. جمع الجنود بطاقات الهوية من رؤساء العائلات، وأعطوهم ايصالات في مقابلها. وبلغ اللاجئون أنّ ثمة مساكن جديدة تنتظرهم في العريش، لكن إن كانوا يفضلون، فإن في إمكانهم الانتقال إلى الضفة الغربية أو إلى الأردن، أو البقاء في غزة إن كانوا يستطيعون العثور على سكن شاغر خارج المخيم، على أنّ يقدموا موافقة خطية على مكوثهم فيه، من صاحب السكن نفسه، كما بلّغوا أن الموافقين منهم على الانتقال إلى العريش أو الضفة الغربية، أو الأردن، سيحظون بالنقل المجاني لفترة محددة، علاوة على الوعد بوفرة أبواب ومصادر الرزق هناك، وبالوصول على تعويضات عن إضافات البناء التي أضافوها على مساكنهم التابعة لوكالة الأونروا، أو عن بيوت شيدها بأنفسهم بصورة فردية (في المخيم)»<sup>(326)</sup>.



صورة 114: أ. شحده خليل العالول-  
لاجئ من مدينة مجدل عسقلان

وفي ذلك يصف الأستاذ شحده خليل العالول المشهد الدرامي المؤثر في يوم رحيل بيت عمه إلى العريش، حيث كان منزل عمه من ضمن المنازل الواقعة تحت مخطط الهدم، فيقول متأثراً وكأنّ المشهد اليوم: «ودعناهم والدموع على المقل، وقد ارتفع صوت النحيب، ولكنّ الصوت الأعلى كان صوت المجرمين الصهاينة الذين أجبروهم على الرحيل، نقلوهم بالشاحنات بعيداً نحو المجهول، حيث لا أهل ولا وطن ولا سند»، ويطلق قليلاً ثم يتابع: «كان المشهد مُحزنًا، فقد رحلوا جميعًا في موكبٍ طويلٍ من الشاحنات، التي جلبها لهم جيش الاحتلال،

لقد جلسوا فوق متاعهم في الشاحنات، وعلى طول الطريق من المخيم إلى العريش، كان الفلسطينيون الآخرون الواقفون على الطريق يبكون ويتهدون من عظم المشهد، الذي يعتصر قلوبهم ويُذكّرهم بأيام النكبة والهجرة»<sup>(327)</sup>. [انظر صورة رقم 115]



صورة 116: شلومو غازيت-عميد في  
الجيش الصهيوني عام 1971

وفي الغاية من عملية هدم البيوت صرح شلومو غازيت في مقابلة صحفية في آب/أغسطس 1971 [بأنّ: «النية تتجه نحو تقليل عدد السكان في المخيمات التي أضحت عصية على السيطرة، بإخراج نحو ثلث اللاجئين منها، أي 60-70 ألف نسمة»؛ وأوضح أنّ من أهداف العملية: «الفصل بين اللاجئين وعائلته، وإبعاده عن دُمّل المخيم، وعن الروابط الجسدية والنفسية، وعن علاقات العائلة والهوية المرتبطة بمكان سكن مشترك قبل حرب الاستقلال»<sup>(328)</sup>.

(327) العالول، 2022.

(328) الغازي، غادي، شتاء 2018، صفحة 100.



صورة 115: صورة تعبيرية: الصورة تُظهر لاجئين فلسطينيين يغادرون قريتهم عام 1948، نفس المشهد تكرر في السبعينات عند تنفيذ التهجير القسري للاجئين الفلسطينيين من غزة إلى العريش. (Shezaf, 2019)

4. تفكيك المخيمات: وتقضي هذه السياسة الصهيونية بإقناع اللاجئين بضرورة ترك المخيمات والانتقال للعيش في الوحدات السكنية أو المشاريع، بحجة أنّ المخيمات رمز للفقر والتبعية الاجتماعية والاقتصادية، وأنها تمثل معازل تعزلهم عن الحياة الكريمة، وبالتالي فإنّ انتقالهم إلى المشاريع السكنية سيؤدي بلا شك إلى تحسين شروط حياتهم، وزيادة اندماجهم المجتمعي، وقد عمدت سلطات الاحتلال في البداية إلى عرض هذه الفكرة على وجهاء المخيمات، على مبدأ أنّ عموم اللاجئين سيحذون حذوهم.

وفي ذلك يذكر الأستاذ فايز محمود مليحة وكان معلم في مدارس الوكالة أنه تم استدعائه هو ومجموعة من الوجهاء والمؤثرين من مخيم جباليا، وحاولوا اقناعهم بشراء أراضٍ في منطقة مشروع بيت لاهيا، مقابل تسليم بيتهم في المخيم لسلطات الاحتلال، ووضعوا لهم مبررات الازدحام السكاني، وفي ذات

## التطهير العرقي في مرحلة التوسع الصهيوني الاحلالي 1967 - ...

الوقت اغروهم بأنه سيتم بناء البيوت والساحات والأسواق والحدائق بشكل حضاري لتصبح هذه المشاريع مثل أحياء تل أبيب<sup>(329)</sup>.

كانت الفكرة في بدايتها غير مرغوبة ومستهجنة عند أغلب سكان المخيمات، ولكن بسبب الضغط السكاني العالي في المخيمات ومع كثرة المغريات ودخول عملاء من الصهاينة بين الناس لإقناعهم بأهمية ذلك، وأنها لن تؤثر على صفتهم كلاجئين، وأن مساعدات الأونروا لن تتوقف عنهم، تغيرت قناعة اللاجئين وبدأوا بتسليم بيوتهم في المخيمات، والانتقال للعيش في المشاريع السكنية<sup>(330)</sup>.



### بطاقة مجرم: شلومو غازيت (١٩٢٦-٢٠٢٠):

جينرال عسكري وأكاديمي صهيوني، اشترك في معارك حرب 1948 في صفوف البالماح، ثم تولى بعض المناصب الإدارية في الجيش الصهيوني بعد تأسيسه. في سنوات الستين عُين رئيسًا لدائرة الأبحاث في قسم الاستخبارات.

ثم عين منسقًا للعمليات في الأراضي المحتلة عام 1967، ثم رئيسًا لشعبة الاستخبارات بين 1974 و 1979. وعين بعد تسريحه من الجيش رئيسًا لجامعة النقب ثم مديرًا للوكالة اليهودية، وكلفه شمعون بيريس بمهام استشارية في التفاوض مع الفلسطينيين. (مدار)

(329) مليحة، 2022

(330) مليحة، 2022؛ درابيه، 2022

### هل أدت الإجراءات الصهيونية السابقة إلى تصفية مخيمات قطاع غزة؟

صحيح أنّ الإجراءات الصهيونية قد ساهمت في إخلاء جزء من المخيمات وأيضاً أدت إلى تحسين الوضع الأمني لقواتها، وتراجع العمل المقاوم لاسيما داخل المخيمات، ولكنها في المقابل فشلت في تصفية المخيمات نتيجة الزيادة الطبيعية لسكان المخيمات فتضاعف عدد سكانها من ناحية، ومن ناحية أخرى بقاء الغلاف المجتمعي للمخيم يربط بين اللاجئ وبين بقية اللاجئين أينما حل ورحل، فحلمه بالعودة بقيّ محفوراً في قلبه<sup>(331)</sup>.

أرادت الصهيونية وأد حقّ العودة والتخلص من المخيم وتشتيت اللاجئين إلى أبعد قدر ممكن، والله أراد رغم مكرهم أن تولد انتفاضة الحجارة عام 1987 من قلب المخيمات، ويرفع لوائها اللاجئين، فاندثرت أحلام الصهيونية بذلك في قاع بحر عميق على يد أبناء قطاع غزة، بل وتبدل حلم الصهاينة من ضم قطاع غزة إلى دولتهم المزعومة إلى أن يطف البحر فيبتلعها، وفق ما صرح به إسحاق رابين عام 1992 قائلاً:



صورة 117: إسحاق رابين - رئيس وزراء دولة الاحتلال (1992-1995).

«أتمنى أن أستيقظ يوماً من النوم فأرى غزة وقد ابتلعها البحر»<sup>(332)</sup>.

(331) العالول، 2022

(332) Haberman, 1993

## القسم الثالث: ممارسات التطهير العرقي بعد اتفاقيات السلام- تطهير عرقي مستمر

### تمهيد:

بعد عقود من السياسات والخطط لتقليص عدد الفلسطينيين في فلسطين، ومع اشتعال انتفاضة الحجارة، أضحت تكلفة الاحتلال في الأراضي المحتلة عام 67 كبيراً، بل ولفتت انتفاضة الشعب الفلسطيني نظر العالم إلى ذلك الشعب المُطهر عرقيًا والمظلوم والذي يحاول استرداد حقوقه، وبدأ التعاطف العالمي يتعاطم مع مقاومة الشعب، وفي ذات الوقت يزداد الاستنكار والشجب لجرائم الاحتلال، ووقتها شعرت دولة الاحتلال أنّ البساط يُسحب من تحت أقدامها، تزامناً مع الضغوط الدولية للانسحاب من الأراضي المحتلة عام 1967؛ فقررت دولة الاحتلال تنفيذ حل مراوغ يقيها شر انتفاضة الفلسطينيين ويسكت نداءات المجتمع الدولي، ألا وهو اتفاقية السلام مع الفلسطينيين.

بدأت اتفاقيات السلام عام 1993، وتواترت الاتفاقيات بين الصهاينة ومنظمة التحرير الفلسطينية؛ نصت اتفاقيات السلام على توفير حكم ذاتي للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة [انظر خريطة رقم 13]، يتضمن هذا الحكم تسيير أمور الفلسطينيين اليومية من إدارية واقتصادية وتعليمية وصحية واجتماعية، إضافة لضبط طريقة التعامل مع الاحتلال، ولكن تم تأجيل القضايا الكبرى إلى مفاوضات الحل النهائي، وهي: اللاجئين والقدس والمستوطنات والمياه والحدود.

وفي السنوات اللاحقة من بدأ عملية السلام ثبت للجميع أنها مفاوضات من أجل المفاوضات، وكأنها مسكنات فقدت تأثيرها مع الوقت، وخاصة أنّ الحقائق على الأرض أثبتت أنّ التغول الصهيوني ازدادت وطأته، بل وأصبح أكثر وقاحة.

يظن البعض أنّ اتفاقيات السلام منذ أوصلو حتى انهيارها تماماً عام 2000 مع انطلاقة انتفاضة

الأقصى- ساهمت في ترويض التطهير العرقي لدى الصهاينة، وعملت على تقويض المشروع الصهيوني، ولكن واقع الحال كان جدًّا مختلف فقد استمر الاحتلال في ممارسات التطهير العرقي ضد الشعب الفلسطيني. وعليه كان أثر اتفاقيات السلام على الفلسطينيين أشد من نكبة 48، فقد حققت الاتفاقيات لدولة الاحتلال الكثير من المكاسب، بكونها ضمانات لمصالحها الاستيطانية ومشاريعها الحيوية الخادمة للمشروع الاستيطاني، ومن جهة أخرى أبطت على تحكمها بالفلسطينيين وبالمناطق التي يعيشون فيها.

وحتى اليوم لا يزال نصف مجموع الشعب الفلسطيني مشتتًا في العالم محرومًا من العودة إلى وطنه، وبحسب تقرير هيومن رايس واتش تجاوز الحد، الصادر عام 2021: مازالت سلطات الاحتلال تحرم ملايين الفلسطينيين من الرجوع والإقامة في بلدهم حيث يؤكد التقرير على:

«حرمان مئات آلاف الفلسطينيين وأقاربهم من حقوق الإقامة بسبب تواجدهم في الخارج عند بداية الاحتلال سنة 1967 أو غيابهم لفترات مطولة في العقدين الأولين من الاحتلال أو نتيجة للتجميد الفعلي للمّ شمل العائلات في العقدين الأخيرين؛ وكذلك ترفض السلطات الإسرائيلية السماح لأكثر من 700 ألف فلسطيني ممن فرّوا أو طردوا في 1948 وذريّاتهم من العودة ... وفرضت قيودًا شاملة على الإقامة القانونية، مما منع الكثير من الأزواج الفلسطينيين وعائلاتهم من العيش معًا»<sup>(333)</sup>.

وبكل تأكيد إنّ التطهير العرقي ضد الفلسطينيين الذي بدأه الصهاينة عام 1947 لم يتوقف يوماً، ولن يتوقف مع بقاء المشروع الصهيوني، فصراعنا مع الصهاينة هو صراع صفري إما نحن أو هم على هذه الأرض، وقادة المشروع الصهيوني واثقين من ذلك، وحاولوا ويحاولون وسيبذلون قصار جهدهم لإنهاء الشعب الفلسطيني، الذي يُمثل مصدر تهديد لبقاء مشروعهم الاستعماري الاستيطاني. وعليه فإنّ نهج التطهير العرقي لم يتغير، ولكنّ الوسائل والخطط تغيرت وتطورت مع الوقت، وبقية الثبات في مرحلة ما بعد حرب 67 هي سياسة الطرد الزاحف والضم الزاحف، أي توسيع الأراضي الفلسطينية التي تستولي عليها دولة الاحتلال عبر القضم الاستيطاني الاحلالي للأراضي الفلسطينية، أما الفلسطينيين الذين ما زالوا متمسكين بأرضهم تفننت سلطات الاحتلال في التضييق عليهم ودفعهم إلى الرحيل، وفي هذا الفصل سنولي بعض هذه الطرق والسياسات شيئاً من التفصيل.



خريطة 13: الضفة الغربية وقطاع غزة بعد اتفاقيات السلام. (OCHA، 2017، صفحة 2)

## أولاً: ممارسات التطهير العرقي ضد فلسطينيي 48:

دولة الاحتلال لا تملك أية رغبة حقيقية في إنهاء حالة العداء بينها وبين فلسطينيي 48، كونها تعرف أنّ إنهاء هذا العداء يتطلّب منها، لُزومًا، التخلّي عن الصيغة الحاليّة لنظام الدولة، وإقامة نظام عادل وديمقراطيّ مكانه، ومن هنا، تعمل دولة الاحتلال في مسارين ثابتين ومتوازيين لكبح المطالب القوميّة والسياسيّة لفلسطينيي 48:

1. المسار الأمنيّ (العصا).

2. مسار المكافآت الاقتصاديّة (الجزرة).

وتظلّ وتيرة استعمال هذين المسارين مرهونة بالتصرّف السياسيّ لفلسطينيي 48، وبالأوضاع السياسيّة والأمنيّة العامّة.

ويُترجم المسار الأمنيّ بالملاحقة السياسيّة والأمنيّة الفرديّة للقيادات الفلسطينيّة، وبالملاحقة الجماعيّة، ولا سيّما في أوقات التوتّرات الأمنيّة<sup>(334)</sup>، في حين ومع الحفاظ على تبعية الاقتصاد الفلسطيني للبنية التحتية للاقتصاد اليهودي، وبقاء أغلب الفلسطينيين يعملون في القطاعات الاقتصاديّة ذات الأجور المنخفضة، فإنّ فلسطينيي 48 يكونون مازالوا على هامش «الاقتصاد الإسرائيلي»، وتبقى وعود المشاريع الاقتصاديّة «المراوغة» التي تُطلقها دولة الاحتلال حلم لهم لحل مشكلة الأزمة الاقتصاديّة المتفاقمة لديهم<sup>(335)</sup>.

وبكل تأكيد إنّ دولة الاحتلال ما زالت تسعى إلى اليوم إلى إنهاء الوجود الفلسطيني في الداخل، وتسعى كذلك لطمس الهوية الفلسطينيّة، لاستكمال مشروعها الاستعماري الاحلالي عبر سياسيات كانت تتبعها منذ عام 1948 إلى اليوم، وسياسات طورتها وأخرى خلقتها لتواكب التطورات المتلاحقة، ومن هذه السياسات:

(334) شلحت و شحادة، 2018

(335) مصطفى، مهند، 2022

## 1. الملاحقة السياسية لفلسطيني 48:

دولة الاحتلال مستمرة منذ تأسيسها في محاولات هندسة القيادة الفلسطينية في الداخل بما يتلاءم مع المشروع الصهيوني وأهدافه، ولكن مع اعتلاء اليمين الصهيوني المتطرف سُدّة الحكم، وكذلك الهبة الجماهيرية عام 2000 تجذرت ثقافة الملاحقة السياسية الصهيونية تجاه ممثلي جمهور الفلسطينيين في الداخل، وتساعد ذلك في العام 2015 بحظر الحركة الإسلامية الشمالية بقيادة الشيخ رائد صلاح، وملاحقة التجمع الوطني الديمقراطي، عبر إبعاد نوابه عن الكنيست مع بداية العام 2016. وكذلك تم أسر الشيخ رائد صلاح وإصدار قرار بإبعاده عن القدس، وصدر، أيضاً، أمر بمنعه من السفر هو ونائبه الشيخ كمال خطيب.

وتم اتخاذ هذه الإجراءات التعسفية لأسباب غير منطقية فمثلاً في عام 2016 تم إبعاد النواب من التجمع الوطني الديمقراطي في القائمة المشتركة د. باسل غطاس وحنين زعبي أربعة أشهر عن الكنيست، ود. جمال زحالقة مدة شهرين، وجاء هذا القرار بُعيد لقاء أعضاء الكنيست مع عائلات الشهداء المقدسين المحتجزة جثامينهم<sup>(336)</sup>.

## 2. القمع الوحشي على احتجاجات سلمية:

إن هَبّات فلسطيني الداخل جاءت لتؤكد للصهاينة أنهم جزء من الوطنية الفلسطينية، وأن جهود الدمج والأسرلة «الإسرائيلية» لم تنجح في حذف هويتهم؛ وبقدر ما أظهوره في هذه الهَبّات من التزام عميق وقوي بقضاياهم الوطنية وأن قضية فلسطين واحدة، فإن سلطات الاحتلال ستضاعف من جهودها، بالترغيب والترهيب، وستعيد النظر في أساليبها، لإخضاع أو طمس فلسطيني الداخل، وبالتالي

تعاملت الشرطة ومؤسسات الضبط بعنف وشراسة متطرفة تجاه مشاركة فلسطيني 48 بالهبات الشعبية الفلسطينية، حيث قامت بالتالي على سبيل المثال:

في هبة الأقصى أكتوبر/تشرين الأول 2000: تم إطلاق النار على المتظاهرين، واستشهد في إثرها 13 شاباً فلسطينياً في المثلث والجليل على يد قوات الشرطة الصهيونية<sup>(337)</sup>.

في هبة الكرامة 2021 والتي واكبت معركة سيف القدس الفلسطينية، استعملت الحكومة الصهيونية أدوات متنوعة لقمع فلسطيني 48، وذلك على النحو التالي:

• **تحشيد العصابات اليهودية:** خلال الهبة وتحديداً في المدن الساحلية واللد والرملة، حيث حشدت سلطات الاحتلال عصابات يهودية مسلحة ومنظمة أغلب أفرادها جاؤوا من مستوطنات الضفة الغربية، وبعضهم من المدارس التوراتية المتطرفة، قامت هذه العصابات اليهودية بالاعتداء على الفلسطينيين ومهاجمتهم في الشوارع وبث الرعب في قلوبهم في هذه المدن.

• **توسيع صلاحيات الشرطة الصهيونية وإدخال حرس الحدود:** في أعقاب الأحداث، أقرت الحكومة الصهيونية توسيع صلاحيات الشرطة بحيث تستطيع فرض إغلاق مداخل البلدات وفرض حظر تجول على المناطق. وبالفعل قامت الشرطة مثلاً بإغلاق عدة بلدات فلسطينية في الداخل بالكتل الإسمنتية ووضعت حواجز داخل البلدات، ومنعت الفلسطينيين من الخروج من محل إقامتهم؛ علاوة على ذلك، أدخلت الحكومة وحدات حرس الحدود التي تعمل في الضفة الغربية إلى البلدات الفلسطينية لقمع المظاهرات والاحتجاجات؛ حيث تُعرف هذه الوحدات بعنفها وهمجيتها.

• **حملة اعتقالات غير مسبوقة:** أقدمت الشرطة الصهيونية بالشراكة مع الشاباك على تنفيذ حملة

اعتقالات واسعة في كل البلدات الفلسطينية في الداخل، وصلت إلى أكثر من ألف معتقل، كما اعتقلت الشرطة قيادات فلسطينية أبرزها الشيخ كمال الخطيب، نائب رئيس الحركة الإسلامية المحظورة، ومددت اعتقاله بتهمة التحريض على العنف<sup>(338)</sup>.

### 3. سياسة هدم البيوت:

سياسة هدم بيوت الفلسطينيين في الداخل هي سياسة مستمرة ومتصاعدة، وتقع هذه السياسة تحت مبررات: البناء بدون ترخيص، التنمية لأغراض الجمهور أي لـ المصلحة العامة؛ والحقيقة أن الهدف الحقيقي لسياسة الهدم هو التضييق على فلسطيني 48 وتهجيرهم من أرض الآباء والأجداد. عمليات الهدم تطال البيوت في القرى المعترف فيها وغير المعترف بها من قبل سلطات الاحتلال على حد سواء، فما تقوم به من هدم متواصل في النقب بات واضحاً للجميع [انظر دراسة حالة: التطهير العرقي ضد بدو النقب]، ولكن هناك كثير من القرى تتعرض للهدم وخطر الهدم وتحتاج إلى المزيد من التركيز عليها مثل **مخططات هدم قرية الرمية** والتي أصدرت المحكمة الصهيونية العليا قرراً بإخلائها عام 2015، واستمر نضال أهالي قرية الرمية لسنوات ضد محاولات تهجيرهم عن أراضيهم، رغم أنهم يسكنون بيوتاً من الصفيح والزنك لا تقي حَرَّ الصيف ولا برد الشتاء، في ظل عدم توفير أبسط متطلبات الحياة كالكهرباء والشوارع والمرافق العامة وغيرها، إلى جانب منع الأهل من البناء أو ترميم بيوتهم وعدم وجود ولو غرفة تعليمية واحدة لأطفال رمية.

لم تقتصر سياسة هدم القرى الفلسطينية على النقب بل طالت الكثير من التجمعات والقرى الفلسطينية، فبجدة البناء غير المرخص تهدم سلطات الاحتلال العديد من المنازل الفلسطينية في الداخل

المحتل، وفي كثير من الأحيان تطلب من أصحاب البيوت هدم منازلهم بأنفسهم، والحقيقة أنّ سلطات الاحتلال لم تُتَح للفلسطينيين مجالاً للبناء إلا عبر البناء غير المرخص، فهي ترفض إعطاء تراخيص بناء لهم، وترفض كذلك توسيع مسطحات البناء لديهم.



صورة 118: محمد بركة -  
رئيس لجنة المتابعة العليا  
للجماهير العربية في الداخل  
المحتل

وفي ذلك حذر رئيس لجنة المتابعة، محمد بركة، من أنّ هدم بيت عائلة زبارقة في مدينة الطيبة، عام 2016، هو بدء لمخطط رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو لتكثيف هدم البيوت العربية، بحجة ما يسمى «البناء غير المرخص». وأضاف: «إنّ السلطات تتذرع بأنّ البناء غير مرخص، ولكنها ليست على استعداد للبحث في أسباب هذه الظاهرة، والتي هي اضطرارية، أمام واقع سياسة الحصار المفروضة على البلدات العربية، ورفض توسيع مسطحات البناء» (339).

### 4. مشاريع تبادل الأراضي والسكان:

أفكار ومشاريع تبادل السكان والأراضي هي الشغل الشاغل منذ عام 1948 للصهاينة، من أجل التخلص من بقية الفلسطينيين الموجودين لديهم، ومن هذه المشاريع التي تم طرحها ولكن لم يتم تنفيذ شيء منها:

ضم أجزاء من أراضي منطقة حلوسة المحتلة عام 1948 إلى قطاع غزة: ولدت هذه الفكرة أثناء عقد مؤتمر كامب ديفيد للسلام في تموز العام 2000م، حين اقترح الرئيس الأمريكي في حينه الرئيس بل كلينتون إبقاء التجمعات الاستيطانية اليهودية (الموجودة في أراضي 67) تحت السيادة «الإسرائيلية» مقابل ضم أجزاء من أراضي منطقة حلوسة (المحتلة عام 1948) إلى قطاع غزة.

**النموذج القبرصي:** وهو فكرة قديمة، ولكن أعاد طرحها أفيغدور ليبرمان [وزارة الخارجية الصهيونية في حكومة بنيامين نتينياهو في العام 2009]، حيث طلب ليبرمان تنفيذ النموذج القبرصي عبر تنفيذ تبادل سكاني يتم بموجبه ترحيل مئات آلاف الفلسطينيين من فلسطيني 48 إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، مقابل ضم نحو نصف مليون مستوطن يهودي من أراضي عام 1967 إلى دولة الاحتلال. وهذا المشروع وغيره هو نقاش صهيوني داخلي يتم التفكير بفرضه على الشعب الفلسطيني؛ لتحقيق أهداف صهيونية تُعزز مشروعها الصهيوني الكبير<sup>(340)</sup>.

## 5. سياسات التهويد في المدن التاريخية الفلسطينية:

تعاني الأحياء الفلسطينية في المدن من سياسات التهويد منذ عام 1948، ولكنها باتت اليوم أوضح من السنوات السابقة؛ ففي عام 2011 تم إقرار «قانون خصخصة أملاك الدولة في العام 2011» في القانون الصهيوني، وهذا القانون خول دولة الاحتلال وشركة عميدار الحكومية ببيع المئات من الأملاك والوحدات السكنية في الأحياء العربية في المدن. وكنتيجة لتطبيق هذا القانون: تحول المركز التاريخي الفلسطيني في المدن إلى رهينة للسوق الحرة، مما يهدد بدوره المئات من العائلات الفلسطينية بخطر الإخلاء، بسبب عدم قدرتها على المنافسة في هذه السوق. مثلاً: برزت هذه المخططات ومحاولات التصدي لها في مدينة عكا، إثر عرض خان العمندان «المؤجر لدائرة أراضي إسرائيل لمدة 99 عاماً» للبيع<sup>(341)</sup>.

(340) صالح، سومر منير ، 2015

(341) زعبي، همت، 2016

## 6. دراسة حالة: التطهير العرقي ضد بدو النقب:

تمهيد معلوماتي عن واقع بدو النقب:

بعد التطهير العرقي عام 1948 تم طرد أغلب مواطني النقب ولم يبق سوى 12% منهم، وحتى هؤلاء الذين تشبثوا بأرضهم تم تهجير بعضهم قسراً فيما بعد من أراضيهم بحجة أنها منطقة عسكرية مغلقة، وتجميعهم في شمال وشرق مدينة بئر السبع فيما يُعرف باسم «السياج»، والتي تشكل 7% فقط من مساحة قضاء بئر السبع، والجدير بالذكر أنّ القبائل البدوية تناقلت ملكيات أراضيها من جيل إلى جيل، ولكنّ الحركة الصهيونية منذ بداية الاستيطان حتى اليوم تروج كذباً أنّ القبائل البدوية لا تربطهم أيّة علاقة مع أرضهم التي يزرعونها منذ مئات السنين، وتدّعي أنّهم مجرد جماعة من الرّحل! وقد قال دافيد بن غوريون في ذلك: «إننا نريد في النقب حماية الصحراء؛ حماية الخلاء»!

تُشكل مساحة قضاء بئر السبع اليوم وفق حدود سلطات الاحتلال ما نسبته 62% من مجمل مساحة دولة الاحتلال<sup>(342)</sup>؛ يعيش البدو على أقلّ من 7% منها، ويفوق عدد سكان المجتمع البدوي في النقب ربع مليون مواطن، ويُشكلون ما يزيد عن ثلث سكان منطقة النقب؛ أما اليهود فيعيشون في 126 بلدة يهودية معترف بها، بل وتواصل سلطات الاحتلال منح التصاريح لإقامة البلدات المعدة للمستوطنين اليهود في النقب. المناطق التي يسكنها البدو (انظر مخطط 2):

• عشرات القرى التي لا تعترف بها سلطات الاحتلال: يعيش فيها ثلث البدو، والذي يدعو للخرابة أنّ بعض هذه القرى تم تهجير بدو النقب إليها بعد عام 1948 بأمر من الحاكم العسكري الصهيوني، والبعض الآخر هي قرى توارثها البدو عن أجدادهم منذ مئات السنين (انظر خريطة 14).

(342) يُقصد بدولة الاحتلال الأراضي التي احتلتها الحركة الصهيونية عام 1948 وأقامت عليها ما يسمى «إسرائيل».

- البلدات التي خططتها سلطات الاحتلال لتكريز البدو فيها: وهي 7 بلدات.
- القرى المعترف فيها من قبل سلطات الاحتلال: وقد نالت هذه القرى الاعتراف قبل أعوام قليلة، وعددها إحدى عشرة قرية<sup>(343)</sup>.

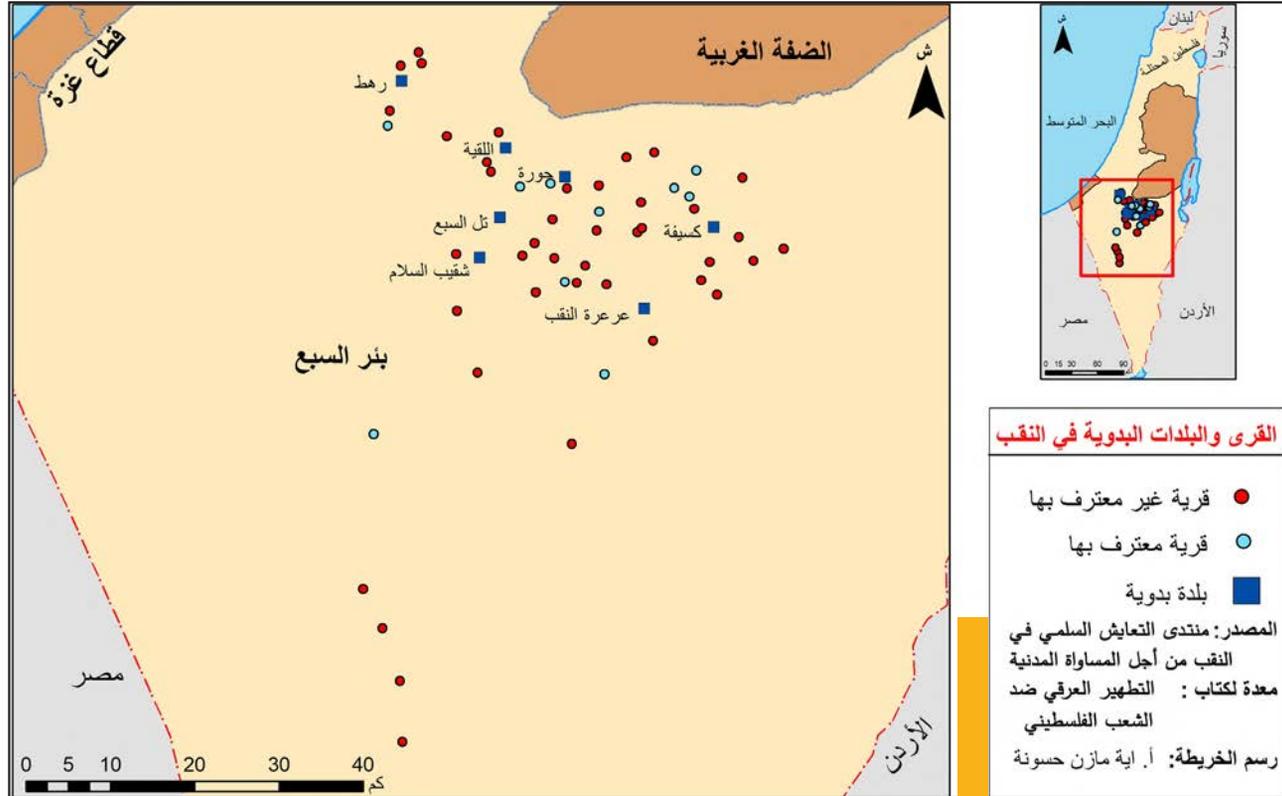


مخطط 2: نسبة المواطنين البدو حسب منطقة السكن في النقب، إحصائية عام 2014.

(فيرجون و روتن، تميز بالأرقام ملف معطيات إحصائية - المجتمع البدوي في النقب، 2017)

(343) ابرخ، تال، 2017، صفحة 24؛ بشارة، سها نعامنة، حنين، 2011، الصفحات 7-4؛ فيرجون و روتن، تطبيق القانون يساهم في تأزم الضائقة: سياسة هدم البيوت في المجتمع البدوي في النقب، 2016، الصفحات 5-4؛ فيرجون و روتن، تميز بالأرقام ملف معطيات إحصائية - المجتمع البدوي في النقب، 2017

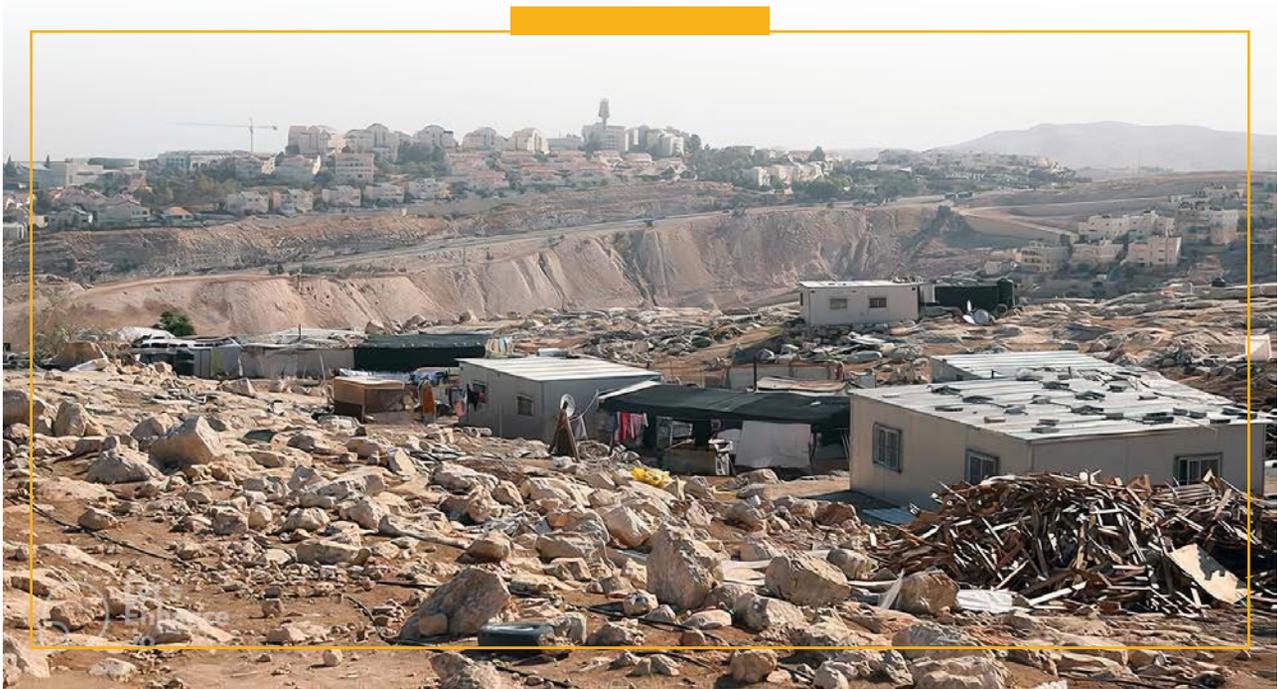
## التطهير العرقي في مرحلة التوسع الصهيوني الاحلالي 1967 - ...



خريطة 14: القرى والبلدات البدوية في النقب.

### القرى البدوية التي لا تعترف بها سلطات الاحتلال:

لا تظهر القرى البدوية «غير المعترف بها» في المخططات الهيكلية لسلطات الاحتلال بتاتاً، وكأنها غير موجودة على أرض الواقع، أو يُشار إلى مواقعها كأنها معدة للاستخدام العام مثل شبكات المجاري أو المتنزهات العامة أو المناطق الصناعية، وفي كل خطط ما تسميه سلطات الاحتلال «تطوير النقب» التي تستهدف القرى «غير المعترف بها»: تعتبر دولة الاحتلال البدو غزاة يسكنون في أملاكها، ويجب طردهم وهدم بيوتهم، وإقامة مستعمرات يهودية مكانها.



صورة 119: صورة توضح الشكل المأساوي للقرى البدوية التي لا تعترف بها سلطات الاحتلال وتضغط على أهلها لتهجيرهم.

(Arnaout & Semerci, 2019)

- يسكن في الوقت الراهن، ما يزيد عن 80 ألف مواطن فلسطيني في القرى التي ترفض سلطات الاحتلال الاعتراف بها من جهة، ومن جهة أخرى تخطط لنقلهم منها، إلى البلدات المعترف بها؛ وممارس كل وسائل الضغط من أجل إجبار هؤلاء البدو لتترك هذه القرى، ومن هذه الإجراءات:
- تُحرم هذه القرى من السلطات التمثيلية، وليس فيها مجالس محلية رسمية أيضاً، ممّا يعني حرمان سكّانها من حقّين واضحين، هما الحقّ في سلطة محلية توفر لهم الخدمات الأساسية، والحق في انتخاب ممثليهم.
  - تفتقر هذه القرى إلى أدنى مقومات الحياة وتحرمها سلطات الاحتلال من أبسط الخدمات العامة مثل: البنية التحتية من الكهرباء والمياه والصرف الصحي، وجمع النفايات والتخلّص منها، والمرافق الطبيّة للمجتمع، والمواصلات العامة، والأطر التعليمية للأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة والمدارس الثانوية.
  - ترفض سلطات الاحتلال السماح للفلسطينيين البدو، الذين يعيشون في هذه القرى، بإنشاء أبنية ثابتة أيّاً كانت، وتُعتبر المساكن جميعاً، باستثناء الخيم غير قانونية؛ ويتعرّض الأشخاص الذين يبنون المنازل إلى غرامات مالية باهظة، وتخضع الأبنية لإجراءات الهدم.
  - استحدثت سلطات الاحتلال في العام 1976 «الدورية الخضراء» كوحدة شبه عسكرية من أجل الضّغط على البدو للانتقال إلى البلدات المعترف بها، فتقوم «الدورية الخضراء» بالمراقبة وهدم المنازل البدويّة التي تعتبرها سلطات الاحتلال غير قانونيّة، إضافةً إلى ذلك، مصادرة قطعان المواشي التابعة للبدو وتدمير المحاصيل الزراعية والأشجار.
  - استحدثت سلطات الاحتلال وحدة «يوأب» وهي وحدة دوريات خاصة تابعة لشرطة الاحتلال، تم تشكيلها في عام 2012، بهدف مرافقة المفتشين والقوات التي تُنفذ الهدم؛ والجدير بالذكر هنا أنّ تشكيل وحدة خاصة لمعالجة قضايا مدنيّة، يكشف الغطاء عن أنّ البدو في النقب يُشكلون مشكلة ديموغرافية

وخطورة أمنية لسلطات الاحتلال (344).

• **الهدم المتكرر:** تعمل سلطات الاحتلال بالضغط على سكان هذه القرى للرحيل بأنفسهم من خلال تضيق سبل عيشهم، وجعل بيوتهم مهددة بالهدم المستمر؛ فهذه قرية العراقيب هدمتها قوات الاحتلال 160 مرة حتى نهاية سبتمبر عام 2019 (انظر صورة 120)، ومازال أهلها مرابطين وفي كل مرة يعودون وبينون القرية لتعود قوات الاحتلال وتهدمها من جديد، وتستخدم قوات الاحتلال أساليب قمع وحشية أثناء هدم هذه القرى منها الاعتقال والقتل من باب إرهاب البدو وإرغامهم على الرحيل (345).



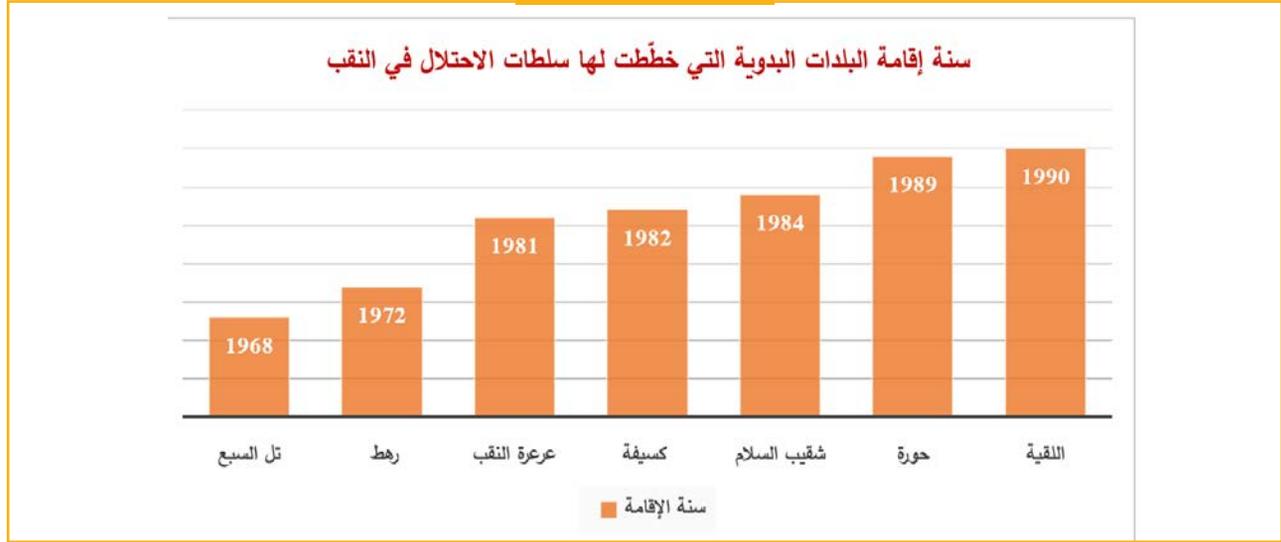
صورة 120: الهدم المتكرر لقرية العراقيب: بدأت سلطات الاحتلال في هدم قرية العراقيب لأول مرة في 27 يوليو/تموز 2010، عندما كانت تضم 40 مبنياً حجرياً يسكنها 700 مواطن، وفي البداية، أعاد السكان بناء نحو 20 مبنياً حجرياً، ولكن عند هدمها مرة ثانية صاروا يقيمون بيوتاً من الزنك أو الخيام. وهم يُصرون على البقاء لأنهم لا يريدون أن يتخلوا عن أراضيهم أو عن حياتهم الطبيعية، لكن سلطات الاحتلال لا تكثرث لرغباتهم، وتُصر على نزع أراضيهم منهم، حتى تظل النقب ذات أكتية يهودية؛ هذه الصورة التقطت يوم 2010/8/4 أثناء عملية الهدم الثانية لقرية العراقيب. (روتوم، ميخال، 2019)؛ (الشرق الأوسط، 2019)

(344) أبو سعد، إسماعيل، 2013؛ فيرجون و روتوم، تطبيق القانون يساهم في تأزم الضائقة: سياسة هدم البيوت في المجتمع البدوي في النقب، 2016، الصفحات 4-5؛ ابرخ، تال، 2017، الصفحات 4-16؛ Arnaout & Semerci, 2019

(345) منتدى التعايش السلمي في النقب من أجل المساواة المدنية، 2018؛ الشرق الأوسط، 2019

### التمدين القسري:

رسمت سلطات الاحتلال مخططات كبيرة لتهويد النقب، وتعمقت هذه المخططات في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن الماضي (انظر مخطط 3)، وتُغلف سلطات الاحتلال سياستها الإجرامية تحت مفهوم «عصرنة البدو» وتقول إنها تُعيد توطين البدو في بلدات ذات نمط مدني مُتحضر؛ وإذا كانت سلطات الاحتلال صادقة أنها تنوي «عصرنة البدو» فبالإمكان دمج مطالب البدو -بتطوير قراهم والاعتراف بها- مع هدفها بتمدينهم في ذات القرى دون ترحيلهم عن أراضيهم وتغريبهم عن نمط حياتهم التقليدي في تجمعات حضرية مكتظة<sup>(346)</sup>.



مخطط 3: سنة إقامة البلدات البدوية التي خُطّطت لها سلطات الاحتلال في النقب.

(أبو سعد، إسماعيل، 2013)؛ (روتيم، ميخال، 2019)

(346) ابرخ، تال، 2017، صفحة 4: أبو سعد، إسماعيل، 2013

هل تصريحات سلطات الاحتلال المعسولة عن قُمدين البدو تُخفي اللثام عن حقيقة سياستها الهادفة لتكيز البدو في أقل مساحة من الأرض وتهويد أرضهم؟

بكل تأكيد لا، فالقارئ لواقع الحال يرى وحشية سلطات الاحتلال في تكيز البدو -الذين يشكلون ما تزيد نسبته على 34% من مجمل سكان النقب- في مساحة لا تتجاوز نسبتها 1% من مساحة قضاء بئر السبع (البلدات البدوية السبعة التي خططتها سلطات الاحتلال لهم)، وهذه المساحة الصغيرة تعاني الآن من اكتظاظ سكاني وشح في البنى التحتية والخدمات المختلفة ونسبة عالية من البطالة والفقر، وعليه يتبادر إلى ذهن القارئ سريعاً عن أي «عصرنة للبدو» يتحدثون؟! (347)

ولعل بعض التصريحات التحريضية ضد البدو لوزراء الاحتلال تكشف عن نواياهم العميقة، ففي شهر آب/ أغسطس من العام 2003، وخلال جولة قام بها وزير الأمن الداخلي في حينه، تساحي هنغبي، في النقب، أطلق هنغبي تصريحات تحريضية ضد البدو الفلسطينيين في النقب، فقال:



صورة 121: تساحي هنغبي- وزير الأمن الداخلي عام 2003

«إنها حرب بكل ما تحمل الكلمة من معنى... مدينة بئر السبع سقطت أسيرة في أيدي عصابات من «البلطجيين» البدو... سوف نُحطم هذه الظاهرة وسوف نُقدّم الدعم الكامل للشرطة.. أنا أقول أيها الرفاق انهضوا بالآفكم، خذوا العصي، وإذا دخل البلطجيون البدو إلى «عيمق سارة»؛ اطردهم يكفي خنوعاً واستسلاماً» (348).

(347) بشارة ، سها نعامنة، حنين، 2011، الصفحات 8-9

(348) حداد، خليل ، 2008، صفحة 52

ويتجلى التطهير العرقي ضد البدو من خلال عقد مقارنة بسيطة بين البلدات البدوية [التي خططتها سلطات الاحتلال لهم] وبين المستوطنات اليهودية المقامة في ذات منطقة النقب، فنجد أنّ البلدات البدوية على النقيض تمامًا من المستوطنات اليهودية تفتقر إلى سمات التمدين الأساسية، حيث لا تتمتع بمصادر عمل داخلية وتعتمد على الاقتصاد اليهودي، وليس فيها شبكات مواصلات عامة داخلية أو خارجية، لتسهيل إمكانية الوصول إلى البلدات الأخرى، كما تفتقر أيضًا إلى المصارف ومكاتب البريد والمكاتب العامة، ولم تعمل سلطات الاحتلال على دمج البلدات البدوية في البنية التحتية لدولة الاحتلال<sup>(349)</sup>.

وتجدر الإشارة هنا أنّ البلدات التي خططتها سلطات الاحتلال منذ سنوات تعاني هذا الواقع المُرّ، فما بالكم بالقرى التي اعترفت بها في بداية القرن الواحد والعشرين، أو واقع تلك القرى التي لم تعترف بها<sup>(350)</sup>!

(انظر الصور من رقم 122 إلى 125 فهي تشرح الفرق بين المستوطنات اليهودية والبلدات الفلسطينية)

(349) روثم، ميخال، 2017؛ أبو سعد، إسماعيل، 2013

(350) ابرخ، تال، 2017، صفحة 8



صورة 122: وضع الكهرباء في القرى البدوية التي تعترف بها سلطات الاحتلال: في العديد من هذه القرى لا ترتبط بيوت السكان بشبكة الكهرباء الخاصة بدولة الاحتلال، ومن أجل إنتاج الكهرباء يستعمل المواطنون لوحات طاقة شمسية ومولدات كهربائية، هذه الصورة هي صورة ليلية لقرية السيد التي تعترف بها سلطات الاحتلال. (روتتم، ميخال، 2017)



صورة 123: وضع الكهرباء في المستوطنات اليهودية في النقب: يتم تزويد جميع بيوتها ومرافقها العامة بشبكة كهرباء وبشكل منظم؛ هذه الصورة هي صورة ليلية لمستوطنة شومرياه اليهودية في النقب. (روتتم، ميخال، 2017)

## التطهير العرقي في مرحلة التوسع الصهيوني الاحلالي 1967 - ...



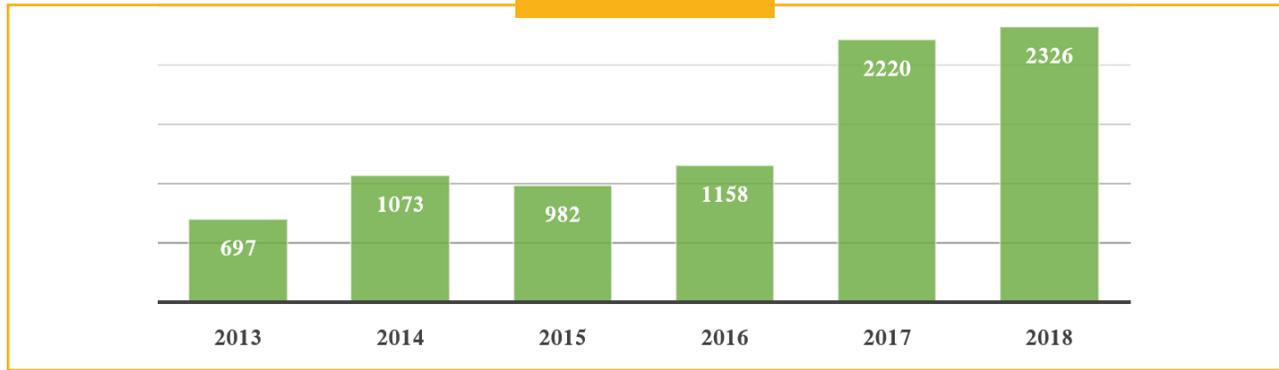
صورة 124: شبكات البنية التحتية للصرف الصحي في القرى البدوية المعترف بها: غالبية القرى المعترف بها لا يوجد فيها شبكة صرف صحي، ويتم صرف المجاري بطرق قد تضر بجودة البيئة وبحياة المواطنين. هذه الصورة لوادي الخليل الذي يمر من وسط قرية أم بطين البدوية المعترف بها. (روتتم، ميخال، 2017)



صورة 125 : شبكات البنية التحتية للصرف الصحي في المستوطنات اليهودية في النقب: تتمتع بشبكة صرف صحي، حيث مع إقامة المستوطنة تقوم سلطات الاحتلال بتحضير البيوت وربطها بشبكة الصرف الصحي؛ هذه الصورة لإقامة بنى تحتية وصرف صحي في مستوطنة كرميت اليهودية في النقب وكما يتضح المستوطنة ما زالت في طور البناء. (روتتم، ميخال، 2017)

### سياسة الهدم من أجل الهدم:

الهدم من أجل الهدم هي سياسة تنتهجها سلطات الاحتلال في جميع البلديات البدوية سواء المعترف بها أو غير المعترف بها على حد سواء (انظر مخطط رقم 4)، بل وتطال هذه السياسة، الأبنية الجديدة إلى جانب القديمة منها أيضاً، وذلك بُغية إجبار المواطنين البدو على السكن في المكان الذي قررت سلطات الاحتلال ذاتها إسكانهم فيه، ووفقاً للخرائط الهيكلية المختلفة التي وضعتها سلطات الاحتلال؛ يتضح أنّ الهدف تركيز البدو في أقل مساحة أرض ممكنة أو في بلدات مكتظة سكانياً. وتدعي سلطات الاحتلال أنّها تهدم البيوت بسبب عدم حصولها على تراخيص بناء، لكنّ البناء واسع الانتشار دون تصاريح ينبع من حقيقة أنّه ليس هناك إمكانية أبداً للحصول على تصاريح، والضائقة السكانية في الوسط البدوي تتفاقم ولا يوجد حل غير البناء بدون ترخيص<sup>(351)</sup>.



مخطط 4: معطيات سنوية حول هدم مبانٍ في النقب، بين السنوات 2013-2018.

(ابرخ، تال، 2017، صفحة 9)؛ (فلسطين أون لاين، 2019)

(351) فيرجون و روثم، تطبيق القانون يساهم في تأزم الضائقة: سياسة هدم البيوت في المجتمع البدوي في النقب، 2016، الصفحات 4-8؛ ابرخ، تال، 2017، صفحة 4

## الخلاصة:

إذا كانت سلطات الاحتلال تدعي أنها دولة ديمقراطية؛ فلماذا لا توزع الموارد في صحراء النقب بالتساوي حسب نسبة السكان سواءً فلسطينيون أم يهود؟ ولماذا لا تعمل على تطوير المجتمع البدوي ليكون لديه اكتفاء ذاتيًا في المعيشة؟! الاحتلال الصهيوني لن يقوم بهذا ولا ذاك لأنه يُعامل الفلسطينيين أصحاب الأرض كأنهم عُزاة أو مشكلة ديموغرافية ويُبذل قصار جهده للتخلص منهم، وإذا كنت عزيزي القارئ تتوقع أنّ هذا الحال المأساوي هو فقط في صحراء النقب، فأنت لم تُدرك حتى الآن جزءًا من الحقيقة، فصحراء النقب هي فقط مثال على عنصرية الاحتلال التي يمارسها ضد الفلسطينيين في كل أرجاء فلسطين بنفس الكيفية أو أشد في بعض المناطق.

## ثانيًا: ممارسات التطهير العرقي ضد قطاع غزة:

### تمهيد معلوماتي عن حصار قطاع غزة:

رغم ما يُشار غالبًا إلى أنّ الحصار الصهيوني على قطاع غزة حدث بعد صعود حركة حماس إلى السلطة عام 2006 ثم سيطرتها على القطاع عام 2007، فإنّ عزل القطاع في الواقع يعود إلى ثلاثة عقود مضت؛ فبعد انطلاق الانتفاضة الأولى بأكثر من عام واعتبارًا من حزيران 1989 فُرضت البطاقة الممغنطة لتقييد خروج المواطنين الفلسطينيين من قطاع غزة إلى أي مكان آخر على أرض فلسطين التاريخية، بحيث كان يُمنع أي شخص من مغادرة القطاع عبر حرمانه من الحصول على البطاقة الممغنطة، وكانت ذريعة الأمن هي السبب الرئيس الذي أطلقه الاحتلال الصهيوني كسبب لفرض البطاقة الممغنطة.

وعشية حرب الخليج سنة 1991، تطور الأمر وأنشأ الاحتلال الصهيوني أول نقطة تفتيش للدخول والخروج من قطاع غزة، وتم فرض نظام التصاريح على الغزيين، وخلال عقد التسعينات تم إنشاء المزيد من نقاط التفتيش وبناء «جدار إلكتروني» لإرغام الغزيين على المرور عبر نقاط التفتيش، والتي تُفتح وتُغلق بشكل متقطع وغير متوقع.

ولضمان تطبيق هذه القرارات بدأت شرطة الاحتلال تشن مطاردات لا هوادة فيها لإلقاء القبض على «المتسللين» واعتقالهم، وأخذت المحاكم العسكرية الصهيونية تفرض غرامات باهظة على الذين يُقبض عليهم بلا تصريح مرور سليم، وتجدر الإشارة أنه ما قبل عام 1994 لم تكن نقاط التفتيش منهجية، ولم يكن هناك «حدود» بحد ذاتها، وكان من السهل نسبيًا الخروج من قطاع غزة، ولكن مع اكتمال إحاطة «الجدار الإلكتروني» بقطاع غزة واستلام السلطة الفلسطينية لإدارة قطاع غزة عام 1994 تغيرت الكثير من المعطيات؛ حيث جرى تطوير الآلية العسكرية البيروقراطية الخاصة بنظام التصاريح، وأصبح المسؤولون

الفلسطينيون وسطاء يقومون بنقل التصاريح المصادق عليها من قبل الاحتلال الصهيوني إلى المواطنين الفلسطينيين، أو يخطر عليهم برفض منحها.

وأثرت هذه الحدود على حياة الغزيين بصورة رئيسة، فمغادرة قطاع غزة إلى الضفة الغربية أو الأراضي المحتلة عام 48 (لأي سبب سواء كان ضروريًا للعلاج أو لمجرد زيارة الأقارب) كان يتطلب تصريحًا من الاحتلال الصهيوني، والحصول على هذا التصريح غير مضمون البتة.

بعد الانتفاضة الثانية عام 2000 وحتى انسحاب الصهاينة من مستوطنات قطاع غزة 2005، زادت وطأة الحصار على الغزيين فقد كان الاحتلال يُقسم قطاع غزة إلى ثلاث مناطق معزولة على الأقل، وفي أي وقت يحلو له ذلك، ويضع لذلك مبررات أمنية واهية؛ ولكن الغرض من هذا التقسيم هو التضييق على حياة الغزيين، وبسبب هذا التقسيم الوحشي كان أهل غزة يضطرون للمشي أحيانًا على شاطئ بحر قطاع غزة للوصول إلى وجهتهم يوميًا، تحت خطر التعرض الدائم لإطلاق القنابل الصوتية أو الرصاص الحي عليهم؛ وبهذا التحدي لإغلاقات الاحتلال أثبت أهالي غزة مرونة عجيبة وقدرة لا حدود لها على تحمل الصعوبات؛ ولكن هذا التحدي لم يكن جزءًا من استراتيجية مركزية محسوبة لتحدي الأوامر والسياسات الصهيونية وفرض التغيير، إنما كانت قرارًا فرديًا وسلوكًا يتبناه المجتمع الغزي بأكمله.

ومع انسحاب المستوطنين من قطاع غزة وتفكيك المستوطنات في أغسطس/آب 2005 خفت قليلًا شدة الحصار وبات تقسيم قطاع غزة إلى أجزاء صغيرة معزولة من كوابيس الماضي، ولكن لم تدم الفرحة كثيرًا ففي يناير/كانون الثاني 2006 ومع فوز حركة حماس في الانتخابات البرلمانية للسلطة الفلسطينية؛ فرض المجتمع الدولي حظرًا على السلطة الفلسطينية وعلق المشاريع التنموية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي يونيو/حزيران 2007 ومع سيطرة حركة حماس على الحكم في قطاع غزة، بدأت سنين عجاف من الحصار الشديد على قطاع غزة، والذي بلغ أوجهه في عام 2008، وخاصة مع شن حرب الفرقان على القطاع نهاية



خريطة 15: قطاع غزة

عام 2008 وبداية عام 2009، ومع صعود أهالي غزة يئس الاحتلال الصهيوني من كسر شوكته، ففكر بسياسة جديدة وهي التخفيف من شدة الحصار قليلاً ولكن مع التلويح بعصى غليظة لردع المقاومة في قطاع غزة؛ فأضحى الحال بين جزر لدرجة أنها بلغت الحلقوم، ومدّ لا يتجاوز عنق الزجاجة؛ ولا زال الحصار يخنق قطاع غزة حتى يومنا الحالي، ولا يتوانى الاحتلال بين الفينة والأخرى عن ارتكاب المجازر الوحشية ضد أهالي قطاع غزة وهدم البيوت عبر طيرانه الحربي ودباباته؛ لينسف أحلام أكثر من 2 مليون فلسطيني يعيشون في قطاع غزة، ولدفعهم إلى الهرب من أرض فلسطين، وتشكيل أداة ردع لأي فلسطيني يُفكر بالعودة إلى قطاع غزة (352).

(352) العالول، اسلام، 2021، الصفحات 177-179.

## ممارسات التطهير العرقي بعد فرض الحصار الشامل عام 2007:

قطاع غزة الذي قهر المحتل وأفضل كل مؤامراته، والذي صمد أهله ولم تستطع كل خطط الإجرام الصهيونية تهجيده على مدار سنوات طويلة، بل وفككت مستوطناته منه، هذا القطاع تضعه سلطات الاحتلال في سجن كبير، وتضييق كل سبل العيش عليه لتضطره للخضوع والركوع وتضمن سيطرتها عليه، وفي ذات الوقت يكون قوة طاردة لمواطنيه للخارج، فتستحيل الحياة فيه، وتظن دولة الاحتلال أنها مع الوقت ستستطيع تحويله إلى جزيرة غير قابلة للحياة، يقطنها سكان مهزومون نفسيًا بعيدون عن كل دروب التطور الفكري والنضالي، فقد نسوا قضيتهم ويتطلعون فقط إلى لقمة العيش وحياة آدمية مثل بقية البشر.

في العام 2012 أصدرت الأمم المتحدة تقريرًا توقعت فيه انهيار القطاعات الحيوية في قطاع غزة بشكل يجعله مكان غير قابل للحياة بحلول عام 2020.

اليوم، وقد تخطينا العام 2020 بعامين، ما زال الغزيون يقطنون في القطاع ولم يرحلوا، رغم أنهم يعيشون انهيارًا حقيقيًا في مختلف جوانب حياتهم.

هذا الوضع المأسوي نتج بكل تأكيد جراء الحصار والتحكم والتضييق الصهيوني على قطاع غزة، إلى جانب الهجمات العسكرية الصهيونية بين الفينة والأخرى التي تستهدف القطاع ذا الكثافة السكانية التي تُعد من بين الأعلى في العالم؛ ومن هذه الممارسات الإجرامية:

### أ. الحصار الصهيوني [انظر مخطط رقم 5]:

• **الحصار البري:** عبر التحكم بالمعابر سواءً بالإغلاق أو الفتح، وكذلك عبر التحكم بحركة البضائع والأفراد، أي التحكم بكل كميات وأنواع البضائع التي تدخل القطاع أو تخرج منه، وكذلك التحكم

بالمنع أو التضييق والرفض لسفر الغزيين من وإلى القطاع [انظر خريطة رقم 15]. وقد كشفت وثيقة أعدها مكتب منسق الأعمال في الأراضي الفلسطينية التابع للجيش الصهيوني: سُميت «الخطوط الحمراء» عن اعتماد دولة الاحتلال حدًا أدنى من السعرات الحرارية التي يُسمح أن يتناولها الفلسطيني في غزة وفقًا لسنة وجنسه، وبناء على ذلك يتم تحديد نوع ما تحمله الشاحنات الغذائية وكذلك احتساب عدد الشاحنات الغذائية التي يُسمح بدخولها للقطاع<sup>(353)</sup>.

- الحصار البحري: بمنع إقامة ميناء، وملاحقة الصيادين والتضييق عليهم في سُبُل عيشهم<sup>(354)</sup>.
- الحصار الجوي: بعد قصف المطار الوحيد ومنع إقامة مطار آخر، في حين تستبيح طائرات العدو الصهيوني سماء القطاع إما بهدف التجسس أو بث الرعب بأصواتها الطائرات المرتفع أو للتشويش على بث القنوات الفضائية أو لقصف الفلسطينيين الآمنين<sup>(355)</sup>.

## ب. التحكم بجهاز الضرائب:

سلطات الاحتلال تتحكم بحجم الجمارك وضريبة القيمة المضافة التي تُجبي عن البضائع، وتتولى سلطات الاحتلال تحويل أموال رسوم الجمارك وضريبة القيمة المضافة للسلطة الفلسطينية<sup>(356)</sup>.

## ت. التحكم بالبنية التحتية للطاقة والاتصالات:

• دولة الاحتلال تملك بأي لحظة إيقاف كل موارد الطاقة عن قطاع غزة سواء الوقود أو الكهرباء،

(353) المرصد الأوروبي متوسطي لحقوق الإنسان، 2020، الصفحات 14-28

(354) جبور، وآخرون، 2011، صفحة 11

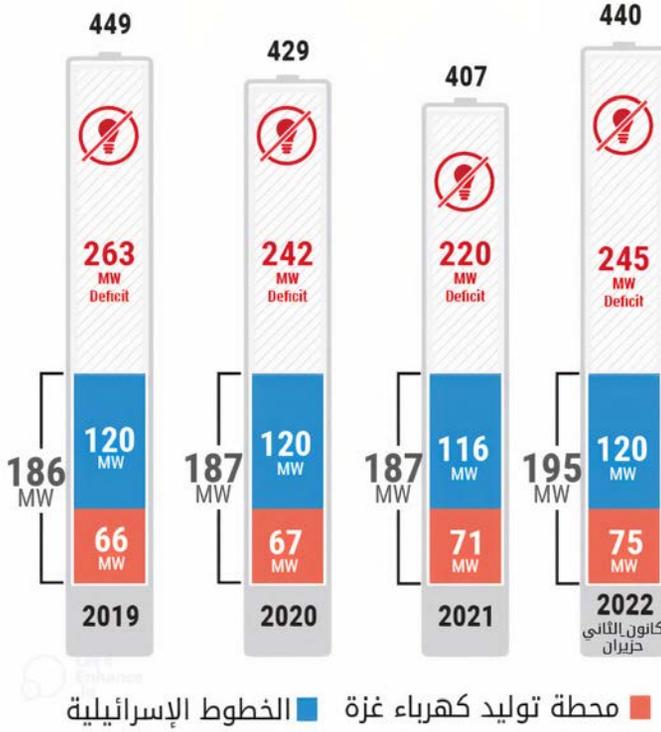
(355) دائرة الدراسات والأبحاث-وزارة النقل والمواصلات، 2018، الصفحات 14-16

(356) باشي، ساري مان، كينيث، 2007، الصفحات 56-57



مخطط 5: الحياة في قطاع غزة قبل وبعد الحصار (المصدر الأورومتوسطي، 2022)

## الكهرباء/الطلب/الإمدادات/العجز بالميجاواط (MW)



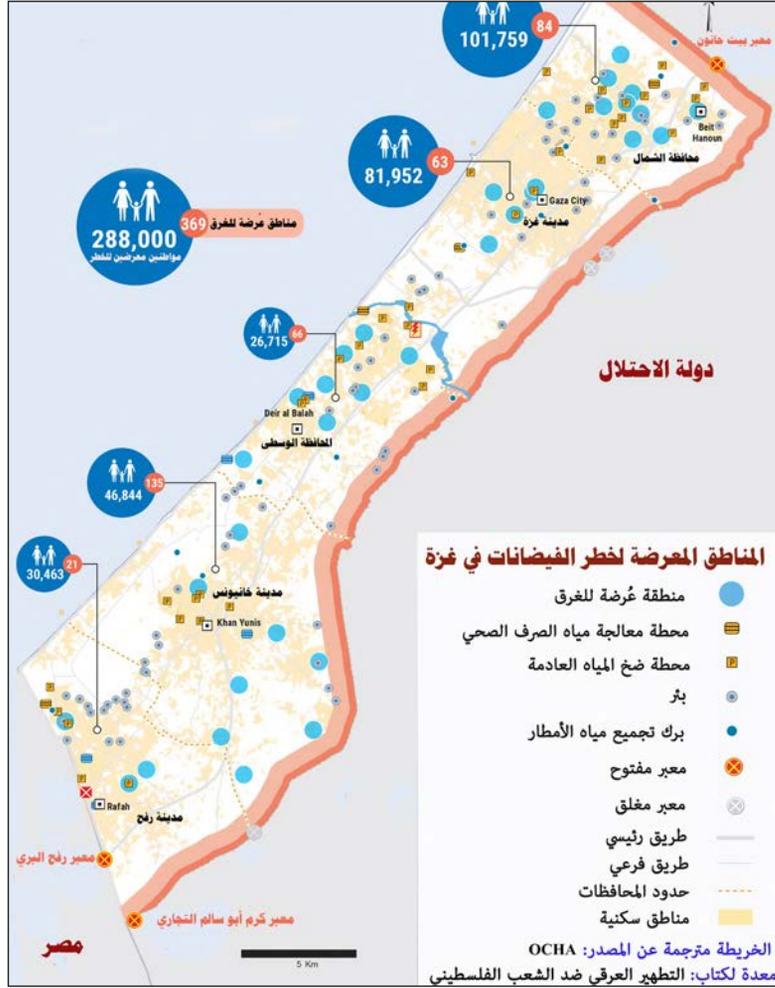
مخطط 6: العجز في الكهرباء المتزايد مع ثبات كمية الوارد من الكهرباء والزيادة السكانية (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2022)

لتحكمها بالمعابر المنفذة للقطاع، إضافة لكون بعض موارد الطاقة أصلاً مستمدة منها مثل الكهرباء، وتمنع سلطات الاحتلال تطوير محطة الكهرباء الوحيدة في قطاع غزة لتحسين مشكلة الكهرباء المتفاقمة، وفي ذات الوقت ترفض تزويد كمية الكهرباء التي تبيعها لقطاع غزة<sup>(357)</sup>. [انظر مخطط رقم 6]

• تحرم دولة الاحتلال قطاع غزة من الخدمات الشبكية المتقدمة، كما تُسيطر على شبكات الاتصالات سيطرة شاملة وواسعة<sup>(358)</sup>.

(357) نيازنا، معيان، 2017، الصفحات 2-4

(358) السعدي، محمود عبيدات، محمد، 2018



خريطة 16: المناطق المعرضة لخطر الفيضانات بسبب تهاك البنية التحتية

ث. التحكم بالبُنى التحتية للمياه:

تقوم دولة الاحتلال بسرقة المياه الجوفية القادمة إلى قطاع غزة منذ عام 1950 حتى اليوم<sup>(359)</sup>، والذي أدى بدوره إلى نقص المياه الجوفية والاستهلاك الجائر لها، مما حول المياه الجوفية إلى مياه ملوثة بنسبة تفوق 97%<sup>(360)</sup>.

كذلك تعاني شبكة الصرف الصحي في غزة من التهاك، وتمنع دولة الاحتلال دخول المعدات أو الموافقة على مشاريع دولية لحل مشكلتها، بل تساهم في دمارها التراكمي مع كل عدوان صهيوني يستهدف غزة<sup>(361)</sup>.

[انظر خريطة رقم 16]

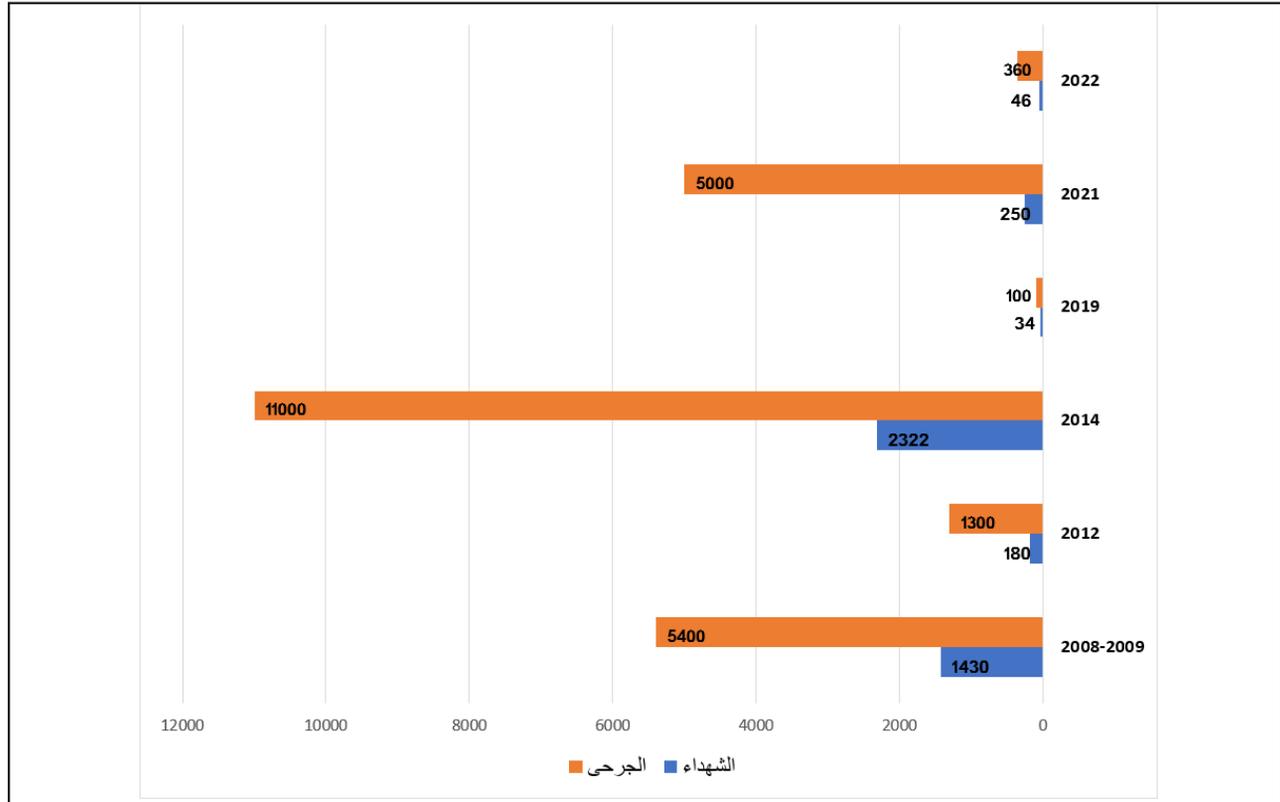
(359) أبو ستة، سلمان، 2013، صفحة 98

(360) B'Tselem، Water Crisis

(361) OCHA، 2017

## ج. العدوان والمجازر المستمرة ضد أهالي قطاع غزة:

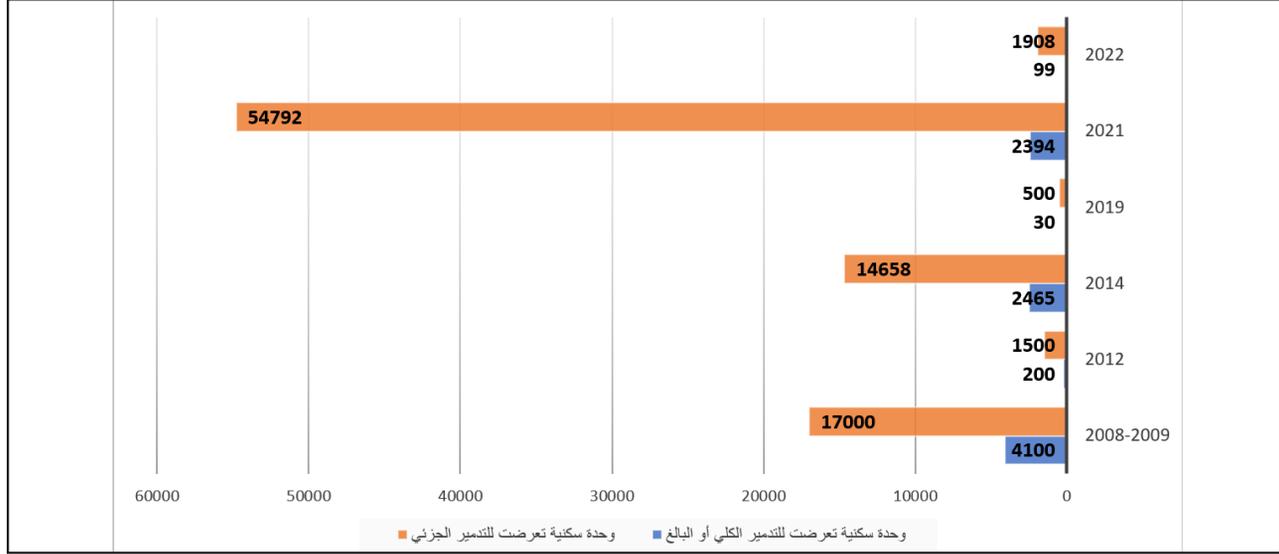
خلال فترة الحصار، شنت مجموعة اعتداءات عسكرية على قطاع غزة أشهرها ما قمت فيه الأعوام 2008 و2012 و2014 و2019 و2021 و2022 (انظر مخطط رقم 7)، وكذلك شهد القطاع قبلها وبعدها عدة هجمات صهيونية جوية وأرضية متفرقة.



مخطط 7: عدد الشهداء والجرحي في العدوان الصهيوني على قطاع غزة في الفترة 2008 - 2022 (شبكة الجزيرة الاعلامية، 2022)؛

(فلسطين أون لاين، 2022)

## التطهير العرقي في مرحلة التوسع الصهيوني الاحلالي 1967 - ...



**مخطط 8:** عدد المنازل الفلسطينية المهدامة جزئيًا و كليًا في العدوان الصهيوني على قطاع غزة في الفترة 2008-2022. (وزارة الأشغال العامة والإسكان، 2019)؛ (المركز الأوروبي لدراسات حقوق الإنسان، 2020)؛ (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2021)؛ (فلسطين أون لاين، 2022)



**صورة 126:** مجزرة الفجر في الشجاعية: الصورة يوم الأحد (20 يوليو/ تموز 2014) أثناء حرب 2014 في منقطة حي الشجاعية: تُظهر الصورة آلاف الفلسطينيين ينزحون من حي الشجاعية في غزة، بسبب كثافة القصف العشوائي الصهيوني الذي يستهدف منازل المواطنين الآمنين؛ حيث ارتكبت القوات الصهيونية مجزرة مروعة بحق أهالي حي الشجاعية استشهد على إثرها أكثر من 70 فلسطيني، إضافة إلى تدمير كبير في الحي. (Deutsche Welle, 2014)

فاقمت هذه الهجمات العسكرية من مأساوية الوضع في القطاع، حيث دُمرت عشرات آلاف المباني، وكذلك أضرت هذه الحروب الوحشية بالبنية التحتية للقطاع من شبكات الصرف الصحي، وإمدادات المياه تحت الأرض، وبذلك ساهمت في زيادة تهالك هذه البنية، وكذلك تعرض قطاع الطاقة والاتصالات لأضرار كبيرة ما زالت تعاني منها غزة حتى اليوم، لأنَّ سلطات الاحتلال تمنع دخول المعدات والمواد اللازمة لترميم وإعادة تأهيل المتضرر منها.

وأدى العدوان إلى تدمير مقار حكومية ومنشآت عامة، تنوعت ما بين مرافق خدمتية، ومقار أمنية وشرطية، وطال العدوان كذلك المدارس والمرافق الصحية ومراكز الرعاية الأولية ودور العبادة والمؤسسات الإعلامية، وعلى صعيد آخر أضّر العدوان بعجلة الاقتصاد اليومية للقطاع عبر تضرر وهدم منشآت زراعية وحمائم زراعية وآبار وشبكات ري ومزارع حيوانية، وكذلك هدم كلي أو جزئي للمنشآت الصناعية والتجارية والسياحية<sup>(362)</sup>.



صورة 127: حرب الفرقان (2008-2009) على قطاع غزة: استخدمت دولة الاحتلال في هذه الحرب قنابل الفسفور الأبيض ضد الفلسطينيين في غزة وهي أسلحة محرمة دوليًا، كما يظهر في الصورة. (فلسطين سؤال وجواب، 2011)



صورة 128: حرب العصف المأكول (2014) على قطاع غزة: صورة لمجزرة الجمعة السوداء التي ارتكبتها الاحتلال في مدينة رفح جنوب قطاع غزة خلال حرب 2014 على قطاع غزة، والتي أسفرت عن استشهاد 140 فلسطينياً وجرح المئات أغلبيتهم من الأطفال والنساء. (وكالة شهاب للأخبار، 2018)

ومع كل هذا الدمار فإنّ دولة الاحتلال تُماطل في عملية إعادة الإعمار عبر إجراءات عدة منها الضغط على المانحين، أو عرقلة سير المشاريع التي تتوفر لها أموال، وكذلك عبر منع دخول مواد البناء اللازمة للإعمار.

والذي بدوره يجعل إعادة الاعمار تستغرق وقتًا أطول مما هو محدد لها؛ وبحسب تصريح وزارة الأشغال في غزة -بعد العدوان الأخير- 2022 يوجد 1300 وحدة سكنية دمرت في الحروب الصهيونية السابقة لـ 2022 لم يُعد إعمارها نتيجةً لعدم وجود تمويل خاص بها من قبل الدول المانحة. وبحسب وزارة الأشغال تبلغ قيمة المبالغ المالية التي يحتاجها الفلسطينيون من أجل إتمام عملية بناء ما دمره الاحتلال خلال الحروب الصهيونية السابقة لـ 2022، خصوصًا عامي 2014 و2021، ما يقرب من 200 مليون دولار أميركي<sup>(363)</sup>.

## ج. المساهمة في الانهيار الاقتصادي المتسارع لقطاع غزة:

شهد قطاع الاقتصاد في غزة انهيارات متتالية خلال سنوات الحصار [انظر مخطط رقم 9]، فبمجرد فرض الحصار عام 2006، دخل اقتصاد غزة حالة من الركود، حين شمل الحصار إغلاقًا شبه كلي للمعابر التجارية، الأمر الذي تسبب في شل الحركة الاقتصادية، خاصة في الفترات التي تشن فيها القوات الصهيونية هجمات عسكرية على القطاع. وبحسب توثيق الفريق الميداني للمرصد الأورومتوسطي، فقد ألحقت الهجمات الصهيونية المتكررة دمارًا واسعًا في المنشآت الاقتصادية في القطاع، وتدمير بنايات وأبراج سكنية تضم محال تجارية متعددة الخدمات، والتدمير أو الاضرار بالورش الصناعية والمؤسسات التعليمية ومراكز التدريب، والأراضي الزراعية،

والذي بدوره دهور الاقتصاد الغزاوي الذي كان في الأصل متدهورًا بفعل الحصار المفروض على القطاع. وبحسب تقرير للأونكتاد صدر في نوفمبر/تشرين الثاني 2020 فإن:

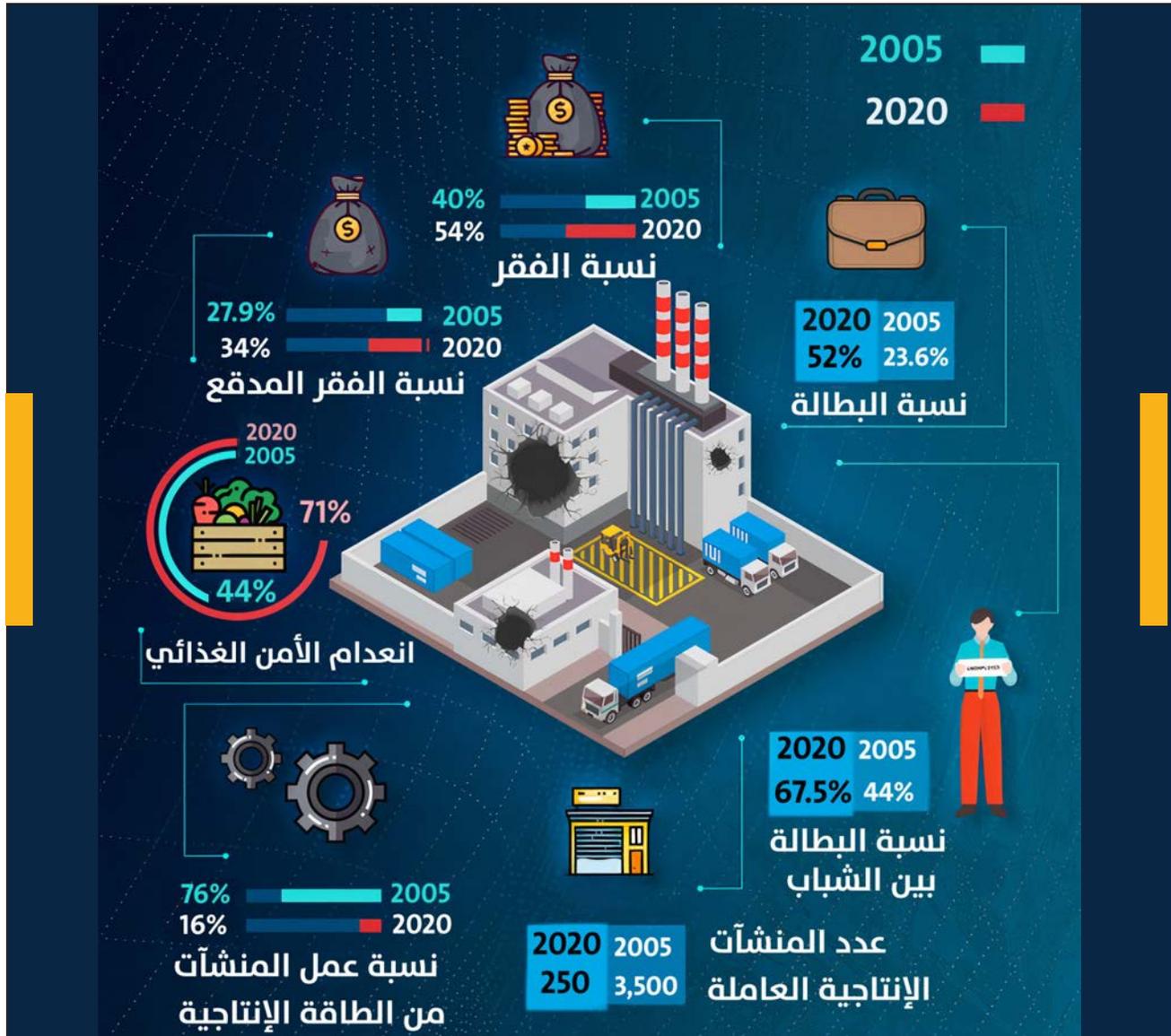
«التكلفة الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة خال العقد الماضي قدرت بـ 16,7 مليار دولار، وهو ما يعني أنّ نصيب الفرد الواحد من الخسائر الاقتصادية بفعل الحصار بلغ نحو 9 آلاف دولار، وذلك بسبب الإغلاق طويل الأمد والعمليات العسكرية التي تعرض لها القطاع خال فترة الحصار»<sup>(364)</sup>.

ومع السنوات وبفعل الحصار المستمر والاعتداءات الصهيونية امتدت آثار التدهور الاقتصادي لتشمل جميع القطاعات، والتي بدورها تُلقي بظلالها على واقع صعب يعيشه الغزيون في وطنهم، فمثلاً: يزداد القطاع الصحي تدهورًا سنة تلو الأخرى ويُعد من أكثر القطاعات تضررًا بسبب السياسات الصهيونية، هذه السياسات التي تسببت بشح دائم في الأدوية والمستلزمات والمعدات الطبية الأساسية، وبالتالي ضعف الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين في غزة.

أما قطاع التعليم فحدث ولا حرج: يواجه قطاع التعليم في غزة اليوم إحدى أكبر الأزمات التي واجهها سابقًا، حيث تعاني جميع مدارس القطاع تقريبًا (حكومية وتابعة للأونروا) من عجز كبير غير مسبوق في الموازنات وأعداد المعلمين والموظفين، مقابل ارتفاع أعداد الطلاب بشكل كبير. كذلك ما تزال بعض المدارس تعاني من أضرار نتيجة الهجمات العسكرية الصهيونية، والتي تؤثر بشكل كبير على العملية التعليمية، وتحول دون حصول الطلاب على تعليم صحي<sup>(365)</sup>.

(364) المرصد الأوروبي متوسطي، 2022، الصفحات 22-20

(365) المرصد الأوروبي متوسطي لحقوق الإنسان، 2020، صفحة 38



مخطط 5: الحياة في قطاع غزة قبل وبعد الحصار (المركز الأورومتوسطي، 2022)

## ثالثاً: ممارسات التطهير العرقي في الضفة الغربية:

### تمهيد معلوماتي عن واقع الضفة الغربية بعد اتفاقيات السلام:

بعد عام 1995، وعقب توقيع الاتفاق الانتقالي بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة (المعروف بأوسلو 2) بين الاحتلال الصهيوني ومنظمة التحرير الفلسطينية، قسمت سلطات الاحتلال الضفة الغربية المحتلة إلى ثلاث مناطق: المنطقة (أ) والمنطقة (ب) والمنطقة (ج).

#### مناطق الضفة الغربية حسب اتفاقية أوسلو 2:

**المنطقة (أ):** وتشكل 3% من أراضي الضفة الغربية، وامتدت عام 1999 لتشكل 18% من الضفة، وتخضع غالبية شؤون هذه المنطقة لسيطرة السلطة الفلسطينية.

**المنطقة (ب):** وتشكل 21% من أراضي الضفة الغربية، وتحمل السلطة الفلسطينية مسؤولية قطاعات التعليم والصحة والاقتصاد في هذه المنطقة، أي تخضع لسيطرة مدنية فلسطينية، في حين تخضع لسيطرة أمنية مشتركة بين السلطة الفلسطينية والاحتلال.

**المنطقة (ج):** وتشكل تقريباً 61% من أراضي الضفة الغربية المحتلة، وبناءً على اتفاقيات أوسلو، يجب أن تتبع هذه المنطقة لسيطرة السلطة الفلسطينية، ولكن على أرض الواقع؛ تسيطر سلطات الاحتلال على جميع جوانب الحياة فيها، بما في ذلك الأمن والتخطيط العمراني والبناء، ويخضع الفلسطينيون فيها لحكم القانون العسكري الصهيوني<sup>(366)</sup> [انظر خريطة 17].

**القدس:** حددت اتفاقية أوسلو 2 وضع القدس ضمن مرحلة المفاوضات النهائية، ونصت على أن تبدأ مفاوضات الوضع النهائي بين الطرفين في أقرب وقت ممكن على ألا يتعدى ذلك 4 أيار 1996، ومن المفهوم

(366) B'Tselem, 2017; ريمكس فلسطين، 2014؛ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أوتشا، 2017

أنّ هذه المفاوضات ستشمل القضايا المتبقية بما فيها: القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع الدول المجاورة، وأمور أخرى ذات اهتمام مشترك. ولكن هذه المفاوضات لم تتم وبقيت القدس تحت السيطرة الصهيونية، ولأنّ إعلان المبادئ، كما الاتفاقية بشأن المرحلة الانتقالية التي تلتها، لم يشتملا على مادة تنص على حفظ الوضع القائم بالنسبة إلى الموضوعات التي تأجيل البحث فيها حتى بدء مفاوضات المرحلة الانتقالية النهائية، فقد استمرت دولة الاحتلال في تبني السياسة نفسها القائلة بتثبيت السيادة الصهيونية في القدس. وتماشياً مع هذه السياسة استمرت دولة الاحتلال في: مصادرة الأراضي الفلسطينية وهدم البيوت وبناء المستوطنات اليهودية وشق الطرق الالتفافية، ومضايقة المؤسسات الفلسطينية العاملة في القدس، وكذلك فصل القدس عن بقية المناطق الفلسطينية وعدم السماح بدخولها إلا بتصريح، وسحب الهويات المقدسية وطرد المقدسين خارج القدس... إلخ، وذلك بالإضافة إلى منع السلطة الوطنية ومنظمة التحرير، بموجب قانون خاص سنه الكنيست، من فتح مكاتب لهما أو القيام بأي نشاط، كعقد اجتماع أو مهرجان في القدس إلا بإذن مسبق من الحكومة الصهيونية<sup>(367)</sup>.

## إضاءة:

تقسيم الضفة الغربية على هذا النحو هو تقسيم مصطنع لا يعكس الواقع الجغرافي ولا الترابط الفلسطيني، ولا يُعطي مساحة جغرافية مترابطة لإمكانية إنشاء حكم ذاتي فلسطيني مستقل مثلاً، فالواضح أنّ سلطات الاحتلال استخدمت هذه الإستراتيجية في تقسيم الضفة لتحكم السيطرة على أراضي المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية وتتحكم بحياتهم؛ تمهيداً لطردهم خارج فلسطين.

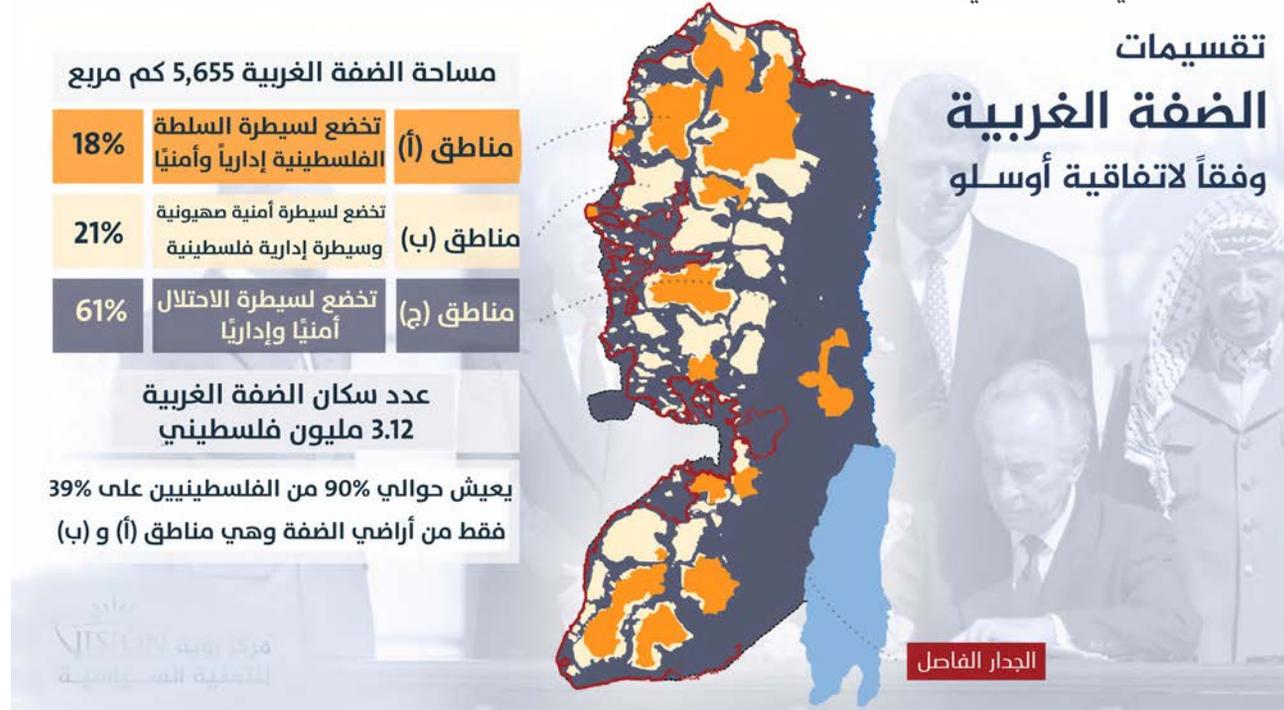


## الواقع الديموغرافي والجغرافي للتقسيمات في الضفة الغربية حسب اتفاقية أوسلو2:

- المناطق (أ) و (ب) هي التي كان يشغل معظمها العمران الفلسطيني عند توقيع الاتفاقية، وفيها سَكَنَ وما زال يسكن معظم المواطنين الفلسطينيين.
- المناطق (أ) و (ب) تفتقر إلى التواصل الجغرافي، حيث تتوزع على 165 «جزيرة» منعزلة تنتشر في أنحاء الضفة، نُقلت السيطرة عليها شكلياً إلى يد السلطة الفلسطينية (انظر خريطة 17).
- منطقة (ج) وهي منطقة متصلة جغرافياً أبقته سلطات الاحتلال تحت سيطرتها في مجال الأمن وجميع المجالات المدنية المتعلقة بالأراضي بما في ذلك التخطيط والبناء ومرافق البنى التحتية والتطوير.
- منطقة (ج) [خزان الأراضي الزراعية والتطويرية في الضفة]: هي المنطقة التي تتسح لإمكانيات التطوير الحضري والزراعي والاقتصادي للضفة الغربية؛ تستغل سلطات الاحتلال سيطرتها التامة هناك في مجال التخطيط والبناء لتمنع الفلسطينيين منعاً شاملاً من البناء في هذه المنطقة، حيث يُغطي المخطط التنظيمي والذي وافقت عليه سلطات الاحتلال أقل من 1 في المائة من المنطقة (ج) لصالح التجمعات السكانية الفلسطينية؛ في حين لم يتجاوز معدل الموافقة على الطلبات التي قدمها الفلسطينيون للحصول على تراخيص البناء في المنطقة (ج) بين العامين 2009 و 2016 ما نسبته 3% فقط؛ وفي ذات الوقت هدمت سلطات الاحتلال -في الفترة الممتدة بين العامين 2009 و 2016 - ما يربو على 4 آلاف مبنى يملكه الفلسطينيون في المنطقة (ج) بحجة عدم الحصول على تراخيص البناء المطلوبة.
- يعاني الفلسطينيون في الضفة الغربية من واقع ديموغرافي مريع: فالتقسيم إلى مناطق جرى في منتصف التسعينيات، ومنذ ذلك الحين بلغ عدد المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية تقريباً ضعف ما كان عليه حينئذٍ؛ ومع مرور السنين تزايدت الحاجة إلى أراضٍ للبناء، ففي حين تحرم سلطات الاحتلال الفلسطينيين من البناء في المنطقة (ج)، يكاد ينفذ احتياطي الأرض في المناطق (أ)

و (ب)، إذ استُخدمت كلها تقريبًا؛ وبسبب أزمة الإسكان المتفاقمة يتمّ بناء المنازل هناك فوق ما تبقى من الأراضي فيها، والتي من المفترض أن تبقى أراضي زراعية<sup>(368)</sup>.

• نص تقرير للبنك الدولي نُشر عام 2013 على أنه لو سُمح للفلسطينيين بالوصول إلى المنطقة (ج) وتطويرها دون وجود القيود الحالية، لطرأت زيادة تقدّر نسبتها بـ 35 % على الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني<sup>(369)</sup>.



خريطة 17: تقسيمات الضفة الغربية وفقاً لاتفاقية أوسلو. (مركز رؤية للتنمية السياسية، 2022)

(368) B'Tselem, 2017; ريمكس فلسطين، 2014؛ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أوتشا، 2017

World Bank, 2013 (369)

## 1. أساليب وسياسات التطهير العرقي المتبعة في الضفة الغربية:

يتعرض العديد من الفلسطينيين في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، ولا سيما في المنطقة (ج) وشرقي القدس، والمنطقة التي يستهدفها الاستيطان في مدينة الخليل، لخطر الترحيل القسري، ومصادرة أراضيهم وهدم بيوتهم؛ فبعض السياسات والممارسات الصهيونية النافذة في هذه المناطق تُفضي إلى خلق بيئة تضغط على الفلسطينيين وتعقد حياتهم وتدفعهم إلى الرحيل عن تجمعاتهم ومن هذه السياسات والممارسات، ما هو مستخدم منذ بداية الاحتلال عام 1967، والبعض الآخر استحدثته سلطات الاحتلال لتُسرّع عملية التطهير العرقي في الضفة الغربية وتجعلها أكثر عمقًا وتأثيرًا، ومن أهم الأساليب المستخدمة حتى يومنا هذا:

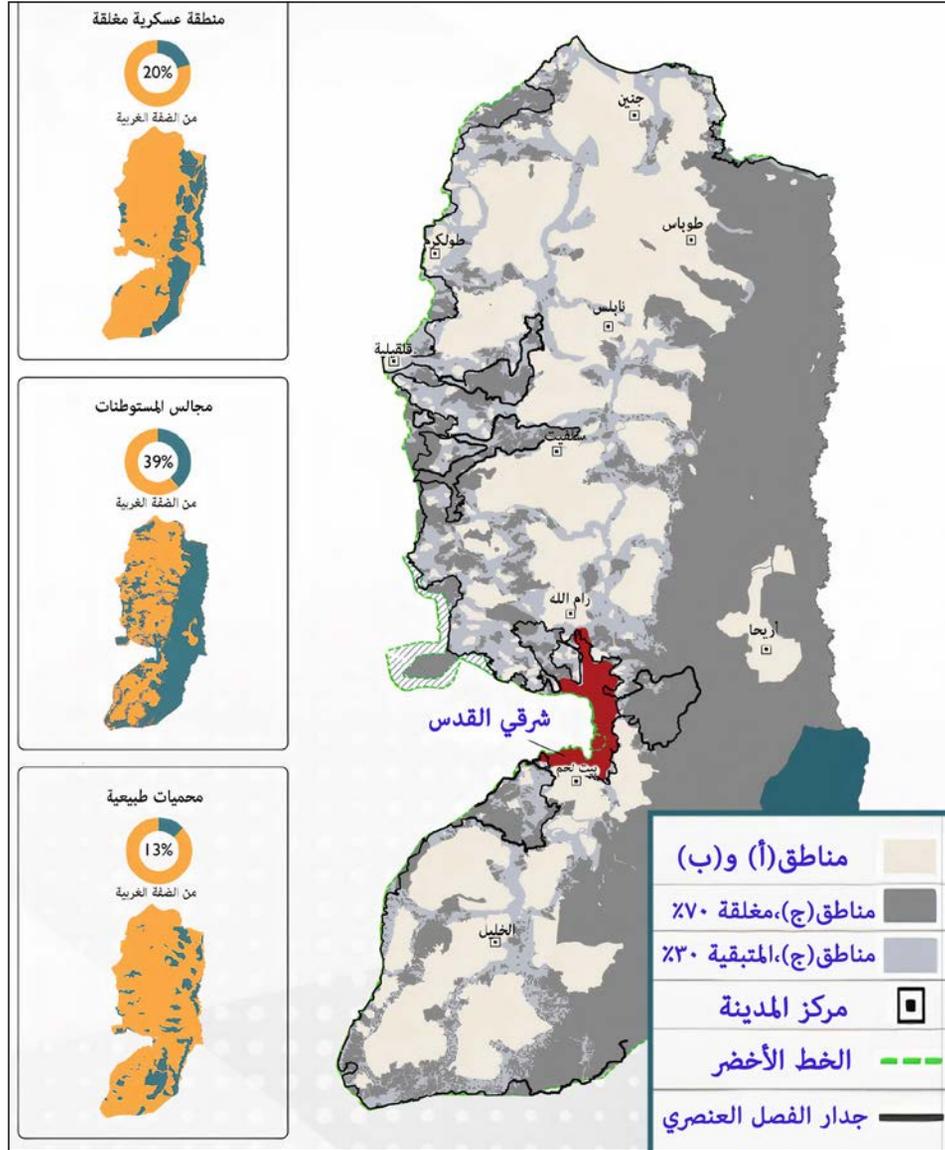
### أ. الاستيطان الزاحف على قاعدة الوصل والفصل:

• **الاستيطان الزاحف:** بدأت سلطات الاحتلال عملية بناء المستوطنات والسيطرة على الأرض ومصادرة الأراضي الفلسطينية مع بداية الحكم العسكري للضفة الغربية؛ مع أنّ المجتمع الدولي وقرار مجلس الأمن رقم 242 لم يعطها أيّة أحقية بذلك، ولكنها تجاهلت ذلك وعملت على فرض وقائع على الأرض من خلال الضم الزاحف للأراضي الفلسطينية وإقامة المستوطنات عليها، واستخدمت لذلك آلاف الحيل والقوانين لمصادرة الأراضي وطرد أصحابها الفلسطينيين، وكما يتضح من [خريطة رقم 18 وخريطة رقم 19] أنّ سلطات الاحتلال تسعى لفرض سيطرتها على الأراضي الفلسطينية في المنطقة (ج) بشكل كامل عبر مسميات مختلفة وهي: مناطق عسكرية مغلقة ومجالس المستوطنات ومحميات طبيعية؛ وكذلك تركز سلطات الاحتلال على الاستيلاء على الأغوار وتهويده عبر خطط استيطانية مكثفة، وتصرح بين الحين والآخر أنها تنوي ضم الأغوار إلى دولتها المزعومة.

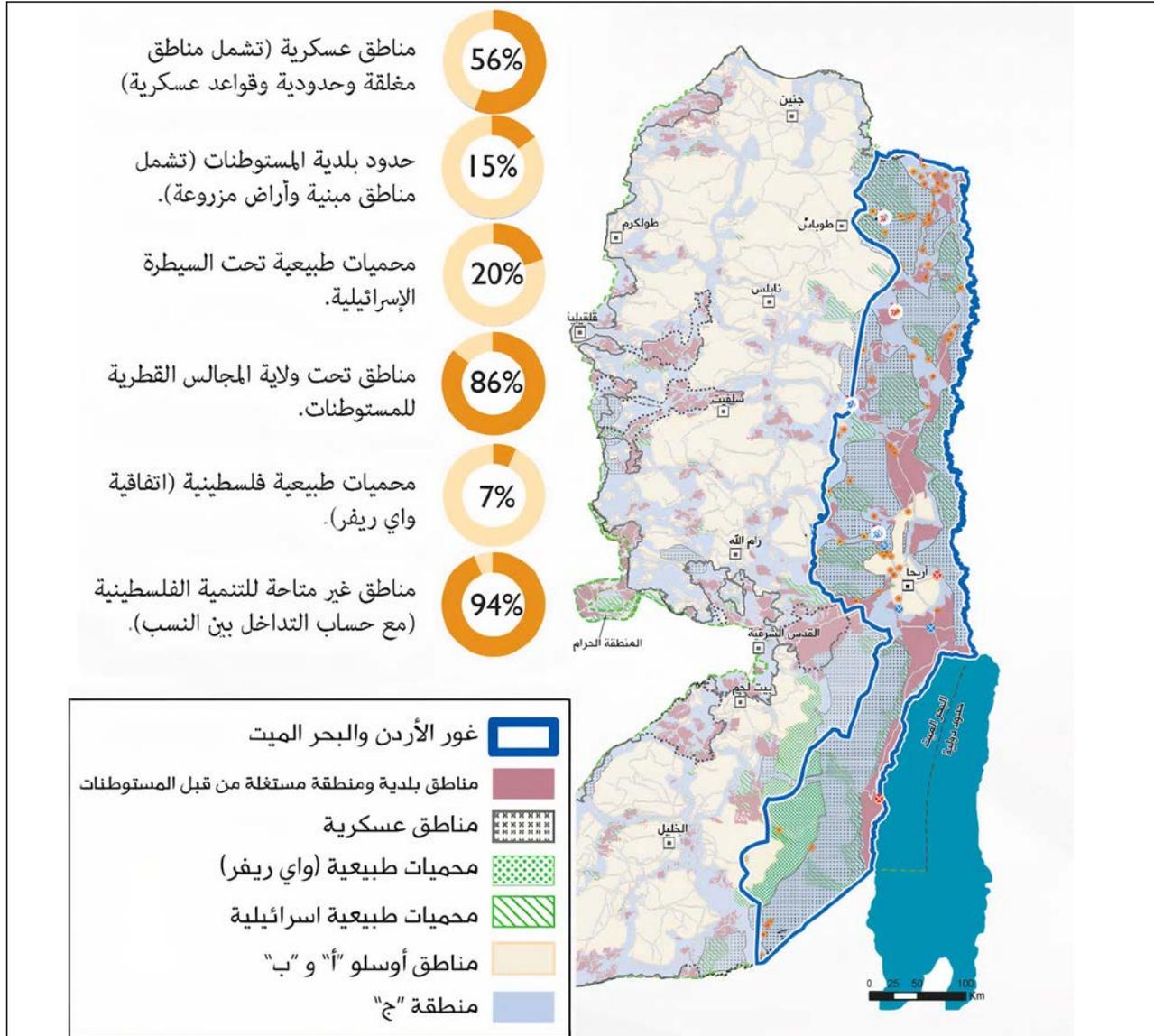
• وصل المستوطنات مع بعضها البعض ومع دولة الاحتلال: بهدف السيطرة على المناطق الاستيطانية الموصولة معاً تمهيداً لضمها جزئياً أو كلياً لدولة الاحتلال<sup>(370)</sup>، يتم وصل المستوطنات عبر تكثيف الاستيطان، فكلما زادت أعداد المستوطنات زاد الوصل بينها؛ وكذلك عملت سلطات الاحتلال على بناء شبكة طرق استيطانية لوصول المستوطنات معاً ومع دولة الاحتلال، وتلك الطرق الاستيطانية أُقيمت على أراضي الفلسطينيين المصادرة، ويُطلق عليها الصهاينة اسم «الطرق المعقمة» (أي لا يمر منها الفلسطينيون) وكأنّ الفلسطينيين جراثيم وعلى الصهاينة التخلص منهم!

• فصل التجمعات الفلسطينية عن بعضها البعض: عبر حصر الفلسطينيين في تجمعات أو معازل فلسطينية في الضفة الغربية، ومنعهم من التمدد الأفقي في أراضيهم؛ وتتعمد سلطات الاحتلال مواصلة تفتيت الضفة الغربية إلى مجموعة جزر لإضعاف أية سيادة فلسطينية، وفي المقابل تُحافظ على سلطتها في إدارة الأراضي اليهودية المتداخلة في هذه المعازل الفلسطينية. [انظر خريطة رقم 17]

## التطهير العرقي في مرحلة التوسع الصهيوني الاحلالي 1967 - ...



خريطة 18 : المشاريع الاستيطانية في الضفة الغربية منطقة (ج). (مركز رؤية للتنمية السياسية، 2022)



## ب. التحكم بحياة الفلسطينيين وتعقيدها:

• التحكم الصهيوني في مصادر المياه: من خلال سرقة سلطات الاحتلال للمياه العذبة الفلسطينية والسيطرة على المناطق التي تحتوي خزان المياه الجوفية الفلسطينية، وبيع هذه المياه للفلسطينيين بسعر أعلى، فمثلاً يذكر تقرير صادر عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) في 21 ديسمبر 2017: «إنَّ ما يزيد على 70 % من التجمعات السكانية التي تقع بكاملها أو في معظمها ضمن المنطقة (ج) غير موصولة بشبكة المياه، وتعتمد هذه التجمعات على المياه التي تنقلها الصهاريج بأسعار باهظة، وينخفض استهلاك المياه في بعض التجمعات السكانية الواقعة في المنطقة (ج) إلى 20 % دون المعيار العالمي»؛ والجدير ذكره أنَّ منطقة (ج) فيها خزانات مياه جوفية كبيرة تسيطر عليها سلطات الاحتلال وتحرم الفلسطينيين من حقهم بالتنعم بمياههم، حيث أنَّ أكثر من 70% من التجمعات السكانية التي تقع بكاملها أو في معظمها ضمن المنطقة (ج) غير موصولة بشبكة المياه، وتعتمد هذه التجمعات على المياه التي تنقلها الصهاريج بأسعار باهظة.

• التحكم الصهيوني في مصادر الطاقة في الضفة الغربية: سواء الكهربائية أو الوقود، فجميعها مصدرها دولة الاحتلال حيث تمنع سلطات الاحتلال الضفة الغربية من إنشاء محطة كهرباء<sup>(371)</sup>.

• فرض قيود عسيرة/ حظر الوصول إلى مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية في جميع أنحاء المنطقة (ج): مما أفضى إلى تقويض سُبل عيش التجمعات السكانية الفلسطينية، ولا سيما في المناطق الواقعة بين الجدار الفاصل والخط الأخضر، بحيث لا يمكن الوصول إلى الأراضي الزراعية الفلسطينية الواقعة داخل المستوطنات الصهيونية أو بجوارها إلا على مدار بضعة أيام في السنة.

كما يُحظر الوصول إلى أراضي الرعي في المناطق المصنفة «كمناطق إطلاق نار»، وكذلك تُفرض قيود على

(371) فولك و تيلي، 2018، الصفحات 66-71؛ B'Tselem، 2017؛ يفتحأيل، اورن، 2003؛ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أوتشا، 2017؛ OCHA، 2017.

أعمال الزراعة أو الرعي في المناطق المعلن عنها محميات طبيعية<sup>(372)</sup>.

• عدم منح تراخيص البناء والعمل للفلسطينيين في مناطق (ج) وشرقي القدس: بهدف شل حركة الاقتصاد والتضييق على المجتمع الفلسطيني لدفعه إلى الرحيل، حيث اعتمدت سلطات الاحتلال نظام التخطيط التقييدي حيث:

- خصصت مخططات تنظيمية عمرانية للفلسطينيين بما نسبته تقل عن 1% من المنطقة (ج) ونحو 13% من شرقي القدس [غير أن معظم هذه المساحة تم بناؤها فعلياً ومأهولة بالسكان]، وفي هذه النسب الصغيرة يُسمح للفلسطينيين بتقديم طلبات للحصول على تراخيص البناء.

- حُصصت الأراضي العامة والمصادرة في هذه المناطق بصورة حصرية تقريباً للمستوطنات أو الجيش الصهيوني.

- صُنفت معظم الأراضي الخاصة كأراض زراعية أو خضراء أو غير مخططة، مما يحول دون إصدار التراخيص في هذه المناطق.

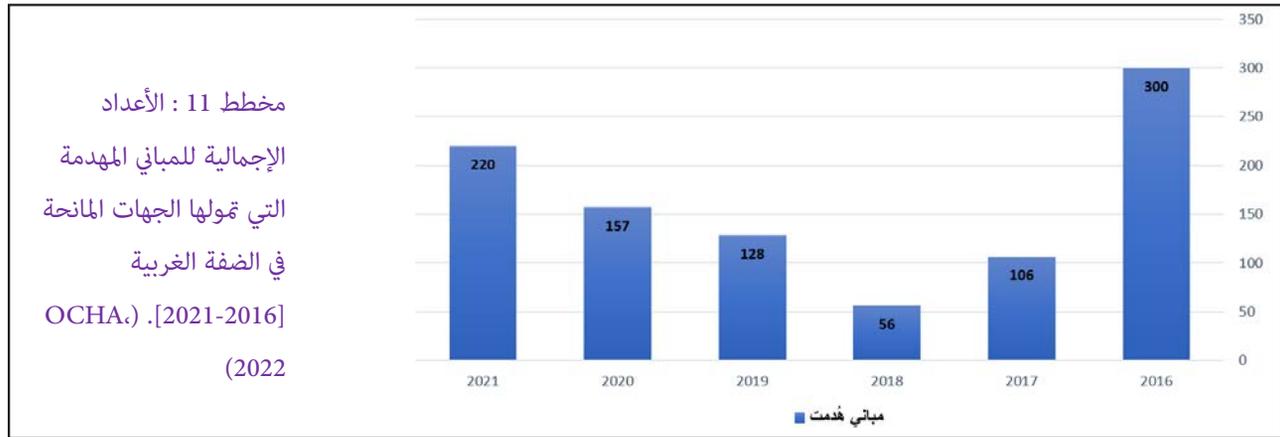
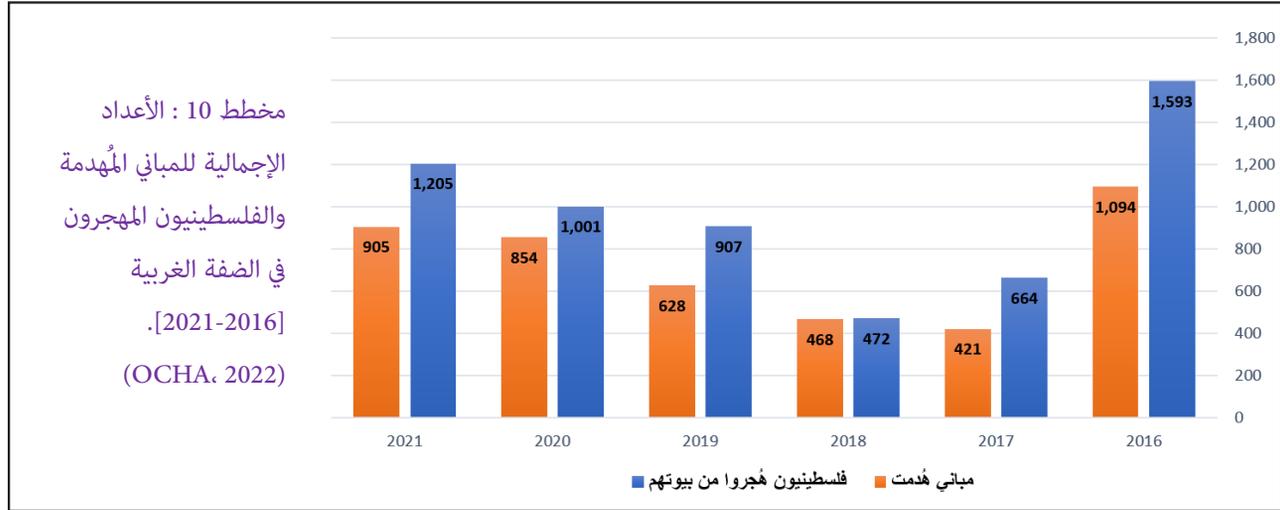
وعليه يجعل السابق حصول الفلسطينيين على تراخيص البناء، التي يُشترط عليهم استصدارها من سلطات الاحتلال ضرباً من المستحيل؛ ومع النمو السكاني الفلسطيني تصبح الحاجة مُلحة لبناء بيوت جديدة، ولتلبية احتياجاتهم من السكن وسُبل العيش، لا يملك العديد من الفلسطينيين من خيار سوى البناء دون الحصول على التراخيص المطلوبة، مما يُعرضهم لخطر الهدم والتهجير التعسفي من قبل سلطات الاحتلال، أو الانتقال إلى مناطق أخرى<sup>(373)</sup>، وتجدر الإشارة أنَّ عمليات الهدم لا تطال فقط المباني السكنية، بل تشمل كذلك محطات توليد الكهرباء بالطاقة الشمسية، أنابيب نقل المياه، طرق زراعية، حظيرة مواشي، بركس تخزين، خيم سكنية [انظر مخطط رقم 10].

(372) OCHA, 2017, صفحة 18

(373) OCHA, 2017

## التطهير العرقي في مرحلة التوسع الصهيوني الاحلالي 1967 - ...

وحتى تلك المباني المقدمة كمساعدات بتمويل من المانحين عملت سلطات الاحتلال إما على مصادرتها أو هدمها<sup>(374)</sup> [انظر مخطط رقم 11].



OCHA, 2022 (374)

## ت. التهديد بالتهجير القسري لعدة تجمعات بدوية فلسطينية في الضفة الغربية:

يتهدد المجتمعات الرعوية الصغيرة الواقعة في تلال شرق القدس ووسط الضفة الغربية (المنطقة ج) خطر التهجير القسري، ويُعانون من عدم اعتراف سلطات الاحتلال بقراهم ولا بملكيّتهم لأراضيهم، وبررت السلطات ذلك بحجة أنّ البدو ليس بحوزتهم وثائق تثبت ملكيتهم للأرض [انظر خريطة رقم 20 لتعرف مكان هذه التجمعات بالضبط].

ويخطط الاحتلال لنقل البدو إلى تجمعات عمرانية تهدف إلى «تدوينهم» قسرًا على مساحات ضيقة جدًا، وعلى أراضي تدّعي دولة الاحتلال أنها «أراضي دولة» (أي تابعة لها) لكنها في الحقيقة أرض فلسطينية صادرتها سلطات الاحتلال [انظر خريطة رقم 20- اللون الأحمر يوضح مناطق النقل الجديدة].

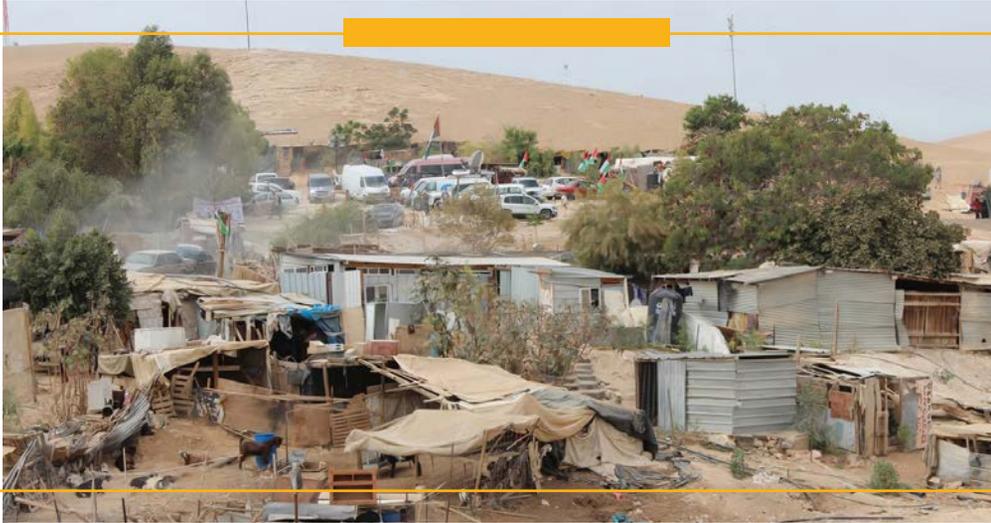
ويبدو واضحًا أنّ سلطات الاحتلال تهدف من خلال طرد البدو تحقيق معادلة «أكبر عدد من الفلسطينيين على أقل مساحة من الأرض، بدل المساحات الكبيرة التي يعيش البدو ومواشيهم عليها الآن»، وبطردهم يتم تفرّغ محيط المستوطنات وجوانب الشوارع الصهيونية السريعة من أي وجود فلسطيني. ويُعارض البدو مخططات الترحيل والتجميع في بوّار صغيرة لا تناسب طريقة حياتهم، وما زالوا متمسكين بحقوقهم بالعودة إلى منازلهم وأراضيهم الأصلية في النقب (جنوب فلسطين).

لذلك خلقت سلطات الاحتلال بيئة تضغط على البدو وتدفعهم إلى الرحيل عن تجمعاتهم، وتتضمن قيودًا على الوصول إلى مناطق الرعي والأسواق، والحرمان من الوصول إلى البنى التحتية الأساسية، ورفض إصدار تراخيص بناء؛ بالإضافة إلى عمليات الهدم والتهديد بهدم المنازل والمدارس وحظائر الماشية، وإطلاق قطعان المستوطنين لارتكاب أعمال العنف والإجرام ضد التجمعات البدوية (375).

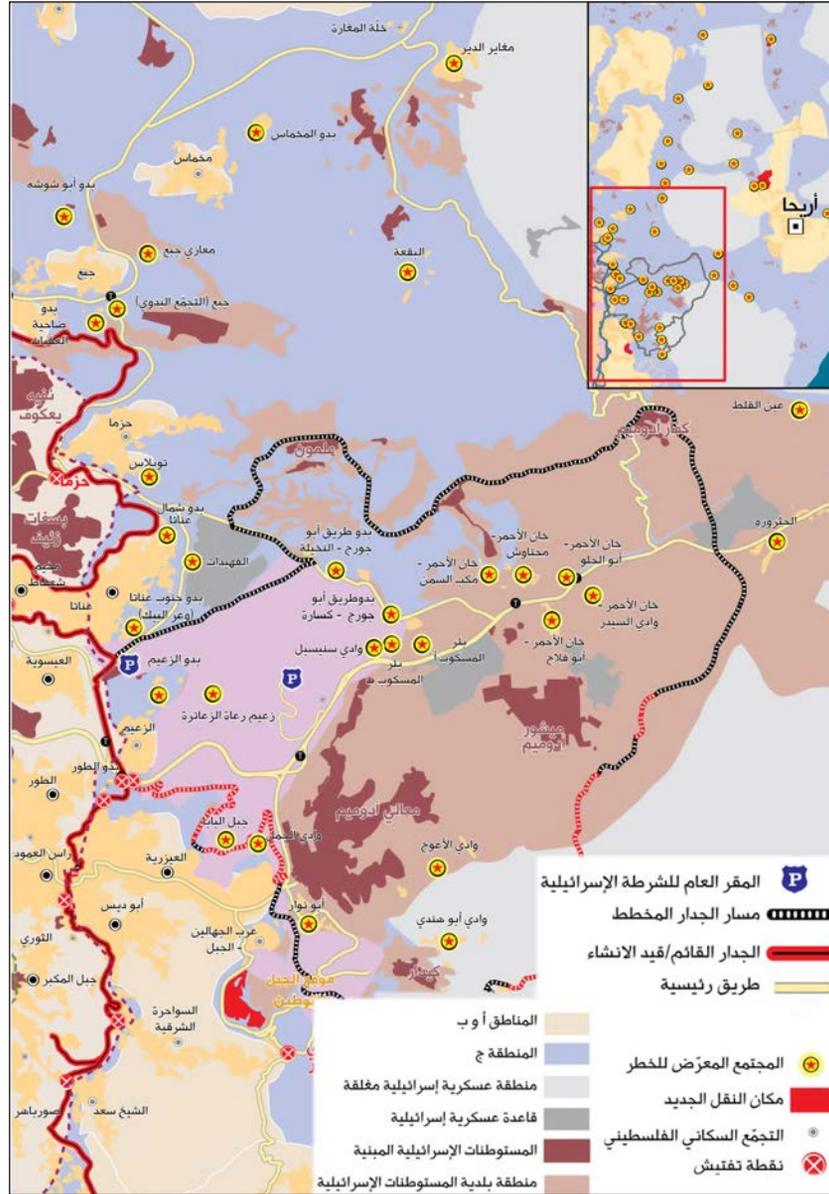
## التطهير العرقي في مرحلة التوسع الصهيوني الاحلالي 1967 - ...

ووفقًا لبيانات أصدرها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (أوتشا) عام 2017، فإن 46 تجمعًا بدويًا ستكون معرضة لخطر الترحيل القسري وسط الضفة الغربية، تؤوي هذه التجمعات نحو 8 آلاف فلسطيني معظمهم من اللاجئين الفلسطينيين الذين تعود أصولهم للنقب (جنوبي فلسطين).

ويقع 18 تجمعًا منهم في شرقي القدس والباقية في مناطق (ج) وفقًا لبيان مكتب الأمم المتحدة<sup>(376)</sup>، وعلى ما يبدو تتخذ الممارسات ضد تجمعات القدس البدوية شكلًا أكثر صرامة، ولعلها الأكثر ضيقًا في الإعلام فكثيرًا ما نسمع عن نضال أهل الخان الأحمر، ولعل من أوليات سلطات الاحتلال تسريع الاستيلاء على أراضي التجمعات البدوية في القدس؛ لأنّ وتيرة التهويد في المدينة ومحيطها تتسارع يوميًا بهدف تحقيق المخطط الصهيوني المعروف بـ «القدس الكبرى».



صورة 129:  
تجمع أبو داهوك  
البدوي في الخان  
الأحمر المههدد  
بالإخلاء شرقي  
القدس. (الجندي،  
أسيل، 2022)



### ث. اعتبار المقدسيين أجانب في وطنهم:

يُعد الفلسطينيون الذين يعيشون في شرقي القدس التي ضمتها دولة الاحتلال إليها بمثابة «مقيمين دائمين في إسرائيل» بموجب القانون الصهيوني، حيث يَعدُّ القانون إقامتهم في البلد التي ولدوا فيها امتيازاً وليس حقاً.

فبعد ضم شرقي القدس عام 1967 منحت السلطات الصهيونية مكانة «الإقامة الدائمة» لجميع المقدسيين الذين كانوا متواجدين في القدس في تلك الفترة، وأعطتهم هوية زرقاء «مقدسية» مكتوب بها هذا الوصف ومَن حصل عليها يكون له الحق بالعيش في القدس.

وتقوم سلطات الاحتلال بخلق الذرائع لسحب الهوية المقدسية من المقدسين وطردهم خارج القدس، فمثلاً يمكن سحب إقامة المقدسيين إن كانوا قد قضوا فترة ما خارج القدس، وكذلك تقوم سلطات الاحتلال بسحب الإقامة من المقدسيين الذين يتعاطفون مع إخوانهم الفلسطينيين في الضفة وقطاع غزة بشكل علني، كما وتقوم بإلغاء حقهم حتى في زيارة مدينة القدس وذلك بدعوى انتهاكهم لأحكام أمنية<sup>(377)</sup>.

ويظهر هنا أن سلطات الاحتلال تختلق الذرائع لسحب الهوية الزرقاء من المقدسيين، والتي زادت بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، ويمكن إجمال سحب الهويات من المقدسيين في الفترة الواقعة بين 1967 و2017 بأكثر من 15 ألف بطاقة هوية<sup>(378)</sup>؛ وعليه فإنَّ المصطلح الدارج «إقامة دائمة» هو مصطلح صهيوني مخادع: إذ إنَّ ما يقوم به الاحتلال يجعلنا نستقرئ أنها «طرد مع وقف التنفيذ».

وفي ذات الوقت تحرم سلطات الاحتلال الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية من دخول القدس

(377) فولك و تيلي، 2018، الصفحات 64-66؛ B'Tselem، 2014

(378) التفكجي، خليل، 2018

إلا بتصريح، والذي يصعب الحصول عليه، ولا يستطيع من يحصلون على هذه التصاريح سوى المرور عبر ثلاثة من الحواجز التي يبلغ عددها 13 حاجزاً على طول الجدار، أما فلسطينيو قطاع غزة فهؤلاء لا يمكن لهم الحصول على تصريح لدخول القدس ولا الضفة الغربية إلا في حالات قليلة لظروف المرض والبحث عن العلاج خارج القطاع<sup>(379)</sup>.

### ج. بناء جدار الفصل العنصري ليكون منظومة متكاملة من القهر والسجن والتضييق على الفلسطينيين:

تفوقت دولة الاحتلال على نفسها بابتكار فكرة جدار الضم والتوسع (الفصل العنصري)، فيما تؤكد الأدلة على أرض الواقع بأن الجدار ذو هدفٍ سياسي، وأن سير خطّه المتعرج يدل على أطماع مائية، فحيث توجد مصادر مياه جوفية فإنّ الجدار يلتف ليقضم الأرض الواقعة فيها- فإنّ دولة الاحتلال الصهيوني تتذرع بالعامل الأمني كسبب مباشر لبناء الجدار، ولكنّ تأثيره الكارثي على حياة الفلسطينيين يجعل الهدف من وراءه واضح، فهذا الجدار قام بالتالي:

- ضم الجدار إلى دولة الاحتلال بصورة أحادية الجانب مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 67: فهذا الجدار يمتد في عمق المناطق الفلسطينية، حيث يبلغ طول مسار الجدار 712 كم، بما في ذلك المقاطع التي أنجز بناؤها والتي قيد البناء وتلك التي هي قيد التخطيط، أي إنّ طول الجدار أكثر من ضعف طول الخطّ الأخضر البالغ 320 كم، ليقطع الجدار بذلك 526,677 دوماً من أراضي الضفة الغربية - والتي تشكل ما نسبته 9,4% من مجمل مساحة الضفة - بما فيها المساحات التي ضمّتها سلطات الاحتلال وألحقها ببلدية القدس.

• الجدار دمر وأضر بحياة الآلاف من الفلسطينيين: حيث فصل الفلسطينيين عن أراضيهم في نحو 150 تجمّعاً سكانيّاً فلسطينياً في الضفة الغربية، وجعل أكثر من 11 ألف فلسطيني يعيشون في 32 تجمّعاً سكانيّاً أشبه بالمسجونين، في المنطقة ما بين الخط الأخضر والجدار، وما يسميها الاحتلال «مناطق التماس».

• النتيجة الجغرافية المترتبة على الجدار: هي رسم حدود لمعازل وجيوب فلسطينية على مساحة أقل من نصف مساحة الضفة الغربية، هذه المناطق ربما تحظى بوصف أو لقب «دولة فلسطين» في وقت ما (380).

• العواقب الاقتصادية الرئيسة من بناء الجدار: فقدان الموارد الاقتصادية، نتيجة عمليات المصادرة الدائمة للموارد، أو إتلافها، أو تعذر استخدامها، وضياع الاستثمار المحتمل بسبب الشكوك التي تحف بمستقبل المناطق الواقعة خارج الجدار، وزيادة تكاليف الإنتاج الزراعي، وارتفاع معدلات البطالة وخاصة في المناطق المعزولة ما بين الخط الأخضر والجدار (381).

• معاناة الفلسطينيين بسبب معابر/بوابات الجدار: وضعت قوات الاحتلال بوابات حديدية على امتداد الجدار في القرى والبلدات التي يعزلها خلفه، وتُفتح هذه البوابات بمواقيت معينة [انظر صورة 131]، مما يزيد من معاناة الفلسطينيين وعذابهم، خاصة مع تباعد البوابات عن بعضها البعض، فأحياناً يضطر المزارعون الفلسطينيون إلى السير لمسافات قد تصل إلى 50 كيلومتراً للوصول إلى أراضيهم التي لم تكن تبعد عنهم سوى كيلومتر أو اثنين قبل بناء الجدار، وكذلك الحال بالنسبة للطلاب والموظفين والعمال، إضافة لذلك تطالب قوات الاحتلال الفلسطينيين بالحصول على تصاريح للمرور عبر هذه البوابات للوصول إلى أراضيهم وقراهم، وابتكرت قوات الاحتلال لهم بطاقات إلكترونية تعمل على تشخيص الإنسان عن

(380) يفتحأيل، اورن، 2003؛ The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories, 2017؛ شبكة الجزيرة الإعلامية، 2012.

(381) سلامة، عبد الغني، 2011.



**صورة 130:** البطاقة الممغنطة (الإلكترونية): يستخدمها فلسطينيو الضفة الغربية كتصريح مرور على بوابات الجدار في الضفة الغربية.  
(موقع العين وادي عارة، 2018)

طريق صورة كف اليد وبصمات الأصابع [انظر صورة 132]، ويتم إصدار هذه البطاقات عن طريق مكاتب الارتباط والتنسيق المدني في الضفة الغربية، ويتوجب على المواطنين الفلسطينيين تجديد البطاقة الإلكترونية (تصريح المرور) مرة كل عامين؛ وعليه أصبحت حركة الفلسطينيين ككل محكومة بإذن صادر من الحكومة الصهيونية من جانب، ومعرضين للتفتيش والذل والاعتقال على هذه البوابات، بل وإغلاق هذه البوابات بدون سبب من جانب آخر <sup>(382)</sup>.



**صورة 131:** بوابة حديدية في جدار الفصل العنصري في بيت لحم تعزل الحي الشمالي عن باقي المدينة وتعزل مدينة بيت لحم عن القدس.  
(فراج، نجيب، 2010)

## ج. حرب المستوطنين ضد الفلسطينيين:

أضحى إرهاب المستوطنين اليوم ضد الفلسطينيين جزءاً لا يتجزأ من روتين الاحتلال في الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس، ولعل الأمر تطور إلى حرب مسعورة وغير متكافئة القوة، فهؤلاء المستوطنين المدججين بالأسلحة والمدعومين من قوات الاحتلال الصهيوني يستهدفون الفلسطينيين الآمنين [لمزيد من التفاصيل راجع دولة المستوطنين في الفصل الرابع القسم الثاني].

فهذه الحرب مدعومة ومستمرة فما يقوم به المستوطنون ليست استثناءات، وإنما هي جزء من نشاط استراتيجي تشجعه دولة الاحتلال وتشارك فيه؛ لهدفٍ بات واضحاً ألا وهو سلب المزيد والمزيد من الأراضي من أيدي الفلسطينيين في جميع أنحاء الضفة الغربية، وبالتالي يسهل على دولة الاحتلال السيطرة على الضفة الغربية ومواردها.

تشمل أعمال إرهاب المستوطنين وفق احصائيات منظمة بتسيلم مجموعة واسعة من الممارسات، بدءاً بإغلاق الطرقات ورشق الحجارة على السيارات والمنازل، مروراً بمداهمة القرى والأراضي، وإحراق حقول الزيتون والمحاصيل، وتدمير وإتلاف الممتلكات، وصولاً إلى الاعتداءات الجسدية وأحياناً الزجاجات الحارقة (المولوتوف)، وإطلاق النار، وكذلك يدأب مستوطنو «المزارع» الاستيطانية في السنوات الأخيرة على طرد الرعاة والمزارعين الفلسطينيين من حقولهم ومن المراعي وإبعادهم عن مصادر المياه التي اعتادوا الاستفادة منها جيلاً وراء جيل، وفوق ذلك يقومون باستفزازات يومية بقصد خلق مناوشات عنيفة ويتفننون في دبّ الذعر بين مواشي الفلسطينيين والتسبب في فرارها وتشثيتها<sup>(383)</sup>.

وبحسب منظمة «بتسليم الإسرائيلية» فإنّ مجموع اعتداءات المستوطنين ضد الفلسطينيين من

بداية سنة 2020 إلى منتصف عام 2022 بلغت 761 اعتداء، تنوعت بين 218 اعتداءات جسدية و277 إضرار بالممتلكات الزراعية الفلسطينية، و298 إضرار بالممتلكات الأخرى غير الزراعية كالبيوت والسيارات<sup>(384)</sup>.



صورة 133: جريمة حرق عائلة الدوابشة: في فجر يوم 31 تموز/ يوليو 2015، تسللت عصابة من المستوطنين إلى قرية دوما سالكة طريق الجبل المجاور للقرية والمحاذاي لإحدى المستوطنات التي أقيمت على أراضي فلسطينية خاصة، ليضرموا النار بمنزل عائلة دوابشة، مما أسفر عن استشهاد الرضيع علي على الفور، واستشهاد والده سعد متأثراً بجراحه بعد نحو أسبوع، والأم ريهام دوابشة التي عانت من إصابة بالغة الخطورة واستشهدت بعد فترة، فيما أصيب أحمد بحروق خطيرة مكث على إثرها في المستشفى مدة طويلة. (يحيى، ضياء حاج ؛، 2018)

بسبب إرهاب المستوطنين نشأت في جميع أنحاء الضفة الغربية «جدران شفافة» تمنع الفلسطينيين من الاقتراب منها حفاظًا على حياتهم، فمثلًا أدى إرهاب المستوطنين إلى:

- منع الفلسطينيين من الاقتراب من «مناطق الخطر» المحاذية للمستوطنات.
- منع الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم الواقعة في هذه المناطق المحاذية للمستوطنات، نتيجة لهذا أهملت وتضررت مناطق زراعية بصورة بالغة حتّى باتت محاصيلها شحيحة جدًا<sup>(385)</sup>.



صورة 132: بيت ركب سكانه الفلسطينيون على شبائكه شبائكا لحماية من مقذوفات المستوطنون، التي تصل إلى زجاجات حارقة تسبب في حرق البيوت. (بتسيلم، 2014)

## البؤر الاستيطانية وسيلة للاستيطان الزاحف:

انتهجت سلطات الاحتلال الصهيوني من أجل توسيع مشروعها الاستيطاني نهجا تخطيطياً يقضي بإطلاق العنان للمستوطنين بأن يقوموا بوضع بيوت متنقلة (كرفانات) في محيط المستوطنات القائمة وخصوصاً رؤوس التلال؛ وذلك لتوسيع مناطق نفوذ المستوطنات على حساب الأرض الفلسطينية، وسرعان ما تتطور هذه البؤر لتصبح مستوطنات أو أحياء في مستوطنات قائمة؛ ويقدر عدد البؤر الاستيطانية التي تم إنشاؤها في الضفة الغربية خلال العقدين الماضيين بأكثر من 200 بؤرة استيطانية معظمها على رؤوس الجبال والتلال <sup>(386)</sup>.

## بيوت معرضة للإخلاء بسبب القضايا القانونية التي رفعتها منظمات المستوطنين:

مع الوقت تطور أداء المستوطنين واخترعوا طرق جديدة للاستيلاء على الممتلكات الفلسطينية، ومن هذه الطرق إثبات المستوطنين زوراً ملكيتهم لعقارات فلسطينية، ويتم ذلك عبر رفع دعاوى قضائية في المحاكم الصهيونية، والتي بدورها تنصر المستوطنين وتساعدهم على وضع يدها على أملاك الفلسطينيين. فمثلاً: يقوم المستوطنون برفع دعاوى على عدة بيوت في شرقي القدس، هذه البيوت فلسطينية وموروثة عن الآباء، ولكن المستوطنين يُزيّفون الحقائق ويخترعون قضايا قانونية للاستيلاء على هذه الأماكن، والآن هناك أكثر من 800 فلسطيني في شرقي القدس عرضة لخطر الإخلاء من منازلهم بسبب القضايا القانونية التي رفعتها منظمات المستوطنين ضدهم، والتي تدّعي ملكيتها لعقاراتهم، بموجب النظام القضائي الصهيوني <sup>(387)</sup>.

(386) الحلابية، حمزة ، 2020

(387) OCHA، 2017، صفحة 18



## 2. دراسة حالة: التطهير العرقي ضد المقدسيين في التجمعات الفلسطينية الواقعة خلف الجدار:

### جدار الفصل العنصري في القدس:

يلتف جدار الفصل العنصري حول القدس كالأفعى الجائعة بطول 202 كم، ليعزلها بشكلٍ كامل عن الضفة الغربية، ولكن هذا الجدار لم يسر على حدود بلدية القدس بالضبط؛ فقد خالفها في خمسة مواضع وهي:

◆ عَزَل الجدار جغرافيًا التجمعات الفلسطينية التالية عن القدس [انظر خريطة رقم 22]:

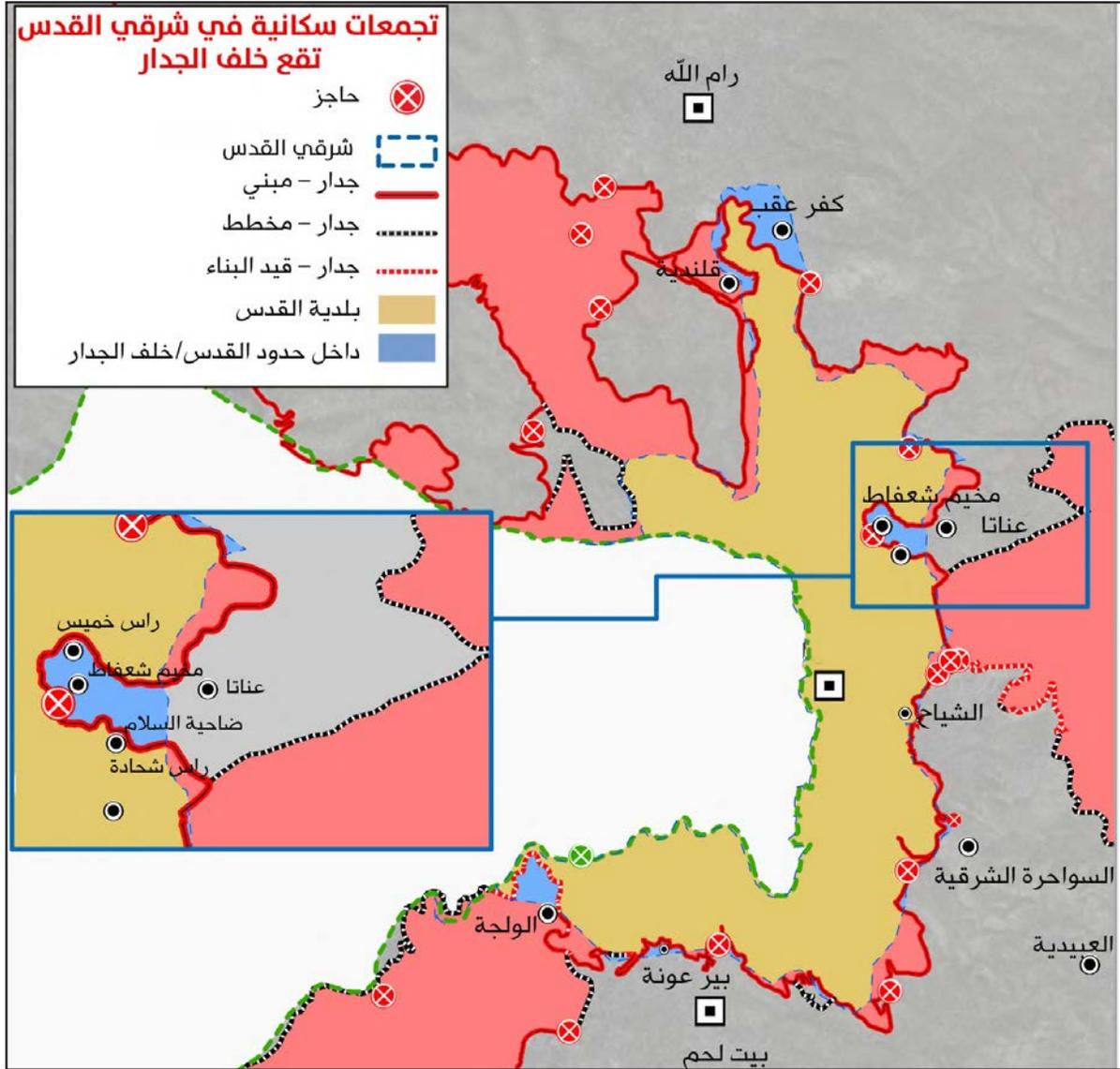
- منطقة كفر عقب والأحياء المحيطة بها في الشمال.
- منطقة مخيم شعفاط الواقعة شمال شرق مدينة القدس والأحياء المحيطة به، وتضم مخيم شعفاط للاجئين، ورأس خميس، ورأس شحادة ومنطقة ضاحية السلام في بلدة عناتا.
- المناطق الصغيرة المتفرقة: الشياح، وقرية قلندية، وجزء من السواحة الشرقية، وبيرون، وجزء من الولجة في محافظة بيت لحم [والتي ضمتها سلطات الاحتلال داخل حدود بلدية القدس عام 1967].
- لكن ما زال سكان هذه التجمعات يحتفظون بحقوق الإقامة في القدس، ويحملون الهويات المقدسية، بحكم أنهم يعيشون ضمن حدود بلدية القدس إداريًا، لكنهم خارجها جغرافيًا، ويسكن فيهما حسب إحصائية 2015 نحو 160 ألف فلسطيني<sup>(388)</sup>.

◆ توسّع الجدار في ثلاث مناطق خارج حدود بلدية القدس، وهي المستوطنات الصهيونية التالية [انظر خريطة رقم 23]:

- نحو 65 ألف دونم في مستوطنات «غوش عتسيون» جنوبًا.
  - نحو 60 ألف دونم في مستوطنة «معليه أدوميم» والمستوطنات المحاذية لها شرقًا.
  - نحو 25 ألف دونم في مستوطنة «جفعات زئيف» والمستوطنات المحاذية لها شمالًا<sup>(389)</sup>.
- وبات واضحًا من التفاصيل السابقة أنّ سلطات الاحتلال استخدمت جدار الفصل العنصري كوسيلة للتحكم بالتوازن الديموغرافي، حيث أخرج الجدار أكبر قدر ممكن من التجمعات الفلسطينية خارج حدوده، وفي المقابل، تم توسيعه ليضم مزيدًا من المستوطنات الصهيونية، وبالتالي تم حسم الصراع الديموغرافي في المدينة بشكل أولي وسريع نسبيًا، لتصبح ذات أغلبية يهودية، حيث تُقدّر نسبة المقدسيين من إجمالي السكان في مدينة القدس المحصورة داخل الجدار بـ 37%، حسب إحصائية عام 2017، وتسعى سلطات الاحتلال إلى خفض نسبة المقدسيين إلى أقل من 20% بحلول عام 2025<sup>(390)</sup>، وتبقى بعدها الخطوة الحاسمة وهي إزاحة حدود بلدية القدس لتكون مماثلة لحدود الجدار، وإعلان القدس ذات الأغلبية اليهودية.

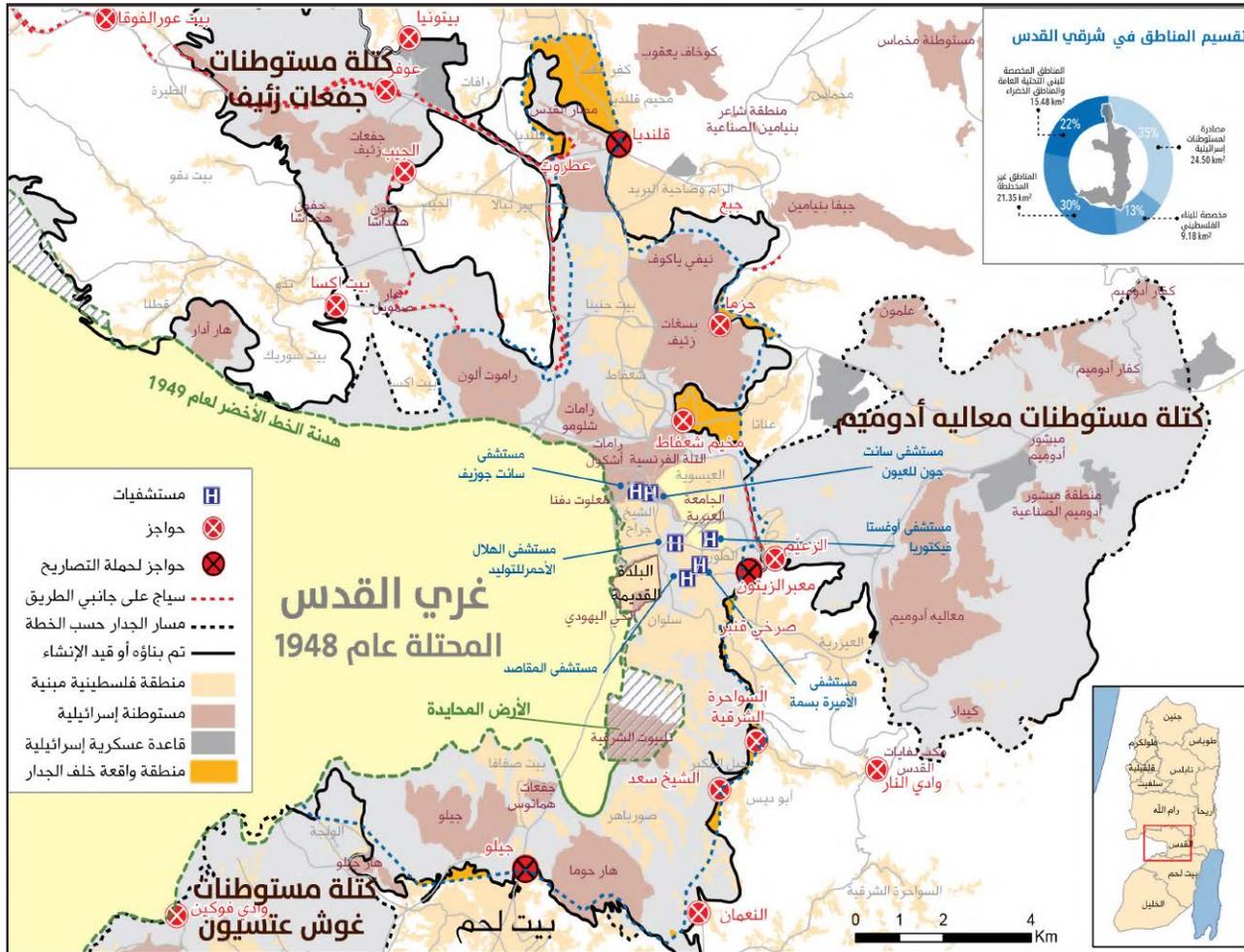
B'Tselem, 2017 :The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories, 2017 (389)

(390) الحلابية ، حمزة، 2018



خريطة 22: تجمعات سكانية في شرقي القدس خلف الجدار. (OCHA, 2016, صفحة 9)

## التطهير العرقي في مرحلة التوسع الصهيوني الاحلالي 1967 - ...



خريطة 23: الاستيطان في شرقي القدس المحتلة. (OCHA، 2017، صفحة 15)

## واقع المقدسيين المرير في المناطق الواقعة خلف الجدار:

يدفع المقدسيون المقيمون خارج الجدار ضريبة «الأرنونة» وضرائب أخرى؛ لكنّ بلدية القدس ومختلف الوزارات الحكومية الصهيونية لا تُقدم الخدمات الأساسية لهذه المناطق؛ وجزءاً ذلك تحوّلت هذه الأحياء إلى مناطق مشاع حيث:

- لا تُوفّر سلطات الاحتلال لها الخدمات البلديّة الأساسية مثل إخلاء القمامة وشقّ الطرق والتعليم؛ فأضحت تعاني نقصاً حاداً في الصفوف الدراسية، وعلى صعيد مرافق المياه والمجاري أصبحت هذه المرافق غير قادرة على استيعاب احتياجات المقدسيين المتزايدة.
- تدهورت البنية التحتية العامة، والموارد والخدمات بشكل كبير أو انعدمت بالكامل، فالطرق غير معبدة وتفتقر للأرصفة، أو الإنارة للشوارع أو ممرات المشاة، وفي بعض الأحيان، كما هو الحال في حي راس خميس يدفع المقدسيون مقابل صيانة الطرق.
- يعاني سكّان تلك الأحياء من قيود مشدّدة على تحرّكهم بسبب الحواجز التي نصبتها سلطات الاحتلال بينها وبين بقية أجزاء المدينة، بفعل جدار الفصل العنصري.
- عزل الجدار تلك الأحياء عن المركز الحضري لمدينة القدس، وعليه يُعاني المقدسيون من معيقات للوصول إلى الخدمات الواقعة في أحياء القدس داخل الجدار، إضافة لوجود فراغ أمني وزيادة الفوضى والجريمة.
- نادراً ما تدخل الشرطة الصهيونية مناطق البلدية الواقعة خلف الجدار إلا

«لأسباب أمنية»، ولكن، يحظر، بموجب اتفاقيات أوسلو، على السلطة الفلسطينية العمل رسمياً في هذه المناطق، مما يخلق فراغاً أمنياً ظهر في زيادة الانفلات الأمني، والجريمة وتهريب المخدرات.

• لا تدخل سيارات الإسعاف الصهيونية إلى هذه المناطق، ويُطلب من سيارات الإسعاف الفلسطينية التنسيق من أجل نقل المرضى على الحواجز<sup>(391)</sup>.

### دَفْعُ المقدسيين إلى الهجرة للأحياء المكتظة خارج الجدار:

أضحت المناطق خارج الجدار -مع عدم وجود قيود من بلدية الاحتلال على البناء فيها- نقاط جذبٍ للمقدسيين، فقد تمَدَّد العمران الفلسطيني وارتفعت فيها البناءات الضخمة متعدّدة الطوابق [انظر صورة 134 و135]، وفي ذات الوقت تتعمد سلطات الاحتلال تقييد البناء في الأحياء العربية داخل الجدار، مما دفع الكثيرين مرغمين إلى القيام بهجرة إلى الأحياء المقدسية خارج الجدار؛ حيث شكّلت الأحياء خارج الجدار حلاً أخيراً للمقدسيين في قضية السكن، فأسعار الشقق السكنية في أحياء القدس داخل الجدار مرتفعة جداً قد تصل إلى 400 ألف دولار لشقة من 100 متر مربع تقريباً، بينما هي أقل من ذلك بكثير في مناطق خارج الجدار، حيث تقارب 120 ألف دولار في بعض الحالات، ويرجع رخص ثمنها لغياب الرقابة الصهيونية على استصدار رخص البناء خلافاً للحال في الأحياء داخل الجدار.

وبالتالي، فإنّ تلك المناطق تجمع بين إمكانية شراء شقة سكنية لمتوسطي الدخل من المقدسيين، وبين محاولة حفاظهم على بطاقة الهوية المقدسية من السحب؛ لأنّ هذه المناطق تقع ضمن حدود بلدية القدس إدارياً.



صورة 134: مخيم شعفاط خلف الجدار: الذي يقع ضمن نطاق بلدية القدس الصهيونية، هو الآن معزول فعليًا عن بقية المدينة لأنه يقع على جانب الضفة الغربية من جدار الفاصل، يظهر في الصورة العمارات العالية والتكدس العمراني في المخيم. (الجعبري، كمال، 2018)



صورة 135: منطقة كفر عقب الفلسطينية: تقع ضمن نطاق بلدية القدس الصهيونية، معزولة فعليًا عن بقية المدينة لأنها تقع على جانب الضفة الغربية من جدار الفاصل، يظهر في الصورة العمارات العالية والتكدس العمراني (Human Rights Watch, 2021).

يبدو للعيان أنّ ما ترنو له السياسة الصهيونية هو نقل الكثافة الفلسطينية إلى خارج الجدار، وبالتالي خلق أغلبية يهودية في المدينة داخل الجدار، فبعد أن اكتظت الأحياء خارج الجدار بالمقدسيين الباحثين عن شقق سكنية بسعر معقول [انظر صورة 134 و135]، بدأوا يسمعون من خلال تصريحات عدد من المسؤولين الصهاينة عن مخطط لإخراج أحيائهم خارج نفوذ بلدية القدس، وسحب الهويات المقدسية منهم<sup>(392)</sup>.



صورة 136: نير بركات - رئيس بلدية القدس سابقاً.

وظهرت هذه التصريحات بشكل علني في الخبر الذي نشرته صحيفة «هآرتس الإسرائيلية» يوم 23 كانون الثاني من عام 2011 على لسان رئيس بلدية القدس آنذاك، نير بركات، الذي أكد فيه أنّه على: «إسرائيل أن تتخلى عن الأحياء الفلسطينية في القدس التي تقع في الجزء الشرقي من الجدار، على الرغم من أنّ سكانها من حملة البطاقات الإسرائيلية»، وأضاف أنّ: «الحدود البلدية لمدينة القدس ومسار جدار الفصل يجب أن تكون متطابقة حتى يتسنى لبلدية القدس فرض إدارة سليمة في المدينة»<sup>(393)</sup>.



صورة 137: بنيامين نتنياهو - رئيس حكومة الاحتلال.

وفي 13 تشرين الثاني من عام 2015 اقترح رئيس حكومة الاحتلال نتنياهو آنذاك في المجلس الوزاري المصغر سحب الهويات المقدسية من المقدسيين القاطنين في الأحياء خارج الجدار<sup>(394)</sup>، وما زالت الرغبات الصهيونية تتنازع في تحديد ساعة الصفر للإعلان عن أنّ القدس هي فقط ما تم حصره داخل الجدار، فلعلها تنوي من وراء عدم صرامة الموقف دفع أكبر عدد من المقدسيين للسكن في الأحياء المقدسية خارج

(392) الجعبري، كمال، 2018

(393) معهد الأبحاث التطبيقية - القدس أريج، 2012، صفحة 89

(394) التفكجي، خليل، 2018

الجدار، وتنتظر فرصة وصول المقدسين إلى أقل من 20% في القدس لتضرب بيد من حديد وتنتهي تلك القضية المعلقة، وتحسم الوضع بأن مدينة القدس هي فقط الأحياء التي يحصرها الجدار داخله، أو لعل لها هدفاً أكبر من ذلك لا زلنا نجهله!



### بطاقة مجرم: بنيامين نتياهو (١٩٤٩-...):

سياسي، ودبلوماسي، ورجل دولة، وعسكري، شغل منصب رئيس الوزراء التاسع (1996-1999-) وكان أصغر رئيس حكومة في تاريخ دولة الاحتلال وقتها، وفيما بعد شغل منصب رئيس الوزراء (2009-2021)، وحالياً في 2022 سيبدأ مهامه كرئيس وزراء بعد فوزه في الانتخابات، يُعتبر صاحب أطول مدة كرئيس لحكومة دولة الاحتلال في التاريخ، وشغل منصب رئيس حزب الليكود اليميني في الفترات (1993-1999) و (2009-2021).

أثناء فترة حكمه ساهم في زيادة تفشي وتغول الاستيطان، وزيادة القوانين التي تضطهد الفلسطينيين، وأثناء حكمه حدث عدة حروب طاحنة على قطاع غزة، وكذلك إعلان القدس عاصمة لدولة الاحتلال ونقل السفارة الأمريكية لها، وتم كذلك إقرار قانون القومية، إضافة لإقامة علاقات تطبيع علنية مع الدول العربية. (خطيب، إيناس، 2018)

### 3. دراسة حالة: تحت غطاء الأمن: تنفيذ تطهير عرقي متواصل ضدّ الفلسطينيين مواطنو وسط مدينة الخليل

#### تمهيد معلوماتي عن واقع مدينة الخليل:

يُختزل جوهر الاحتلال ويَنكشف الوجه الحقيقي للمشروع الصهيوني الاستيطاني في شارع الشهداء وسط البلدة القديمة في مدينة الخليل، حيث توقف شريان الحياة لأهالي الخليل منذ ارتكاب المستوطن اليهودي باروخ غولدشتاين مجزرة الحرم الإبراهيمي فجر يوم 25 شباط/ فبراير من العام 1994 اعتراضاً على اتفاقية أوسلو للسلام.

بعد المجزرة، حظرت سلطات الاحتلال على الفلسطينيين الوصول إلى أكثر من نصف المسجد الإبراهيمي، وحولت جزءاً كبيراً منه إلى كنيس يهودي، ووضعت العديد من القيود على البلدة القديمة منها: حظر مرور المركبات الفلسطينية في معظم الطرق المؤدية إلى المستوطنات الصهيونية، ومنع المشاة من السير في عدة مناطق من البلدة القديمة، والإغلاق الجزئي لشارع الشهداء.

ومما ضاعف الأمر سوءاً توقيع اتفاقية موضعية تخصّ الخليل (بروتوكول إعادة الانتشار في الخليل) بين ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية ودولة الاحتلال بتاريخ 17 كانون الثاني/ يناير 1997، وهي عبارة عن آلية لإدارة الوجود العسكري الصهيوني في المدينة.

وجرى ضمن الاتفاقية تقسيم الخليل إلى منطقتين [كما يظهر في خريطة رقم 8]:

**منطقة (H1):** التي كان يسكنها في ذلك الحين نحو 115 ألف فلسطيني، نُقلت الصّلاحيات الأمنيّة والمدنيّة فيها إلى يد السّلطة الفلسطينيّة، ومُثل هذه المنطقة 80 % من مدينة الخليل.

**منطقة (H2):** التي كان يسكنها آنذاك نحو 35 ألف فلسطينيّ ونحو 500 مستوطن، في هذه المنطقة

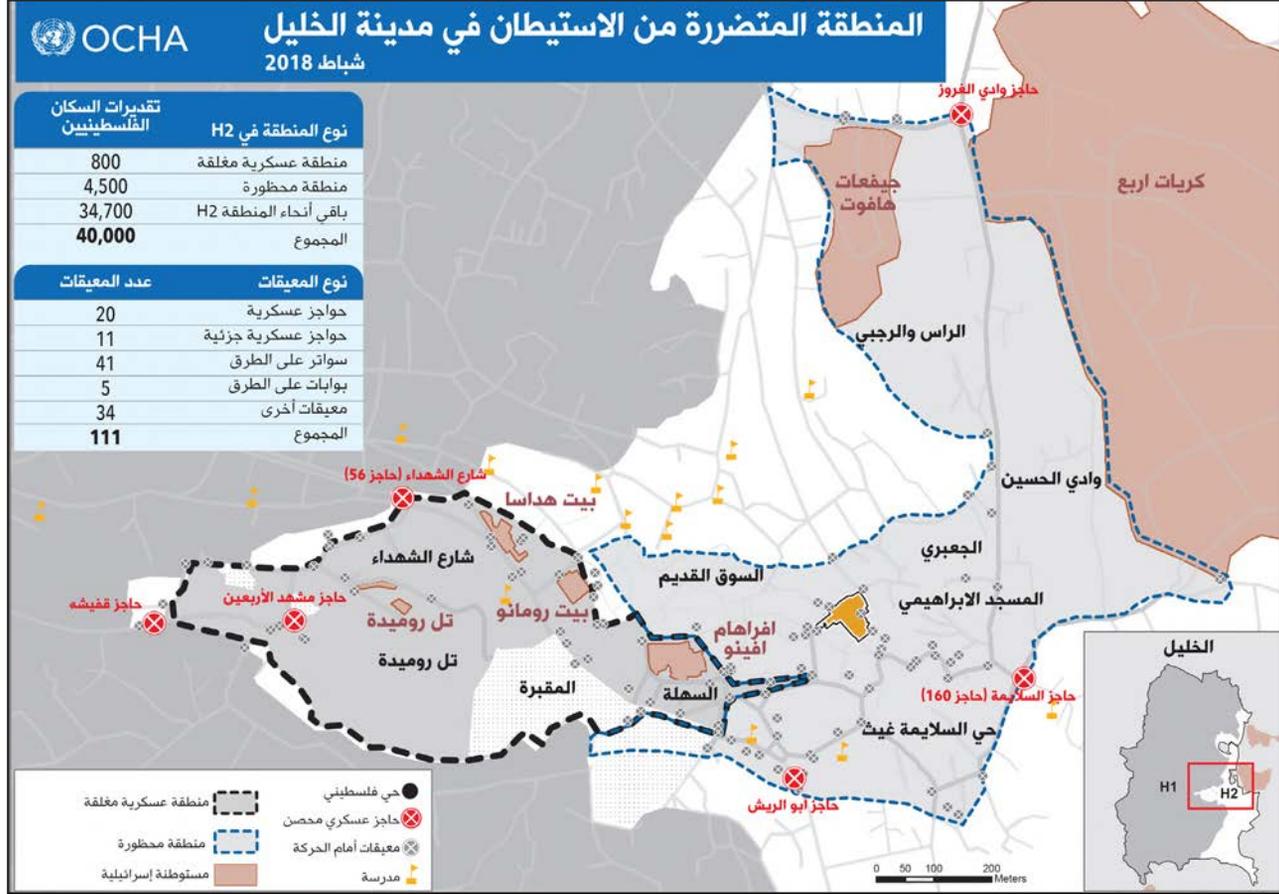
ظَلَّت الصلاحيَّات الأمنيَّة في يد سلطات الاحتلال، ولم يُنقل ليد السُّلطة الفلسطينيَّة سوى الصلاحيَّات المدنيَّة المتعلِّقة بالسكَّان الفلسطينيِّين؛ تُشمل منطقة (H2) البلدة القديمة -بما فيها من المسجد الإبراهيمي والسوق القديم- والبور الاستيطانية الواقعة في قلب المدينة، والأحياء الفلسطينية هناك.

ورغم أنَّ المادة 9 من بروتوكول الخليل تنص على: «يؤكد الطرفان التزامهما بوحدة مدينة الخليل، وتفهمهما أنَّ تقسيم الصلاحيات الأمنية لن يؤدي إلى تقسيم المدينة ... ويجمع بين الطرفين هدف مشترك هو أنَّ تكون حركة الناس والبضائع والمركبات من وإلى المدينة سلسلة وطبيعية، ودون حواجز أو عوائق»؛ وكان فتح شارع الشهداء أحد الشروط المنصوص عليها في هذا البروتوكول أيضًا.

فإنه وفي انتهاك صارخ للبروتوكول والقانون الدولي، كان أهالي الخليل في منطقة (H2) ومنذ عام 1997 عرضة للعديد من الأوامر العسكرية، والقيود على الحركة والعبور، والإغلاق القسري للشركات، والعمليات العسكرية العنيفة، وهجمات المستوطنين التي لا تُحصى ولا تُعد.

ومما زاد الطين بلة الأحداث التي لحقت الانتفاضة الثانية، والتي استغلها الاحتلال لفرض مزيد من القيود على منطقة (H2)، حيث تم خلال السنوات الثلاث الأولى للانتفاضة فرض حظر التجول لما يزيد عن ٦٠٠ يوم على البلدة القديمة، وتم إغلاق نحو 48٠ متجرًا وشركة تجارية ومحطتين للغاز على طول شارع الشهداء بأوامر عسكرية يتم تجديدها بشكل دوري، وفي عام ٢٠٠٢ قام جيش الاحتلال بوضع سياج حول شارع الشهداء بأكمله، معززًا بذلك الإغلاق الجزئي للمنطقة المحيطة، وفيما بعد استغلت سلطات الاحتلال اندلاع انتفاضة السكاكين عام 2015 لتنفيذ سياستها القمعية ضد أهالي منطقة (H2) من إغلاق واعتقال وقتل وتنكيل ومصادرة الممتلكات؛ وديمًا الحجة جاهزة لذلك وهي محاولة طعن مستوطن<sup>(395)</sup>!

(395) الأرز، سلوادي، اللحام، العبيدية، و أبو شخيدم، 2016، الصفحات 16-14؛ بتسيلم، 2019



خريطة 24 : المنطقة المتضررة من الاستيطان وسط الخليل

## ممارسات الاحتلال ضد مواطني وسط الخليل لخلق بيئة طاردة لهم:

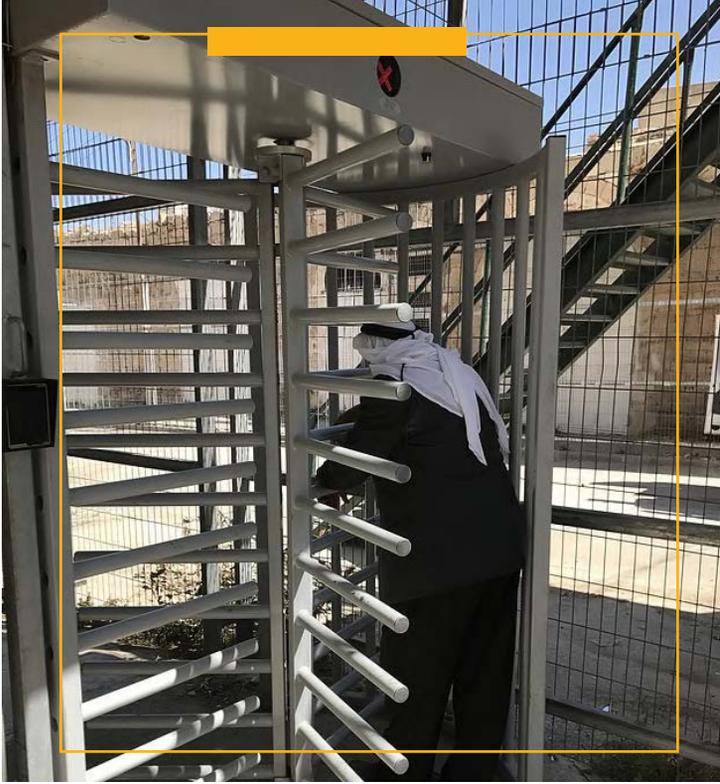
تطبّق دولة الاحتلال في وسط مدينة الخليل - منطقة (H2) - سياسة تهدف إلى تمكين ثلّة من المستوطنين اليهود -لا تتجاوز 700 مستوطن- من العيش وكأنّهم يسكنون المنطقة لوحدهم، وفي ذات الوقت توفر بيئة ضاغطة على الفلسطينيين تدفعهم إلى الرّحيل عن منازلهم وكأنّما بمحض إرادتهم، وفيما يلي جزء من الممارسات الإجرامية في مركز مدينة الخليل:

### أ. فرض قيود على حركة الفلسطينيين في المنطقة (H2):

إقامة الحواجز: يقف في طريق الفلسطينيين 20 حاجزاً يتمركز عليه الجنود على الدوام، و14 حاجزاً جزئياً يفصل المنطقة الاستيطانية عن باقي المدينة، إضافة لوجود ما يزيد عن 100 عائق مادي في وجه حركة المواطنين الفلسطينيين (انظر صورة رقم 138 و139)؛ وتسعى بذلك سلطات الاحتلال لإبعادهم عن الشوارع الرئيسة وعن محيط منازل المستوطنين (انظر خريطة رقم 24).

وبسبب هذه الحواجز والتي تعمل بمنظومة إلكترونية مشددة، فإنّ أيّة حركة لأجل قضاء أبسط الحاجات اليومية يُلزم الفلسطينيين بعبور حاجز وأحياناً عدّة حواجز؛ وفي كلّ عبور يتم إجبارهم على الوقوف في طابور طويل ليخضعوا فيه لتفتيش مهين وعشوائيّ وشتائم وضرب وإذلال.

نظام تصاريح يُعقد حياة الفلسطينيين اليومية: فرضت سلطات الاحتلال نظاماً خاصاً للتصاريح على منطقة (H2)، وفي زيادة للتضييق على أهالي الخليل جعل القول الفصل لتحديد مَنْ يمكنه المرور عبر نقاط التفتيش في منطقة (H2) بيد جنود الاحتلال، والذين غالباً ما يتخذوا قرارات تعسفية بإغلاق نقطة تفتيش معينة ليحرموا بذلك جميع الفلسطينيين من الوصول إلى حيهم ومكان حياتهم أو الوصول إلى الأرض أو العمل، أو الحصول على الخدمات والاحتياجات الإنسانية الأساسية.



صورة 138: مسن فلسطيني يعبر حاجز أبو الريش في منطقة (H2)، التقطت الصورة يوم 28 آب/أغسطس 2017. (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2017)

في هذه المنطقة؛ فالزيارات تنقطع، ويصبح من الصعب المحافظة على الروابط الأسرية، كما تغدو اعتبارات الزواج تعتمد على إذا ما كانت الأسرة تعيش في منطقة مغلقة أم لا<sup>(396)</sup>.

أدى نظام التصاريح والحواجز إلى انتهاك حق التعليم، حيث أُجبر أطفال المدارس على المرور عبر نقاط التفتيش يوميًا في طريقهم من وإلى مدارسهم، وهم عادة ما يتعرضون لتفتيش حقائبهم والتفتيش الجسدي، والانتظار لوقت طويل، والاعتداءات أو احتجازهم عند نقاط التفتيش هذه، ناهيك عن هجمات المستوطنين عليهم، إضافة لأنهم يحتاجون أن يسلكوا طرقًا التفافية طويلة للوصول إلى مدارسهم.

ساهم نظام التصاريح والحواجز والمناطق العسكرية المغلقة بالفصل والعزل للخلايلة في هذه المنطقة، وكذلك الحاق أضرار بالغة بالنسيج الاجتماعي

(396) بتسيلم، 2019؛ Aloni & Hareuveni، الأرزة، سلوادي، اللحام، العبيدية، و أبو شخيدم، 2016؛ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2017



صورة 139: سدة (عائق مادي) داخل حي السلامة لمنع الوصول إلى طريق المصلين. (بتسليم، 2019)

## ب. تنفيذ إجراءات لخفض الوجود الفلسطيني في منطقة (H2):

- تحرص سلطات الاحتلال على خفض الوجود الفلسطيني في منطقة (H2) من خلال:
- مصادرة الممتلكات السكنية وإخلاء الفلسطينيين منها.
- إغلاق المحلات التجارية.
- منع الوصول إلى مساحة واسعة من الأراضي والعديد من المنازل الفلسطينية.
- منع إعادة تأهيل وبناء البيوت.
- منع استخدام الحيز العام أو المرافق العامة.

• إلغاء حق الإقامة في المنطقة -بشكل مؤقت أو دائم- كنوع من العقاب<sup>(397)</sup>.  
• البؤر الاستيطانية كوسيلة هامة لتفريغ المدينة من أهلها والاستيلاء عليها بالقوة من خلال فرض سياسة الأمر الواقع: انتهجت سلطات الاحتلال الصهيوني نهجًا تخطيطيًا يقضي بإطلاق العنان للمستوطنين بأن يقوموا بوضع بيوت متنقلة (كرفانات) في محيط المستوطنات القائمة وخصوصًا رؤوس التلال؛ وذلك لتوسيع مناطق نفوذ المستوطنات على حساب الأراضي الفلسطينية، وسرعان ما تتطور هذه البؤر لتصبح مستوطنات أو أحياء في مستوطنات قائمة.

## ت. عُنف روتيني يمارسه عناصر قوّات الأمن الصهاينة والمستوطنون ضد مواطنو المنطقة (H2):

بدعم مطلق من سلطات الاحتلال نشأت في أوساط المستوطنين في الخليل ظواهر التنكيل المنهجية بالمواطنين من: اعتداءات جسدية وإلقاء الحجارة ورش رذاذ الفلفل على الفلسطينيين، وتخريب الممتلكات الفلسطينية والسرقة والتحرش اللفظي والجنسي بالفلسطينيين، ومحاولات دهسهم، كما يعتمد المستوطنون إلى إلقاء مخلفاتهم ونفاياتهم في البيوت القديمة والأماكن المغلقة [بفعل القرارات العسكرية الصهيونية]، وقد بلغ الأمر بهم إطلاق النار على الفلسطينيين وإعدامهم بدم بارد.

التواجد العسكري الصهيوني يفرض على مواطني المدينة الفلسطينيين الاحتكاك اليومي والمستمر بعناصر قوّات الأمن الصهيونية في الحواجز والشوارع، والذي يرافقه إذلال متواصل عبر الاعتداء الجسدي وتلقّي التهديدات والإهانات.

(397) بتسيلم، 2019؛ الأرزة، سلوادي، اللحام، العبيدية، و أبو شخيدم، 2016؛ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2017

كما يعاني الفلسطينيون من الاعتقالات التعسفية على يد قوات الأمن الصهيونية، وتطال هذه الاعتقالات القاصرين، أي مَنْ هم تحت سنّ المسؤولية الجنائية.

بل وقامت قوات الاحتلال بالعديد من عمليات القتل الإجرامي وغير المبرر ضد فلسطينيي منطقة (H2) أغلبها عند نقاط التفتيش، وغالبًا يعثب جنود الاحتلال في مسرح الجريمة والأدلة عن طريق رميهم لسكاكين بجانب «المهاجمين الفلسطينيين المزعومين»، لتبرير عمليات القتل على أنها دفاع عن النفس ضد هجمات الطعن<sup>(398)</sup>.

### ث. تحديد حي تل الرميذة وشارع الشهداء كمناطق عسكرية مغلقة:

منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2015 أعلنت سلطات الاحتلال حي تل الرميذة وشارع الشهداء، منطقة عسكرية مغلقة، ولا يُسمح بالمرور إلا لمواطني المنطقتين الفلسطينيتين المسجلين لدى الجيش الصهيوني، والمخصص لهم رقم مكتوب بخط اليد على غلاف بطاقات الهوية الخاصة بهم، و فقط يسمح لهم المرور عبر حاجزي (باب الزاوية وجلبرت) اللذين يتحكمان بالوصول إلى منازلهم [انظر خريطة رقم 24]. هذا التضييق الشديد على فلسطينيي هذه المناطق أدى إلى عزلتهم وفصل العائلات عن بعضها البعض؛ فلم يعد بإمكان الأشخاص الذين انتقلوا من المنطقة قبل نوفمبر 2015 زيارة أسرهم، وكذلك الأقارب أو الأصدقاء الذين يعيشون خارج المنطقتين محرومون من دخول المنطقة بتاتاً. وأيضاً يتطلب إدخال المواد كبيرة الحجم مثل الأجهزة الكهربائية أو الأثاث تنسيقاً مسبقاً مع «مكتب الارتباط المدني الصهيوني»، وبما أنه لا يُسمح للفلسطينيين بقيادة سياراتهم داخل المنطقة، فإنهم يضطرون لنقل المواد بواسطة عربات صغيرة تُدفع بالأيدي<sup>(399)</sup>.

(398) بتسيلم، 2019؛ الأرز، سلوادي، اللحام، العبيدية، وأبو شخيدم، 2016؛ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2017؛ Aloni & Hareuveni، 2019.

(399) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أوتشا، 2017؛ الأرز، سلوادي، اللحام، العبيدية، و أبو شخيدم، 2016.

## التطهير العرقي في مرحلة التوسع الصهيوني الاحلالي 1967 - ...



صورة 140: تُظهر الصورة أدراج يستخدمها الفلسطينيون كطريق التفافية لشارع الشهداء. (بتسيلم، 2014)



صورة 141: شارع الشهداء؛ وهو أحد مراكز الحركة الرئيسية في مركز مدينة الخليل، سلطات الاحتلال تمنع الفلسطينيين من الدخول إلى الشارع حتى سيراً على الأقدام، ولا تسمح إلا بحركة المستوطنين في الشارع، يسدّ الجيش أبواب البيوت المفتوحة إلى الشارع، والفلسطينيون القلائل الذين يواصلون العيش هناك يضطرونّ للخروج من بيوتهم بطرق أخرى. (بتسيلم، 2014)

### ج. عزل حيّ السّلايمة وغيث عن باقي المدينة بسياج:

أقامت السلطات الصهيونية في 2012 سياجًا حديدًا يحيط بحيي السّلايمة وغيث مع بوابة مثبتة فيه، يفتحها الجنود في ساعات محددة من النهار ووفق اعتبارات يحدّدونها هم؛ وفي شهر أيار/مايو 2017 أقامت سلطات الاحتلال سياجًا من الأسلاك الشائكة بطول 50 مترًا وارتفاع 1,5 متر على مقاطع إسمنتية؛ بهدف إحكام الطوق أكثر على حيي السّلايمة وغيث؛ بحيث يفصل هذا السياج وتلك البوابة سكان الحيين عن الشارع الرئيس الذي يربطهما بباقي أجزاء المدينة، ومن ناحية أخرى يُشكل عقبة تحول دون الوصول إلى المرافق الصحية، ووصول سيارات الإسعاف إلى المنطقة، وقد أدى هذا الوضع إلى استفحال الشعور بالعزلة، خاصة في أوساط النساء والأطفال (انظر خريطة رقم 24).

كذلك يعمل أفراد شرطة الاحتلال، والذين يتمركزون على هذه البوابة، على إغلاقها بصورة عشوائية ودون إشعار مسبق، مما يضطر الفلسطينيين إلى سلوك المخارج البديلة أي السير في مسارات أطول، أو المشي بين المنازل أو السير في أزقة ضيقة وصعود الأدراج، ولا يستطيع كبار السن وذوو الإعاقة والأطفال الصغار التنقل عبر هذه الطرق (400).

### نتائج الواقع الجحيميّ الذي فُرض على الفلسطينيين في منطقة (H2):

أدت البيئة القسرية الناتجة عن القيود المفروضة على الوصول إلى جانب المضايقات الممنهجة من جانب المستوطنين اليهود إلى ترحيل آلاف الفلسطينيين قسرًا وإلى تدهور الظروف المعيشية لأولئك الذين بقوا هناك.

## التطهير العرقي في مرحلة التوسع الصهيوني الاحلالي 1967 - ...

ووفقًا لورقة حقائق صادرة عام 2017 عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة إنّ ثلث المنازل الفلسطينية في المنطقة المقيد الوصول إليها (1,105 وحدات سكنية) تم هجرها مؤخرًا.

كذلك تم اغلاق 1,100 منشأة تجارية على الأقل من قبل مالكيها، بسبب الإغلاق والقيود على وصول الزبائن والموردين إليها<sup>(401)</sup>.

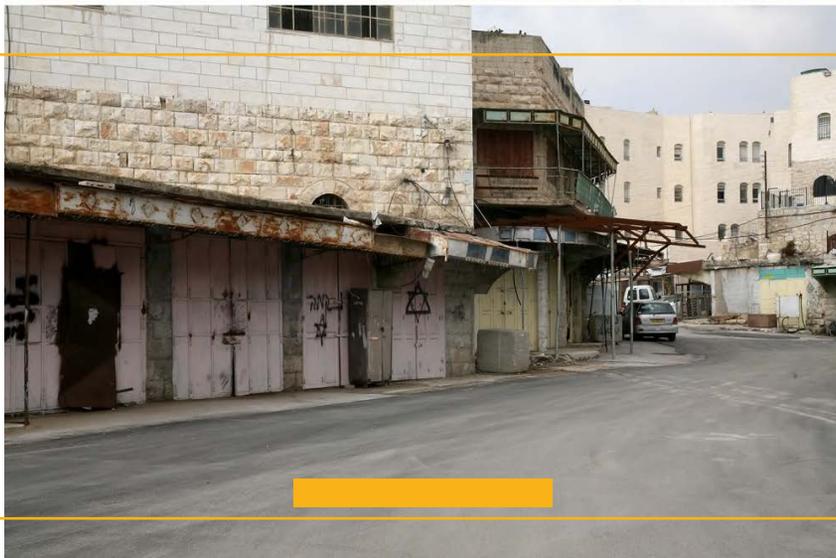
وبحسب تقرير لمنظمة «بتسيلم الإسرائيلية الصادر عام 2019 فإنّ المعطيات السكّانية تقدّم دليلًا ملموسًا على أنّ التكاثر السكّاني في الخليل قد أثرت عليه سلطات الاحتلال عبر دفع آلاف الفلسطينيين إلى الرّحيل عن منطقة (2H):

في عام 1997 الذي وُقعت فيه اتّفاقيّة الخليل كان عدد السكّان الفلسطينيين في منطقة (1H) يبلغ 115 ألف. وفي عام 2019 بلغ عددهم نحو 166 ألفًا أي أنّ الزيادة هي بنسبة 45%. مقارنة مع ذلك كان عدد الفلسطينيين في منطقة (2H) عند توقيع الاتفاق نحو 35 ألف أمّا عام 2019 فبلغ عددهم نحو 34 ألف<sup>(402)</sup>.

هكذا هُجرت وتآكلت أجزاء بأكملها من منطقة مركز المدينة التاريخي، والذي كان في السابق مركزًا تجاريًا يعجّ بالنشاط ويتقاطر إليه الفلسطينيون من منطقة جنوب الضفة كلّها.

(401) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2017؛ بتسيلم، 2019؛ OCHA، 2017، p. 19

(402) Aloni & Hareuveni، 2019



صورة 142 : في الصورة العلوية سوق الفواكه في الخليل في سنوات التسعين؛ في الصورة السفلية نفس السوق عام 2007، وقد تم

إغلاقه. (بتسليم، 2019)

## المراجع

## أولاً: الكتب العربية والمُعربة:

- أبو ستة، سلمان. (2001). حق العودة مقدس وقانوني وممكن. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- أبو ستة، سلمان. (2013). الحقوق لا تزول. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- أبو سعد، إسماعيل. (2011). التعليم العربي في إسرائيل وسياسة السيطرة: واقع التعليم في النقب. بئر السبع: جامعة بن غوريون في النقب.
- أبو شعر، محمد. (2010). المؤرخون الإسرائيليون الجدد والقضية الفلسطينية. بيرزيت: جامعة بيرزيت.
- أبو شهاب، رامي. (2013). الرئيس والمختلة. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- أبو عامر، عدنان. (2007). الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين الرؤية التاريخية والسلوك السياسي. دمشق: تجمع العودة الفلسطيني-واجب.
- الأرز، أميا، و سلوادي، إيزيس، واللحام، أحمد ، والعبودية، حليلة ، وأبو شخيدم، هيا. (2016). التهجير القسري للسكان دراسة حالة: البلدة القديمة في مدينة الخليل. بيت لحم: بديل - المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين.
- الجرباوي، علي. (1999). فصل الضفة عن غزة: مآزق تفاوضي أم خيار استراتيجي. القدس: منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين.
- الحلايبة ، حمزة. (9 أيار، 2018). محددات بناء الجدار الفاصل في الضفة الغربية والقدس. اسطنبول: مركز رؤية للتنمية السياسية.
- الحلايبة، حمزة . (2020). الاستيطان والجدار في محافظة الخليل. اسطنبول: مركز رؤية للتنمية السياسية.
- الحمد، جواد. (1995). الشعب الفلسطيني ضحية الإرهاب والمذابح (الإصدار الأول). عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.
- الخالدي ، وليد. (1999). دير ياسين. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية .
- الخالدي، وليد. (2003). كي لا ننسى: قرى فلسطين التي دمرتها إسرائيل سنة 1948 وأسماء شهدائها. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- الدباغ، مصطفى مراد. (1991). بلادنا فلسطين (المجلد الثامن). كفر قرع: دار الهدى.
- الدباغ، مصطفى مراد. (1991أ). بلادنا فلسطين (المجلد الخامس). كفر قرع: دار الهدى.
- السعدي، غازي. (2016). من ملفات الإرهاب الصهيوني (2): مجازر وممارسات 1936 - 1983. عمان: دار الجليل للنشر.
- الشرع، صادق. (1977). حروبنا مع إسرائيل 1947-1973 معارك خاسرة وانتصارات ضائعة. عمان: دار الشروق.
- العالول، إسلام. (2019). محطات فاصلة في تاريخ فلسطين القديم والحديث. عمان: دار المشكاة للنشر والتوزيع.
- العالول، إسلام. (2021). نظام الأبارتايد في دولة الاحتلال راهناً وجنوب إفريقيا سابقاً وسُبل مناهضته. عمان: دار المشكاة للنشر والتوزيع.
- الكياللي، عبد الوهاب. (1985). الموسوعة السياسية- الجزء الأول. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- الكياللي، عبد الوهاب. (1990). تاريخ فلسطين الحديث (الإصدار العاشر). بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- الكيلاني، هيثم. (1991). الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية- الاسرائيلية 1948-1988. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الكيلاني، هيثم. (1997). الإرهاب يؤسس دولة نموذج إسرائيل. القاهرة: دار الشروق.
- المسيري، عبد الوهاب. (2003). البروتوكولات اليهودية والصهيونية (الإصدار الثالث). القاهرة: دار الشروق.

- الميسري، عبد الوهاب. (2002). الصهيونية والعنف من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى (الإصدار الثاني). القاهرة: دار الشروق.
- الوادية، سامح خليل. (2009). المسؤولية الدولية ضد جرائم الحرب الاسرائيلية. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- بابيه، ايلان . (2007). التطهير العرقي في فلسطين (الإصدار الأول). (أحمد خليفة، المترجمون) بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- بالومبو، ماثيل. (1990). كيف طرد الفلسطينيون من ديارهم عام 1948. بيروت: دار الأمراء.
- بسيسو، فؤاد. (1990). الموسوعة الفلسطينية - القسم الخاص. تأليف فؤاد بسيسو، و أنيس الصايغ (المحرر)، المقاطعة العربية لاسرائيل (الإصدار الأول، المجلد الخامس، الصفحات 1023-1155). بيروت: هيئة الموسوعة الفلسطينية.
- بويمل، يثير، وغانم، أسعد ، و مصطفى، مهند ، و خميايسي، راسم، و غنايم، محمود ، و أبو سعد، إسماعيل، و كبهها، مصطفى. (2014). الأقلية العربية الفلسطينية في ظل الحكم العسكري وإرثه. (مصطفى كبهها، المحرر) حيف: مدى الكرمل- المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية.
- خليفة، أحمد. (1986). حرب فلسطين 1947-1948 الرواية الاسرائيلية الرسمية. قبرص: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- روحانا، نديم، و صباغ، أريج. (2011). الفلسطينيون في إسرائيل قراءات في التاريخ، والسياسة، والمجتمع. حيفا: مدى الكرمل- المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية.
- روكاش، ليفيا. (2009). ارباب إسرائيل المقدس من مذكرات موسى شاريت. (ليلى حافظ، المترجمون) القاهرة: مكتبة الشرق الدولية.
- سيغف، توم. (1986). الاسرائيلون الأوائل عام 1949. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- سيمونز، جيف. (2012). التطهير الإثني في فلسطين. بيروت: مركز باحث للدراسات الاقليمية والاستراتيجية.
- شحادة، امطانس ، و حسام جريس. (2013). دولة رفاه المستوطنين. رام الله: مدار المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية.
- شنهاف، يهودا . (2011). في مصيدة الخط الأخضر. (سعيد عياش، المترجمون) رام الله: مدار- المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.
- صالح، حسن. (1990). الموسوعة الفلسطينية - القسم الخاص. تأليف حسن صالح، الأوضاع الديمغرافية للشعب الفلسطيني (الإصدار الأول، الصفحات 269-405). بيروت: المؤسسة الفلسطينية للدراسات.
- عبد الكريم، ابراهيم. (2001). تهويد الأرض وأسماء المعالم الفلسطينية. دمشق: اتحاد الكتاب العرب.
- عبد المنعم، محمد فيصل. (1968). أسرار 48. القاهرة: دار الهناء للطباعة.
- علي، ياسر. (2009). المجازر الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني (الإصدار الأول). بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات- شمس للطباعة والنشر.
- غانم، هنيده . (2018). التآطير المركب لظام هجين جدلية الاستعمار الاستيطاني والاحتلال والابارتهايد في فلسطين. تأليف هنيده غانم ، وعازر دكور، إسرائيل والابارتهايد (الصفحات 17-61). رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار».
- فلاح، غازي. (1993). الجليل ومخططات التهويد. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- مصالحة، نور. (1992). طرد الفلسطينيين مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيوني 1882-1948. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- مصطفى، مهند. (2013). المستوطنون من الهامش إلى المركز. رام الله: مدار المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية.
- منصور، جوني. (2014). اسرائيل والاستيطان. رام الله: مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.

- موريس، بيني. (2013). *مولد قضية اللاجئين الفلسطينيين الجزء الأول*. الكويت: عالم المعرفة.
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية. (1983). *فلسطين تاريخها وقضيتها*. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- هيئة المؤسسة الفلسطينية. (1990). *الموسوعة الفلسطينية - القسم الخاص*. تأليف عبد الكريم رافق، و انيس الصايغ (المحرر). فلسطين في العهد العثماني 1 (الإصدار الأول، المجلد الثاني). بيروت: هيئة الموسوعة الفلسطينية.
- هيئة الموسوعة الفلسطينية. (1990أ). *الموسوعة الفلسطينية - القسم الخاص*. تأليف هيثم الكيلاني، و أنيس الصايغ (المحرر). حروب فلسطين العربية- الاسرائيلية (الإصدار الأول، المجلد الثاني). بيروت: هيئة الموسوعة الفلسطينية.
- هيئة الموسوعة الفلسطينية. (1984د). *الموسوعة الفلسطينية القسم العام* (الإصدار الأول، المجلد الثاني). (عبد الهادي هاشم، المحرر) دمشق: هيئة المؤسسة الفلسطينية.
- هيئة الموسوعة الفلسطينية. (1984أ). *الموسوعة الفلسطينية القسم العام* (الإصدار الأول، المجلد الأول). (عبد الهادي هاشم، المحرر) دمشق: هيئة المؤسسة الفلسطينية.
- هيئة الموسوعة الفلسطينية. (1984ب). *الموسوعة الفلسطينية القسم العام* (الإصدار الأول، المجلد الثالث). (عبد الهادي هاشم، المحرر) دمشق: هيئة المؤسسة الفلسطينية.
- هيئة الموسوعة الفلسطينية. (1984ج). *الموسوعة الفلسطينية القسم العام* (الإصدار الأول، المجلد الرابع). (عبد الهادي هاشم، المحرر) دمشق: هيئة المؤسسة الفلسطينية.
- ياغي، اسماعيل أحمد. (1983). *الجدور التاريخية للقضية الفلسطينية*. الرياض: دار المريخ للنشر.

## ثانيًا: الرسائل البحثية العلمية والبحوث المنشورة في مجلات مُحكّمة:

- ابراهيم، أنس. (8 شباط، 2021). «أرشيف الدولة» في إسرائيل: «الصهيونية تحمي مواطنيها من جرائمها»! تاريخ الاسترداد 25 نيسان، 2021، من المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»: <https://2u.pw/0g3JKJ>
- أبو ستة، سلمان. (2007). *التوطين: تكريس التنظيف العرقي*. تم الاسترداد من هيئة أرض فلسطين: <https://www.plands.org/ar/articles-speeches/articles/2007/consecration-of-ethnic-cleansing-resettlement#fn:2>
- أبو سعد، إسماعيل. (2013). *البدو الفلسطينيون الأصلاطيون في النقب: تمدين قسري وحرمان من الاعتراف*. (إمطانس شحادة، و نديم روحانا، المحررون) المركز العربي للدراسات الإجتماعية التطبيقية(مدى الكرمل). تاريخ الاسترداد 18 تشرين الأول، 2019، من: [https://mada-research.org/wp-content/uploads/201311/Prawer\\_Plan%D980%ismael1.pdf](https://mada-research.org/wp-content/uploads/201311/Prawer_Plan%D980%ismael1.pdf)
- أبو شعر، محمد منصور. (2010). *المؤرخون الإسرائيليون الجدد والقضية الفلسطينية -تأريخ النكبة*. بيرزيت: جامعة بيرزيت.
- أبو مصطفى، جهاد. (3 تموز، 2017). *قطاع غزة: ذكرى هزيمة 1967*. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. تاريخ الاسترداد 13 تشرين الأول، 2022، من: <https://www.palestine-studies.org/ar/node/1635784>
- التفكجي، خليل. (2018). *القدس الكبرى كما تراها إسرائيل*. مجلة مؤسسة الدراسات الفلسطينية(113)، الصفحات 198-201. تاريخ الاسترداد 17 تموز، 2019، من:

<https://www.palestine-studies.org/sites/default/files/mdf-articles/198201-.pdf>

- الجريسي، محمد. (2016). *أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في مخيم البريج 1948-2013*. غزة: الجامعة الإسلامية - غزة.
- السقا، أباهر. (شتاء 2022). *نحو إعادة التفكير في الأطر المفاهيمية لتحليل السياق الفلسطيني الاستعماري*. عمران (39)، الصفحات 39-68.
- الشريف، ماهر . (صيف، 2003). *القضية الفلسطينية في الكتابة التاريخية العربية هل هناك حاجة إلى تأريخ جديد؟* مجلة الدراسات الفلسطينية، 14(55)، صفحة 29. تاريخ الاسترداد 1 أيار، 2021، من [https://www.palestine-studies.org/sites/default/files/mdf-articles/ماهر\\_الشريف.pdf](https://www.palestine-studies.org/sites/default/files/mdf-articles/ماهر_الشريف.pdf)
- العمري، منصور. (2006). *الإرهاب الصهيوني في فلسطين (1948-1973)*. السعودية: جامعة أم القرى.
- الغازي، غادي. (شتاء 2018). *قضية اللاجئين: بين نكبة 1948 وحرب 1967*. مجلة الدراسات الفلسطينية (113)، الصفحات 90-106.
- المتحف الفلسطيني . (31 أيار، 1984). *المتحف الفلسطيني*. تم الاسترداد من العدد ثلاثمئة وتسعة وثلاثون من جريدة الطليعة، 30 آب 1984: [https://palarchive.org/index.php/Detail/objects/221595/lang/ar\\_PS](https://palarchive.org/index.php/Detail/objects/221595/lang/ar_PS)
- بابه، إيلان. (صيف 2012). *المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية: الاحتلال والتطهير العرقي بوسائل أخرى*. مجلة الدراسات الفلسطينية، الصفحات 106-125.
- بابيه، ايلان . (1 كانون الثاني، 2002). *قراءة في سياسة الترانسفير، من حاييم وايزمان على رجبام زيفي*. (سلمان ناطور، المحرر) قضايا إسرائيلية العدد 5، الصفحات 4-13. تاريخ الاسترداد 13 كانون الأول، 2018، من: <https://www.madarcenter.org/مجلة-قضايا-اسرائيلية/المشروع-الإستيطني-الإسرائيلي-التطور-والآفاق-بعد-الانتفاضة/>
- بابيه، إيلان . (خريف 2021). *القانون الدولي والاستعمار الاستيطاني في فلسطين التاريخية*. عمران (38)، الصفحات 155-171.
- بابيه، ايلان. (صيف، 2001). *التاريخ المطوي للأرض المقدسة منذ سنة 1948*. مجلة الدراسات الفلسطينية، 47(12)، صفحة 150. تاريخ الاسترداد 4 أيار، 2021، من: [https://www.palestine-studies.org/sites/default/files/mdf-articles/الارض\\_المقدسة.pdf](https://www.palestine-studies.org/sites/default/files/mdf-articles/الارض_المقدسة.pdf)
- بدر، أشرف و خليل، عاصم. (شتاء 2021). *الاستعمار الاستيطاني في السياق الفلسطيني براديجم أم مفهوم؟* عمران (35)، الصفحات 7-30.
- بدر، أشرف. (شتاء 2022). *الاستعمار الاستيطاني في فلسطين بين البنية والصور: محو وإزالة أم تحكم وسيطرة؟* عمران (39)، الصفحات 11-38.
- بشارة، عزمي. (خريف 2021). *استعمار استيطاني أم نظام أبارتهايد: هل علينا أن نختار؟* عمران (38)، الصفحات 13-45.
- بشير، نبیه . (2018). *قراءة جديدة لعقيدة الجدار الحديدي*. قضايا إسرائيلية (69)، الصفحات 40-51. تاريخ الاسترداد 17 تشرين الأول، 2020، من: <https://www.madarcenter.org/-/مجلة-قضايا-اسرائيلية/قضايا-إسرائيلية-العدد69/>
- حباس، وليد. (31 تموز، 2017). *مفهوم الاستعمار الاستيطاني نحو اطار نظري*. قضايا اسرائيلية، 66، الصفحات 114-127.
- حلبي، أسامة. (صيف 1997). *مسألة القدس في ضوء الاتفاقيات الفلسطينية - الإسرائيلية*. مجلة الدراسات الفلسطينية، 31، صفحة 97.
- خطيب، إيناس. (2018). *شخصيات في السياسة الإسرائيلية- بنيامين نتنياهو*. حيفا: مركز مدى الكرمل. تم الاسترداد من <https://2u.pw/XCM9wu>

- رايب، ازدهار. (2001). *قلقيلية وحرب حزيران عام 1967 دراسة توثيقية*. نابلس: جامعة النجاح الوطنية.
- روحانا، نديم. (شتاء 2014). *المشروع الوطني الفلسطيني: نحو استعادة الإطار الكولونيالي الاستيطاني*. مجلة الدراسات الفلسطينية (97)، الصفحات 18-36.
- سيغف، نوم. (خريف 2007). «أريدهم أن يرحلوا جميعاً، ولو إلى القمر» حرب حزيران/يونيو 1967 وموقف إسرائيل من مشكلة اللاجئين. مجلة الدراسات الفلسطينية، 18(72)، صفحة 89. تاريخ الاسترداد 13 تشرين الأول، 2022، من: <https://oldwebsite.palestine-studies.org/sites/default/files/mdf-articles/9712.pdf>
- شلحت، أنطوان. (23 أيار، 2021). *الهبة الشعبية لفلسطيني الداخل (2021) في مواجهة القمع والدمج الإسرائيلي*. مركز الجزيرة للدراسات. تاريخ الاسترداد 17 تشرين الأول، 2022، من <https://studies.aljazeera.net/ar/article/5011> <https://studies.aljazeera.net/ar/article/5011>
- صالح، سومر منير. (2015). قانون «يهودية الدولة» في «إسرائيل» وتداعياته المستقبلية على القضية الفلسطينية. رام الله: جامعة القدس المفتوحة.
- عايد، خالد. (ربيع، 2004). *مقابلة خاصة مع المؤرخ الإسرائيلي بني موريس بشأن أحداث حرب 1948*. مجلة الدراسات الفلسطينية، 15(58)، صفحة 137. تاريخ الاسترداد 10 5، 2021، من: [https://www.palestine-studies.org/sites/default/files/mdf-articles/مقالة\\_اسرائيليات\\_.pdf](https://www.palestine-studies.org/sites/default/files/mdf-articles/مقالة_اسرائيليات_.pdf)
- عبد الرحمن، أسعد. (2011). *فلسطينيو 48 وصراع البقاء*. مجلة الجامعة الإسلامية العلمية، الصفحات 1608-1641. تاريخ الاسترداد 14 آذار، 2020، من <https://journals.iugaza.edu.ps/index.php/IUGJHR/article/download/798/743>
- عدوان، أكرم محمد. (6، 2014). *المشاريع والأفكار الصهيونية تجاه تسوية القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي 1922 - 1973*. مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، 2(12)، الصفحات 269-321. تاريخ الاسترداد 13 تشرين الأول، 2022، من <https://journals.iugaza.edu.ps/index.php/IUGJHR/article/viewFile/11321071/>
- غدعون سوليماني، وراز كالت. (5 6، 2015). *علم الآثار الإسرائيلي والقرى الفلسطينية المهجرة*. (انطوان شلحت، هنيده غانم، ورائف زريق، المحررون) قضايا إسرائيلية، 57، الصفحات 56-74.
- محمد، سعيد. (2008). *التطهير العرقي دراسة في القانون الدولي العام والقانون الجنائي المقارن*. الاسكندرية: جامعة الاسكندرية.
- مصالحة، نور الدين. (صيف 1991). *التصور الصهيوني لـ «الترحيل»*. مجلة الدراسات الفلسطينية (7)، صفحة 19.
- مصالحة، نور الدين. (صيف 1992). *طرد الفلسطينيين: مفهوم «الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين 1984 - 1882*. مجلة الدراسات الفلسطينية، صفحة 185. تاريخ الاسترداد 18 حزيران، 2022، من: [https://www.palestine-studies.org/sites/files/mdf-articles/طرد\\_الفلسطينيين\\_قراءات.pdf](https://www.palestine-studies.org/sites/files/mdf-articles/طرد_الفلسطينيين_قراءات.pdf)
- مصطفى، مهند. (18 كانون الثاني، 2022). *فلسطينيو 48: تمثيلهم وتأثيرهم في إسرائيل*. مركز الجزيرة للدراسات. تاريخ الاسترداد 17 تشرين الثاني، 2022، من <https://studies.aljazeera.net/ar/article/5254>
- منصور، جوني. (1 كانون الثاني، 2002). *السياسة الاسرائيلية وتغيير معالم المدينة الفلسطينية- حيفا نموذجًا*. قضايا إسرائيلية (5)، الصفحات 14-26.
- يزيد صايغ. (ربيع 1993). موريس. «حروب الحدود الإسرائيلية 1949 - 1956». مجلة الدراسات الفلسطينية، 18، صفحة 233.

## ثالثاً: التقارير المحلية والدولية والحقوقية:

• إبرخ، تال. (2017). هدم المباني كأداة رئيسية لتجريد السكان البدو في النقب من أراضيهم وتجميعهم قسراً. النقب: منتدى التعايش السلمي في النقب من أجل المساواة المدنية. تاريخ الاسترداد 20 تشرين الأول، 2019، من:

[https://www.dukium.org/wp-content/uploads/201811/HDR\\_Arabic\\_2018.pdf](https://www.dukium.org/wp-content/uploads/201811/HDR_Arabic_2018.pdf)

• الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2019). الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت: 2017 المؤشرات الأساسية حسب نوع التجمع السكاني. رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

• اللجنة الدولية للصليب الأحمر. (2005). القاعدة 156. تعريف جرائم الحرب. تاريخ الاسترداد 8 تشرين الثاني، 2020، من قاعدة بيانات القانون الدولي الإنساني العرقي - اللجنة الدولية للصليب الأحمر:

[https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/ara/docs/v1\\_rul\\_rule156#top](https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/ara/docs/v1_rul_rule156#top)

• اللجنة الدولية للصليب الأحمر. (2005ب). القاعدة 129. النزوح. تاريخ الاسترداد 8 تشرين الثاني، 2020، من قاعدة بيانات القانون الدولي الإنساني العرقي - اللجنة الدولية للصليب الأحمر:

[https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/ara/docs/v1\\_cha\\_chapter38\\_rule129](https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/ara/docs/v1_cha_chapter38_rule129)

• المرصد الأورو متوسطي لحقوق الإنسان. (كانون الثاني، 2020). غزة: مساحة الموت. جنيف: المرصد الأورو متوسطي لحقوق الإنسان.

• المرصد الأورو متوسطي. (2 شباط، 2020). غزة: مساحة الموت- انهيار الاقتصاد. تاريخ الاسترداد 10 24، 2022، من المرصد الأورو متوسطي:

<https://euromedmonitor.org/ar/article/3348/انهيار-الاقتصاد>

• المرصد الأورو متوسطي. (2022). 16 عاماً من المرارة.. تقرير يرصد تداعيات الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة. جنيف: المرصد الأورو متوسطي. تاريخ الاسترداد 24 تشرين الأول، 2022، من:

<https://euromedmonitor.org/ar/article/4865/16-عاماً-من-المرارة-تقرير-جديد-يرصد-تداعيات-الحصار-الإسرائيلي-على-قطاع-غزة>

• المرصد الأورو متوسطي. (31 كانون الثاني، 2022). الحياة في قطاع غزة قبل وبعد الحصار الإسرائيلي. تاريخ الاسترداد 24 تشرين الأول، 2022، من المرصد الأورو متوسطي:

<https://euromedmonitor.org/ar/article/4889/الحياة-في-قطاع-غزة-قبل-وبعد-الحصار-الإسرائيلي>

• المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. (17 تشرين الثاني، 2021). المركز يصدر تقريراً جديداً بعنوان "تدمير المساكن خلال فترة العدوان الحربي على قطاع غزة مايو 2021". تاريخ الاسترداد 24 تشرين الأول، 2022، من المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان:

<https://pchrghaza.org/ar/المركز-يصدر-تقريراً-جديداً-بعنوان-تدم>

• باشي، ساري مان، كينيث. (2007). محتلون منفصمون: المكانة القانونية لقطاع غزة. (نبية بشير، المترجمون) تل أبيب: مسلك - مركز الدفاع عن حرية الحركة. تاريخ الاسترداد 1 أيلول، 2019، من

[http://www.gisha.org/userfiles/file/publications\\_/ARABIC%20POSITION%20PAPER%20\(website\).pdf](http://www.gisha.org/userfiles/file/publications_/ARABIC%20POSITION%20PAPER%20(website).pdf)

• بتسيلم. (كانون الأول، 2014). بلدة أشباح: جولة في مركز الخليل. تاريخ الاسترداد 28 نيسان، 2020، من بتسيلم- مركز المعلومات

- [https://www.btselem.org/arabic/photoblog/20140115\\_hebron](https://www.btselem.org/arabic/photoblog/20140115_hebron): الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة
- بتسيلم. (2017). *شركي القدس. القدس: بتسيلم*. تاريخ الاسترداد 26 تشرين الأول، 2022، من <https://www.btselem.org/arabic/jerusalem>
- بتسيلم. (27 أيار، 2019). *الخليل - مركز المدينة*. تاريخ الاسترداد 28 نيسان، 2020، من بتسيلم-مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة: <https://www.btselem.org/arabic/hebron>
- بتسيلم-مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. (أيلول، 2019). *خارطة مركز مدينة الخليل*. تاريخ الاسترداد 27 نيسان، 2020، من بتسيلم:
- [https://www.btselem.org/sites/default/files/publications/201909\\_playing\\_the\\_security\\_card\\_map\\_arab.pdf](https://www.btselem.org/sites/default/files/publications/201909_playing_the_security_card_map_arab.pdf)
- بتسيلم. (30 تموز، 2022). *عنف المستوطنين = عنف الدولة*. تاريخ الاسترداد 29 تشرين الأول، 2022، من بتسيلم، مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة: [https://www.btselem.org/arabic/settler\\_violence\\_updates\\_overview](https://www.btselem.org/arabic/settler_violence_updates_overview)
- بشارة، سها نعمانة، حنين. (2011). *رحل رغما عنهم- تهجير السكان البدو في النقب*. حيفا: عدالة- المركز القانوني لحقوق الاقلية العربية في اسرائيل.
- جبور، إيمان، و أدار، نعماه، و كاوفمان، بيرت، و فانب، كاترينا، و فلدمان، تمار، و باشي، ساري. (2011). *مؤشر السيطرة - مسؤولية إسرائيل المتواصلة على قطاع غزة*. (نوچا كدمان، المحرر، و مرزوق حليبي، المترجمون) تل أبيب: مسلك - مركز للدفاع عن حرية الحركة. تاريخ الاسترداد 14 آب، 2019، من [http://www.gisha.org/UserFiles/File/scaleofcontrol/scaleofcontrol\\_ar.pdf](http://www.gisha.org/UserFiles/File/scaleofcontrol/scaleofcontrol_ar.pdf)
- حداد، خليل . (2008). *تقرير العنصرية 2008*. حيفا: مركز المساواة.
- دائرة الدراسات والأبحاث-وزارة النقل والمواصلات. (2018). *ورقة عمل: تضرر قطاع النقل والمواصلات جراء الممارسات الصهيونية*. رام الله: وزارة النقل والمواصلات. تاريخ الاسترداد 23 آب، 2019، من: <http://www.mot.gov.ps/wp-content/uploads/2019/Paper2019.pdf/03>
- روتم، ميخال. (2017). *بين التمييز والتهميش: القرى البدوية المعترف بها والبلدات اليهودية الجديدة في النقب*. النقب: منتدى التعايش السلمي في النقب من أجل المساواة المدنية. تاريخ الاسترداد 20 تشرين الأول، 2019، من: [https://www.dukium.org/wp-content/uploads/2014/IDERD\\_Arabic.pdf/04](https://www.dukium.org/wp-content/uploads/2014/IDERD_Arabic.pdf/04)
- روتم، ميخال. (2019). *الخريطة: القرى العربية البدوية في النقب*. تاريخ الاسترداد 29 تشرين الأول، 2019، من منتدى التعايش السلمي في النقب: <https://www.dukium.org/village/al-arakib/>
- زريق، إيليا . (ربيع، 2014). *الصهيونية والاستعمار*. (عزمي بشارة، المحرر) عُمران، الصفحات 7-34. تاريخ الاسترداد 18 حزيران، 2022، من: <https://omran.dohainstitute.org/ar/issue008/Pages/art01.aspx>
- زعبي، همت. (27 آذار، 2016). *الفلسطينيون في إسرائيل مواطنة مشروطة بقبول يهودية الدولة*. تقرير مدار الاستراتيجي 2016، الصفحات 253-290. تاريخ الاسترداد 17 آذار، 2020، من <http://madarcenter.org/files/568/829/2016>
- سلامة، عبد الغني. (2011). *مظاهر الابارتهايد في السياسات الإسرائيلية*. تاريخ الاسترداد 30 تموز، 2019، من مركز الابحاث: <https://www.prc.ps/الإسراء-في-السياسات-الإسراء/>
- فولك، ريتشارد، و تيلي، فيرجينيا. (2018). *الممارسات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني ومسألة الأبارتايد*. (أحمد المصري، المترجمون) المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان.

- فيرجون، بين، و روتم، ميخال. (2016). تطبيق القانون يساهم في تأزم الضائقة: سياسة هدم البيوت في المجتمع البدوي في النقب. النقب: منتدى التعايش السلمي في النقب من أجل المساواة المدنية. تاريخ الاسترداد 22 تشرين الأول، 2019، من: [https://www.dukium.org/wp-content/uploads/201606//HDR\\_2016\\_AR\\_1.pdf](https://www.dukium.org/wp-content/uploads/201606//HDR_2016_AR_1.pdf)
- فيرجون، بين، و روتم، ميخال. (2017). تمييز بالأرقام ملف معطيات إحصائية - المجتمع البدوي في النقب. النقب: منتدى التعايش السلمي في النقب. تاريخ الاسترداد 29 تشرين الأول، 2019، من <https://www.dukium.org/wp-content/uploads/2017-sc-arabic.pdf/02/>
- مركز رؤية للتنمية السياسية. (6 حزيران، 2022). حملة الضفة تحت وطأة الاستيطان. تاريخ الاسترداد 31 تشرين الأول، 2022، من مركز رؤية للتنمية السياسية: <https://vision-pd.org/حملة-الضفة-تحت-وطأة-الاستيطان-الضفة-2/>
- معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج). (2012). دراسة التجمعات السكانية والاحتياجات التطويرية في محافظة القدس. بيت لحم: معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج).
- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا). (13 نيسان، 2017). عزلة الفلسطينيين في المنطقة الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية من مدينة الخليل مستمرة. تاريخ الاسترداد 30 نيسان، 2020، من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا): <https://www.ochaopt.org/ar/content/isolation-palestinians-israeli-controlled-area-hebron-city-continues-1>
- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا). (2 كانون الأول، 2017). الضفة الغربية / المنطقة (ج): المخاوف الإنسانية الرئيسية. تاريخ الاسترداد 6 تشرين الأول، 2019، من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا): <https://www.ochaopt.org/ar/content/west-bank-area-c-key-humanitarian-concerns>
- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. (11 تشرين الأول، 2017). قيود إضافية على حركة الفلسطينيين في المنطقة الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية في مدينة الخليل (H2). تاريخ الاسترداد 1 تموز، 2020، من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا): <https://www.ochaopt.org/ar/content/further-restrictions-palestinian-movement-israeli-controlled-h2-area-hebron-city-1>
- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. (2022). قطاع غزة / الأثر الإنساني للحصار المتواصل منذ 15 عامًا - حزيران/يونيو 2022. من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. تاريخ الاسترداد 26 تموز، 2022، من <https://www.ochaopt.org/ar/content/gaza-strip-humanitarian-impact-15-years-blockade-june-2022>
- مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الأراضي الفلسطينية المحتلة. (2014). التجمعات البدوية التي يهددها خطر التهجير القسري. القدس: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الأراضي الفلسطينية المحتلة. تاريخ الاسترداد 28 آب، 2022، من: [https://www.ochaopt.org/sites/default/files/ocha\\_opt\\_communities\\_jerusalem\\_factsheet\\_september\\_2014\\_arabic.pdf](https://www.ochaopt.org/sites/default/files/ocha_opt_communities_jerusalem_factsheet_september_2014_arabic.pdf)
- منتدى التعايش السلمي في النقب من أجل المساواة المدنية. (تشرين الأول، 2018). العراقيب - قائمة عمليات الهدم. تاريخ الاسترداد 28 تشرين الأول، 2019، من منتدى التعايش السلمي في النقب من أجل المساواة المدنية: <https://www.dukium.org/al-arakib-list-of-demolitions/>
- نزال، سلمى. (2022). مشاريع توطين اللاجئين الفلسطينيين: بين حلم العودة والإنكار الإسرائيلي. تاريخ الاسترداد 7 تشرين الأول، 2022،

من بديل- المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين:

<https://www.badil.org/ar/publications/haq-al-awda/issues/items/3123.html>

• نيأزنا، معيان. (2017). *اليد على المفتاح من المسؤول عن وضع البنى التحتية المدتية في قطاع غزة*. تل أبيب: مسلك - مركز للدفاع عن حرية الحركة.

• وزارة الأشغال العامة والإسكان. (2019). *إحصائيات العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة .. تاريخ الاسترداد 24 تشرين الأول، 2022*، من وزارة الأشغال العامة والإسكان: <http://www.mpwh.ps/article/read/509>

## رابعًا: مواقع الإنترنت:

• أبو وطفة، يوسف. (8 آب، 2022). *غزة تُحصي خسائر 56 ساعة من العدوان: دمار واسع في المساكن والبنى التحتية*. تاريخ الاسترداد 24 تشرين الأول، 2022، من العربي الجديد:

<https://www.alaraby.co.uk/economy/البنى-التيهية/البنى-واسع-في-البنى-التيهية>

• أبو ساحلية، سامي الذيب. (25 آذار، 2001). *عمواس*. تم الاسترداد من فلسطين في الذاكرة:

<http://www.palestineremembered.com/al-Ramla/Imwas/ar/Picture2484.html>

• الأرشيف الرقمي للمتحف الفلسطيني، مجموعة توفيق زياد. (2018). *مظاهرة في مدينة الناصرة احتجاجاً على الحكم العسكري*. تاريخ الاسترداد 17 تشرين الثاني، 2022، من الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية:

<https://www.palquest.org/ar/media/16048/العسكري-التيهية-احتجاجاً-على-الحكم-العسكري/#&gid=1&pid=1>

• الجزيرة الإعلامية . (20 نيسان، 2017). *مجزرة الحرم الإبراهيمي- هكذا قتلوا أثناء الصلاة*. تم الاسترداد من موسوعة الجزيرة- قسم وثائق وأحداث:

<http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/الصلاة-أثناء-قتلوا-أثناء-الصلاة-2017/1/4/مجزرة-الحرم-الإبراهيمي-هكذا-قتلوا-أثناء-الصلاة-2017>

• الجعبري، كمال. (3 حزيران، 2018). *أحياء «خلف الجدار».. صراع الديموغرافيا والأمن*. تاريخ الاسترداد 30 تموز، 2019، من متراس:

<https://metras.co/أحياء-خلف-الجدار-صراع-الديموغرافيا-و>

• الجندي، أسيل. (9 حزيران، 2022). *بدو القدس.. من هم؟ ولماذا تستهدفهم إسرائيل بالتهجير منذ نصف قرن؟* تاريخ الاسترداد 28 تشرين الأول، 2022، من شبكة الجزيرة الإعلامية:

<https://www.aljazeera.net/news/alquds/2022/الواقع-والواقع-والمصدر/9/6/بدو-القدس-الجدور-والواقع-والمصدر/2022>

• الزرو، نواف. (8 آب، 2010). *عن إرهاب «دولة المستوطنين» في الضفة...! تاريخ الاسترداد 6 كانون الأول، 2018*، من فلسطين اليوم:

<https://paltoday.ps/ar/post/87750/عن-إرهاب-دولة-المستوطنين-في-الضفة-نواف-الزرو>

• السعدي، محمود عبيدات، محمد. (23 كانون الثاني، 2018). *خدمات الجيل الثالث تنطلق في الأراضي الفلسطينية وسط استياء من الأسعار*. تاريخ الاسترداد 30 آب، 2019، من العربي الجديد:



641114722a2d-4689-aec3-specialfiles/pages/4f28c064-f076

- شبكة الجزيرة الاعلامية. (23 أيلول، 2012). *الأبارتهايد.. إسرائيل وجنوب أفريقيا*. تاريخ الاسترداد 16 كانون الثاني، 2020، من شبكة الجزيرة الاعلامية:  
<https://www.aljazeera.net/programs/palestineunderthemicroscope/2012/أفريقيا-وجنوب-إسرائيل-الأبارتهايد-23/9/>
- شبكة الجزيرة الاعلامية. (22 نيسان، 2013). *موشيه شاريت*. تاريخ الاسترداد 17 تشرين الثاني، 2022، من شبكة الجزيرة الاعلامية:  
<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2013/موشيه-شاريت22/4/>
- شبكة الجزيرة الاعلامية. (14 تشرين الثاني، 2014). *أرييل شارون*. تاريخ الاسترداد 20 تشرين الثاني، 2022، من شبكة الجزيرة الاعلامية:  
<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2014/أرييل-شارون14/12/>
- شبكة الجزيرة الاعلامية. (1 تشرين الأول، 2014). *إيغال آلون*. تاريخ الاسترداد 11 تشرين الثاني، 2022، من شبكة الجزيرة الاعلامية:  
<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2014/إيغال-آلون1/10/>
- شبكة الجزيرة الاعلامية. (6 تشرين الثاني، 2014). *موشيه ديان*. تاريخ الاسترداد 4 تشرين الثاني، 2022، من شبكة الجزيرة الاعلامية:  
<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2014/موشيه-ديان6/11/>
- شبكة الجزيرة الاعلامية. (29 نيسان، 2015). *حاييم وايزمان*. تاريخ الاسترداد 15 تشرين الثاني، 2022، من شبكة الجزيرة الاعلامية:  
<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2015/حاييم-وايزمان29/4/>
- شبكة الجزيرة الاعلامية. (5 حزيران، 2017). *الرواية الإسرائيلية: هكذا هُدمت حارة المغاربة*. تاريخ الاسترداد 29 تشرين الثاني، 2018، من شبكة الجزيرة الاعلامية:  
<http://www.aljazeera.net/news/alquds/2017/المغاربة-حارة-هدمت-هكذا-الرواية-الإسرائيلية-5/6/>
- شبكة الجزيرة الاعلامية. (8 تموز، 2022). *أبرز حروب إسرائيل على قطاع غزة*. تاريخ الاسترداد 23 تشرين الأول، 2022، من شبكة الجزيرة الاعلامية:  
<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2022/أبرز-حروب-إسرائيل-على-قطاع-غزة7/8/>
- شبكة الجزيرة الاعلامية. (14 تشرين الأول، 2015). *في ذكراها الـ62.. مذبحه «قبيّة» لعنة على إسرائيل*. تم الاسترداد من الجزيرة مباشر:  
<https://2u.pw/PTfaVP>
- شلحت، انطون، و شحادة، امطانس. (23 نيسان، 2018). *إسرائيل: الملاحقة الأمنية كأداة سياسية / تقديم ومقدمة*. تاريخ الاسترداد 17 تشرين الثاني، 2022، من موقع عرب 48:  
<https://www.arab48.com/-/سياسية7-%/23/04/2018/إسرائيل-الملاحقة-الأمنية-كأداة-سياسية7-%/>
- طارق البكري. (2019). *البرتقال مقابل السيارات! تاريخ الاسترداد 8 تشرين الثاني، 2022، من طارق البكري*:  
<https://tarekbakri.com/ar/node/54>
- طارق البكري. (2019). *قصص*. تاريخ الاسترداد 8 تشرين الثاني، 2022، من طارق البكري:  
<https://tarekbakri.com/ar/stories>
- عادل مناع. (2018). *كفر قاسم*. 1956. تاريخ الاسترداد 23 تشرين الثاني، 2022، من الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية- مؤسسة الدراسات الفلسطينية:  
<https://www.palquest.org/ar/node/14335>

- عرب 48. (11 أيار، 2015). وثائق إسرائيلية جديدة حول «قضية لافون» والمؤامرة ضد مصر. تم الاسترداد من عرب 48: <https://www.arab48.com/إسرائيليات/وثائق/11/05/2015-حول-قضية-لافون-والمؤامرة-ضد-مصر/>
- عرب 48. (25 فبراير، 2018). في الذكرى الـ 44 لمجزرة «الإبراهيمي»: دماء شهداء لا تسقط بالتقادم. تم الاسترداد من عرب 48: <https://bit.ly/2NHtqAN>
- عمران، محمد. (29 تشرين الثاني، 2017). مذبحه خان يونس 1956.. ذكرى الموت المروع. تم الاسترداد من شبكة الجزيرة الإعلامية: <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2017/28/11/مذبحه-خان-يونس-1956-ذكرى-الموت-المروع>
- غريب، غازي. (11 تشرين الثاني، 2016). كي لا ننسى: شارون وفرقة الموت 101 من كفر قاسم إلى خانيوس ورفح. تم الاسترداد من دنيا الوطن: <https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/421190.html>
- فراج، نجيب. (25 كانون الأول، 2010). شعب المسيح لا زال يعاني من الصلب والتعذيب. تاريخ الاسترداد 21 تموز، 2019، من شبكة أميين الإعلامية: <http://blog.amin.org/najeebfarraj/2010/25/12/شعب-المسيح-لا-زال-يعاني-من-الصلب-والتعذيب>
- فلسطين أون لاين. (11 شباط، 2019). معطيات إسرائيلية: اتساع ظاهرة هدم البيوت بالنقب وبأيدي أصحابها. تاريخ الاسترداد 29 تشرين الأول، 2019، من فلسطين أون لاين: <http://felesteen.ps/article/mtyat-asraylyt-atsa-zahrt-hdm-albywt-balnqb-wbaydy-ashabha>
- فلسطين أون لاين. (13 آب، 2022). الأشغال بغزة تنشر إحصائية خسائر العدوان على غزة. تاريخ الاسترداد 24 تشرين الأول، 2022، من فلسطين أون لاين: <https://felesteen.news/post/115007/تنشر-إحصائية-خسائر-العدوان-على-غزة-الأشغال-بغزة>
- فلسطين سؤال وجواب. (2011). معركة الفرقان | ما هو العدوان الصهيوني على غزة 2008-2009؟ تم الاسترداد من فلسطين سؤال وجواب: <http://www.palqa.com/الحروب-العربية-الإسرائيلية/معركة-الفرقان-ما-هو-العدوان-الصهيوني-ع>
- فلسطين في الذاكرة. (10 أيلول، 2001). خريطة توضح الدمار الهائل للبلدات الفلسطينية بعد النكبة في 1948. تم الاسترداد من فلسطين في الذاكرة: <http://www.palestineremembered.com/Acre/Maps/Story572.html>
- فلسطين في الذاكرة. (26 أيار، 2001). صورة نادرة أُخذت بعد النكبة والمغتصبين يرممون القرية استعداداً للسكن فيها. تاريخ الاسترداد 17 تشرين الثاني، 2022، من فلسطين في الذاكرة: <https://www.palestineremembered.com/Haifa/Ayn-Hawd/ar/Picture2818.html>
- فلسطين في الذاكرة. (25 حزيران، 2001). عاقر: صورة نادرة في إحدى بيوت القرية المغتصبة بعد احتلالها ويظهر مهاجرين يهود وهم ينهبوها. تم الاسترداد من فلسطين في الذاكرة: <https://www.palestineremembered.com/al-Ramla/Aqir/ar/Picture3052.html>
- فلسطين في الذاكرة. (5 شباط، 2009). صورة نادرة في عكا إتقطت بعد إحتلال المدينة مباشرة ويظهر بعض الفلسطينيين الأسرى، أيار 1948. تاريخ الاسترداد 14 تشرين الثاني، 2022، من فلسطين في الذاكرة: <https://www.palestineremembered.com/Acre/Acre/ar/Picture44396.html>
- فلسطين في الذاكرة. (1 حزيران، 2013). نبذة تاريخية عن الدوايمة-الخليل من كتاب لكي لا ننسى لوليد الخالدي. تاريخ الاسترداد 28 تموز،

2022، من فلسطين في الذاكرة:

- <https://www.palestineremembered.com/Hebron/al-Dawayima/Story26591.html>
- فلسطين في الذاكرة. (18 تموز، 2021). من *سارونا الألمانية المهجرة سنة 1916 2016* - تم الاسترداد من فلسطين في الذاكرة: [https://www.palestineremembered.com/GeoPoints/Sarona\\_1559/ar/Picture\\_116158.html](https://www.palestineremembered.com/GeoPoints/Sarona_1559/ar/Picture_116158.html)
  - قبها، مصطفى. (8 كانون الأول، 2019). *مأساة الدوايمة: سكنين في خاصرة الذاكرة الفلسطينية*. تاريخ الاسترداد 28 تموز، 2022، من: [https://www.facebook.com/Prf.Kabha/?ref=page\\_internal&locale=sw\\_KE](https://www.facebook.com/Prf.Kabha/?ref=page_internal&locale=sw_KE)
  - مدار. (بلا تاريخ). *موسوعة المصطلحات: غاليلي، يسرائيل*. تم الاسترداد من المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»: <https://www.madarcenter.org/موسوعة-المصطلحات-/1981غاليلي،-يسرائيل>
  - مدار. (بلا تاريخ). *موسوعة المصطلحات: غزيت، شلومو*. تم الاسترداد من المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»: <https://www.madarcenter.org/موسوعة-المصطلحات-/1259غزيت،-شلومو>
  - مدار. (بلا تاريخ). *موسوعة المصطلحات-اشكول، ليفي*. تم الاسترداد من المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»: <https://www.madarcenter.org/موسوعة-المصطلحات-/91اشكول،-ليفي>
  - معجم الكنيست. (بلا تاريخ). *زئيف جابوتينسكي (1880-1940)*. تاريخ الاسترداد 15 تشرين الثاني، 2022، من دولة إسرائيل - الكنيست: <https://m.knesset.gov.il/ar/about/lexicon/pages/jabotinsky.aspx>
  - معهد فأن لير في القدس. (بلا تاريخ). *البروفيسور يهودا شنهاف شهرباني*. تم الاسترداد من معهد فأن لير في القدس: <https://www.vanleer.org.il/ar/members/شنهاف-يهودا-شنهاف/>
  - ملكاوي، لينة. (8 أيلول، 2014). *ماذا تعرف عن الهنود الأميركيين؟ عشر حقائق ستفاجئك*. تاريخ الاسترداد 10 تشرين الثاني، 2022، من موقع راديو «سوا»:
  - <https://www.radiosawa.com/a/native-americans-things-you-didnt-know-about/257286.html>
  - موقع العين وادي عارة. (30، 5، 2018). *هام جدا بخصوص تجديد بطاقة الممغنطة لاهالي برطعة*. تاريخ الاسترداد 15 كانون الثاني، 2020، من موقع العين وادي عارة: <https://www.el3en.com/?app=article.show.31360>
  - وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا. (2022). *مخيم النويعمة*. تاريخ الاسترداد 11 تشرين الثاني، 2022، من وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا: [https://info.wafa.ps/ar\\_page.aspx?id=8903](https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=8903)
  - وكالة شهاب للأخبار. (2 نيسان، 2017). *بالصور: في ذكراها الـ 15.. صور تنشر لأول مرة لمعركة مخيم جنين*. تم الاسترداد من وكالة شهاب للأخبار: <http://shehabnews.com//post/10588>
  - وكالة شهاب للأخبار. (1 آب، 2018). *بالصور: الذكرى الرابعة لمجزرة «الجمعة السوداء» في رفح*. تم الاسترداد من وكالة شهاب للأخبار: <http://shehabnews.com//post/36712>
  - وكالة قدس برس إنترناشيونال. (13 تشرين الثاني، 2017). *إطار - 51 عامًا على معركة «السموع»*. تم الاسترداد من وكالة قدس برس إنترناشيونال: <http://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=38075>

- يحيى، ضياء حاج . (1 نيسان، 2018). *حرقوا عائلة دوابشة: الجريمة حاضرة بتفاصيلها*. تم الاسترداد من عرب 48: <https://www.arab48.com/فلسطينيات/دراسات-وتقارير/04/01/2018/حرقوا-عائلة-دوابشة-الجريمة-حاضرة-بتفاصيلها/>
- يفتحييل، اورن. (14 نيسان، 2003). *جدار الفصل والخطة الاقتصادية يعمقان «الأبارتهويد الزاحف» في إسرائيل*. تاريخ الاسترداد 5 28، 2019، من المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»: <https://2u.pw/K8Q8vk>

## خامسًا: المقابلات الشخصية:

- العالول، شحدة. (13 10، 2022). *هدم البيوت في المخيمات*. (إسلام العالول، المحاور)
- درابيه، رائدة. (13 تشرين الأول، 2022). *الانتقال من المخيم*. (إسلام العالول، المحاور)
- مليحة، فايز. (13 تشرين الأول، 2022). *الانتقال من مخيم جباليا*. (إسلام العالول، المحاور)

## سادسًا: الأفلام الوثائقية:

- الضامن، روان (الكاتب)، و روان الضامن (المخرج). (2008). *فيلم النكبة الجزء الثالث- التطهير العرقي* [فيلم سينمائي]. قناة الجزيرة الفضائية. تم الاسترداد من <https://www.youtube.com/watch?v=z4w43Ynv1qM>
- الضامن، روان (الكاتب)، و روان الضامن (المخرج). (2010). *أصحاب الأرض الجزء الأول* [فيلم سينمائي]. قطر: قناة الجزيرة الفضائية. تم الاسترداد من <https://www.youtube.com/feed/history>
- ريمكس فلسطين. (2 حزيران، 2014). *مناطق جيم*. (روان الضامن، المحرر، و قناة الجزيرة الفضائية) تاريخ الاسترداد 2019، من ريمكس فلسطين: <https://interactive.aljazeera.com/aja/palestineremix/area-c.html#/2>
- نبعة، عائد (الكاتب)، و نبعة، عائد (المخرج). (2014). *مناطق ج - فلسطين تحت المجهر* [فيلم سينمائي]. قناة الجزيرة الفضائية. تاريخ الاسترداد 4 تشرين الثاني، 2019، من: <https://www.youtube.com/watch?v=LaBwaCDPm4w>

## سابعًا: المراجع الأجنبية:

- 1945: *The San Francisco Conference*. (n.d.). Retrieved October 12, 2018, from United Nations: <http://www.un.org/en/sections/history-united-nations-charter/1945-san-francisco-conference/index.html>
- Arnaout, A., & Semerci, A. (2019, January 31). *Israel planning to forcibly relocate Negev Bedouins*. Retrieved October 28, 2019, from Anadolu Agency: <https://www.aa.com.tr/en/middle-east/israel-planning-to-forcibly-relocate-negev-bedouins/1379545>
- Aderet, Ofer. (2017b, November 17). *Israeli Prime Minister After Six-Day War: 'We'll Deprive Gaza of Water, and the Arabs Will Leave'*. *Haaretz Daily Newspaper*. Retrieved November 22, 2018, from <https://www.haaretz.com/israel-news/.premium->

israeli-pm-in-67-we-ll-deprive-gaza-of-water-and-the-arabs-will-leave-1.5465942

- Aderet, Ofer. (2017a, May 18). *Israeli Cabinet Minutes From Six-Day War: From Fear to Euphoria to Arrogance*. Retrieved November 22, 2018, from <https://www.haaretz.com/israel-news/.premium.MAGAZINE-if-it-were-up-to-us-wed-send-all-the-arabs-out-to-brazil-1.5473677>
- Aloni, A., & Hareuveni, E. (2019). *Playing the Security Card Israeli Policy in Hebron as a Means to Effect Forcible Transfer of Local Palestinians*. Jerusalem: B'Tselem. Retrieved 4 29, 2020, from [https://www.btselem.org/sites/default/files/publications/201909\\_playing\\_the\\_security\\_card\\_eng.pdf](https://www.btselem.org/sites/default/files/publications/201909_playing_the_security_card_eng.pdf)
- Ariaratnam, K. (2018, November 20). *The difference between Genocide and Ethnic Cleansing*. Retrieved November 9, 2020, from modern diplomacy: <https://moderndiplomacy.eu/201820/11//the-difference-between-genocide-and-ethnic-cleansing/>
- Ariel, Arik. (2014, December 19). Revealed From Archive: Israel's Secret Plan to Resettle Arab Refugees. *Haaretz Daily Newspaper*. Retrieved November 22, 2018, from [https://www.haaretz.com/.premium-israel-s-nixed-plan-to-resettle-arabs-1.5301726?=&ts=\\_1542708915281](https://www.haaretz.com/.premium-israel-s-nixed-plan-to-resettle-arabs-1.5301726?=&ts=_1542708915281)
- B'Tselem. (2014, November 23). *Residency and social security benefits are not a favor the authorities can bestow and withdraw at will*. Retrieved July 30, 2019, from B'Tselem – The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories: [https://www.btselem.org/press\\_releases/20141123\\_revocation\\_of\\_residency](https://www.btselem.org/press_releases/20141123_revocation_of_residency)
- B'Tselem. (2017, November 11). *East Jerusalem*. Retrieved July 30, 2019, from B'Tselem – The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories: <https://www.btselem.org/jerusalem>
- B'Tselem. (2017, November 11). *Planning Policy in the West Bank*. Retrieved June 2, 2019, from B'Tselem – The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories: [https://www.btselem.org/planning\\_and\\_building](https://www.btselem.org/planning_and_building)
- B'Tselem. (2021, November 25). *Settler Violence = State Violence*. Retrieved October 29, 2022, from B'Tselem – The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories: <https://www.btselem.org/arabic/jerusalem>
- B'Tselem. (*Water Crisis, 2021 November*). Retrieved from The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories: <https://www.btselem.org/water>
- Bakri's, T. (2018). *Stories*. Retrieved 11 7, 2022, from Tarek Bakri: <https://tarekbakri.com/en/stories>
- Ben-Nun, B. (2022, August 19). *Forget Using the Word Holocaust. Just Free Palestinians From Israeli Tyranny*. Retrieved November 9, 2022, from haaretz: <https://www.haaretz.com/opinion/202219-08-/ty-article-opinion/.premium/jews-can-keep-their-holocaust-monopoly-just-free-us-from-your-tyranny/00000182-b279-d1f9-a59e-f67979f20000>
- Bild, u. (n.d.). *First arab-israeli war 19481949-: Palestinian arabs of Ramle (Ramleh) surrender to the israeli army, 03.oct.1948*. Retrieved November 13, 2022, from Getty Images: <https://www.gettyimages.be/detail/nieuwsfoto's/first-arab-israeli-war-1948->

1949-palestinian-arabs-of-nieuwsfotos/548171667?adppopup=true

- Bowen, Jeremy . (2017, June 5). *1967 war: Six days that changed the Middle East*. Retrieved 11 15, 2018, from BBC: <https://www.bbc.com/news/world-middle-east-39960461>
- Davidsson, Elias. (2018). *Israeli President Reveals the “Willing Transfer” of 1967*. Retrieved December 14, 2018, from Aldeilis: <http://aldeilis.net/english/herzog-haim-cah-israel/>
- Deutsche Welle. (2014, July 20). *The displacement of thousands of Palestinians exacerbates the humanitarian situation in Gaza*. Retrieved October 24, 2022, from Deutsche Welle: <https://2u.pw/fEw2tB>
- G. Eric And Edith Matson. (2018). *Town of Safad, Northern Galilee*. Retrieved November 13, 2022, from The Interactive Encyclopedia of the Palestine Question: <https://www.palquest.org/en/media/9547/town-safad-northern-galilee#&gid=1&pid=1>
- Getty Images. (n.d.). *Getty Images*. Retrieved November 9, 2018, from Six Day War Pictures and Images: <https://www.gettyimages.com/photos/six-day-war-gaza?assettype=image&family=editorial&phrase=six%20day%20war%20GAZA&sort=mostpopular>
- Gov.il. (n.d.). *Golda Meir*. Retrieved November 16, 2022, from gov.il: [https://www.gov.il/en/departments/people/golda\\_meir](https://www.gov.il/en/departments/people/golda_meir)
- Haberman, C. (1993, September 12). *Mideast Accord: Israel Yitzhak Rabin: Pragmatist Leading Israelis From Isolation to New Peace*. Retrieved November 13, 2021, from The New York Times Company: <https://www.nytimes.com/199312/09/world/mideast-accord-israel-yitzhak-rabin-pragmatist-leading-israelis-isolation-new.html>
- Hadid , Daa Simons, Marlise. (2015, April 1). *Palestinians Join International Criminal Court, but Tread Cautiously at First*. Retrieved from The new york times: <https://www.nytimes.com/201502/04/world/middleeast/palestinians-join-international-criminal-court-but-tread-cautiously-at-first.html>
- HRM DEBORAH OF ISRAEL. (2007, June 13). *The 1967 war refugee crisis....* Retrieved November 18, 2018, from HRM DEBORAH OF ISRAEL: <http://hrmdeborah.blogspot.com/20071967-/06/war-refugee-crisis.html>
- Human Rights Watch. (2021). *They crossed the line of the Israeli authorities and the crimes of apartheid and persecution. New York: Human Rights Watch*. Retrieved October 30, 2022, from <https://www.hrw.org/ar/report/2021378469/27/04/>
- Imperial War Museum Collection. (2018). *Arms Dumps in the Colonies*. Retrieved November 13, 2022, from The Interactive Encyclopedia of the Palestine Question: <https://www.palquest.org/en/media/9463/arms-dumps-colonies#&gid=1&pid=1>
- Imperial War Museum Collection. (2018). *Haifa Railroad Station*. Retrieved November 13, 2022, from The Interactive Encyclopedia of the Palestine Question: <https://www.palquest.org/en/media/9535/haifa-railroad-station#&gid=1&pid=1>
- Institute For Palestine Studies. (2018). *Acre's Fall*. Retrieved November 13, 2022, from The Interactive Encyclopedia of the Palestine Question: <https://www.palquest.org/en/media/9485/acres-fall#&gid=1&pid=1>

- Institute For Palestine Studies. (2018). *Burning of the Rex Cinema*. Retrieved November 13, 2022, from The Interactive Encyclopedia of the Palestine Question: <https://www.palquest.org/en/media/9539/burning-rex-cinema#&gid=1&pid=1>
- Institute For Palestine Studies. (2018). *Cairo Street Rejects Palestine Partition*. Retrieved November 13, 2022, from The Interactive Encyclopedia of the Palestine Question: <https://www.palquest.org/en/media/9453/cairo-street-rejects-palestine-partition#&gid=1&pid=1>
- Institute For Palestine Studies. (2018). *Grand Serai in Ruins*. Retrieved November 13, 2022, from The Interactive Encyclopedia of the Palestine Question: <https://www.palquest.org/en/media/9458/grand-serai-ruins#&gid=1&pid=1>
- Institute For Palestine Studies. (2018). *Haganah in Jerusalem*. Retrieved November 13, 2018, from The Interactive Encyclopedia of the Palestine Question: <https://www.palquest.org/en/media/9477/haganah-jerusalem#&gid=1&pid=1>
- Institute For Palestine Studies. (2018). *Hostage Taking by the Irgun*. Retrieved November 13, 2022, from The Interactive Encyclopedia of the Palestine Question: <https://www.palquest.org/en/media/9592/hostage-taking-irgun#&gid=1&pid=1>
- Institute For Palestine Studies. (2018). *Kafr Qasim Memorial*. Retrieved from The Interactive Encyclopedia of the Palestine Question: <https://www.palquest.org/en/media/15980/kafr-qasim-memorial#&gid=1&pid=1>
- Institute For Palestine Studies. (2018). *Scenes of Destruction*. Retrieved November 13, 2022, from The Interactive Encyclopedia of the Palestine Question: <https://www.palquest.org/en/media/9545/scenes-destruction#&gid=1&pid=1>
- Institute For Palestine Studies. (2018). *The Haganah Starts Its Offensive*. Retrieved November 13, 2022, from The Interactive Encyclopedia of the Palestine Question: <https://www.palquest.org/en/media/9537/haganah-starts-its-offensive#&gid=1&pid=1>
- Institute For Palestine Studies. (2018). *Zionist Terrorism*. Retrieved from The Interactive Encyclopedia of the Palestine Question : <https://www.palquest.org/en/media/9450/zionist-terrorism#&gid=1&pid=1>
- Institute For Palestine Studies Archives. (2018). *Deir Yasin*. Retrieved November 14, 2022, from The Interactive Encyclopedia of the Palestine Question: <https://www.palquest.org/en/media/23434/deir-yasin#&gid=1&pid=1>
- Institute For Palestine Studies Archives. (2018). *Nahr al-Barid*. Retrieved November 13, 2018, from The Interactive Encyclopedia of the Palestine Question: <https://www.palquest.org/en/media/13989/nahr-al-barid#&gid=1&pid=1>
- Institute For Palestine Studies Archives. (2018). *Occupation of Arab Villages*. Retrieved November 13, 2022, from The Interactive Encyclopedia of the Palestine Question: <https://www.palquest.org/en/media/9469/occupation-arab-villages#&gid=1&pid=1>
- Israeli speakers. (2009). *Dr. Meron Benvenisti*. Retrieved from Israeli speakers: <http://www.israelispeakers.co.il/110277/Meron-Benvenisti>
- Law Insider. (2022, July 11). *alleged offence definition*. Retrieved from Law Insider-Dictionary: <https://www.lawinsider.com/dictionary/alleged-offence>

- Ltd. B. (1974). *Israel Zangwill*. Retrieved November 2, 2022, from National Portrait Gallery: <https://www.npg.org.uk/collections/search/portrait/mw73746/Israel-Zangwill>
- Munir, Alawi. (2012, June 8). *Dome Of The Rock Photographs*. Retrieved 11 29, 2018, from Fine Art America: <https://fineartamerica.com/featured/2-old-jerusalem-munir-alawi.html>
- National Photo Collection. (1949, January 19). *Bechor-Shalom Shitreet*. Retrieved April 19, 2021, from National Photo Collection: <http://gpophotoeng.gov.il/fotoweb/Grid.fwx?search=D669006-.jpg#Preview1>
- OCHA. (2016). *Bulletin of Humanitarian Affairs in the Occupied Territories*. Jerusalem: OCHA.
- OCHA. (2017). *Occupied Palestinian Territory humanitarian figures and facts*. Jerusalem: OCHA.
- OCHA. (2017, December 15). *Poor infrastructure and lack of funding put over 560,000 people at risk of flooding in the Gaza Strip*. Retrieved August 22, 2019, from The United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA): <https://www.ochaopt.org/content/poor-infrastructure-and-lack-funding-put-over-560000-people-risk-flooding-gaza-strip>
- OCHA. (2022). *Demolitions and displacement in the West Bank*. Jerusalem: OCHA. Retrieved October 27, 2022, from <https://www.ochaopt.org/ar/content/2021>
- OR Movement. (n.d.). *emtia*. Retrieved from OR Movement: <https://2u.pw/RAIxCb>
- Palestine Remembered. (2007, February 8). *Al-Majdal Ashkelon: The lofty mosque awaits its owners*. Retrieved 11 17, 2022, from <https://www.palstineremembered.com/Gaza/al-Majdal-Asqalan/ar/Picture12948.html>
- Palestine Remembered. (2013, September 21). *Al-Quds Al-Sharif: A photo documenting the looting of the Palestinian Broadcasting House*. Retrieved November 13, 2022, from Palestine Remembered: [https://www.palstineremembered.com/GeoPoints/Jerusalem\\_8475/ar/Picture\\_89466.html](https://www.palstineremembered.com/GeoPoints/Jerusalem_8475/ar/Picture_89466.html)
- Palestine Remembered. (2015, May 23). *Al-Tantura: Martyrs digging their graves before being massacred in May 1948 by the Zionists*. Retrieved November 13, 2022, from palestine remembered: <https://www.palstineremembered.com/Haifa/al-Tantura/ar/Picture96564.html>
- Palestine Remembered. (2016, May 15). *Al-Tantura: Gathering children and women before deporting them*. Retrieved November 13, 2022, from palestine remembered: <https://www.palstineremembered.com/Haifa/al-Tantura/ar/Picture102888.html>
- Palestine Remembered. (2021). *Al-Fallujah*. Retrieved November 13, 2022, from Palestine Remembered: <https://www.palstineremembered.com/Gaza/al-Faluja/ar/Picture117923.html>
- Palestine Remembered. (2021, May 13). *Soon after occupying the city but before expelling the indigenous Palestinian Arab population. Nov. 1948*. Retrieved November 17, 2022, from Palestine Remembered: <https://www.palstineremembered.com/Gaza/al-Majdal-Asqalan/ar/Picture113439.html>

- Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs. (n.d.). *The Interim Agreement (Oslo 2), September 28, 1995. Taba*. Retrieved October 25, 2022, from Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs: <http://www.passia.org/maps/view/109>
- PASSIA. (n.d.). *Maps Single*. Retrieved November 13, 2022, from The Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs: <http://www.passia.org/maps/view/91>
- Petrovic, D. (1994). Ethnic Cleansing - An Attempt at Methodology. *European Journal of International Law*, pp. 342359-. Retrieved 11 August, 2020, from <http://www.ejil.org/archive.php?issue=63>
- Raz, A. (2020, May 27). *When Israel Placed Arabs in Ghettos Fenced by Barbed Wire*. Retrieved from Haaretz: <https://www.haaretz.com/israel-news/202027-05-/ty-article/.premium/when-israel-placed-arabs-in-ghettos-fenced-by-barbed-wire/0000017f-db16-df9c-a17f-ff1e15390000>
- Raz, A. (2021, January 9). *How Israel Tormented Arabs in Its First Decades*. Retrieved September 20, 2022, from Haaretz Newspaper In Israel: <https://www.haaretz.com/israel-news/202109-01-/ty-article-magazine/.highlight/how-israel-tormented-arabs-in-its-first-decades-and-tried-to-cover-it-up/0000017f-e0c7-df7c-a5ff-e2ff2fe50000>
- Raz, A. (2021, January 31). *Secret Israeli Document Reveals Plan to Keep Arabs Off Their Lands*. Retrieved from Haaretz: <https://www.haaretz.com/israel-news/202031-01-/ty-article/.premium/secret-israeli-document-reveals-plan-to-keep-arabs-off-their-lands/0000017f-e15c-d75c-a7ff-fddd1a2b0000>
- Rothenberg, B. (n.d.). *An IDF truck wanders through the Arab villages in Wadi Ara and calls the residents to register at the army desks*. Retrieved November 3, 2022, from The National Library of Israel: [https://www.nli.org.il/en/images/NNL\\_ARCHIVE\\_AL997008136787605171/NLI](https://www.nli.org.il/en/images/NNL_ARCHIVE_AL997008136787605171/NLI)
- Rubinger, D. (2017, June 9). *Reframing the 1967 War*. Retrieved 10 14, 2022, from The New Yorker: <https://www.newyorker.com/news/news-desk/reframing-the-1967-war>
- Schwarz, A. (2002, August 12). *How to Cover Up a Massacre*. Retrieved November 4, 2022, from Haaretz: <https://www.haaretz.com/israel-news/202212-08-/ty-article-magazine/how-to-cover-up-a-massacre/000001829271--d9bc-affb-f3ff387f0000>
- Shavit, Ari. (2004, January 8). *Survival of the Fittest 1948. Haaretz Daily Newspaper*, pp. 1821-. Retrieved November 20, 2018, from <https://www.haaretz.com/1.5262454>
- Shezaf, H. (2019, May 5). *Burying the Nakba: How Israel Systematically Hides Evidence of 1948 Expulsion of Arabs*. Retrieved November 3, 2022, from Haaretz: [https://www.haaretz.com/israel-news/.premium.MAGAZINE-how-israel-systematically-hides-evidence-of-1948-expulsion-of-arabs-1.7435103?=&ts=\\_1581420397549](https://www.haaretz.com/israel-news/.premium.MAGAZINE-how-israel-systematically-hides-evidence-of-1948-expulsion-of-arabs-1.7435103?=&ts=_1581420397549)
- Sneh, M. A. (2018, May 22). *Before the Nakba: Images show Palestine then and now*. Retrieved November 13, 2022, from

Middle East Eye: <https://www.middleeasteye.net/news/nakba-images-show-palestine-then-and-now>

- Tessier, A. (August 1971). *GAZA*. Beirut: Palestine Liberation Organization Research Center.
- The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories. (2017, November 11). *The Separation Barrier*. Retrieved July 30, 2019, from B'Tselem – The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories: [https://www.btselem.org/separation\\_barrier](https://www.btselem.org/separation_barrier)
- Troy, G. (2022, February 21). *Remember Deir Yassin!* Retrieved August 1, 2022, from Tablet Daily Online Magazine Of Jewish News, Ideas, And Culture: <https://www.tabletmag.com/sections/israel-middle-east/articles/remember-deir-yassin>
- TRT World. (2017, November 22). *UN resolution 242 and Middle East peace - explainer*. Retrieved November 18, 2018, from TRTWorld: <https://www.trtworld.com/middle-east/un-resolution-242-and-middle-east-peace-explainer-12515>
- United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. (2016, August 10). *East Jerusalem Palestinian localities behind the Barrier*. Retrieved October 29, 2022, from United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs: <https://www.ochaopt.org/content/east-jerusalem-palestinian-localities-behind-barrier>
- UNRWA. (2015). *UNRWA Photographs 1950/1978-*. Retrieved from The Palestinian Museum: <https://palmuseum.wordpress.com/tag/photos/>
- UNRWA. (2018). *Emergency Refugee Camp, East Jordan: June 1967*. Retrieved November 21, 2022, from The Interactive Encyclopedia of the Palestine Question: <https://www.palquest.org/en/media/14201/emergency-refugee-camp-east-jordan-june-1967#&gid=1&pid=1>
- UNRWA. (2018). *Fawwar Camp*. Retrieved November 17, 2022, from The Interactive Encyclopedia of the Palestine Question: <https://www.palquest.org/en/media/14199/fawwar-camp#&gid=1&pid=1>
- World Bank. (2013). *Area C and the Future of the Palestinian Economy. Middle East and North Africa Region: World Bank*. Retrieved 10 4, 2019, from <http://siteresources.worldbank.org/INTMENA/Resources/AreaCReport.pdf>
- Writer, Staff. ( 2014 , January 13). *Ariel Sharon: A Look Back in Images*. Retrieved from Breaking Israel News: <https://www.breakingisraelnews.com/9454/ariel-sharon-look-back-images/>

## The Ethnic Cleansing of the Palestinian People An Ongoing Pivotal Colonial Settlement Zionist Act

### هذا الكتاب

لسنا بحاجة لإثبات أنّ ما قام ويقوم به الصهاينة هو تطهير عرقي، ولكننا بحاجة إلى تفاحة نيوتن لنعلم ما هي الخطط والآليات التي صيغت على مدار كل هذه السنوات لتطهير فلسطين عرقيًا، وفي المقابل كيف استطاع هذا الشعب الجبار الحفاظ على كينونته، رغم كلّ تلك الخطط.

فالتطهير العرقي لا يعني إبادة شعب بالكامل، وإنما يعني استخدام العنف العسكري والبيروقراطي من أجل تقليص نسبة الفلسطينيين قدر المستطاع داخل الحدود السيادية لأرض فلسطين.

والتطهير العرقي ليس حالة استثنائية لدى الصهاينة، فجرائم الماضي ما زالت مستمرة، ولم تكن زلّةً يمكن أن يغفرها التاريخ بالتقادم الزمني؛ لذلك تأتي أهمية الكتاب في عرضه قضية الشعب الفلسطيني بالدلائل والقرائن والأدلة الدامغة، وفي ذات الوقت بطريقة بسيطة وسهلة.

كما يحرص الكتاب على توضيح الأفكار باستخدام المخططات التوضيحية والصور الأرشيفية والخرائط، للمساهمة بشكل أفضل في إيصال الفكرة وعرض المعلومة.

ISBN 978-614-494-033-4



9 786144 940334



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب.: 14-5034 بيروت - لبنان

تلفون: +961 1 803 644 | تليفاكس: +961 1 803 643

info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

